

الثورة العرابية في محكمة التاريخ

(الجزء الأول)

© حَقُوقُ الطَّبِيعِ مَحْفُوظَةٌ

اسم الكتاب: الثَّوْرَةُ العَرَابِيَّةُ فِي مَحْكَمَةِ التَّارِيخِ (الجزء الأول)

القطع: 25X17.6

تأليف: زُهَيْرُ الرَّافِعِي

سنة النشر: ٢٠٢٤

تصميم داخلي: سالم عبدالمعز سواح

الناشر: دار الزيات للنشر والتوزيع

تم الإيداع بدار الكتب والوثائق المصرية برقم: 2024 / 28447

الترقيم الدولي (ISBN): 978 - 977 - 844 - 569 - 5



دار الزيات للنشر والتوزيع

المشهرة قانوناً بسجل تجاري رقم / ٤٩٣٥١

ت: ٠١٠٦٦٧٣٦٧٦٥ - ٠١٠١٥٧٦٦٠١٤ / shahnda71@gmail.com

ISBN 978-977-844-569-5



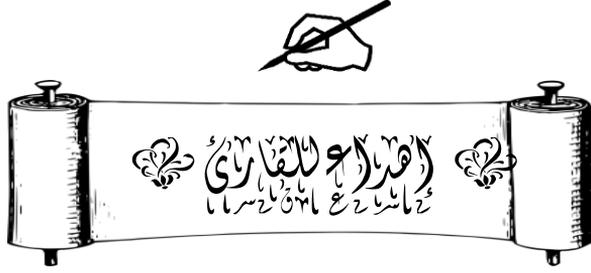
الثورة العرابية
في محكمة التاريخ
الجزء الأول

تأليف

زهير الرافي

عضو اتحاد كتاب مصر

عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية



إلى روح والدي الحبيبة، رحمة الله عليها، وقد سطرت الكلمات الأولى من
هذا الكتاب في حضرتها.

إلى زوجتي الحبيبة، صاحبة الفضل، وصاحبة أجمل فنجان قهوة، والتي
تحملت عزلي طويلاً.

إلى روح الزعيم أحمد عرابي، رحمة الله عليه، كل ما أتمناه اليوم أن أكون قد
وفيت بعضاً من دين فيه من معان العزة والكرامة الوطنية الكثير.
وختاماً،

إلى بناتي، هذا الكتاب أرجو أن يكون فخراً لكنّ.

القاهرة، في ٣ / ١١ / ٢٠٢١



المقدمة

الكتابة عن التاريخ ليست مجرد نقل لما كان، ولا هي محاولة استعادةٍ لما انقضى. بل هي قراءة واعية لصفحات مضت، تحمل بين طياتها حكايات الأمم وشهادات الأجيال، وتسعى للإجابة عن أسئلة الحاضر بدرس الماضي. هي في جوهرها أشبه برحلة استكشافية شاقة في بحرٍ من الأسرار، يسعى المؤرخ فيها إلى فك ألغاز الزمن، والتنقيب عن حقائق قد تُطمرها المصالح، أو يُحرفها الهوى.

حينما بدأ فكري يتجه نحو موضوع هذا الكتاب، شعرت بعمق المسؤولية الملقاة على عاتقي. كانت الثورة العرابية دائماً ما تشكل فصلاً مميّزاً في تاريخ مصر الحديث، لكن بين دفتي هذا الفصل تكمن صراعات كبرى بين رؤى متناقضة؛ بعضها يمجّد البطولة ويصنع الأسطورة، وبعضها الآخر يقترب من التشويه والهدم. اخترت أن أخوض في غمار هذا البحر المتلاطم، لا بدافع الحنين إلى الماضي أو المجددة لسيرة بطل، بل بدافع البحث عن الحقيقة، تلك الحقيقة التي لا تزال غائبة أو مخفية تحت ركام الزمن وأهواء الساسة.

إن الحديث عن الثورة العرابية ليس مجرد رواية لأحداث سياسية أو عسكرية. بل هو رحلة إنسانية، نعيش فيها تفاصيل مجتمع بأسره؛ قاداته وأفراده، أبطاله وخونته، أحلامه وانكساراته. فمن أحمد عرابي، الفلاح الذي خرج من قلب الريف المصري ليقف وجهًا لوجه أمام الخديوي توفيق، صارحًا بعبارته الشهيرة: "لقد خلقنا الله أحرارًا ولم يخلقنا تراثًا أو عقارًا!!"، إلى الجنود الذين حملوا أحلامهم على أكتافهم، إلى القوى الخفية التي كانت تحوِّك المؤامرات في الظل، كل هؤلاء يشكلون لوحة تاريخية مليئة بالتفاصيل المدهشة والمآسي المؤثرة.

لقد أردت لهذا الكتاب أن يكون أكثر من مجرد استعراض للأحداث أو تحليل للمواقف. أردته أن يكون شهادةً على زمنٍ كان فيه الشعب المصري يكافح لاستعادة

كرامته وهويته، في وقتٍ كانت فيه الرياح العالمية تعصف بالمنطقة، وتحاول فرض هيمنة استعمارية تخضع لها الشعوب دون مقاومة. لذا، جاءت هذه الرحلة البحثية مليئةً بالتحديات، وكانت الحقائق المدفونة تنتظر من يكشفها وينير الطريق للأجيال القادمة.

في خضم العمل على هذا الكتاب، وجدت نفسي أغوص بين صفحات كتب التاريخ الكلاسيكية، مثل "الثورة العرابية والاحتلال البريطاني" لعبد الرحمن الرافي، و"مذكرات عرابي" التي كشفت عن جانب شخصي من القائد، و"مصر تحت الاحتلال" للمؤرخ البريطاني ألفريد ميلنر. كما استعنت بأعمال غربية معاصرة مثل "تاريخ الحركة القومية في مصر" لمحمد فريد، وكتب مثل "العرابيون ومأساة مصر الحديثة" لجون مارلو. كل مصدر كان يقدم رؤية مختلفة، وربما متناقضة أحياناً، لكن هذا التناقض نفسه كان يمثل مادة غنية لتحليل الأبعاد المختلفة للثورة.

الثورة العرابية كانت لحظة فارقة، لكنها لم تأت من فراغ. بل كانت نتاجاً لتراكم طويل من الظلم والقهر الاجتماعي، واستبداد الحكام، وتدخل القوى الأجنبية في شؤون البلاد. كانت مصر، في ذلك الوقت، تحت وطأة الديون، تتقاذفها أيدي الاستعمار الأوروبي، بينما يعيش الشعب تحت نير الإقطاع والجهل. في هذا السياق، برز أحمد عرابي ورجاله ليقولوا "لا"، ليعلموا تمردهم على الأوضاع القائمة، وليحاولوا بناء حلم جديد لوطنٍ أكثر عدلاً وحرية.

لكن هذا الحلم لم يكن معزولاً عن تعقيدات الواقع. فمنذ اللحظة الأولى للثورة، واجه العرابيون تحديات هائلة. كانت هناك قوى داخلية تسعى لإجهاض الحركة، وخيانات من بعض الفئات التي كان يفترض أن تكون سنداً لها. وكانت هناك قوى خارجية، ممثلة في بريطانيا وفرنسا، ترى في الثورة تهديداً مباشراً لمصالحها الاقتصادية والسياسية.

إن فهم أسباب فشل الثورة العربية لا يمكن أن يقتصر على تحليل أخطاء القادة أو استعراض قوة العدو. بل يجب أن يتطرق إلى طبيعة المجتمع نفسه في ذلك الوقت. كان المجتمع المصري منقسمًا بين طبقات وفئات مختلفة، لكل منها مصالحها وأهدافها، وهذا الانقسام كان أحد الأسباب التي حالت دون تحقيق الوحدة الوطنية الكاملة التي كان يحتاجها العربيون للانتصار.

وفي أثناء العمل على هذا الكتاب، كنت أسعى لتقديم صورة متكاملة للثورة العربية، من خلال قراءة متأنية للمصادر التاريخية، وتحليل عميق للأحداث والشخصيات. حاولت أن أكون محايدًا قدر الإمكان، وأن أترك الحقائق تتحدث عن نفسها، دون الانحياز لأي طرف. لقد كان هدفي الأساسي هو تقديم رواية صادقة، تنصف الثورة ورجالها، لكنها في نفس الوقت لا تتجاهل الأخطاء التي وقعت، أو تتغاضى عن العوامل التي أدت إلى الهزيمة.

لقد كان أحمد عربي رمزًا فريدًا، لكنه كان أيضًا إنسانًا. كانت له أحلامه وطموحاته، كما كانت له أخطاؤه وضعفاته. حاولت في هذا الكتاب أن أقرب من شخصيته، وأن أفهم دوافعه وقراراته، ليس فقط كقائد عسكري أو سياسي، بل كإنسانٍ عاش في ظروفٍ صعبة، وحاول أن يصنع تغييرًا حقيقيًا في مجتمعه.

أما عن الثورة نفسها، فقد حاولت أن أتناولها من جميع جوانبها: الأسباب التي أدت إلى اندلاعها، الأهداف التي سعى العربيون لتحقيقها، التحديات التي واجهتها، والعوامل التي أدت إلى فشلها. كما ألقى الضوء على تأثير الثورة على المجتمع المصري، وعلى الحركة الوطنية في السنوات التي تلتها.

هذا الكتاب ليس مجرد سجلٍ للأحداث، بل هو دعوة للتأمل والتعلم. فالتاريخ ليس مجرد ماضٍ ندرسه من أجل المعرفة، بل هو مرآة تعكس حاضرنا ومستقبلنا. الثورة العربية تحمل في طياتها دروسًا مهمة يجب أن نتعلمها، حول أهمية الوحدة

الوطنية، وحول خطر التفرق والانقسام، وحول الحاجة إلى القيادة الحكيمة التي تستطيع أن تجمع الأمة حول أهدافٍ مشتركة.

عزيزي القارئ، أدعوك للانضمام إلي في هذه الرحلة المثيرة، لاستكشاف واحدة من أهم فصول تاريخنا الحديث. دعنا معًا نبحث عن الحقيقة، ونستخلص الدروس، ونتأمل في الأسباب والمآلات. إن هذا الكتاب ليس مجرد محاولة لفهم الماضي، بل هو رسالة للمستقبل، نتمنى من خلالها أن نصنع غدًا أفضل لأمتنا.

والله ولي التوفيق.

(1)

مدخل إلى الثورة العربية
ما قبلها وما بعدها
ما حولها وما أبعد

التاريخ يكتبه المنتصرون والخونة أيضًا
هكذا تكتمل العبارة من وجهة نظري.

في تاريخنا شخصيات وقعت تحت مقصلة الظلم والنكران، وفي أحيان كثيرة رماها
الناس بكل نقيصة.

من هؤلاء ولا شك "أحمد عرابي".

أستطيع أن أقول إنه من الخطأ بمكان دراسة ومطالعة أحداث الثورة بعيدًا عن محيط
مصر العربي والدولي في ذلك الوقت. كما أنه يجب التأريخ للثورات العربية بالأخذ في
الحسبان البعد العربي. فالاستعمار تعامل مع البلدان العربية بنفس المنهج وبنفس
التكرار لدرجة الملل. فقد نجحت الدول الاستعمارية في تعيين طبقة من الحكام
صنعتها بإتقان. فكل حاكم من هؤلاء أعتقد أنه بمعزل عما يحدث في البلد المجاور
من قبل الاستعمار. انصبت الاهتمامات إلى كرسي الحكم فقط، وما عداها لا يهم.

انتهت فترة حكم محمد علي بهزيمته أمام الدول الاستعمارية ووقوع مصر في براثن
هذه القوى. وكانت معركة "نافارين" بمثابة هزيمة كبرى مُني بها الأسطول.

فقد هاجمت الدول الأوروبية، وفي مقدمتها روسيا، الأسطول العثماني والمصري في
ميناء نافارين اليوناني وضربتةما بدون سابق إنذار ودمرتةما تمامًا في ٢٠ أكتوبر سنة

١٨٢٧.

وأخذ التدخل في الشأن المصري من قبل إنجلترا بالذات ودول أوروبا يتزايد.

حتى كانت معاهدة لندن في "١٥ يوليو ١٨٤٠". والغريب أن هذه المعاهدة كانت بين إنجلترا والنمسا وبروسيا وروسيا وتركيا. وقد تم إبرام هذه المعاهدة وملاحقتها التي تخص مصر بغير علم فرنسا ومصر. وبمقتضى هذه المعاهدة عادت السيادة والسلطة للسلطان العثماني واعتبار محمد علي من رعايا السلطان. وإذا لم يقبل محمد علي شروط المعاهدة، يتكفل الحلفاء في حالة رفضه أن يلجأوا إلى وسائل القوة لتنفيذها.

كان عداء إنجلترا لمصر ضمن المكون الرئيسي لسياستها الخارجية. خاصة أن سياسة محمد علي كانت دائماً في حالة انسجام مع فرنسا. وبدا أنه حليف لها، تناوى به السياسة البريطانية. فراها تدعم محمد علي بقوة في الكثير من المجالات. كل ذلك وضع محمد علي ضمن ما يعترض النفوذ البريطاني وأطماعه الاستعمارية. يقول الأستاذ عبد الرحمن الراجعي:

"إضعاف قوة مصر هو من أغراض إنجلترا الاستعمارية. وقد ظلت هذه الغاية من قواعد السياسة الإنجليزية طوال القرن التاسع عشر وإلى اليوم، وأيدت الحوادث سوء نيتها نحو البلاد، فإنها أخذت تتحين الفرص وتخلق المشاكل حتى احتلتها سنة ١٨٨٢".

كما يؤكد كل هذه المخططات الاستعمارية ما جاء على لسان اللورد "بالمرستون"، رئيس وزراء إنجلترا، حين قال:

"لا يمكن أن تقوم في وجه أوروبا مشكلة أخطر من الوجود المصري في سوريا وقيام وحدة بينها وبين مصر. وهذه المشكلة يتضاءل بجانبها الخطر الروسي. وأعلن أن الضربة التي ستوجهها إنجلترا إلى مصر ستوجه إلى أرض مصر نفسها".

وهنا يجب علينا أن نفكر ونقول: هل كان أحمد عرابي موجوداً على الساحة؟ غير أن الأمر الجد الخطير هو ما جاء في مذكرة بعث بها اللورد بالمرستون إلى السفير البريطاني في إسطنبول بخصوص توطين اليهود في فلسطين في ١١ أغسطس سنة ١٨٤٠.



الرسالة بمثابة وثيقة بالغة الخطورة. فالمسألة يُعد لها من زمن بعيد، وليست كما خبرنا زوراً أن مأساة فلسطين بدأت منذ عام النكبة. الأمور مخطط لها تخطيط متقن للغاية.

تقول الوثيقة:

"يقوم بين اليهود الآن المبعثرين في كل أوروبا شعور قوي بأن الوقت الذي ستعود فيه أمتهم إلى فلسطين آخذ في الاقتراب. ومن المعروف جيداً أن يهود أوروبا يمتلكون ثروات كبيرة، ومن الواضح أن أي قُطر يختار أعداداً كبيرة من اليهود أن يستوطنوه سيحصل على فوائد كبيرة من الثروات التي سيجلبها معهم هؤلاء اليهود. فإذا عاد الشعب اليهودي تحت حماية ومباركة السلطان فسيكون في هذا حائلاً بين محمد علي ومن يخلفه وبين تحقيق خطته الشريرة في المستقبل. وحتى إذا لم يؤد هذا التشجيع الذي سيقدمه السلطان لليهود لم يؤد بالفعل إلى استيطان عدد كبير منهم في حدود الإمبراطورية العثمانية، إلا أن إصدار قانون من هذا النوع سيعمل على انتشار روح الصداقة تجاه السلطان بين جميع يهود أوروبا. وستري الحكومة التركية في الحال كم سيكون مفيداً لقضية فلسطين أن تكسب أصدقاء مفيدين في كثير من الأقطار بقانون واحد بسيط كهذا".

والغريب في الأمر أن عمر أحمد عرابي عند صدور هذه المذكرة لم يكن يتجاوز الخمسة شهور تقريباً.

والسؤال الذي سيتكرر: هل أحمد عرابي هو من أدخل الإنجليز إلى مصر؟

المصادر والمراجع:

(١) عصر محمد علي - عبد الرحمن الرافي

(٢) عصر محمد علي - عبد الرحمن الرافي

(٣) تأملات في ثورات مصر "الثورة العرابية" - محمد عبد الفتاح أبو الفضل

(٤) المشكلات القانونية المتفرعة عن القضية الفلسطينية - الدكتور حامد سلطان

(2)

يقول عبد الرحمن الكواكبي (١):

"الحرية هي شجرة الخلد، وسقيها قطرات من الدم المسفوح.. والأسرة هي شجرة الزقوم، وسقيها أنهر من دم المخاليق المخانيق!.. والاستبداد، لو كان رجلاً، وأراد أن ينتسب لقال:

أنا الشر، وأبي الظلم، وأمي الإساءة، وأخي الغدر، وأختي المسكنة، وعمي الضر، وخالي الذل، وابني الفقر، وبنتي البطالة، وعشيرتي الجهالة، ووطني الخراب، أما ديني وشرفي وحياتي: فالمال، المال، المال؟!.."

وُلد الكواكبي بعد وفاة موت محمد علي بستة سنوات.. وعاش عمره كله يعاني من الاستبداد من أسرة محمد علي نتاج مؤسسها.. لخص الكواكبي فترة حكم تلك الأسرة في تلك الكلمات المبدعة والتي تليق بمفكر مثله..

نستطيع أن نقول ونحن نطالع في عجالة ومروراً سريعاً على فترة حكم محمد علي إنها حوت من مظاهر الغلظة والاستبداد وشيوع البطش واستحلال الدماء كل ذلك بحجة بناء مصر الحديثة.. بداية من مذبحه القلعة ومروراً بكل المغامرات الحربية والتي كان وقودها الإنسان المصري وأرواح زُهقت في الأساس لإرضاء طموحات الباشا في تكوين إمبراطورية يكون هو وأبناؤه على رأسها.. فاتبع سياسة تجنيد غاية في الوحشية (٢).. واستعان بنظام السخرة لأجل تشييد المشروعات الكبرى.. دون أدنى مراعاة للإنسان المصري الفلاح.. الباشا لم يكن يتحدث إلا باللغة التركية (٣)..

وكانت سياسة إنجلترا قد عملت طوال حكم محمد علي على إنهاك قوة مصر. كما تحالفت مع العثمانيين للعمل على تبديد قوة مصر العسكرية والاقتصادية.. ونجحت في جر مصر بتحالفها هذا من خلال الفتن المزروعة في الحجاز والشام لحروب بين المصري العربي المسلم وأخوته في العروبة والإسلام.. وتم قمع حركات التمرد بقتال سالت فيه دماء المصريين والعرب.. فكان أن استنزفت الأموال والعتاد في معارك لم تعد على مصر في النهاية إلا بالتبعية والضعف.. وباتت مصر في نهاية

حكم محمد علي تدور في فلك الدول الاستعمارية.. وهنا يقول الأستاذ محمد أبو الفضل ما نصه (٤):

"ثم بادر محمد علي بإنشاء إمبراطورية مصرية في السودان وفي إفريقيا الاستوائية، وفي نفس هذا الوقت بدأ الاستعمار الأوروبي التبشير في قلب القارة الأفريقية كم نجاح في أن يجعل مصر تقاتل ضد الثورة المهدية في السودان، وكل ذلك أصبح ممكناً بعد وفاة محمد علي وتمشيًا مع المخطط البريطاني وركزت إنجلترا بعد وفاة محمد علي على سياسة الصبر والتريث والتربص انتظارًا للفرص حتى يمكنها تصيد الأسباب والعلل والتماس الأسانيد والمبررات لاحتلال مصر في النهاية".

لم تكن إنجلترا في حاجة إلى انتظار أحمد عرابي حتى تقدم على احتلال مصر.. ومازال السؤال حائرًا.. هل أحمد عرابي هو من أدخل الإنجليز إلى مصر؟

المصادر والمراجع:

- (١) عبد الرحمن الكواكبي - عن دار المستقبل العربي، الدكتور محمد عمارة
- (٢) كل رجال الباشا - دار الشروق - الدكتور خالد فهمي
- (٣) كل رجال الباشا - دار الشروق - الدكتور خالد فهمي
- (٤) تأملات في ثورات مصر (الثورة العرابية) - محمد عبد الفتاح أبو الفضل

(3)

تأخرت الثورة العرابية كثيرًا..

طوال حكم محمد علي (١) كانت هناك من الحوادث والأحداث الجسام والتي جرى فيها امتهان الإنسان المصري وكرامته وإنسانيته..

"الشخصية الوطنية المصرية" - قراءة جديدة لتاريخ مصر

ذلك هو اسم كتاب للدكتور طاهر عبد الحكيم.. لفتني في الكتاب عنوانه وبخاصة العنوان الثاني (قراءة جديدة لتاريخ مصر)..

ربما نحن في أشد الحاجة لذلك.. قراءة جديدة ومنفتحة على كل الزوايا.. قراءة جديدة نفكر فيها خارج الصندوق.. نرفض أن نكون مرتعًا لقوى استعمارية تفعل في عقولنا الأفاعيل الجهنمية.. من تزييف للوعي حتى نكون مطية لتحقيق الأهداف والمرامي..

يقول الدكتور طاهر عبد الحكيم عن الدولة المركزية والفلاحون (٢):

مع استعادة الدولة المركزية من النمط القديم لقوتها، عاد استبدادها ينصب بالدرجة الأولى على الفلاحين، وعادت الشخصية الوطنية المصرية تعبر عن نفسها مرة أخرى من خلال الحركات الفلاحية الموجهة ضد الدولة المركزية: اجتماعيًا تستهدف القضاء على الاستبداد والسخره والضرائب الفادحة، ووطنياً تستهدف القضاء على الطغمة الحاكمة الأجنبية وفي قمتها محمد علي.

السخره:

وسع محمد علي نظام السخره بشكل لم يسبق له مثيل في كل تاريخ مصر. فكما سبق، كان العمال يعملون في مصانعه طبقًا لنظام السخره، وكانوا يعيشون في ثكنات شبه عسكرية تحت الحراسة المشددة حتى لا يهربوا.

والخدمة العسكرية كانت أيضًا نوعًا من السخره، فالفلاحون يجندون عنوة في الجيش مقابل خمسة عشر قرشًا في الشهر لكل فلاح، بينما كانت القيادات العليا تتقاضى من ١١٠٠٠ قرش إلى ١٢٥٠٠.

وكانت الإنشاءات، ولا سيما المتعلقة بالري، تتم على أساس عمل السخرة بشكل واسع. كانت سلطات محمد علي تجند سنويًا ولمدة أربعة أشهر ٤٠٠٠٠٠ فلاح عمال للقيام بهذه الأعمال، بينما لم يزد عدد الفلاحين الذين كانوا يجندون سخرة للقيام بهذه الأعمال في عهد سابق عن ١٣٠٠٠ فلاح. كان هذا ما جاء في كتاب الدكتور طاهر..

مراجع كثيرة تحدثت عن السخرة في عهد محمد علي.. منها المرجع القيم للدكتور خالد فهمي.. "كل رجال الباشا".

في كتاب الدكتور فهمي يحدثنا عن كيفية قيام محمد علي بتكليف الحملات على السودان باصطياد وجمع العبيد وإرسالهم إلى مصر، ويعزي الدكتور فهمي كغيره من المؤرخين المعاصرين سياسة جمع الرجال من السودان كسبب أول ورئيسي لغزو السودان (٢). ويستند في ذلك إلى خطابات ومكاتبات الباشا إلى قواده العسكريين، والتي كانت فيها التعليمات واضحة باصطياد أكبر عدد ممكن من سكانه ليتكون منهم قوام الجيش المزمع تكوينه. ففي كتاب من محمد علي إلى إسماعيل باشا قائد الحملة على السودان، جاء فيه (٣):

"حيث أن سبب تكبد هذه النفقات وتجشم تلك المصاعب ليس جمع المال، كما كتبت لك مرارًا، ولكن جمع الرجال الذين يناسبون مشاريعنا".
وفي خطاب آخر جاء فيه (٤):

"قيمة العبيد الذين تثبت صلاحيتهم لخدمتنا أثنى من الجواهر، ولذلك أمرتك بأن تجمع ٦ آلاف من هؤلاء العبيد".

وهكذا امتدت يد الاستبداد إلى السودان، وبعد أن هلك منهم الكثيرون في أثناء عمليات الشحن بالبواخر النيلية في عنابر غير آدمية وما كان ينتج عنها من وفيات نتيجة انعدام الرعاية الصحية ونقص الغذاء، جرى تكثيف العمل على تجنيد الفلاحين أو السخرة، والتي جعلت الفلاحين يهربون منها إلى الصحراء أو إلى الشام. بل وصل الأمر بهؤلاء الفلاحين إلى تعمد العمى بإتلاف أبصارهم أو قطع إصبع من

الأصابع. وبالغ محمد علي في قسوته ففرض على الفلاحين حمل بطاقات وعدم الخروج من القرى، وعين عليهم حراسًا يمنعون هروبهم. كان الجوع أو البرد أو التعب والإنهاك أو الضرب المبرح هو ما جعل عشرات الآلاف من الفلاحين المساكين تهلك، سواء من كان منهم عاملاً أو فلاحاً (٥).
والسؤال الملح، ألم يستدعي ذلك الثورة؟
أكان لابد من قتل الفلاحين المعدمين حتى يكون محمد علي باني مصر الحديثة؟!
الأمر أراه العجب العجاب.

تأخرت ثورة المصريين كثيرًا، كان الباشا بالمرصاد، الإعدادات والقتل والسجن كلها أدوات للتأديب وإرهاب المصريين.
يبدو أننا في حاجة إلى قراءة كتاب "عصر محمد علي" للمؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافي مرة أخرى.

المصادر والمراجع:

- ١ - الجبرتي / عجائب الآثار في التراجم والأخبار
- ٢ - الشخصية الوطنية المصرية .. قراءة جديدة لتاريخ مصر - الدكتور طاهر عبد الحكيم
- ٣ - كل رجال الباشا .. دكتور خالد فهمي
- ٤ - كل رجال الباشا .. دكتور خالد فهمي
- ٥ - الشخصية الوطنية المصرية .. دكتور طارق عبد الحكيم
- ٦ - عصر محمد علي .. عبد الرحمن الرافي

(4)

ليس عرابي هو من أدخل الإنجليز إلى مصر،
 محمد علي هو من فتح الباب على مصراعيه للأجانب.
 محمد علي مذهبه "الغاية تبرر الوسيلة" (١).
 وبحسب الكاتبة الصحفية الأستاذة / سهير حلمي في كتابها القيم "أسرة محمد علي"
 الذي قالت فيه (٢):

"ثم ظهر الثعلب الصغير الذي استحوذ على مركز الثقل وأبتلع هذا التوازن معلناً عن
 بدء عصر محمد علي (بجماله وبحلاوته وبعذابه وقساوته)...".
 هذا الثعلب قد جاوز الكل وابتلع الجميع، لم يتوقف عن القتل في سبيل أهداف يحار
 المرء فيها.

نعم كان محمد علي أول من فتح الباب للأجانب ومنحهم من الامتيازات ما لم يعرفوه
 في مصر من قبل (٣).

تأخرت الثورة في مصر يوم أن احتكر محمد علي الملكية الزراعية والثروات الطبيعية
 وأصبح هو الصانع والتاجر الأوحد. وقد وصف الدكتور طاهر عبد الحكيم هذه
 الحالة الاستبدادية الغشوم. واللافت للنظر أنه سمح الأوليغاركية (٤) المتمثلة في
 الأجانب من أتراك وأرنؤود والشراكسة، والذين تقدر أعدادهم بحوالي ٢٠,٠٠٠
 سيطروا على المناصب الكبرى في الجيش وإدارة البلاد، كما قام بمنحهم مساحات
 شاسعة من الأراضي الزراعية.

كان محمد علي أول من سمح لتسلل رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر، من خلال
 الموافقة لبيوت التجارة الأوروبية بتملك الأراضي الزراعية والعقارات. وكانت الطامة
 الكبرى في سماحه للفرنسيين والإنجليز بشراء القطن مباشرة من الفلاحين، مما كان له
 أبلغ الأثر في توغل الإنجليز بالذات في الشأن المصري. لم يقف الأمر عند هذا الحد،
 بل إن كل الصناعات في عهد محمد علي تولى إدارتها أجانب من إيطاليين ويونانيين.
 وتقدر بعض المصادر التاريخية عدد الأجانب في مصر أواخر عهد محمد علي بحوالي
 عشرة آلاف أوروبي.

لكن الخطير في الأمر...

أنه بعد انهيار الصناعة في نهاية عهد محمد علي، والتي كانت وثيقة الارتباط بالجيش والأسطول البحري، لم يكن هناك تنمية صناعية تسمح باستمرار الصناعة (٥)، نظرًا للبعد عن الصناعات المدنية. كما لم يكن ممكنًا في ظل نظام الصانع الأوحده والتاجر الوحيد ظهور طبقة وسطى تحمل على كاهلها عبء النهوض بالاقتصاد المصري. وكانت الطامة الكبرى في سيطرة الأجانب على كامل النشاط الاقتصادي من تجارة وصناعة وزراعة (٦).

ليس هذا فقط...

دفع المصريون ثمنًا غاليًا نتيجة هذه السياسات وتجبر الباشا عليهم، فكانت الضرائب والجباية وجهًا آخر من صور الاستبداد والقهر. وفي هذا، نقرأ الكثير المؤلم...

المصادر والمراجع:

- ١ - أسرة محمد علي _ الكاتبة الصحفية سهير حلمي - الهيئة المصرية العامة للكتاب
- ٢ - أسرة محمد علي _ سهير حلمي - الهيئة المصرية العامة للكتاب، صفحة رقم ٥٨
- ٣ - الشخصية الوطنية المصرية - قراءة جديدة لتاريخ مصر - دكتور طاهر عبد الحكيم
- ٤ - "الأوليغاركية": Oligarchy .. هو حكم أقلية تنحصر بيدها سلطة سياسية تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية
- ٥ - تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر - دار المعارف .. دكتور علي الجريتلي
- ٦ - تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ - دار الثقافة الجديدة .. الدكتور علي بركات

(5)

الباشا .. سوط الجبائية والضرائب

منذ متى كانت الثورة واجبة على محمد علي؟

قد يبدو الأمر غريبًا إذا قلنا أن ثورة المصريين على محمد تأخرت كثيرًا، فالرجل بحق كان داهية. رأي في المصريين ما يمكن أن يحقق طموحاته المهولة. كانت الثورة واجبة بعد ثلاثة سنوات فقط من توليه سلطة الحكم في مصر بمساعدة العلماء والشيوخ والوجهاء.

التجار المصريين... الحكم...!

ففي أكتوبر سنة ١٨٠٨ تم اعتقال الشيخ الشرقاوي شيخ الجامع الأزهر، ولم يكدمضي عام حتى أصدر أمرًا بنفي السيد عمر مكرم. نعم، عمر مكرم ذلك الرجل الوطني المصري الذي كان له الدور الأبرز في تسلم محمد علي للسلطة والوقوف في وجه الوالي العثماني.

ويؤرخ الجبرتي (١) لذلك بأن نفي عمر مكرم كان بمثابة تحييد وتجميد لدور العلماء في الحياة السياسية في ذلك الوقت. ليس هذا فقط، فوفقًا للجبرتي، فقد قام محمد علي بحرمانهم من ثروتهم وملكياتهم للأراضي، وترك لهم القليل من الحيازات والمعاش القليل.

إن نفي عمر مكرم إنما يعكس صلف وعجرفة وقسوة من محمد علي تجاه شخصية وطنية لم يكن لها من أطماع إلا مصلحة العباد والبلاد.

لم يتوقف الأمر عند ذلك، بل تعداه إلى موقف في غاية العنت والغموض. فقد اتخذ من القرارات والإجراءات ما كان منها كافيًا بالقضاء على طبقة أصحاب الحرف والتجار. هذه الطبقة التي كان يمكن لها لو لاقى الدعم والتشجيع أن تشكل نواة

قوية لصناعة محلية وحركة تجارة وطنية يقوم عليها التجار المصريون. لكن من أسف كان نظام الاحتكار الذي قرره محمد علي تدميرًا لهذه الصناعات الأهلية.

كانت تلك الصناعات منتشرة في كل البلاد، صناعة الحرير في الدلتا، والصوف في القاهرة والفيوم. وتميزت الصعيد بصناعة السكر وكذلك الفخار وعصر الزيوت والحسير. ليس هذا فقط، كانت صناعة الغزل والنسيج من أكثر الصناعات انتشارًا وتميزًا بوجودتها.

وقد يدهش المرء إذا علم أن عدد الطوائف الحرفية في هذه الأثناء بلغ ٦٤ طائفة. ومن خلف هذه الصناعات كانت هناك طبقة التجار والممولين والداعمين لإنتاج هذه الصناعات. وكانوا يقومون بتسويق الإنتاج محليًا وخارجيًا.

ويقول الدكتور طاهر عبد الحكيم ما نصه (٢):

"كان نظام الاحتكار الذي انتهجه محمد علي شاملاً للصناعة والتجارة والزراعة التي أعادها كلها ملكية خالصة له باعتباره رأس الدولة. وهو بذلك كان يشكل رجعة عن تلك البدايات من الملكية الخاصة التي بدأت تبرز حيث إنه لم يقتصر على احتكار الصناعات الجديدة التي أنشأها، ولكنه مد هذا الاحتكار ليشمل كل الصناعات التي كانت قائمة من قبل".

يبقى السؤال الحائر: لماذا لم يثر المصريون حينها؟

ضرب الناس في أرزاقهم وقوت يومهم، وبقي كما هو، بل زاد في غيه، وأمعن في الظلم والتجبر.

فكانت القرارات الصادمة حتى من الناحية الإنسانية. ففي عام ١٨٢١ كان القرار بمنع الأهالي من تشغيل أنوال الغزل والدوبارة، والتهديد بالويل والثبور لمن يجرؤ على خرق هذا القرار، بل والعقاب للمأمورين برقابة المسألة. كما تم إغلاق مصانع السكر الأهلية عندما بدأت المصانع الحكومية في الإنتاج. وتم الاستيلاء على جميع مصانع عصر الزيوت بحلول عام ١٨٣٣. وتواصلت سياسة الجبر والقهر بجمع وتوجيه



عمال الدخان في أنحاء القطر المصري للعمل لحسابه. العقوبات الصارمة لكل من يصنع أو يبيع لحسابه (٣).

فكانت الجباية والضرائب والقهر والظلم كما لم تكن من قبل (٤).
قائمة المظالم هائلة، علنا نحصيها...

المصادر والمراجع:

- ١ - عجائب الآثار في التراجم والأخبار - الجبرتي
- ٢ - الشخصية الوطنية المصرية - قراءة جديدة لتاريخ مصر - دكتور طاهر عبد الحكيم
- ٣ - تاريخ الطبقة العاملة المصرية - تأليف الأستاذ/ أمين عز الدين - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر
- ٤ - الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها - دكتور محمود متولي

(6)

الباشا يمعن في قهر المصريين.

لقد من الله على مصر بمؤرخ عظيم مثل الجبرتي. أتاه الله من الصبر والحكمة ما جعله يرصد حوادث تلك الفترة الهامة في تاريخ مصر. وفي رأبي أن الجبرتي يتميز كمؤرخ بميزة كبرى. فهو ليس بصاحب مذهب أو ميل. أحسبه من المؤرخين الثقة الذين كانوا يسجلون الحدث دون التباس.

وقد روى لنا (١) كيف أن محمد علي احتكر كل أنواع الحياكة بالمكوك وما ينسج على نول أو نحوه من جميع الأصناف من حبال أو صوف أو حرير أو كتان إلى الخيش والفيل والحصير في سائر الإقليم المصري طوياً وعرضاً من الإسكندرية ودمياط إلى أقصى بلاد الصعيد ومصادرة حتى ما تصنعه النساء في بيوتهن، وبيع ذلك كله بخمسة أضعاف ما كان الناس يدفعون فيه في السابق.

ويصف الجبرتي ذلك وصفاً يجعلنا ندرك إلى أي مستوى وصل إليه الباشا من الديكتاتورية والبطش باتخاذ هذه القرارات:

"كان أشنع البدع المحدثه فإن ضررها عم الغني والفقير والجليل والحقير" (٢).

فالعقاب هو الشنق لكل من يقدم على مخالفة سياسة الباشا الاحتكارية. وقد أكد ذلك الجبرتي (٣) في واقعة شنق أحد شيوخ الطوائف وهو حجاج الخضري شيخ طوائف الخضرية.

فقد جاوز الباشا كل عقل من انتهاج هذه السياسة. ودفع بجواسيسه بين التجار والعمال في الخانات لاكتشاف المخالفين لسياساته والوقوف على أنهم يعملون دوماً لحساب الحكومة.

وتتواصل مهازل رجال محمد علي في تنفيذ سياسته. فكانوا لا يدفعون مقابل ما ينتجه العمال فوراً. بل يماطلون. ويبخسون الأشياء أثمانها كما تلاعب رجال الإدارة



بمقدرات الناس وفتحت الأبواب أمام الإتاوات والرشوة. ليس هذا فقط بل تلاعبوا في المكايل والمقاييس.

كل ذلك أدى في النهاية إلى هجران الناس لمصانعهم والعمال للمصانع. انقرضت المصانع الأهلية حتى تلاشت تقريبًا.

وعم الغلاء وشمل جميع السلع والمنتجات.

وجاء دور الضرائب. ولما لا. الباشا لا يكل ولا يمل عن نهب كل ما تطاله يده. وليذهب الخلق والخلائق إلى الجحيم.

وقد ذكر الدكتور طاهر عبد الحكيم في شأن الضرائب ما نصه:

"أدت طموحات محمد علي الإمبراطورية إلى تخصيص الجانب الأكبر من موارد البلاد للإنفاق على الجيش والأسطول، وقد بلغت الموارد في عهده ٢٠٠ مليون قرش في المتوسط سنويًا، كان يخصص ٦٠ بالمائة منها للإنفاق العسكري.

ولكي نتبين فداحة الضرائب التي فرضها محمد علي على الفلاحين يكفي أن نذكر أن هذه الضرائب في ظل الحملة الفرنسية لم تكن تزيد عن ٦,٨٥٥ مليون قرش و ٧٠٠ قرش سنويًا. ارتفعت إلى حوالي عشرة أضعافها في عام ١٨٢٠ أي إلى ٦٦ مليون وأربعة وخمسين ألف وخمسة وستين قرشًا. ثم إلى ٢٣٠ مليون عام ١٨٤٤ أي حوالي ٤٠ ضعف. إذا كانت الأرض المعفاة من الضرائب هي أملاك محمد علي وأبعاديات أفراد أسرته وحاشيته بلغت مساحتها حوالي مليون فدان، فإن المساحة الباقية وقدرها مليون و٣٢ ألف فدان كانت تتحمل عبء هذه الضريبة كلها، ومن هنا نستطيع أن نتبين مدى الضغوط وأنواع الإكراه التي كان يتعرض لها زارعوا الأرض على يد محمد علي".

على أن الخسارة الكبرى في رأيي كانت فيما أحدثته تلك السياسات من تأثير في الشخصية المصرية. وقد رصد ذلك الجبرتي وسجله ونقل عنه الدكتور يونان لبيب رزق الله (٤). تلك الخسارة الفادحة. والتي استغلها محمد علي ومن بعده أولاده والقوى الاستعمارية وبخاصة الاحتلال الإنجليزي. وسوف نعرض على ما ذكره الجبرتي عن الشخصية المصرية لاحقًا. لنعرف هول ومآلات حكم الباشا الديكتاتور.

تأخرت ثورة المصريين الكبرى حتى جاء عرابي وصحبته. ولكن كانت كل القوى قد أحكمت سيطرتها على المجتمع المصري. ثار الفلاحون أحياناً كثيرة. ولكن وحشية محمد علي كانت فوق احتمال البشر. أسكتهم محمد علي إما في قبور الصمت والقهر وإما في قبور سكنوها إلى يوم الدين.

المصادر والمراجع:

- ١ - الشخصية الوطنية المصرية - قراءة جديدة لتاريخ مصر - دكتور طاهر عبد الحكيم
- ٢ - عجائب الآثار في التراجم والأخبار - الجبرتي
- ٣ - عجائب الآثار في التراجم والأخبار - الجبرتي
- ٤ - تاريخ مصر بين الفكر والسياسة - دكتور يونان لبيب رزق .. دار الكتب والوثائق القومية

(7)

٢٠٠ مليون قرش متوسط الموارد سنويًا خلال حكم محمد علي، ٦٠٪ منها خصّصت للإنفاق العسكري.

هذا الإنفاق الذي تكبدت مصر من ورائه تكلفة مهولة، على حساب أرواح المصريين، وخصمًا من الاستقلال والتنمية.

هذا الإنفاق العسكري الذي مكن محمد علي من خوض معارك كبيرة وعديدة، تكبد فيها الشعب المصري خسائر في الأرواح ضخمة، وانتهى الأمر بتدخل القوى الأجنبية في السياسة المصرية، بلغت ذروتها بالاحتلال الإنجليزي في العام ١٨٨١.

كانت البداية عندما حارب الوهابيين تلبية لدعوة السلطان العثماني لقمع التمرد هناك في الحجاز، وقد استمرت الحرب هناك من سنة ١٨١١ إلى ١٨١٨ (١).

بعد ذلك كان توجهه إلى فتح السودان وضمها إلى مصر، وعينه على تجنيد رجال السودان للمساعدة في تأسيس جيش قوي يمكنه من تحقيق طموحاته.

حتى أن الدكتور خالد فهمي كتب تحت عنوان "استعباد السودانين" (٢) ما نصه: "وقد اتضح قبل ذلك أن الجيش الذي أرسل إلى السودان كان أكبر من العبيد الأسرى، الأمر الذي أحبط الهدف الأساسي للحملة، ولذا تقرر أنه لا بد من جمع ٣ آلاف عبد مقابل كل ألف رجل أرسل في الحملة، ولكن حتى هذا المبدأ لم يعد له معنى، لأن الذين جُمعوا كانوا في حالة صحية سيئة للغاية وكانوا يموتون "كما تموت الخراف المصابة بوباء العفن" (٣).

إلى هذا الحد كان التعامل خارج نطاق الإنسانية في التعامل مع أهل السودان. وهكذا كانت هناك صعوبات جمّة في جلب الجنود من السودان، كما أن الجنود الأتراك والألبان لم يتمكنوا من التعايش مع الأجواء السودانية، فلم يحتملوا الدوسنتاريا وأمراض أخرى شديدة الخطورة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل حدث التذمر من قبل هذه القوات.

وهنا كانت اللحظة الفارقة التي قرر فيها الباشا تجنيد المصريين.

وجاء في خطاب من محمد علي إلى أحمد باشا طاهر مدير مديرية جرجا وكان بتاريخ ١٨ فبراير ١٨٢٢.

نص الخطاب:

"من الواضح أننا نرسل قواتنا بقيادة أبنائنا إلى السودان ليجلبوا لنا السود لنستخدمهم في مسألة (حملة) الحجاز وخدمات أخرى مماثلة، إلا أنه لما كان الأتراك من جنسنا ويجب أن يظلوا قريبين منا طول الوقت، ولا يرسلوا إلى هذه المناطق البعيدة، أصبح من الضروري جمع عدد من الجنود من الصعيد. ولذلك وجدنا أنه من المناسب أن تجند حوالي أربعة آلاف رجل من هذه المديرية".

وتذكر المراجع (٤) أن ثلاثة آلاف عبد فقط هم من بقوا على قيد الحياة من بين عشرين ألفاً كان قد تم جمعهم في الفترة بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٢٤، هو أمر جلل لا شك، لا يمكن تجاهله ونحن نتحدث عن حكم الباشا.

لم يثور الناس ثورة شاملة بعد كل هذه الأرواح التي أزهدت.

وهكذا كانت سياسات الباشا: الغاية تبرر الوسيلة، العنصرية، العبودية، الوحشية، كلهم حاضران.

لم تتوقف حروب محمد علي.

ففي سنة ١٨٢٤ استعان السلطان بمحمد علي لأجل إخضاع الثوار في شبه جزيرة المورة، وتمكنت القوات المصرية من دخول اليونان عن طريق البحر، وانتهى الأمر بتدخل الدول الأوروبية ووضع حد ونهاية لتدخل القوات المصرية حتى انسحبت من اليونان في أكتوبر ١٨٢٨.

ثم كان أن دفع محمد علي بالجيش إلى الشام بجيش ضخم يقارب الأربعين ألف جندي بقيادة إبراهيم باشا، وتقدم الجيش إلى غزة ويافا وعكا، وبعد الاستيلاء عليهم واصل تقدمه إلى دمشق واستولى عليها، واستمر محمد علي في مواجهة الجيش العثماني وتحقيق الانتصارات المتتالية حتى كانت معاهدة كوتاهية في مايو ١٨٣٢ بموجبها كان لمحمد علي ولاية مصر والشام.

إلى أن كانت هزيمة الجيش العثماني ثانية أمام الجيش المصري في موقعة نصيبين في ٢٤ يونيو سنة ١٨٣٩.

وهنا كانت بداية الهزيمة لمحمد علي، فقد تدخلت الدول الأوروبية وتم توقيع معاهدة لندن السابقة الإشارة إليها في سنة ١٨٤٠، ومن نتائجها إجلاء جيش مصر من الشام، واضطر محمد علي تحت ضغط الهزيمة إلى الإذعان للباب العالي الذي أصدر فرمان في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ يقضي بما يلي:

"حيث أن ثمانية عشر ألف من الرجال يكفون لإدارة ولاية مصر الداخلية، فلا يسوغ أن تتعدوا هذا المقدار من العساكر بأي سبب كان".

وهكذا انتهى حكم محمد علي كما بدأ: فقدت مصر الكثير وجنت القليل. ثورات حدثت لم ترق إلى درجة الثورة الكبرى، لكن حدثت انتفاضات للفلاحين. واجهها محمد علي بمنتهى الوحشية والقمع، وبعيداً عن كل معالم الإنسانية (٤).

المراجع والمصادر:

- ١ - الجيش المصري في القرن التاسع عشر - دكتور محمد محمود السروجي
- ٢ - كل رجال الباشا - دكتور خالد فهمي
- ٣ - التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير - المؤرخ عبد الرحمن زكي
- ٤ - نظرات في تاريخ مصر - الأستاذ جمال بدوي

(8)

قبل أن نترك فترة حكم محمد علي، وجب أن نسأل في صراحة ومن دون مواربة:

هل قتل محمد علي المصريين؟

هل استغل محمد علي المصريين؟

هل وصل الأمر إلى الجلد والسحل والسخرة والسجن؟

الإجابة باختصار: نعم، فعل محمد علي كل ذلك.

وفي ذلك يبذل المعترضون كل جهد لتبرير المسألة لأجل بناء الدولة القوية الحديثة!

ولكن.. ألا يمكن بناء نهضة وبناء دولة حديثة بدون إراقة الدماء وإهانة الكرامة

الإنسانية؟!

فعلها محمد علي.

وفي نهاية حكمه، كانت اتفاقية لندرة التي أجهزت على أي مكاسب من جراء حكمه،

وحدث تدخل أجنبي صارخ في سياسات مصر، وانتهت حياة الباشا بعد أن أورث

أبناءه الحكم. اعتلوا عرش مصر تبعاً، وعاثوا في البلاد وكأنهم مبعوثو العناية الإلهية.

عاشوا خانعين للقوى الأجنبية حتى جاء منهم من سلم مصر للإنجليز حفاظاً على

جاه وسلطان باطل.

مراجع كثيرة تحدثت عن السخرة والكرباج أيام حكم محمد علي، عن الترويع وأحكام

الإعدام.

يقول الأستاذ جمال بدوي ما نصه:

"كان محمد علي يريد إنشاء دولة حديثة قوية، ووضع خطة طموحة لإقامة العديد

من المشروعات الكبرى، مثل شق الترع والمصارف وبناء السدود والقناطر. ولكنه لم

يعط أدنى اهتمام بالإنسان المصري الذي يقوم بتنفيذ هذه المشروعات. كان الوالي



يستخدم السخرة والكرياج في إجبار المصريين على العمل في ظروف بالغة القسوة. كان الآلاف يهلكون جوعاً ومرضاً وإعياء! فما قيمة المشروعات إذا أهدرت آدمية المواطن؟! وكان محمد علي يسعى إلى إنشاء جيش قوي من الفلاحين. وهذا هدف قومي جليل، ولكن كيف يمكن الفصل بين الهدف والوسيلة؟ وكيف يمكن الاطمئنان إلى الروح المعنوية لهذا الجندي، ونحن نعلم الوسائل الوحشية التي كان يسلكها محمد علي في تجنيد الفلاحين، وكيف كانت قواته الكاسرة تهبط على القرية كالإعصار المدمر فتأسر من يقع في يديها من رجال وشيوخ ونساء وأطفال، ثم تسوق الجميع في حبال غليظة إلى مراكز التجنيد قسراً!!

كان محمد علي في حاجة إلى المال، فلم يترك سبيلاً من سبل التحايل إلا سلكه، حتى جعل من نفسه شريكاً لكل صاحب حرفة مهما بلغت دناءتها، وتلفت المصريون فوجدوا أنفسهم في غاية الضيق والفاقة. فلما ذهب العلماء - أهل الحل والعقد - ليذكروا الحاكم بوعوده السابقة، لم يجدوا منه سوى الازدراء الذي تحول بعد قليل إلى حركة رجعية لإخماد كل صوت معارض، وتقريب كل منافق جهول من أجلاف الأرمن والترک واليهود."

هذا ما قاله أحد شيوخ المؤرخين في العصر الحديث الراحل جمال بدوي رحمه الله عليه. (١)

لم يكن أمام كل هذه الوحشية سوى المقاومة. (٢) تعددت وسائلها ولكن في النهاية كان محمد علي يسحق أي مقاومة أو انتفاضة.

قاوم الفلاحون بالهرب من الريف إلى الصحاري أو إلى بلاد الشام. وقاوموا التجنيد بالعاهات يحدثونها في أجسادهم. كذلك اتخذ الفلاحون شكل آخر من أشكال المقاومة ألا وهو إحراق المحاصيل وإتلافها. كما حدثت وتعددت الانتفاضات المسلحة التي هدفت إلى وضع حد لحكم محمد علي.

هذا الحكم الذي كتب عنه الشيخ محمد عبده (٣) فيما بعد بعدة عقود مقالاً في جريدة العروة الوثقى (٤) قال فيه إن محمد علي حكم مصر حكماً استبدادياً قاسياً وأضاف قائلاً عن محمد علي:

"فلم يترك رأساً مصرياً فيه كلمة أنا إلا قضى عليه".....!!

المصادر والمراجع:

- ١- نظرات في تاريخ مصر - الأستاذ جمال بدوي.
- ٢- الشخصية الوطنية المصرية - قراءة جديدة لتاريخ مصر - دكتور طاهر عبد الحكيم.
- ٣- مذكرات في السياسة المصرية - الدكتور محمد حسين هيكل - الجزء الأول - دار المعارف.
- ٤- "العروة الوثقى" دورية أسبوعية كانت تصدر كل يوم خميس من غرفة فوق أعلى بناية في باريس، أصدرها الشيخ محمد عبده والشيخ جمال الدين الأفغاني في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ وحتى أكتوبر ١٨٨٤.



(٩)

ضرائب جائرة، جباية قهرية، ظلم وعسف وفساد في التحصيل، تجنيد وسخرة للفلاحين، كل ذلك دفع الفلاحين لهجران الأرض هربًا من الظلم والجور.

لم يكن أمام الباشا إلا التفكير في سن القوانين ذات العقوبات القاسية، فلم يكن مسموحًا للفلاحين مغادرة قراهم إلا بموجب تصريح تنقل، كما كان مشايخ القرى مأمورين بالقبض على الفارين من قراهم (١).

وتفاجئنا الأرقام (٢):

برغم غلظة العقوبات، فقد بلغت أعداد الفلاحين الهاريين في الشرقية ٦٠٠٠ فلاح عام ١٨٣١، وفي نفس العام تم القبض على ١٠ آلاف فلاح في نفس العام. ويقول الدكتور طاهر عبد الحكيم ما نصه:

"في نفس العام أرسل محمد علي جنوده لمحاصرة المدن الكبرى وأطراف الدلتا والقبض على الفلاحين الهاريين وإعادتهم إلى قراهم".

كما أورد الدكتور علي بركات وثيقة هامة وخطيرة توضح مدى العسف من محمد علي تجاه الفلاحين. الوثيقة عبارة عن برقية من "بارنت" قنصل بريطانيا في مصر (سنة ١٨٤١ - ١٨٦٤) إلى حكومته عام ١٨٤٥ جاء فيها:

"إن عدد الأسر التي هربت من مديرية البحيرة بلغ ١٢ ألف أسرة، وأن عدد من الفلاحين قد أعدموا لأنهم حاولوا الهرب" (٣).

وفي واقعة مؤلمة تؤكد على جبروت الباشا في تطبيق قوانين الفلاحة والهروب الظالمة، ونورد هنا ما جاء عن الدكتور طاهر عبد الحكيم (٤):

"في عام ١٨٤٤ حُكِمَ على شيخ قرية قريبة من القاهرة بالإعدام لأنه ساعد الفلاحين على مراوغة السلطات، وعُلِّقَ منشور في كل أنحاء مدينة الإسكندرية يصف تنفيذ حكم الإعدام وصفًا تفصيليًا ويأمر جميع الفلاحين الهاريين بالعودة إلى قراهم، وكانت السلطات العسكرية تجمع الفلاحين الهاريين مع نساءهم وأطفالهم وتسوقهم في قوافل تحت حراسة عسكرية عائدة بهم إلى قراهم".

مظالم لا حصر لها في جميع مناحي الحياة في مصر، ولكل طوائف الشعب، لم ترحم كبيرًا ولا صغيرًا. وها هي المراجع وكتابات كبار المؤرخين تتفق على ما حلَّ بالمصريين خلال فترة حكم محمد علي.

ما زلنا نرصد المزيد مما لاقاه الفلاح المصري من الباشا.

ففي كتابه القيم نقل الدكتور علي بركات (تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ - ١٩١٤) بعضًا مما جاء في الأوامر والتشريعات الصادرة إبان عهد الباشا:

"ففي أمر صادر إلى مأمور مصالح الأقاليم الصعيدية إشارة إلى إتلاف المحاصيل بحجة أن الدودة والفئران أكلتها، وإلى أنه "كثيرًا ما أوقدوا النار في الأجران عمدًا"، ويطلب عدم الإصغاء إلى مثل هذه الأقوال وتحصيل المال بتمامه" (٥).

وقد جاء في نصوص العقوبات أن من يحرق محاصيله يكون خائنًا ويستحق السجن مدى الحياة.

إن مسألة قيام الفلاحين وكذلك شيوخ القرى بحرق محاصيلهم هي مسألة فارقة في الحكم على الباشا وبيان مدى إحساس الفلاح بأن كل جهوده في الفلاحة سوف تذهب سدى، وأن حرقها أهون عنده من أن يستفيد منها الباشا. ومن ضمن مواد قانون الفلاحة الصادر في ١٨٣٠، ما نصه:

"إنه إذا هرب أحد المشايخ أو الفلاحين من بلده، باغراء من القائمقام أو الشيخ يُضرب كلاً منهم خمسين كرجاجًا، والمادة التالية تنص على أنه إذا هرب القائمقام أو الشيخ منفردًا أو مع غيره من الفلاحين عند طلب المال يُضرب القائمقام ٣٠٠ كرجاج في المرة الأولى و ٥٠٠ كرجاج في الثانية، ويُضرب الشيخ ٢٠٠ كرجاج في المرة الأولى و ٣٠٠ كرجاج في المرة الثانية ويرفد إذا هرب للمرة الثالثة، وفي مادة ثالثة أنه إذا ترك أهالي قرية أطيانهم الممنوحة لهم ثم حضروا بعد فوات زمن تحضير الأرض للزراعة فإنه يجري تحصيل الميري (أي الضرائب) منهم بالكامل على الأطيان التي لم يزرعوها، ويُضرب كل شيخ ٣٠٠ كرجاج عقابًا له" (٥).

هذا ما أخبرتنا به خزائن التاريخ عن الباشا وحكمه.

وآن لنا أن نتساءل:

هل تكفل ضريبة الكرجاج هذه إقامة الدولة الحديثة؟



ربما يجيبنا لاحقاً على هذا السؤال المؤرخ الكبير الأستاذ جمال بدوي (٦).
ولكن بعد أن نتحدث عن انتفاضات الفلاحين المسلحة ضد محمد علي.

المصادر والمراجع

- ١- تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ - دكتور علي بركات.. دار الثقافة الجديدة
- ٢- الشخصية الوطنية المصرية - قراءة جديدة لتاريخ مصر - دكتور طاهر عبد الحكيم
- ٣- تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ - دكتور علي بركات.. دار الثقافة الجديدة
- ٤- الشخصية الوطنية المصرية - قراءة جديدة لتاريخ مصر - دكتور طاهر عبد الحكيم
- ٥- تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ - دكتور علي بركات.. دار الثقافة الجديدة
- ٦- نظرات في تاريخ مصر - الأستاذ جمال بدوي - الهيئة المصرية العامة للكتاب

(10)

إن المرء ليقف مشدوهاً متعجباً من حجم القتل وأنهار الدماء التي سالت خلال فترة حكم محمد علي. وربما كان الأكثر دهشة أن تجد من ينبري مدافعاً عن هذا الحكم الجائر مبرراً تارة، وغاضباً للطرف تارة أخرى. كانت هبات الفلاحين المصريين تتكرر رغم فداحة الثمن. وفي هذا ما يؤكد أن الظلم قد بلغ حدًا لا يحتمل حتى بات هو والموت سواء. استمر بحثنا طويلاً، وأحياناً كثيرة، شاقاً ونحن ننقب في الكتب والمراجع بحثاً عن الحقيقة. وبين مغارات التاريخ ودهاليزه كنا كمن ينقب عن الآثار فتأتيه النتيجة بالأعاجيب. أحداث وحوادث يشيب لها الولدان.

وعن الانتفاضات المسلحة والعصيان، التي شملت الوجه البحري وصعيد مصر ومجابهة المظالم يحدثنا الدكتور طاهر عبد الحكيم:

"في عام ١٨٢٠-١٨٢١ قاد رجل اسمه الشيخ أحمد ويسمى نفسه (الصلاح) ثورة فلاحية في محافظة قنا، وجمع حوله ٤٠ ألف مقاتل واستولى على تلك المنطقة، وكان يعين الحكام على المدن والأقاليم من أتباعه، وفرض الضرائب (لحكومته). واستمرت ثورته شهرين إلى أن تمكنت قوات محمد علي من سحق الثورة. وبعد ذلك بعام واحد، قامت ثورة أخرى كان مركزها قرية البعيرات قرب الأقصر بقيادة رجل يسمى أيضاً الشيخ أحمد والذي أطلق عليه الفلاحون اسم المهدي. وقد نجح في تعبئة آلاف الفلاحين حوله، وفي السيطرة على المنطقة وطرد موظفي الحكومة منها واستولى على مخازنها وأقام نوعاً من النظام المستقل وأعلن أن هدفه هو إسقاط نظام محمد علي".

(٢) واضطر محمد علي إلى سحب بعض قواته من السودان، والاستعانة بقوات تركية، وأطبق بقواته هذه على الثوار من الشمال والجنوب، فسحق ثورتهم وأحرق قرية البعيرات وعدداً آخر من القرى، وذبح مئات الفلاحين. وكان رد الفعل مزيداً من التمرد في مواقع أخرى حيث انتقل مركز الثورة إلى قرنة، وعاد الفلاحون الهاربون ومن



تبقى من الثوار إلى التجمع حول (المهدي)، الذي قادهم حتى تمكن من تهديد مدينة قنا. وعاد محمد علي يكثف قواته في هجوم مضاد ضد الثوار وألحق بهم هزيمة أخرى، غير أن أعمال المقاومة العنيفة استمرت. فلجأ أحمد باشا طاهر محافظ الصعيد إلى إصدار الأوامر بذبح مئات الفلاحين وتعليق مئات أخرى منهم أمام فوهات المدافع ثم إطلاقها، وإلى إحراق العديد من القرى". (٣)

وعقب ذلك قامت ثورة أخرى امتدت من إسنا إلى أسوان تحت قيادة أحمد بن إدريس عام ١٨٢٤ (٤). وفي الوجه البحري، قامت انتفاضة مسلحة خطيرة في المنوفية عام ١٨٢٤، واضطر محمد علي أن يذهب بنفسه على رأس قواته لقمعها، وقاد مشايخ الشرقية عصياناً مسلحاً بعد ذلك بقليل احتجاجاً على الضرائب غير المحتملة.

كان هذا كلام الدكتور طاهر عبد الحكيم الذي ذكره في كتابه "الشخصية الوطنية المصرية". وقد شعرت بضرورة ما أورده نصاً لخطورة كل كلمة فيه. وإني لأتساءل: ألم يكن أمام محمد علي سوى الذبح والقتل والحرق؟ لماذا تعامل مع انتفاضات الفلاحين وكأنهم عبيد لا حق لهم؟

إن التفكير في بعض تفاصيل الأحداث السابقة الذكر من هول عمليات الحرق وذبح الرجال، وتصور مشاهد النساء والأطفال وهم يساقون من الذعر والفرع ورؤية الموت ومن حولهم آباؤهم وأهليهم، إنه لشيء مروع حقاً. هل لأجل بناء الدولة الحديثة كان على الباشا أن يسحق المصريين؟

نعود ونكمل مع الدكتور عبد الحكيم:

"وهكذا، فإن عهد محمد علي على الرغم مما شهدته من بعض مظاهر التحديث السطحية، كان من الناحية التاريخية - الاجتماعية نكسة في تطور مصر الاجتماعي، ورجعة إلى الدولة المركزية الاستبدادية في أبشع صورها. وبسبب سياسات محمد

علي جاء تطور الرأسمالية في مصر فيما بعد شائها، حيث أنه تم على يد رأسمال الأجنبي ولخدمة مصالحه".

لم تكن هذه روايات غير مدققة أو رؤية متفردة لأحد المؤرخين، بل تعددت الروايات من مؤرخين ثقافة، كلها تبعت على السؤال الحائر: لماذا تأخرت ثورة المصريين الكبرى على حكم محمد علي وأولاده؟

يفاجئنا الدكتور عبد الودود إبراهيم شلبي (٥) بالحديث عن عهد محمد علي!!

المراجع والمصادر:

- ١ - الشخصية الوطنية المصرية - قراءة جديدة لتاريخ مصر - دكتور طاهر عبد الحكيم.
- ٢ - دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة - بيير جابرييل (Studies in the social history of modern Egypt - Baer Gabriel).
- ٣ - نفس المرجع السابق.
- ٤ - تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣-١٩١٤ - دكتور علي بركات.
- ٥ - الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته - دكتور عبد الودود إبراهيم شلبي.



(11)

وبعد أن استعرضنا المذابح الوحشية التي ارتكبتها محمد علي تجاه المصريين، وكيف أن أي حركة مواجهة أو عصيان يقوم بها الأهالي كان محمد علي يستحل القتل والحرق والنفي، وما الرواية التي أوردناها للدكتور عبد الحكيم عن تعليق الفلاحين على فوهات المدافع والأمر بإطلاق قذائفها إلا حالة من حالات الجنون والهوس بالقتل والتنكيل.

وقبل أن نغادر هذا العهد، نورد أهم ما جاء على لسان عدد من كبار المؤرخين والكتاب عن عهد محمد علي.

ولنبداً بالدكتور عبد الودود إبراهيم شلبي (١)، ولعل جمال وطلاوة وبلاغة اللغة في وصفه قد أضفى على النص التاريخي قيمة أوضحت هول ما قام به محمد علي:

"في مطلع القرن التاسع عشر، وعلي وجه التحديد، في عام ١٨٠٥م استطاع محمد علي أن يخدع بحيلته وذكائه علماء الأزهر فبايعوه حاكماً على مصر، وبايع الشعب من أملاً في الخلاص والحرية والعدل. ولكن الطبع في النهاية يغلب التطبع، والشاة التي أرضعت جرو الذئب ليكون حملاً، لم يلبث غير قليل حتى تبينت خطأها الفادح وهي ترى الجرو يمزق بأنياه صغارها الرضع! سخرة وضرائب، قسوة وظلم، غدر ومؤامرات... لقد كشف محمد علي حقيقته. لقد تذكر الجرو فجأة أنه ذئب... ومصر الوديعة الطيبة صارت بين أنياه ومخالبه غنيمة حرب!"

ويواصل الدكتور عبد الودود (٢) في موضع آخر حديثه قائلاً:

"هذا هو محمد علي... كان عاصفة على مصر... فبدأ الشعب يرحل ويهاجر، ولم يترك الطاغية للشعب هذه الفرصة، فسد عليه منافذ الهجرة بالقوة... ثم اتجه بشره إلى السودان فوجه إليه حملة إثر حملة (٣)."

تعددت أسباب الحملة من استيلاء على الذهب من مناجم سنار ومطاردة المماليك الهاريين بعد مذبحه القلعة. كما كان راغباً في التخلص من مشاكسات الجنود الأتراك والشراكسة (٤).

وفي هذا الصدد، يقول الدكتور عبد الودود:

"ولم يستح بعض المؤرخين أو الأحداث كما وصفهم الشيخ محمد عبده، لم يستحوا من القول إن هدف محمد علي كان تحقيق وحدة وادي النيل بين مصر والسودان..."
ويستطرد قائلاً (٥):

"ويبدو أنه كان قد طفح به الكيل من سيرة الرجل الدموية: ماذا كان يعرف محمد علي عن السودان حتى يسعى إلى تحقيق وحدة بينه وبين مصر؟... لقد كان جندياً ألباني الأصل، جاء في حملة أرسلتها دولة الخلافة لإخراج الفرنسيين من مصر، واستطاع بحيلته ودهائه أن يجلس على كرسي الحكم، ثم انقلب بعد ذلك على دولة الخلافة كما انقلب قبل ذلك على العلماء والشعب في مصر."

أما عن البعثات والأسفار إلى أوروبا، فلم يكن لها من أثر على الأهالي، لم ينعكس لها أثر نفعي عليهم سواء في معاشهم أو حياتهم (٦)...!
هذا ما كان من الدكتور عبد الودود شلبي...

فماذا عن الإمام محمد عبده؟

وماذا قال عن حكم محمد علي؟

المصادر والمراجع:

١ - الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته - دكتور عبد الودود إبراهيم شلبي

٢ - نفس المرجع السابق

٣ - جغرافية وتاريخ السودان - نعوم شقير

(الكتاب يقع في ثلاثة أجزاء ويعتبر مرجعاً هاماً عن تاريخ السودان - نعوم شقير مؤرخ لبناني هاجر إلى مصر وتوفي في العام ١٩٢٢)

٤ - مرجع سابق / رقم ١

٥ - نفس المرجع السابق

٦ - نفس المرجع السابق

(12)

كنا قد أشرنا في عجالة إلى مجلة العروة الوثقى التي أصدرها الشيخ محمد عبده والشيخ جمال الدين الأفغاني في باريس، وقد سجل فيها الشيخ محمد عبده موقفه من محمد علي، وهو يتسق في وجاهته مع غيره من كبار المفكرين والمؤرخين سواء من عاصروا عهد محمد علي أو من جاؤوا من بعده. ونعرض هنا لمقال هو بمثابة وثيقة هامة نشره محمد عبده بمناسبة مرور مائة عام على بداية حكم محمد علي لمصر. في هذا المقال (١) تحدث محمد عبده فقال عن الحكم وعن الرجل:

"لم يستطع أن يحيي، ولكنه استطاع أن يميت. كان معظم قوة الجيش معه، وكان صاحب حيلة بالفطرة، فأخذ يستعين بالجيش على إعدام كل رأس من خصومه، ثم يعود ثانية بقوة الجيش وبحزب آخر على من كان معه أولاً فيُمحق...! حتى إذا سحقت الأحزاب القوية وجه عنايته إلى أصحاب البيوت الرفيعة، فلم يدع رأساً فيه ضمير "أنا"، واتخذ من المحافظة على الأمن سبيلاً لجمع السلاح من الأهالي حتى فسد بأس الأهالي وزالت ملكة الشجاعة فيهم، فلم يبق في البلاد رأساً حتى خلعه من بدنه أو نفاه إلى السودان فهلك فيه."

ويواصل محمد عبده كلامه وسط دهشتنا، فهو يكتب هذا الكلام في فترة حكم عباس الثاني، ولا شك أن هذه شجاعة تحسب لمحمد عبده. فيقول:

"أخذ يرفع الأسافل ويعليهم في البلاد، حتى انحط الكرام وساد اللئام ولم يبق في البلاد إلا آلات له يستعملها في جباية الأموال. جمع العساكر بأي طريقة، وعلى أي وجه، فمحق بذلك جميع عناصر الحياة الطيبة من رأي وعزيمة، واستقلال نفس، لتصير البلاد المصرية إقطاعاً واحداً له ولأولاده. اشترأبت نفسه لأن يكون ملكاً غير تابع للسلطان العثماني، فجعل من العدة لذلك أن يستعين من الأجانب من الأوروبيين، فأوسع لهم في المجاملة، وزاد لهم في الامتياز خارجاً عن حدود

المعاهدات، حتى صار كل صعلوك منهم لا يملك قوت يومه ملكاً من الملوك. وصغرت نفوس الأهالي بين الأجانب بقوة الحاكم، وانقلب الوطني غريباً في داره غير مطمئن في قراره. فاجتمع على سكان البلاد ذلان:

ذل ضريته الحكومة الاستبدادية وذل سامهم الأجنبي إياه ليصل إلى ما يريده منهم، غير واقف إلى حد، أو مردود إلى شريعة. كان رجال الحكومة إما من الأرناؤوط أو الشراكسة أو الأرمن أو ما أشبه هذه الأوشاب، وكانوا يحكمون بما يهوون لا يرجعون إلى شريعة ولا قانون، ولا يستحي بعض الأحداث من أن يقول: أن محمد علي جعل جدران سلطنة الدين... أي دين كان دعامة لسلطان محمد علي؟ دين التحصيل؟ دين الكبراج؟ دين من لا دين له إلا من يهواه ويريده؟ أي عمل من أعماله ظهرت فيه رائحة الدين؟ لا يذكرون إلا المسألة الوهابية وأهل الدين يعلمون أن الإغارة فيها كانت على الدين... لا للدين."

انتهى كلام الإمام محمد عبده.

لكن لا بد أن نعيد قراءته مرة ومرات، فحكم محمد علي كان في نظر الكثيرين وبالأعلى مصر، بل ودمر الشخصية المصرية تدميراً عانت منه مصر أشد معاناة. ولم يكن أمامنا إلا اللجوء إلى المؤرخ الكبير "عبد الرحمن الجبرتي" ليحدثنا عن الشخصية المصرية، فقد رصد معالمها بما يدعو إلى التأمل في عمق فيما فعله محمد علي في المصريين...

المراجع والمصادر:

١ - مجلة العروة الوثقى - مقال بقلم الإمام محمد عبده، عدد صادر في مناسبة مرور ١٠٠ عام على بداية حكم الباشا...



(13)

بالطبع لم يخلو مرجع أو كتاب يؤرخ لعهد محمد علي دون النقل عن الجبرتي والاستدلال بما جاء عنه من آراء وتدوينات. أستحق عبد الرحمن الجبرتي لقب مؤرخ الشعب. لم يحدد عن تسجيل الوقائع والأحداث كما هي دون ميل إلى جانب أو تعييب حقيقة هنا أو هناك. وقد دفع الجبرتي الثمن غالياً. ويحدثنا الأستاذ جمال بدوى (١) عن ما يريده الحاكم من المؤرخ فيقول:

"الحاكم يريد من المؤرخين المعاصرين له أن يحرقوا له البخور وينتحلوا البطولات، ويزيفوا الحقائق فيجعلوا من مخازيه مجداً، ومن سوءاته عزاً. فإن لم يفعلوا سخط عليهم وعصف بهم."

وهذا بالضبط ما فعله محمد علي مع الجبرتي. لم تأخذه به رحمة. فأرسل من قتلوا ابنه (خليل). أوسعوه ضرباً وحشياً أفقده حياته. وكان يسير ساعتها في شارع شبرا. لم يتحمل الشيخ المسن الصدمة في ابنه. وعاش بقية أيامه يبكيه حتى قيل إن عينيه أصابها البياض من كثرة البكاء. ولم يقو على الكتابة من بعدها. ألم به الحزن الشديد حتى وافته المنية سنة ١٨٢٥.

إذاً.. الجبرتي لم يكتب سطرًا واحدًا بعد وفاة ابنه. وبالتالي لا يمكن اتهامه بالميل ضد محمد علي.

ويواصل الأستاذ بدوي حديثه عن الجبرتي (٢):

"لقد عاصر الجبرتي صعود نجم محمد علي خطوة بخطوة. رآه جندياً مغموراً يغشى مجالس العلماء. يتملق مشايخ الأزهر ويصانعهم. ويتظاهر بالتقوى والورع. ثم يتقرب من زعيم شعب القاهرة الطيب العفيف عمر مكرم. ويقسم أمامه بأغلظ

الأيمان أن يكون العادل الشفوق إذا آل إليه أمر مصر. ثم رآه وهو يتلقى الأمانة من أربابها ويتربع على عرش البلاد بإرادة أبنائها ومشايخها وأولي الأمر فيها. ثم رآه مرة ثالثة وهو يتنكر لأيمانه وعهوده وموآثيقه ويتحول من حمل وديع إلى نمر هصور يبطش بكل الذين أعانوه. فأمر بنفي عمر مكرم إلى دمياط وأوعز بقتل حجاج الخضري الزعيم الشعبي (٣) الذي قاد شعب القاهرة ليهتف باسم محمد علي في القلعة حتى خلصت له مصر من دون الآخرين. ثم رآه مرة رابعة وقد أصبح الحاكم الذي لا ينازعه في سلطانه أحد، ولا يشاركه في حكمه مشارك. وباتت مصر ضيعة خاصة يتصرف في شئونها تصرف المالك في ملكه!"

كانت صدمة الجبرتي كبيرة في محمد علي، ذلك الذي توسم فيه العدل فخذله.

وقد جاء في كتابه القيم "عجائب الآثار":

"لم أقصد بكتاباتي خدمة ذي جاه كبير أو طاعة وزير أو أمير. ولم أداهن فيه دولة بنفاق، أو مدح أو ذم مباين للأخلاق لميل نفساني أو غرض جسماني." (٤)

ومازلنا مع الأستاذ جمال بدوي ليحدثنا عن الجبرتي فيقول:

"لقد ساء الجبرتي أن يرى محمد علي وقد تملكته نزعة الشره إلى الأموال فيصادرهما دون سند من الشريعة، ثم هو لا يتورع عن جمع الأموال بأخس الوسائل حتى لو تطلب الأمر شراء المحاصيل بأسعار زهيدة، وفرضها على الناس بأسعار باهظة. وساء الجبرتي أن يرى الحاكم الجديد ينهج نهج كل جبار طاغية في كره النقد، وإبعاد النصحاء الصادقين وتقريب المتزلفين المنافقين، وإسناد الوظائف الرئيسية إلى شذاذ الآفاق من الأغراب الذين تكالبوا على فتات مائدته."

ويصف الجبرتي محمد علي فيقول:

"إن ولي الأمر اعتدى على مساتير الناس، وأغلق البيوت المفتوحة لأن في طبعه داء الحقد والشرة والطمع والتطلع إلى ما في أيدي الناس وأرزاقهم، ولم يكن له من الشغل إلا صرف همته وعقله وفكرته في تحصيل المال والمكاسب وقطع أرزاق المسترزقين والحجر والاحتكار لجميع الأسباب."

ويتساءل الأستاذ جمال بدوي.. ونحن نتساءل معه:

هل كان الجبرتي متحاملاً في أحكامه على محمد علي؟!

يجيب الأستاذ بدوي:

"إن معظم الباحثين الذين كتبوا عن الجبرتي لا يبرئونه من شبهة الضغينة ضد محمد علي بسبب الإجراءات الصارمة التي اتخذها الوالي الجديد ضد الفئات الثرية في المجتمع المصري، ولما كان الجبرتي ينتمي إلى هذه الفئات فقد أصابه بعض ما أصابها من جور وظلم. فامتلأت نفسه مرارة وحقداً، ولكن الأمانة تقتضي مناقشة هذا الرأي في إطار من الموضوعية والحياد."

وهذه الموضوعية التي يتحدث عنها الأستاذ بدوي إنما تتطلب منا أن نجيب على السؤال المحوري في بحثنا:

محمد علي.. هل قتل وظلم وسحق المصريين أم لا؟
هل صادر أموالهم ونهب أرزاقهم من دون قانون ولا شريعة أم لا؟

هل ما كتبه الجبرتي عن الفترة التي عاصرها في حكم محمد علي يخالف ما جاء به الآخرين؟

وفي هذا يصف الأستاذ جمال بدوي منهج الجبرتي في التاريخ:

"كانت كتابات الجبرتي ورصده للأحداث إنما تنطلق من فهمه للدين وثقافته الإسلامية. فالحكم عنده أساسه العدل والرحمة والرفق بالرعية قبل أي شيء آخر، فإذا انتفى العدل من الدولة فقدت موجبات قيامها، ولا يقبل في ذلك عذرًا بأن يقال إن الحاكم اضطر إلى تأجيل العدل بعض الوقت لكي يتمكن من إقامة المشروعات العمرانية الكبرى التي يتطلب قيامها مصادرة الحريات."

فالجبرتي صاحب فكر إنساني ينطلق من الإنسان أولاً.. وهو الأولي بالبناء قبل الحجر!

المصادر والمراجع:

- ١ - نظرات في تاريخ مصر - الأستاذ جمال بدوي
- ٢ - نفس المرجع السابق
- ٣ - راجع الفصل الحادي عشر.
- ٤ - عجائب الآثار في التراجم والأخبار - عبد الرحمن الجبرتي



(14)

كنا قد ذكرنا في الفصل العاشر أن أعظم الخسائر التي ألمّت بالشعب المصري من جراء الاستبداد خلال حكم محمد علي كانت في السلبيات التي علقت بالشخصية المصرية.

حدثنا الجبرتي عن تلك السلبيات من واقع معاشته للظلم والاستبداد الذي عاصره وحتى نهاية حياته في عام ١٨٢٥. وربما في ذلك تبرئة للجبرتي من شبهة تحامله على محمد علي (١).

وقد تحدث الدكتور يونان لبيب رزق، المؤرخ المعروف، عن الجبرتي بما يؤكد عظم قدره في التأريخ (٢).

تحت عنوان "الجبرتي والشخصية المصرية" كتب الدكتور يونان قائلاً:
 "بينما ظل مؤرخنا العتيد (الشيخ عبد الرحمن الجبرتي) يقدم في كتاباته تصويرًا دقيقًا للشخصية المصرية من خلال تسجيله للحياة اليومية في مصر، استمر في نفس الوقت يعبر عن هذه الشخصية في ثنايا سطوره من خلال تعليقاته العديدة على أحداث هذه الحياة، والتي ظل يبثها هنا وهناك".

وبعد أن تحدث الدكتور يونان عن محاسن الشخصية المصرية كما استلهمها من روايات الجبرتي، تحدث أيضًا عن السلبيات. وكان لافتًا للنظر أن السلبيات التي كتبها الجبرتي ذات مدلولات قوية عما فعلته أنظمة الاستبداد قبل حكم محمد علي وخلال حكمه. يقول الدكتور يونان:

"إن الجبرتي في تصويره للشخصية المصرية لم يتخذ موقفًا محددًا حيالها، سواء بإبراز المحاسن على طول الخط، أو تسجيل المساوئ على طول الخط، وذلك لما اتصف به من أمانة في نقل الأحداث من ناحية، ولطرق تناوله اليومي لتلك الأحداث من ناحية أخرى، مما جعله ينفعل بها وبالتالي تتعدد مواقفه نحوها.

وقد ترتب على هذا التصوير الأمين أن شاهدنا الشخصية المصرية في مختلف حالاتها بأبعادها الإيجابية وأبعادها السلبية.

فمرة يهيب المصريون فرادى أو جماعات في حركة مقاومة رائدة لحاكم ظالم أو محتل أجنبي، ومرة أخرى يؤثرون السلامة وينطون على أنفسهم منغمسين في (أمور معاشهم) لا يلقون بالآلما يجري حولهم، وكأن الوطن ليس وطنهم وكأن ما يحدث لن يؤثر فيهم، وهو يؤثر أشد التأثير".

وفي شأن السلبيات يكمل الدكتور يونان قائلاً، نقلًا واستقرأً لكتابات الجبرتي:
 "هناك أيضًا ذلك الخوف من التغيير الذي ينتاب المصري، مما يشكل جانبًا آخر من جوانب شخصيته المحافظة، والذي يبدو في الحكمة المصرية المأثورة بأن (اللي تعرفه أحسن من اللي ما تعرفوش). وقد قال بعض المصريين نفس العبارة تقريبًا لدى ورود الأخبار بنزول الإنجليز إلى الأرض المصرية للمعاونة في إخراج الفرنسيين. قالوا: (إن الفرنسيات عندنا أحسن من الإنكليز لأننا قد عرفنا أخلاقهم ونعلم أن الإنكليز إنما يريدون بانضمامهم إلى العثمانية تنفيذ أغراضهم فقط)".

ينتقل بنا الدكتور يونان إلى سلبية أخرى حاقت بالشخصية المصرية، وفي ذلك يقول:
 "موقف المصريين من حكامهم. فقد خلفت عهود طويلة من الحكم الأجنبي من ناحية، والحكم والاستبداد من ناحية أخرى سمات معينة على طبيعة العلاقة بين

الطرفين: المصريين ومن حكموهم. من هذه السمات ما ظل يحيط به المصريون حكمهم من نفاق، إلى حد يمكن القول معه أن (صناعة الحكام) صناعة مصرية".

وفي فقرة أخرى أراها شديدة القسوة، مما نقله الدكتور يونان عن الجبرتي:
"ويصل خوف المصريين من حكمهم إلى حد فقدان الثقة في النفس، وما استتبع ذلك من صور عجز المصري عن ممارسة مهام الحكم. وقد ظهر هذا تمامًا بينما كان الفرنسيون في مصر. فعندما عرض هؤلاء بعض المناصب على المشايخ، قال لهم الأخيرون: (إن سوقة مصر لا يخافون إلا من الأتراك ولا يحكمهم سواهم) (٣).

ومن السمات الأخرى، التي وصفها الدكتور يونان بالمؤسفة في علاقة المصريين بحكامهم، وهي عن الشعب المصري، خاصة عامتهم الذين اعتادوا التضحية. وفي النهاية فإن أي مكاسب لهذه التضحية يجنيها آخرون. وفي هذا يتحدث الجبرتي عن الدور البطولي الذي لعبه المصريون في صد الحملة الإنجليزية عن رشيد سنة ١٨٠٧، فيقول:

(خرجوا في مراكب وطبول وزمور. فلما وصلوا إلى متاريس الإنكليز دهموهم من كل ناحية على غير قوانين حروبهم وترتيبهم، وصدقوا في الحملة عليهم، وألقوا أنفسهم في النيران ولم يبالوا برميهم، وهجموا عليهم واختلطوا بهم وأدهشوهم بالتكبير والصياح حتى أبطلوا رميهم ونيرانهم، فألقوا سلاحهم وطلبوا الأمان).

ثم لا يلبث أن يعلق بقوله:

(وليت العامة شكروا على ذلك أو نُسب إليهم فعل، بل نُسب كل ذلك للبasha وعساكره، وجوزيت العامة بضد الجزاء بعد ذلك) (٤).

ويعلق الدكتور يونان قائلًا:

"وكأنه كُتب على المصريين أن يزرعوا، وأن يحصد غيرهم، وهم راضون بذلك".

لا يسع المرء إلا أن يتعجب لما لاقاه الشعب المصري. كان الأمر يتطلب أن يأتي عرابي مبكرًا، لا أن يستكثر البعض على الشعب الثورة بقيادة عرابي!

المراجع والمصادر:

- ١- راجع الفصل (١٣).
- ٢- تاريخ مصر بين الفكر والسياسة - الدكتور يونان لبيب رزق.
- ٣- عجائب الآثار في التراجم والأخبار الجزء ١، ص ١١ - عبد الرحمن الجبرتي.
- ٤- عجائب الآثار في التراجم والأخبار، جزء ٣، صفحة ١٦١ - عبد الرحمن الجبرتي.

(15)

ونحن على أعتاب عهد جديد يبدأ بوفاة الباشا،
كان لا بد من استعراض ما آل إليه حكم محمد علي، هذه السنوات الطوال التي
قاربت من خمسين عامًا.
لا بد من التساؤل:

هل انتهى حكم محمد علي بتأسيس دولة قوية عصبية على التدخل الأجنبي؟

هل انتهى حكم محمد علي بالمحافظة على الجيش (القوة العددية - العتاد - المواقع
والمركز لقواته - قياداته - جنوده)؟

هل انتهى عصر محمد علي بالمحافظة على الصناعة والزراعة؟

هل ترك محمد علي الحياة وقد أسس لنظام حكم قوي ديمقراطي راسخ حتى بين
أبناء العائلة العلوية؟

هل ترك محمد علي الحكم وقد أعد من سيخلفه ليكون على المستوى الذي يليق
بحكم دولة في حجم مصر؟

هل انتهى عصر محمد علي وقد ارتقى بالإنسان المصري عوضًا عما أصابه خلال
خمسين عامًا سالت فيها الدماء وسُحقت فيها الكرامة الإنسانية؟

الإجابة: لا، لم يحدث.

ليس هذا هو الرأي من جانبنا فقط، بل كان هذا موقف الكثير من المؤرخين والمفكرين.

وكان الجبرتي قد سجل كلمة على لسان الأمير المملوكي محمد بك الألفي قبل وفاته: "يا مصر، انظري إلى أولادك وهم حولك مشتتين متباعدين مشردين، واستوطنك أجلاف الأتراك واليهود وأراذل الأرناؤود، وصاروا يقبضون خراجك ويحاربون أولادك ويقاتلون أبطالك ويقاومون فرسانك، ويهدمون دورك ويسكنون قصورك ويفسقون بولدانك وحورك، ويطمسون بهجتك ونورك". (١)

وأضاف الجبرتي في موضع آخر نقلًا عن الألفي أيضًا:
"قضي الأمر وخلصت مصر لمحمد علي". (٢)

وتتعدد كتابات المؤرخين التي تجيبنا على غالب هذه الأسئلة وزيادة، ومنها كتابات الدكتور زين العابدين شمس الدين - أستاذ التاريخ بجامعة الأزهر، صاحب المرجع الهام مصر في عهد عباس وسعيد، وقد كتب مقدمته الدكتور يونان لبيب رزق.

ويقول الدكتور زين العابدين شمس الدين نجم ما نصه (٣):

"فكان مؤتمر لندن في ١٥ يوليو، وما تبعه من صدور فرمان ٣ فبراير وفرمان أول يونيو عام ١٨٤١، واللذين حددا أملاكه في مصر والسودان فقط، كما نصا على تحديد قوة الجيش المصري والبحرية المصرية، ووقف صناعة السفن الحربية أو شرائها إلا بإذن من السلطان العثماني. وتبع ذلك انهيار الصناعة المصرية بعد إغلاق المصانع الحربية والمدنية، ومن قبل ذلك كان خفض الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية وفق ما قرره هذه الدول مع الدولة العثمانية التي ألزمت مصر بها، والتي أضرت بالاقتصاد المصري ضررًا بليغًا لصالح المنتجات والسلع الأجنبية، فقد عجزت الصناعة المصرية عن منافستها لجودتها ورخص أسعارها. كذلك تدخلت هذه الدول لإلغاء نظام الاحتكار، الذي كان له مساوئه الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه مكن



محمد علي من توفير الموارد المالية لتحقيق مشروعاته دون الاحتياج إلى القروض أو الديون".

حتى هذا الاحتكار، بمساوئه على المجتمع المصري، لم يستطع محمد علي الحفاظ عليه، بل كسرتة الدول الأجنبية بإرادتها الخالصة ولمصلحتها ومن دون إرادة محمد علي، والشعب بالطبع خارج الحسابات، فهو قابع بين الجهل والقهر.

ويضيف الدكتور زين العابدين عن نهاية حكم محمد علي:

"وفي أواخر حكمه كان لانصراف ذهنه ومرضه وشيخوخته أثر في الحد من نشاطه وعدم قدرته على متابعة الأعمال بنفسه. وقد اشتكى من عدم وجود معاونين الأكفاء الذين يمكنه الاعتماد عليهم، فقد كان يرجع إليه في كل كبيرة وصغيرة، مما زاد من إرهاقه وقلقه، وهو أمر يتحمل محمد علي جانباً من مسؤوليته بسبب سياسة المركزية الشديدة والسيطرة التامة على مجريات الأمور، وإسناد الوظائف الكبرى إلى المقربين منه أو الذين يثق فيهم أو الذين يدينون له بالولاء، فكانوا غير أهل لها".

من المسئول؟ أليس الباشا المستبد؟

ألم نتعرض في الفصول السابقة إلى أن المقربين كانوا من أهل الثقة؟ وأعلى الأتراك والفرنسيون والشركس والأرمن، دون المصريين، المناصب والوظائف العليا في البلاد؟

أما أغرب فقرة جاءت في كتاب الدكتور زين العابدين، فقد جاء فيها:

"وكانت وفاة إبراهيم في ١٠ نوفمبر ١٨٤٨ عن عمر يناهز ستين عامًا هلالية، وذلك بعد شهور قليلة من توليه الحكم تُقدَّر بسبعة أشهر وثلاثة عشر يومًا، وكان والده لا يزال حيًا. وقد اتفق السفراء في استانبول مع الباب العالي - بناء على توصية القناصل العموميين في القاهرة - على أن يخلفه عباس باشا، وقد صدر فرمان السلطاني

وأرسل سريعًا إلى مصر، ويتضمن تعيين عباس نائبًا لجده. وتم استدعاء عباس من الحجاز ليتولى الحكم". (٤)

ومن الغريب، بعد قراءة هذه الفقرة، أن نجد من يتحدث عن أن محمد علي قد أسهم في استقلال مصر!!
ما شأن السفراء في استانبول بمصر؟ وما شأن القناصل بتعيين الحاكم؟!

المراجع والمصادر:

- ١- عجائب الآثار في التراجم والأخبار، جزء ٤، صفحة ٣٨.
- ٢- نفس المرجع السابق.
- ٣- مصر في عهد عباس وسعيد، الدكتور زين العابدين شمس الدين نجم.
- ٤- نفس المرجع السابق.

(16)

وفي إطار النظرة الشاملة لحكم محمد علي وأثره على الحياة السياسية في مصر لفترة طويلة من الزمن، نستعرض المزيد من الرؤى لتلك الحقبة. يقول الدكتور علي الدين هلال تحت عنوان من الحكم الفردي إلى الاحتلال الإنجليزي (١):

"تمتد هذه المرحلة إلى ما يزيد على الثلاثة أرباع قرن من الزمان. تبدأ بحكم محمد علي الطويل (١٨٠٥ - ١٨٤٧)، ثم عهد إبراهيم الذي لم يزد على عام، وعهد عباس (١٨٤٨ - ١٨٥٤)، ثم سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣)، وإسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩)، وتوفيق الذي بدأ عهده في ١٨٧٩ وجاءت الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي ليدشنا مرحلة جديدة في تطور النظام السياسي والدستوري المصري."

ويشير الدكتور ثروت بدوي إلى تلك الفترة بالقول:
"النزعة الاستبدادية التي كان يتميز بها كل أفراد أسرة محمد علي، وميلهم الغريزي نحو الحكم المطلق وإبعاد الشعب عن السلطة" (٢).

ويصف الدكتور علي الدين هلال حكم محمد علي في إيجاز بثلاث سمات:

حكم فردي وتركيز السلطات في يد الوالي.

غياب الرقابة الشعبية.

غياب المشاركة السياسية (٣).

وبالرغم من أن الدكتور هلال حاول جاهداً أن يبرز إنجازات محمد علي كمبرر للتجاوزات المشينة في حقوق المصريين الاجتماعية والإنسانية والمالية، إلا أن ما جاء به على لسان مؤرخين معاصرين لهم رؤية مغايرة تماماً يبدو دائماً أكثر قوة من حجج الداعمين لسياسة محمد علي. ومن ذلك ما ذكره الدكتور هلال نقلاً عن الدكتور ثروت بدوي:

"فلا شك أن نظام الحكم كان مطلقاً، جمع فيه الوالي سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء بين يديه. فلم يكن هناك برلمان منتخب يقوم بمهمة التشريع، إذ كانت القوانين والتشريعات تصدر بإرادة الوالي المنفردة. ومهما تكن قيمة الإصلاحات السياسية والإدارية التي قام بها محمد علي، فإنها لا تغفر المظالم التي أوقعها على أفراد الشعب المصري، ولا يمكن أن تبرر نظام الحكم المطلق الذي أقامه أو إخماده لروح المقاومة الشعبية وإذلال الأفراد والاستعلاء على المصريين ومحاباة الأتراك" (٤).

ولعل من أكثر المراجع تنويراً وانفتاحاً في تناول سيرة محمد علي هو ذلك الكتاب القيم للدكتور خالد فهمي (٥)، الذي بذل فيه المؤلف جهداً رائعاً للتأريخ لفترة حكم الباشا من خلال دراسة تفصيلية واهتمام بالتفاصيل. فمما لا شك فيه أن أحد أوجه قراءة التاريخ أن يُقرأ من التفاصيل (٦).

ومن خلال ذلك المرجع الشهير كل رجال الباشا، أجاب الدكتور خالد على الأسئلة التي طرحناها في الفصل السابق، كما أجاب عليها أيضاً الدكتور زين العابدين. كذلك وجدنا إجابات عليها من خلال الجبرتي والدكتور يونان لبيب رزق، كما وجدنا إجابة عليها في كتابات الأستاذ جمال بدوي والدكتور طاهر عبد الحكيم وغيرهم من الأساتذة المبدعين من كبار المؤرخين. غير أننا سنستشهد من كتاب الدكتور خالد فهمي عند حديثه عن الجيش، فكشف عن الكثير من الحقائق التي طُمست لسنوات طويلة.

وكان السؤال الثاني الذي طرحناه في الفصل السادس عشر، والذي يقول نصّاً:

هل انتهى حكم محمد علي بالمحافظة على الجيش (القوة العددية - العتاد - المواقع والتمركز لقواته - قياداته - جنوده)؟

فجاءت الإجابة على النحو المنطقي الذي طرحه سابقوه من كبار المؤرخين. ولعلني أجد فيما ذكره الدكتور فهمي خير ما نختم به الحديث عن الباشا وكيف كان حال المصريين في ظل حكمه.

المراجع والمصادر:

- ١ - تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣ - ١٩٩٧، الدكتور علي الدين هلال.
- ٢ - ثورة ٢٣ يوليو وتطور الفكر الثوري في مصر، الدكتور ثروت بدوي.
- ٣ - نفس المرجع السابق - الدكتور علي الدين هلال.
- ٤ - نفس المرجع السابق - الدكتور ثروت بدوي.
- ٥ - كل رجال الباشا، الدكتور خالد فهمي.
- ٦ - مقولة ردها الدكتور محمد الجوادى - مؤرخ معاصر.

(17)

نكرر السؤال:

هل انتهى حكم محمد علي بالمحافظة على الجيش (القوة العددية - العتاد - المواقع والتمركز لقواته - قياداته - جنوده)؟

وحتى تسهل الإجابة، فلنقرأ ما قاله الدكتور خالد فهمي نصًا - نقلًا من أحد فصول كتابه:

"حاول هذا الفصل أن يتحدى الحكمة الموروثة القائلة بأن الباشا بإقامته لجيشه وتجنيد المصريين فيه، كان يحاول أن يحصل لمصر، من حيث هي أمة - دولة، على الاستقلال. فبرغم أنه من المسلم به أن الباشا ذاته كان يتحدث التركية وأنه ربما لم يتفق له أن نظر لجيشه أو لسياسته عمومًا في ضوء قومي مصري، فإن البعض، برغم ذلك، يدعي أحيانًا أن الباشا (وإدارته الجديدة وضعت مصر بشكل حتمي على طريق الدولة المستقلة والإدراك الذاتي لكونها تملك هوية منفصلة عن المسلمين والعثمانيين الآخرين، وأنه بغير جهوده ربما كان المصريون قد استغرقوا وقتًا أطول بكثير لكي يستطيعوا أن يعتبروا مصر مصر)" (١).

وفي موضع آخر، يواصل الدكتور خالد فهمي تحليله الرائع عن جيش محمد علي فيقول:

"كان أحد الحجج الرئيسية التي قدمها المؤرخون الوطنيون ليثبتوا أن الجيش كان بالفعل وطنيًا برغم أن مؤسسه كان تركيًا من الناحية الإثنية هي مدى اختلاف ابنه عنه من هذه الناحية. فقد زعموا أن إبراهيم كان أقرب لجنوده المصريين، ولم يعتبر



نفسه أبداً عثمانياً. ولكن حتى لو سلمنا بذلك، فإن ما سعى هذا الفصل (الكتاب) لإثباته هو أن إبراهيم لم تكن لديه أية شكوك بشأن طبيعة الحروب التي كان جيشه يقودها. ففي حدود اهتمامه، كانت هذه حروباً شنّها باسم أبيه ومن أجل أسرته. ومع ذلك، فإن ذات تركيب هيئة الضباط التي كان يقودها إبراهيم أكثر أهمية من عواطفه. فقد كانت تلك الهيئة، كما حاول هذا الفصل أن يبين، مختلفة إثنياً ولغوياً وثقافياً عن هيئة الجنود. ولم يكن لدى ضباط جيش الباشا، مثلهم في ذلك مثل قائدهم، أي شك في أنهم يخدمون الباشا وأسرته، ولم تكن ثمة مشاعر تجمعهم مع الرجال الذين كانوا يقودونهم. ولما كانوا من أصول من مختلف أجزاء العالم العثماني، ولما كانوا قد أتوا إلى مصر بحثاً عن عمل في جيش الباشا وبيروقراطيته، فقد ربطوا مصائرهم بمصير البيت الذي كانوا يقاتلون من أجله. وكانوا مثل إبراهيم باشا يعتبرون الجيش جيشاً أسرياً يحارب للباشا حروبه الخاصة، وربطوا أنفسهم بالاستفادة منه، لأن الجيش الذي انتصر في هذه الحروب كان يستطيع أن يمنحهم وظائف أفضل وأعلى أجراً، ومن المؤكد أيضاً أنه منحهم وضعاً اجتماعياً أرفع في تلك الولاية الجديدة التي استقروا فيها... مصر" (٢).

يؤكد هنا الدكتور خالد فهمي ما تحدث عنه الكثير من المؤرخين حين أكدوا أن الباشا لم يكن يهدف إلا إلى بناء إمبراطورية مستقلة عن الباب العالي لا شأن لها بالبعد والهوية المصرية. وأن طبقة الجنود كانت من الفلاحين الكادحين لم يكن لهم من حول ولا قوة إلا الطاعة المطلقة للقادة والرؤساء الذين هم خليط من بقاع الأرض وليس العالم العثماني فقط. فقد كان سليمان باشا من فرنسا. وهنا يؤكد الدكتور فهمي ما ذهبنا إليه حين يقول:

"أما بالنسبة للفلاحين، فإن الادعاء بأن الجيش جيشهم وأنهم كانوا يحاربون من أجل أهدافهم هم، كان سيبدو لهم بالتأكيد أكثر الادعاءات التي سمعوها سخفاً وأكثرها

مدعاة للسخرية. فما من شيء كان يمكن أن يبدو في نظرهم أبعد عن الحقيقة. لقد توصل الفلاحون إلى أن يروا في الجيش أكثر جوانب نظام الباشا المكروه أصلاً، مقتاً. فقد تم جرهم للخدمة فيه مدى الحياة عملياً، بحيث لم يكونوا ليروا عائلاتهم ثانية. وطوال مدة تجنيدهم، وهي مدى الحياة، كان ضباطهم المتحدثون بالتركية يسخرون منهم (٣) ويضربونهم ويهينونهم. لقد رأوا في الجيش مؤسسة أصبحت تمثل بالنسبة لهم سياسات محمد علي الوحشية اللاإنسانية المروعة بطريقة عينية ومباشرة إلى أقصى حد. فلما رأوه في هذا الضوء، لم يدخروا ما في وسعهم من وسائل للتعبير عن مشاعر الاشمئزاز والكراهية الحقيقية نحو النظام الذي أجبرهم على أن يؤدوا بدمائهم وحياتهم ثمن مجد محمد علي وأسرته. ربما كانوا لم يتركوا لنا كلمات مكتوبة تطلعنا على عواطفهم الحقيقية نحو الجيش والباشا، ولكنهم مكنونا من التعرف على مشاعرهم بوسائل أكثر فصاحة بما لا يقاس. فبالانسحاب والتشويه الذاتي يبدو لنا أنهم لم يكونوا ليترددوا في استخدام كل وسيلة لتجنب مؤسسة أصبحت تمثل بالنسبة لهم بطريقة واقعية للغاية كل الأعمال الوحشية لنظام الباشا".

إلى هنا انتهى كلام المؤرخ الكبير خالد فهمي (٤).

ولكن لتأمل ونمعن في تلك العبارة شديدة القسوة: "كان ضباطهم المتحدثون بالتركية يسخرون منهم ويضربونهم ويهينونهم".

ونتساءل من جديد:

أكانت القناطر الخيرية وشق الترع والسدود تعادل السخرية وضرب وإهانة الجنود المصريين؟

محمد علي مؤسس مصر الحديثة... مقولة تحتاج إلى مزيد من البحث والدرس.

فإن كان ولا بد أن نقول ذلك، فلتكن هكذا:

"محمد علي مؤسس مصر الحديثة والثمن: دماء مصريين سالت وكرامة انتهكت وثروات نُهبَت".

المراجع والمصادر:

- ١ - كل رجال الباشا - محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، الدكتور خالد فهمي.
- ٢ - نفس المرجع السابق.
- ٣ - "فلاح خرسيس": جملة ما زالت تتردد للدلالة على التقليل من شأن وقيمة الفلاح المصري من قبل القادة الأتراك والشراكسة وغيرهم من الأجانب.
- ٤ - نفس المرجع السابق - كل رجال الباشا.

(18)

وجاء عباس الأول:

مات الباشا، ولم يعد من يرث عرشه، لم يعد من سيرث تركته، والتركة هي مصر.

والحقيقة أن المرء لا يجد مفراً من الاندهاش عند مطالعة سيرة عباس الأول. يكاد لا يخلو مرجع من مراجع التاريخ إلا ويذكره بنواقص عدة، ويتبع ذلك السؤال: هل مثل هؤلاء الأحفاد والأبناء من سلالة محمد علي هم من كانوا يستحقون حكم مصر؟

يقول المؤرخ عبد الفتاح أبو الفضل:

"تولى عباس الأول حكم مصر بعد محمد علي وبعد القيود التي فرضتها الدول الاستعمارية على مصر وسيطرت على عباس الأول بما عرف عنه من القسوة وعدم الاتزان والجهل، ودفعته إلى تطبيق سياسة ترمي إلى وقف التطور والتقدم في البلاد، فأغلق المدارس والمعاهد والمصانع."

ويتابع الأستاذ أبو الفضل ما يدهشنا عن هذا الرجل:

"وهللت إنجلترا لتطبيق هذه السياسة وصورتها على أنها تستهدف صالح مصر. وقد بلغ إذعان عباس إلى توجيه إنجلترا إلى الحد الذي جعله يفكر في هدم القناطر الخيرية. واستمر الحال في مصر على هذه الصورة من التدهور نحو إفقار مصر وإضعافها مادياً ومعنوياً إلى أن وقع حادث اغتيال عباس الأول." (١)

كان عباس يكن كراهية للمصريين، لم يجد فيهم إلا الفلاحين الذين لا يستحقون أي ترقى. (٢)



أما الأستاذة سهير حلمي، مؤلفة كتاب أسرة محمد علي، فتقول في معرض حديثها عن عباس الأول:

"إذا لم تتقدم فإنك تتأخر، فإذا عدت إلى الوراء فإنك تضحل." وهذا ما فعله عباس بن طوسون بن محمد علي، أعز الولد، الذي تولى الحكم في آخر أيام جده الحبيب.

وصف مختصر لما فعله عباس في مصر، ولكنه بالنسبة للباشا أعز من الولد.

تضيف الأستاذة سهير:

"لم يكن مؤهلاً للحكم على الرغم من أنه كان ولياً للعهد أثناء حكم عمه إبراهيم، وحين وافته المنية آل إليه حكم مصر لأنه كان أرشد ذكور العائلة سنًا كما تنص بنود اتفاقية ١٨٤٠. (٣) أو كما يمكن وصفه بـ "حكم القوي على الضعيف". كانت فترة ولايته لمصر انتكاسة حقيقية تبلورت فيها مأساة الحكم الوراثي، حيث اتسم عهده بالرجعية والتقهقر. (٤)

ليس هذا فقط ما يمكن أن يقال عن الرجل، فقد كان ذا شخصية شديدة القسوة، متشددًا مع المصريين. كما أنه عانى طويلاً من مرض الصرع، (٥) وربما يفسر ذلك ميله إلى العزلة. ودفعه إحساسه الطاغى بتآمر رجال الأسرة العلوية عليه إلى اللجوء لتجنيد الجواسيس داخل الأسرة.

كان عباس بالغ الشراسة والقسوة، وتصف الأستاذة سهير حلمي مآلات الأحوال قائلة:

"ونظرًا لضيق أفقه، فقد أهمل السودان إهمالًا شديدًا. كما ساءت حالة التعليم بصورة مخيفة إلى درجة إغلاق بعض المدارس، والتي انتقى منها عددًا ضئيلاً من التلاميذ (على الفرازة) وأنشأ لهم مدرسة المفروزة، وهي مدرسة حربية. وفي ظل هذا المجال العباسي المتجهم، سافر عدد كبير من علماء مصر إلى السودان وعلى رأسهم رفاة بك الطهطاوي. من جهة أخرى، ساءت حالة الجيش وضمحلت البحرية،

وزاد الطين بلة حين استقدم أكثر من ستة آلاف جندي من الأرنؤود وعهد إلى بعضهم بحراسته الخاصة، فزادت سطوتهم وأصبحوا يشكلون نسبة كبيرة في تشكيل الجيش.

إلى هذا الحد بلغت الأمور بالوريث، لا يحاسبه أحد ولا يراقبه مندوب عن الناس. عباس الأول كان مثلاً فظاً لورثة محمد علي الذين حكموا مصر في غفلة من أبنائها.

ما زال هناك الكثير مما يقال عنه، وما زال هناك من يستكثر على المصريين الثورة على هؤلاء الورثة حينما جاءهم عرابي...!!

المراجع والمصادر:

- ١ - تأملات في ثورات مصر - الثورة العرابية - الأستاذ محمد عبد الفتاح أبو الفضل.
- ٢ - مصر في عهد عباس وسعيد - الدكتور زين العابدين شمس الدين نجم.
- ٣ - اتفاقية ١٩٤٠ التي وقعتها الدولة العثمانية مع إنجلترا وفرنسا واليونان، من دون مصر.
- ٤ - أسرة محمد علي - الأستاذة سهير حلمي.
- ٥ - نفس المرجع السابق، صفحة ١٣٣، ١٣٤.



(19)

بذل محمد علي مجهودًا كبيرًا لأجل إعداد عباس للحكم، إلا أن كل محاولاته باءت بالفشل الذريع.

وتولى عباس مسؤولية الحكم في ٢٤ نوفمبر ١٨٤٨، فكانت فترة من أسوأ فترات الحكم في مصر.

تميزت بالرهبة والجمود (١)، وحافظ على دعائمه الرئيسية، الجيش والبيروقراطية المركزية.

وفي بداية حكمه كان منعزلًا عن الناس، غير مكترث بشؤون الحكم. وينقل لنا الدكتور زين العابدين شمس الدين تفسيره لذلك بقوله:

"وقد يكون ذلك بحكم طبيعته وشخصيته أو لأنه قد شهد النهاية التي آلت إليها مشروعات جده وما آلت إليه حروب الشام، وتحالف الدول الأوروبية للقضاء على كل آماله، فرأى أنه من العبث مقاومة هذه الدول" (٢).

الغريب أن عباس لم يسافر إلى دول أوروبا ولم يتعرف على أوجه الحياة والتقدم هناك. كما كان عباس لا يتحدث إلا اللغة التركية. وقد زاد الغموض من عزلته فبدت حياته سرًا غامضًا. أبعد عنه الأجانب وطرد الكثير من الموظفين الأوروبيين.

وتوقفت حركة التجديد، وانتعشت العادات القديمة في التعصب وبغض الأجانب. ليس هذا فقط، بل ابتعد أيضًا عن المصريين الذين كان يُضمر لهم في نفسه الاحتقار. (٣).

ويضيف الدكتور زين العابدين بعضًا من تصرفات وصفات عباس الغريبة قائلاً:
"وقد ظهر للعيان ما في خلق عباس من غريب الأطوار وميل إلى القسوة وسوء الظن بالناس حتى أقربهم إليه. ولم يكتفِ بالاحتجاب داخل سراي الخرنفش وسراي الحلمية بالقاهرة، بل بالغ في مجافاتهم حيث بنى قصرًا فخماً في الريدانية وكانت

منطقة صحراوية منقطعة عن العمران وبعيدة عن العاصمة. وقد بلغ عدد نوافذه ٢٠٠٠ نافذة. ولم يكد يفرغ من إنشائه حتى راح ينشئ قصرًا ثانيًا وأختار له بقعة موحشة على الطريق بين القاهرة والسويس وشيد بها قصرًا عرف باسم الدار البيضاء، كما أنشأ قصرًا آخر في جهة العطف، وبني قصرًا في بنها، حيث اختار له موقعًا بعيدًا عن المدينة ذاتها".

هذا في الوقت الذي كان فيه أهل المحروسة يعانون من شظف العيش. قصر يحتوي على ٢٠٠٠ نافذة! أليس في ذلك ما يثبت أن عباس لم يكن يصلح أن يكون حاكم مصر؟

ومن مظاهر الاضطراب في شخصية عباس، ولعه المفرط بالخيل واقتناء الكلاب، وامتلاك العبيد الذين وصل عددهم قبل وفاته إلى ٥٠٠ عبد (٤).

ومن أكثر الآراء إثارة، ما قاله بعض القناصل الغربيين عن عباس. فقد جاء عن القنصل العام الأمريكي قوله: إنه لا يملك أيًا من الفضائل التي تميز الحكام الأتراك، وأنه يهتم بغرائزه الشريرة، واتهمه بالقسوة والبخل والاعتصاب والحقد والجبن (٥).

أما القنصل الإنجليزي، فوفقًا للدكتور زين العابدين، كان يصفه بالأناية والطغيان وانهماكه في الشهوات التي حطت من مكانته إلى حد كبير. وقد كان القنصل الإنجليزي "مري" مقربًا من عباس لسبب غريب، أن "مري" كان القنصل الأجنبي الوحيد الذي يتحدث اللغة التركية، وهي اللغة الوحيدة التي يتحدثها عباس!

المراجع والمصادر:

١ - مصر في عهد عباس وسعيد - الدكتور زين العابدين شمس الدين نجم

٢ - نفس المصدر السابق

٣ - نفس المصدر السابق

٤ - نفس المصدر السابق

٥ - نفس المصدر السابق



(20)

يفاجئنا الكاتب جوستاف فلووير في كتابه "رحلة في مصر" بوصف عباس وصفًا مخجلًا:

"إنه رجل أبله وشبه معتوه، لا يستطيع فهم أي شيء وهو أكبر مفسد لأعمال محمد علي" (١).

أما المصور والرحالة ماكسيم دو كامب، الذي رافق جوستاف فلووير في رحلته إلى مصر، فقد زاد وفاق الحدود والمعقول حين قال:

"إنه رجل بدين، أكرش، شاحب اللون، سلوكه أخرق، ساقاه مقوستان، وعيناه جامدتان، يصدر عنه أحيانًا ضحكة مرتجة لا تنبسط معها أساريه من فرط بدانته" (٢).

لكن الأستاذة سهير حلمي تفسر ذلك باحتمالية أن يكون هذا مجرد تحامل شخصي بسبب الكراهية المتبادلة بين الفرنسيين وعباس، الذي تحصن في قصر منيع على أطراف القاهرة.

فكان ذلك مبررًا قويًا لنشأة حي العباسية الذي سمي باسمه المتواضع تاريخيًا (٣).

تدهورت الأحوال في مصر، وتوقفت حركة التطوير، وتدهورت الإدارة، وبات الموظفون لا يأمنون على وظائفهم، حتى الضباط الكبار.

كما تدهورت علاقة عباس بأقاربه ومن حوله من المقربين، وباتت الريبة والشك هي التي تحكم علاقاته بالأسرة العلوية. وساءت علاقته بعمته الأميرة نازلي وكذلك مع محمد سعيد باشا ولي العهد، حتى أن الأميرة نازلي ذهبت بعيدًا عنه إلى الأستانة. وكان طبيعيًا أن تتعاضم الدسائس والمؤامرات بين أفراد الأسرة، يعاونها في ذلك طبقة كبار الموظفين.

وبمرور الوقت، احتدمت الخلافات بين عباس والباب العالي، فكان أن طلب مزيدًا من دعم إنجلترا له، فازداد تدخل إنجلترا في الشأن المصري. ويقول الدكتور زين العابدين شمس الدين:

"من ناحية أخرى، فإن الأجواء التي عاشتها مصر خلال تلك الفترة من الشكوك والمؤامرات كان من الطبيعي أن تؤدي إلى إشاعة الجاسوسية، وأن تروج سوق الوشائيات، وأن تنطلق سهام الفتن دون توقف، وأن تتدهور الأخلاق، حتى أنه لم يعد هناك أحد بمأمن من أن يشي به جاره أو صديقه فيغضب عليه الباشا ويتم نفيه إلى أقاصي السودان، وهو أخف عقاب لمن يوقعه حظه في قبضة عباس، وتلك هي طبيعة النظم الدكتاتورية" (٤).

ويضيف الدكتور زين العابدين فقرة توضح إلى أي مدى كان عباس يتعامل مع مصر وكأنها عربة خاصة وقد امتلك الأرض بما عليها. تقول الفقرة:

"وقد فضل عباس الاعتماد على الألبانيين، فأحاط نفسه بحراس منهم، وانخرطوا في الجيش بأعداد كبيرة، وقضى بذلك على ما كان للجيش من صبغة وطنية وصفة مصرية. وقام بتخفيض أعداده، وأدى ذلك إلى زعزعة دعائم الدولة من الوجهة الوطنية والقومية. ولذلك، فإنه يؤخذ عليه تعصبه للجنسية التركية إلى حد بعيد،



حتى إن البعض يرى أن أعوانه الأتراك والشراكسة كانوا بمثابة حزب متعصب يعمل على إهانة الشعب المصري، ويكره الأوروبيين، ويرفض وجودهم، ويقف ضد التقدم الأوروبي وضد تطوير المجتمع وتحسين أحواله، حتى إن عباس في معرض تفضيله بين تدخل القناصل الأجانب والسلطان العثماني قال:

إذا كان لا بد أن يحكمني أحد اثنين فأولى أن يكون الخليفة لا القناصل" (٥).

والغريب العجيب أن الاثنين قد حكما وتحكما.

المراجع والمصادر:

- ١ - رحلة إلى مصر - تأليف الكاتب الفرنسي جوستاف فلوير.
- ٢ - ماكسيم دو كامب، مصور فوتوغرافي، رافق جوستاف فلوير، ووضع صورًا في كتاب فلوير (مصر وبلاد النوبة وفلسطين وسوريا).
- ٣ - أسرة محمد علي - الأستاذة سهير حلمي.
- ٤ - مصر في عهد عباس وسعيد - الدكتور زين العابدين شمس الدين نجم.
- ٥ - نفس المرجع السابق.

(21)

وكما كانت البداية عبثية، كانت النهاية مأساوية.

إن المدقق في سيرة عباس الأول لا بد وأن تصيبه الدهشة من عبثية إدارة حكم ورثة محمد علي، فكانت النتيجة وقوع مصر في براثن القوى الأجنبية، نهاية باحتلال مقيت دام لأكثر من سبعين عامًا.

مات عباس مقتولاً، وإلى الآن لم يُعرف على وجه اليقين من القاتل.

تعددت الروايات:

تقول إحداها إن الأميرة نازلي، عممة عباس، قد اتفقت مع اثنين من المماليك، بعد أن دبرت أمر انضمامهما إلى الحرس الخاص لعباس، على القيام بقتل عباس وقت نوبة الحراسة المكلفين بها. ويقول الدكتور زين العابدين شمس الدين عن واقعة القتل:

"وهاجماه أثناء نومه وقتلاه خنقاً دون أن يتركا له فرصة للاستغاثة أو للدفاع عن نفسه، ثم نزلا إلى الإسطبلات وتظاهرا بطلب جوادين لقضاء حاجة لمولاهما، فلم يشك السائس في الأمر، وانطلقا فارين إلى القاهرة ومنها إلى الأستانة، حيث منحتهما الأميرة نازلي مكافأة سخية على نجاح المؤامرة" (١).

وفي رواية أخرى، قيل إن خلافاً وقع بين اثنين من حاشية عباس وأحد الغلمان (الإخصاء) المقربين لعباس. وعلى إثر هذا الخلاف، انحاز عباس للغلام، وكان اسمه خليل درويش بك (كان عباس قد أنعم عليه برتبة البكوية برغم حداثة سنه)، فأمر



عباس بجلدهم ومعاقبتهم أشد العقاب. وبعد عدة وساطات، عفا عنهما عباس، إلا أنهما قد أضمرًا شرًا في نفسيهما وعزما على قتل عباس، وكان لهما ما أرادا في ليلة الجمعة ١٤ يوليو سنة ١٨٥٤ (٢).

أما القنصل الأمريكي "دي ليون" في ذلك الوقت، فيؤكد أن عباس مات إثر نوبة صرع عنيفة، وقد أيده في ذلك القنصل الإنجليزي.

أيًا كان الأمر، كانت فترة حكم عباس جامدة، غريبة كما أسلفنا، تميزت بنمو الدور الإنجليزي في الشأن المصري، وساهم في ذلك القنصل الإنجليزي بقوة تأثيره على عباس، مستغلًا الخلل الكبير في شخصيته.

مات عباس.

يذكره الناس باسم عباس الأول، يذكرون له أنه أدخل السكة الحديد إلى مصر، وينسون أن الأمر كله كان الفضل فيه للإنجليز لخدمة مصالحهم الإمبراطورية.

لكن لم يعرفه أحد بكل هذه العيوب العظيمة التي لا يمكن لصاحبها أن يكون شخصية سوية تحكم دولة مثل مصر.

لم ينل النعت بصفاته الحقيقية!

لم يُتهم بأنه أسهم في زيادة تدخل الإنجليز في السياسة المصرية!

لم يتناولوا سيرته بالسخرية والتحقير، وهو ما استحقه عن جدارة!

لكن من أسف، تناول الناس عرابي بكل نقیصة!

غریب أمر الناس!

المراجع والمصادر:

- ١ - مصر فی عهد عباس وسعید، الدكتور زین العابدین شمس الدین.
- ٢ - نفس المصدر السابق.
- ٣ - أسرة محمد علی، الأستاذة سهیر حلمی.
- ٤ - كشف الستار عن أسرار مصر، مدام أولمب إدوار.

(22)

مات عباس - جاء سعيد.

لم يورث محمد علي الحكم لأبنائه من بعده وفقط، بل أورثهم صراعات ونزاعات لم تنته حتى آخر يوم في تاريخ هذه الأسرة. تلك الصراعات التي كان لها بكل تأكيد أثرها على مصر وشعبها.

لم تتوقف الصراعات، فقد قُتل عباس، وبقي أمر موته سرًا حتى الآن. ومنذ اللحظة الأولى لوفاته، انقسمت الأسرة لفريقين: فريق يرى أن إلهامي باشا، ابن عباس، هو أحق بالولاية من سعيد باشا.

لكن للأسف، كان إلهامي باشا في أوروبا كعادته، وكان سعيد باشا أوفر حظًا، حيث كان يقيم بصفة دائمة في قصره بالقباري في الإسكندرية. لم يكن ليبرح قصره قبل وفاة عباس خوفًا من عباس وجواسيسه واتقاء لشره.

انقسم القناصل؛ القنصل الإنجليزي في صف إلهامي باشا يدعم وصوله إلى الحكم تأكيدًا للتواجد الإنجليزي المتنامي في الشأن المصري، لكن القنصل الفرنسي كان يميل إلى كفة سعيد باشا.

فمن هم في صف عباس، وعلى رأسهم إبراهيم باشا الألفي (محافظ القاهرة)، أرادوا أن يكون الحكم لإلهامي باشا، وعزموا على كتمان خبر وفاة عباس. وأرسلوا في استدعائه من أوروبا على وجه السرعة، على أمل توليته الحكم ومنع سعيد من ذلك. وقد كتبوا سرًا إلى محافظ الإسكندرية، إسماعيل سليم باشا، وأخبروه بما تم الاتفاق عليه، وطلبوا منه منع سعيد من مغادرة قصره بالقباري حتى حضور إلهامي باشا من أوروبا وتنصيبه واليًا. إلا أن إسماعيل باشا رفض طلبهم اقتناعًا منه بأن سعيد أحق بالحكم، وأخبره بما في الرسالة، وتوجه معه إلى سراي رأس التين، ومن هناك تم إعلان توليه العرش. بعدها توجه إلى القاهرة، وبصحبه الأمراء المغضوب عليهم والمبعدين إلى الإسكندرية بحسب تعليمات وأوامر عباس. (١)

كل هذا يحدث والشعب خارج كل الحسابات!
ولسان حال الناس: مات الملك - عاش الملك.

كان سعيد يتميز عن عباس بارتفاع مستوى تعليمه، فقد عُني به محمد علي وبتعليمه بأن وقر له نخبة من المعلمين، وكان منهم المستشرق الفرنسي "كوينج"، الذي تكفل بتعليمه اللغة الفرنسية. كما تعلم فنون الملاحة والرياضيات، بالإضافة إلى تعلمه عدة لغات - العربية والإنجليزية والفرنسية. كما ألحقه محمد علي بسلاح البحرية وقت أن كان عمره ١٢ عامًا. (٢)

كان سعيد مختلفًا عن عباس اختلافًا كبيرًا.

بدأ حكمه وقد استبشر الناس به خيرًا، فهو معلوم عنه قبل تولي الحكم أنه ذو نوازع وطنية، محبًا للمصريين، يميل إليهم، ويرى فيهم أنهم الأولى بحكم بلادهم وليس الأتراك. وقد برز ذلك أثناء انتظامه في سلاح البحرية، وكانت علاقته بزملائه المصريين كأحسن ما يكون. وأخذ سعيد يرتقي في المناصب البحرية طوال خدمته في الأسطول، صاعرًا للنظم والقوانين العسكرية والبحرية من الجدية والالتزام باحترام رؤسائه وطاعة الأوامر.

وكانت هذه النشأة بتوجيه صارم وتحت رعاية والده محمد علي. وقد تدرج في المناصب حتى أصبح القائد العام للأسطول.

وعن صفاته، حدثنا عنها المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعي قائلاً:

"أهم الصفات البارزة في أخلاق سعيد: طيبة قلبه، وسلامة قصده، وكرمه، وشجاعته، وصراحته، وميله للخير، وتسامحه، وحبه للعدل، ونفوره من الظلم والإرهاب. ولكنه إلى جانب ذلك كان ضعيف الإرادة، كثير التردد، لا يستقر على رأي واحد، ومن هنا جاءت تقلباته في الخطط والبرامج والأعمال، وانصياعه لآراء خلطائه من الأوروبيين، وسرعة تأثره بما يسمعه، ثم سرعة غضبه لأوهن الأسباب. وكانت نقطة الضعف فيه إسرافه، ولجوؤه إلى الاستدانة من البيوت المالية، وحسن ظنه



بالأوروبيين، وشدة ركونه إليهم، وميوله الفرنسية التي جعلته يسترسل في الإصغاء لتأثيرات المسيو فردينان ديليسبس. وفي عهده أخذ الأجنب يبسطون أيديهم على مرافق البلاد، ويسيطرون على سلطة الحكومة وسيادتها، ويشمخون بأنوفهم، وصار للقناصل نفوذ لم يكن لهم من قبل في عهد محمد علي وإبراهيم وعباس". (٣)

إلى هنا، انتهى كلام الأستاذ عبد الرحمن الرافي.

ولا تعليق لنا في النهاية إلا أن نقول:

ظلت الأمور معلقة بإرادة سعيد، لا رقيب ولا محاسب...

المراجع والمصادر:

- ١ - عصر إسماعيل - الأستاذ عبد الرحمن الرافي
- ٢ - مصر في عهد عباس وسعيد - الدكتور زين العابدين شمس الدين
- ٣ - عصر إسماعيل - الأستاذ عبد الرحمن الرافي

(23)

الطريق إلى جهنم مفروش بالنوايا الحسنة.
لم يختلف المؤرخون على حب سعيد للمصريين ورغبته في إدماجهم في مؤسسات الدولة والجيش، لكن الدول لا تحكم بالنوايا الطيبة. (١)

وحتى نتعرف على حال الأمور وكيف كانت تُدار مصر، نطالع ما كتبه المؤرخ عبد الرحمن الرافي عن الخديوي سعيد:

"فلما مات عباس وتولى الحكم سعيد باشا، استبشر المسيو فرديناند ديليسبس خيرًا بنجاح فكرته على يد صديقه القديم، فأرسل إليه يهنئه بارتقاء العرش، ويبلغه عزمه الحضور ليقدم له فروض التهاني. فأجابه سعيد على تهنئته واستدعاه إلى مصر، فسرعان ما جاء الإسكندرية (في نوفمبر سنة ١٨٥٤)، وقابله الباشا بحفاوة كبيرة، ذاكراً صداقته القديمة، ثم اصطحبه في رحلة من رحلاته الحربية التي كان يسير فيها على رأس جنده، وسار معه من الإسكندرية إلى مصر عن طريق الصحراء الغربية. وكان الأمير يقود في هذه الرحلة جيشًا مؤلفًا من عشرة آلاف مقاتل." (١)

وهنا لابد من التعليق عن سبب هذه النزهة الحربية: هل كانت لأسباب التدريب؟ أم لأسباب النزهة والاستعراض أو الصيد مثلًا؟ أم لكل هذه الأسباب مجتمعة؟ ولوزدنا في الأسئلة: كم تكلفة هذه الرحلة؟ كم استغرقت من الوقت؟ وما جدواها وعائدها على الدولة؟

هذه مجرد تساؤلات مشروعة، لم يجد حينها الحاكم من يسأله عنها.



ويستمر الأستاذ عبد الرحمن الرافي في روايته عن تلك الرحلة ويقول: "فاغتتم مسيو ديليسبس هذه الفرصة ليفتح سعيد باشا في أمر المشروع. وكان لمهارته في ركوب الخيل أثر في تمهيد السبيل لنجاح مسعاه، ذلك أنه امتطى صهوة جواد أهده له الأمير، فوثب به يوماً حاجزاً من الأحجار على مرأى من الجند من حاشية سعيد، فأعجبوا به وبمهارته وفروسيته، وفي مقدمة المعجبين به ذو الفقار باشا وزير المالية، الذي كانت له منزلة كبيرة لدى سعيد باشا.

ففي اليوم التالي، فاتح المسيو ديليسبس سعيد باشا في أمر المشروع، وزين له أنه إذا وُقِّق، فقد خلد ذكراه واكتسب ثناء العالم بأسره.

بالرغم من أن سعيد باشا كان يصرح بأنه لا يخالف وصايا أبيه في الإعراض عن فتح القناة، فإنه ضعف أمام إغراء المسيو ديليسبس، وقبل المشروع، ووعده بمساعدته. واستدعى قواد جنده، وعرض عليهم الفكرة، وكانوا متأثرين إعجاباً بفروسية المسيو ديليسبس، فسارعوا إلى استحسان المشروع دون أن يبحثوه أو يوازنوا بين مضاره ومزاياه، فكانوا هم وسعيد في قصر النظر سواء." (٢)

قرار في مثل حجم وخطورة حفر قناة بين البحر الأحمر والبحر الأبيض، يتم اتخاذه من وسط ملهاة.
ديليسبس. و فقط.

المراجع والمصادر:

- ١- مذكرات عرابي - كشف الستار عن سر الأسرار.
- ٢- عصر إسماعيل - الجزء الأول - عبد الرحمن الرافي.
- ٣- مراسلات ويوميات ووثائق عن قناة السويس للمسيو ديليسبس - ج ١ ص

(24)

العبرة بالنتائج

هذا ما اعتقده عند القيام بتقييم تاريخي لفترة من فترات الحكم. ليس المهم أن يأكل الشعب الآن قطعًا من الجاتوه، ولكن المهم ماذا سيأكل غدًا. ليس مهمًا أن تمتد يد محمد علي إلى أثيوبيا وأعالى النيل، لكن المهم الحفاظ على التواجد هناك.

ما قيمة أن أحارب هنا وهناك؟ علام أفاخر؟

هل حافظت على الانتصارات؟ أم في النهاية ارتضيت بأحكام اتفاقية ١٨٤٠ وما فيها من كل نقيصة ومن دون حتى استشارة الدولة المصرية؟

هكذا كان حال كل أبناء محمد علي، تجد من يحدثنا عن حفر قناة السويس من خلال السخرة للمصريين. مات منهم أثناء الحفر مائة ألف، وفي روايات أخرى مائة وثلاثون ألف. (١)

فماذا كانت النتيجة من حكم سلالة محمد علي؟ فبعد قرابة المائة وخمسين عامًا من حكم الأسرة، انتهى الأمر بضيع فلسطين، مرورًا بالاحتلال الإنجليزي. تلك هي النتائج. فماذا يفيد ما كان من مظاهر لم تأخذنا إلى مصاف الدول المتقدمة؟ ماذا أفادنا أن الخديوي إسماعيل أقام حفلًا أسطوريًا في مناسبة افتتاح قناة السويس؟ ما جدوى الحديث عن شق الترع والقناطر والقصور التي شيدها إسماعيل؟ في النهاية استداننت الدولة وارهنت إرادتها بالدول الأجنبية.

هذا عن مبدأ العبرة بالنتائج في التقييم التاريخي لأي مرحلة تاريخية. (٢)

سنحاول خلال صفحات الكتاب القادمة القراءة والتقييم وفقًا لهذا المفهوم: العبرة بالنتائج.

نعود إلى المؤرخ الكبير عبد الرحمن الراعي وقد كان من المنتقدين لحركة عرابي وضمن من تحاملوا عليه في مرحلة من المراحل. ولذلك فإن ما كتبه يؤخذ بعين الاعتبار. (٣)



نكمل قراءة ما كتبه عن سعيد باشا:

"فانظر إلى ما صارت إليه شئون الدولة في عهد سعيد، وكيف كانت عظام الأمور يبت فيها من غير بحث ولا روية، ولا نظر في العواقب. وهذا من أسباب الضعف الذي أصاب مصر في عهد خلفاء محمد علي، وإنه لمما يدعو إلى الدهشة والألم معًا أن مشروعًا خطيرًا كقناة السويس يُقرر في رحلة صحراوية، من غير تمحيص ولا تفكير، وأن مجرد إعجاب "رجال الدولة" بفروسية المسيو ديليسبس ومهاراته في ركوب الخيل كان كافيًا لإقرار المشروع!".

أما ديليسبس فقد أكد ذلك في مذكراته حين قال:

"جمع سعيد باشا قواد جنده، وشاورهم في الأمر، ولما كانوا على استعداد لتقدير من يجيد ركوب الخيل ويقفز بجواده على الحواجز والخنادق أكثر من تقديرهم للرجل العالم المثقف، انحازوا إلى جانبي. ولما عرض عليهم الباشا تقريرى عن المشروع، بادروا إلى القول بأنه لا يصح أن يرفض طلب صديقه، وكانت النتيجة أن منحني الباشا ذلك الامتياز العظيم". (٤)

إلى هذا الحد بلغ سوء إدارة المسألة من سعيد باشا!

ويضيف ديليسبس في هذا الصدد مؤكدًا على السذاجة والبساطة التي منحه بها سعيد باشا الموافقة على المشروع فيقول:

"بعد أن قبل سعيد باشا المشروع واستدعى قواد جنده، ودعاهم إلى الجلوس أمامه، وقص عليهم الحديث الذي دار، وطلب إليهم أن يبدوا رأيهم في مشروع "صديقه"، فلم يكن من هؤلاء المستشارين، وقد فوجئوا بهذا الاقتراح من هو أقدر على إبداء الرأي في مناورات الخيل منهم في التكلم عن مشروع عظيم لا يستطيعون فهم مراميه، إلا أنهم نظروا إليّ بملء أعينهم، كأنما يريدون إفهامي أن صديق مولا هم الذي رأوه يقفز على الحائط راكبًا جواده بتلك المهارة، لا يمكن أن يدلي إلا بآراء صائبة. وكانوا أثناء الحديث يرفعون أيديهم إلى رؤوسهم بين آونة وأخرى علامة على الموافقة".

(٥)

وإذا ما دققنا في كلمات ديليسبس، اكتشفنا كم كانت المسألة مهينة!

ألى هذا الحد كان يبلغ التفريط في أمور تخص مصر كلها؟

ليس هناك من تفسير إلا أن سعيد باشا كان يعتبر أن مصر هي إرثًا مستحقًا له ولأسرته،
 يحق له أن يفعل فيها ما يشاء؟
 لكن ما حدث بعد رحلة الصيد المشئومة هو استكمال للعبث بمقدرات الدولة...!

المراجع والمصادر:

- ١ - التاريخ السري للاحتلال الإنجليزي لمصر - مستر ألفريد سكاون بلنت (Secret history of English occupation of Egypt)
- ٢ - كتاب حكايات من دفتر أحوال الأيام - الجزء الثالث - للمؤلف
- ٣ - عصر إسماعيل - الأستاذ عبد الرحمن الراجحي
- ٤ - مراسلات ويوميات ووثائق عن قناة السويس - فرديناند ديليسبس
- ٥ - نفس المصدر السابق

(25)

قراءة المستقبل ممكنة

ونحن نمعن البحث والتنقيب بين صفحات التاريخ، وندقق في أحداثه ورواياته، يمكننا أن نلوذ بميزة لا ينالها إلا قارئ التاريخ، ألا وهي استقراء المستقبل.

ففي بحثنا هذا، نستطيع ونحن نطالع أحداث التاريخ إبان حكم محمد علي أن نتساءل: هل كان حكم رشيد؟ هل كانت سياساته سيتولد عنها دولة فتية قوية عصبية على الطامعين؟ أم أن المسألة كانت أطماع رجل أجنبي جاء إلى مصر وأعتلى سدة الحكم في غفلة من أهلها وسذاجة من علمائها، فأوكلوه عرش البلاد ورقاب العباد؟

لنترك الإجابة لكل قارئ، ليرى ما يشاء وهو يعرف ما آلت إليه الأحوال وكيف عانت مصر مائة وخمسون عامًا من أسرة أبعد ما تكون عن الحكم الرشيد!

فمن السهل علينا أن نكتشف أنه كان هناك تخطيط مسبق ومدروس عبر سنوات عدة لغزو مصر من قبل إنجلترا قبل ثورة عرابي (١).

وكم هو يسير أن نكتشف أن إنجلترا حينما احتلت مصر وبجحة سحق عصيان عسكري أكدت للجميع أن هذا الاحتلال مؤقت، لكننا نقرأ حينها المستقبل أن إنجلترا جاءت لتبقى (٢)!!

هي ليست أحكامًا مسبقة، ولكنها نتاج جهد وبحث في تاريخ مصر الحديث، وما زلنا في حالة قراءة ومطالعة هنا وهناك وبحث في المصادر عربية وأجنبية، علنا نقف على حقيقة ما كان. سنستمر في ذلك إلى ما شاء الله.

فالحقيقة التاريخية تستحق ذلك وأكثر.

ولما كان يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤، في هذا التاريخ وقع الخديوي سعيد عقد امتياز تأسيس شركة عامة لحفر قناة السويس، واستثمارها لمدة ٩٩ سنة ابتداء من تاريخ فتح القناة للملاحة (٣).

ومن أغرب ما قام به سعيد (وغرائب أفعاله كثيرة) أن قام بتعيين المهندسين الفرنسيين "لينان بك" و"موجيل بك"، لمرافقة ديليسبس إلى برزخ السويس ودراسة المشروع على الطبيعة، علمًا أن رأيهما المسبق كان الموافقة والحماس للمشروع. وبعد أن أتما المهمة، وافقا على المشروع. وبعد ذلك أتم ديليسبس بعض الإجراءات المالية بمعرفة عدد من الخبراء الماليين وجمع الحصص اللازمة لتأسيس الشركة، وكانت قيمة الحصة ٥٠٠٠ فرنك فرنسي بما يعادل ٢٠٠ جنيه.

وشرع ديليسبس بعد ذلك في نوفمبر ١٨٥٥ بالاتفاق مع سعيد باشا في تشكيل لجنة دولية من المهندسين الخبراء والفنيين لعمل دراسة ثانية عن المشروع، وذلك انطلاقًا من تقرير لينان بك وموجيل بك. وكان الغرض من هذه اللجنة التأكيد على صلاحية المشروع حتى تقدم الناس على الاكتتاب في أسهم الشركة.

وقد أبدى سعيد باشا الموافقة على تقرير اللجنة حين قام ديليسبس بعرضه، وبناء عليه أصدر سعيد عقد الامتياز الثاني إلى ديليسبس في ٥ يناير ١٨٥٦ (٤).

وفي هذا العقد، كانت الامتيازات لصالح الشركة، لا تصدق!!
وليستمر مسلسل التفريط من دون اعتراض من أحد، وكأن أهل مصر قد رحلوا عنها...!!

المراجع والمصادر:

- ١ - قناة السويس - التنافس الاستعماري الأوروبي، دكتور السيد حسين جلال
- ٢ - نفس المصدر السابق.
- ٣ - تم فتح قناة السويس للملاحة يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩، تنتهي مدة الامتياز في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨.
- ٤ - عهد إسماعيل، الأستاذ عبد الرحمن الراجعي



(26)

الشروط الفادحة

هكذا وصف المؤرخ عبد الرحمن الرافي شروط امتياز في عقد شركة قناة السويس وقال نصًا:

"وكانت شروطًا فادحة، لا ترضي بها حكومة رشيدة ساهرة على مصالح البلاد". (١) ويؤكد الأستاذ عباس محمود العقاد نفس الكلام حين قال في معرض حديثه عن سعيد باشا قائلًا:

"وفي عهده حصل فرديناند ديليسبس على امتياز فتح القناة بشروط غاية في الإجحاف والخطر على حقوق مصر والدولة العثمانية". (٢) وسوف نعود إلى الأستاذ العقاد ثانية عند الحديث عن ضرب الإسكندرية.

أما عن الامتيازات الممنوحة للشركة، فيلخصها الأستاذ عبد الرحمن الرافي طبقًا للآتي:

١ - منحت الحكومة الشركة امتياز إنشاء قناة السويس بين خليج الطينة على البحر الأبيض المتوسط والسويس على البحر الأحمر. وإنشاء ترعة للمياه العذبة صالحة للملاحة النيلية تستقي من النيل، وتصب في القناة المالحة، وإنشاء فرعين للري والشرب يستمدان مياههما من الترعة المذكورة، ويصلان إلى السويس والطينة (بورسعيد) (مادة ١ من عقد الامتياز).

٢ - تنازلت الحكومة للشركة مجانًا عن جميع الأراضي المملوكة لها والمطلوبة لإنشاء القناة المالحة وترعة المياه العذبة وتوابعها، وهي مساحات شاسعة على طول القناة والترع المزمع إنشاؤها، بعرض كيلو مترين، تنازلت عنها الحكومة بلا مقابل، مع إعفاء هذه الأقطان من الضرائب مدة عشر سنوات من تاريخ استثمارها (مادة ١٠).

٣ - خولت الشركة (عدا ما تقدم) حق انتزاع الأراضي المملوكة للأفراد مما ترى لزومها لإجراء الأعمال والانتفاع بالامتياز، في مقابل أن تدفع الشركة لأصحابها تعويضات (عادلة) (مادة ١٢).

ومعنى ذلك نزع ملكية الأفراد لمصلحة الشركة.

٤ - على أصحاب الأطنان الواقعة أملاكهم على ضفاف الترع التي تنشئها الشركة إذا أرادوا ري أراضيهم بمياهها أن يحصلوا على ترخيص بذلك من الشركة في مقابل تعويض يؤدونه لها (مادة ٨).

٥ - منحت الحكومة الشركة طول مدة الامتياز الحق في أن تستخرج من المناجم والمحاجر الأميرية كل المواد اللازمة لأعمال المباني وصيانتها وملحقات المشروع دون دفع أي رسم أو ضريبة أو تعويض... وتعفى الحكومة الشركة من الرسوم الجمركية والعوائد عن جميع الآلات والمواد التي تستوردها من الخارج (مادة ١٣).
لم تنته بنود الاتفاقية... أو لنقل على وجه أكثر دقة بنود الإذعان...
لنعيد ثانية القراءة قبل أن نكمل باقي الشروط... ونتأمل هول المأساة...!

المراجع والمصادر:

- ١ - عصر إسماعيل - المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافي
- ٢ - ضرب الإسكندرية في ١١ يوليو - الأستاذ عباس محمود العقاد



(27)

شركة قناة السويس.. شركة ذات سيادة.
هكذا يمكن تصور وضع تلك الشركة عند تأسيسها. بنود العقد يصعب تصور أن
عاقلًا واحدًا في مصر يكون قد قرأها.
لكن الخديوي سعيد وقع على عقد التفريط والإذعان.
هل كان يدرك مآل فعلته؟
هل كان يقرأ ويعي كسائر البشر؟
هل تصرف كأبي حاكم شريف مسئول عن دولة وعن أراضيها وسيادتها؟
هل تصرف من منطلق خيانة؟ أم من منطلق جهل؟
الخديوي سعيد.
كان كسائر حكام مصر من أيام محمد علي. يملكون الأرض وما عليها. لا يملك أحد
أن يرددهم عن غيهم.
نكمل باقي شروط العقد ونتعرف على حجم وفداحة الخسارة التي ابتليت بها مصر
جراء هذه الاتفاقية:
٦- حُدِّد أجل الامتياز لمدة ٩٩ سنة من افتتاح القناة البحرية للملاحة، وبعد انتهاء
هذه المدة تؤول القناة إلى الحكومة المصرية - (مادة ١٦).
ومن أسف أن هذه المادة وبرغم طول مدة الامتياز، استكثرها ديليسبس، وضمناها
بندًا يلزم الحكومة المصرية بشراء جميع المعدات والمهمات على أن تدفع الحكومة
قيمتها حسب تقدير الخبراء أو بالاتفاق مع الشركة. وهي كما يتضح مادة تتيح للشركة
أن تغالي في تقديراتها للمعدات بصورة تعجيزية، وبما يضع الصعوبات والعقبات في
نهاية المدة لعرقلة استرداد القناة.
وتبلغ المهزلة ذروتها إذا ما طالعنا نص ما قاله المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافي عن
هذه المادة:

"ثم إن المادة ١٦ لم تذكر شيئاً عن المنشآت التابعة لها، كالمباني، وقد كان العقد الأول (مادة ١٠) ينص على أن شأنها شأن القناة في رجوعها للحكومة دون مقابل، فالعقد الثاني كما ترى صيغ في أسلوب مجحف بحقوق مصر كل الإجحاف، وهذا يدل على الروح التي أملت شروطه، وأغلب الظن أن سعيد باشا ترك تحريره إلى "صديقه" المسيو ديليسبس (كما يصفه في العقد) ولم يراجعه في شيء من نصوصه".

هذا كان رأي الرافي في تلك المادة المسيئة إلى السيادة والعقل معاً.

٧- حُوت الشركة حق فرض ما تشاء من الرسوم على السفن التي تمر في القناة البحرية أو الترع أو الثغور التابعة لها (مادة ١٧).

٨- في مقابل الأراضي والامتيازات الممنوحة للشركة تحصل الحكومة المصرية على حصة قدرها ١٥٪ من صافي الأرباح السنوية (مادة ١٨).

ومن أسف، خسرت مصر هذه الحصة المجحفة سنة ١٨٧٩، وذلك بسبب الخديوي إسماعيل الذي أسرف وبالع في الإنفاق البذخي إلى حد السفه، مما كلف مصر الوقوع في دائرة الإفلاس. وقد بيعت الحصة إلى البنك العقاري بفرنسا مقابل مبلغ ٢٢ مليون فرنك.

٩- تنص المادة رقم (٢) على أن يكون أربعة أخماس العمال من المصريين. وقد فسرت الشركة هذه النصوص على أنها تعهد من الحكومة بتسخير العدد الذي تطلبه الشركة من العمال.

ومن مسأخر العقد، أن العقد الأول (مادة ٢) كان ينص على حق الحكومة في تعيين مديري الشركة ولكن تم إخفاء هذا البند في عقد الامتياز. وفيما يشبه العبث جاء نص المادة (٢٠) من العقد الثاني كالآتي:

"يرأس الشركة ويديرها صديقنا ووكيلنا المسيو فرديناند ديليسبس بصفته المؤسس لها طوال المدة التي تستغرقها الأعمال، ثم لمدة أخرى قدرها عشر سنوات من تاريخ استغلال الامتياز".

وطبقاً لذلك، خسرت مصر حق تعيين مديري الشركة. وأنتهى الأمر فقط بوجود مندوب عن الحكومة المصرية لدى الشركة لمتابعة مصالح وحقوق الحكومة.



ولعل في تعليق الأستاذ عبد الرحمن الرافي ما يوضح فداحة البلاء جراء هذا العقد والامتياز - قال ما نصه:

"وانك لترى في هذه الشروط روح التساهل والإسراف التي تعاقد بها سعيد باشا مع الشركة، فإنه خولها مزايا جعلها تشارك الحكومة المصرية في حقوق ملكيتها العامة وسيادتها، وملكها مرافق ومنافع عامة ليس للأفراد من أهل البلاد حق تملكها. وهكذا جعل منها دولة داخل الدولة المصرية، وليس من عجب أن يحوي عقد الامتياز تلك الشروط الفادحة فإن مسيو ديليسبس هو الذي تولى تحرير العقد ووضع فيه ما شاء من النصوص والأحكام".

هكذا كان الحال، عاث سعيد باشا في البلاد دون حسيب أو رقيب.

وكان الثمن هو استقلال وسيادة مصر.

وبعد كل ذلك الهوان، يأتي من يتهم عرابي بأنه كان السبب في دخول الإنجليز مصر!! تأخرت كثيرًا يا عرابي!

المراجع والمصادر:

عصر إسماعيل .. الأستاذ عبد الرحمن الرافي

(28)

وبدأ حفر قناة السويس، وبدأ معه العد التنازلي لسقوط مصر في براثن قوى النهب الاستعمارية، وكان سعيد باشا من وراء السقوط المدوي!
لم يكن سعيد بأي حال من الأحوال أهلاً للمسئولية.

لكن بنظرة سريعة على السنوات القليلة التي سبقت حفر القناة، يتضح لنا جلياً أن التغلغل الأجنبي قد اتخذ له موضعاً حيويًا في الاقتصاد المصري، فقد بدأت البنوك الأجنبية تتواجد من خلال فروع لها وتعاملت في تمويل التجارة الخارجية ورهونات الأراضي وكذلك تقديم الأموال والقروض للوالي. (١)

وأجدي مضطراً للتعرض إلى مسألة القروض وتوغل الأجانب في مصر بشيء من التفصيل، ربما لإيضاح حجم المهزلة التي لا تغتفر لواحد من أبناء محمد علي، بحيث لا يصبح النظر إلى بضع مشاريع أو قناطر أو مبنى هناك وقصر هنا على أنه من عناصر النهضة أو تحقيق أي منفعة تعود على الفلاح في حقله أو المواطن الفقير المعدم.

يقول الدكتور زين العابدين شمس الدين (٢) في هذا الصدد ما نصه:

"وأخذت البنوك الأوروبية تتأسس في مصر لتسليف المزارعين بضمان محاصيلهم وتقديم الأموال برهن العقارات وتمويل التجارة بصفة عامة. ومع نهاية عام ١٨٥٥ كانت هناك ثلاثة بنوك أوروبية. وفي عام ١٨٥٦ أنشئ بنك رابع في الإسكندرية وهو إنجليزي واسمه بنك أوف إيجيبث برأسمال ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني، وبلغ رأس المال المدفوع نصف هذا المبلغ. وكان مجلس إدارته في لندن وله فرع في القاهرة. وكان الغرض من إنشائه العمل على رواج التجارة بين مصر وإنجلترا وضمان الحصول على القطن. ومع مرور الوقت فقد تخلى البنك عن أغراضه التجارية واتجه إلى إقراض النقود للحكومة المصرية لتحقيق أرباح كبيرة. ووجدت أيضًا بنوك يمتلكها بعض الأجانب واليهود واليونانيين، وتعمل في إقراض الحكومة وكبار الملاك والتجار."

ومما يلفت النظر فيما ذكره الدكتور زين العابدين شمس الدين هو ما جاء ذكره عن البنوك التي يمتلكها اليهود!



يثار هنا التساؤل: أين كان اليهود مما جرى في مصر في هذه الفترة؟ وهل كانوا بعيدين عما يحدث في المنطقة؟

هل كان لليهود رؤية أو خطط عن المنطقة بشكل عام؟ وما هي علاقات اليهود في هذه الفترة بالقوى الاستعمارية؟ لا شك أن هناك الكثير مما يمكن أن يقال في هذا الشأن.

وقد وجدت أنه ربما كان من الأفضل أن نطالع موقف اليهود على المستوى المحلي والعالمي، ولكن بعد أن ننتهي من التعرف على مجريات الأحداث خلال فترة حكم الوالي سعيد باشا. لكني أردت فقط أن أنوه إلى أن كثيرًا من الأمور لم تكن بعيدة عنهم. وقد فاجأني الدكتور زين العابدين من خلال كتابه القيم عن سعيد باشا ببعض التفاصيل عن وضع القناصل في مصر، وتكلم ببعض من التفاصيل عن دورهم بصفة عامة في الاستيلاء على الأموال والتعويضات الباطلة لرعاياهم. وكان على رأس هؤلاء القنصل الإنجليزي "بروس" ...!

المراجع والمصادر:

- ١ - مصر في عهدي عباس وسعيد - دكتور زين العابدين شمس الدين نجم
- ٢ - نفس المصدر السابق ص ١٧٥
- ٣ - حقيقة الغرب بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية - دكتور مصطفى عبد الغني

(29)

سيطرة القناصل

كان للقنصل العام البريطاني ويدعى "بروس" دور بارز في التأثير على مجريات الأحداث في مصر. فقد كان له دور رئيسي في أن تدفع الحكومة المصرية تعويضًا لمواطن إنجليزي وقدره ١١٠ ألف جنيه إسترليني عن عقد كان قد زعم هذا المواطن الإنجليزي بأن محمد علي لم يلتزم به منذ عشرين عامًا، وكان العقد ينص على إسناد عملية إنشاء خط السكة الحديدية بين القاهرة والسويس لشركة هذا المواطن، وتمت عملية التعويض بالفعل.

كما نجح القنصل "بروس" أيضًا في الحصول على تعويض وقدره ٢٠ ألف جنيه إسترليني لأحد المالطين تعويضًا له عن فسخ أحد العقود، وكذلك تعويض من الحكومة المصرية لمواطن إنجليزي آخر كان قد تم تعيينه بمعرفة الخديوي عباس في لندن موكلاً له، ثم قام سعيد بالاستغناء عنه. ومن اللافت للنظر أيضًا هو أن أغلب متعهدي التوريدات للسكك الحديدية كانوا من الإنجليز. (١)

ومن غرائب حكم سعيد باشا، تساهله المدهش مع الأجانب ومنحهم الأموال والامتيازات في يسر وسهولة من دون مراجعة أو دفاع قانوني. ومن مظاهر هذا التساهل إنشاء أول شركة للملاحة في عهد سعيد، وكان المؤسسون من الأوروبيين برؤوس أموال أجنبية. حتى إدارتها أو عضويتها، كلهم أجانب عدا واحدًا من مصر وهو ذو الفقار باشا ناظر المالية صاحب الخطوة. وتوالت بعد ذلك امتيازات الأجانب لتأسيس الشركات، وكان من أبرزها شركة وابورات البحر الأحمر للملاحة البحرية التي تأسست في سنة ١٨٥٥، وشركة الوابورات النمساوية. وفي عام ١٨٥٧ حصل مهندس فرنسي ويدعى "كوردويه" على امتياز توصيل المياه لمدينة الإسكندرية وتوزيعها بعقد احتكار مدته ٢٥ سنة. ومن الغريب أن إدارة شركة المياه هذه كانت في فرنسا. كما تم تأسيس شركة فرنسية أخرى برأس مال فرنسي لطحن وإنتاج الدقيق في مدينة طنطا، وفي عام ١٨٥٨ حصل مواطن أرمني اسمه "الكسيان" على رخصة تأسيس شركة لاستغلال أموال بيت المال. وفي عام ١٨٩٠ تأسست شركة إنجليزية باسم "مون دي

بيتيه إجيبيسيان" بغرض مد خطوط قاطرات ترام بين منطقة الرمل والإسكندرية.
(٢)

أما عن التجارة، فقد غزا التجار الأجانب الحياة الاقتصادية والتجارية، من تجارة الغلال حتى تجارة القطن، حتى وصلوا لدرجة كبيرة من التحكم فيها. وكذلك تحكّموا في تصدير القطن إلى الخارج.

ويصف الدكتور زين العابدين الوضع في مصر في تلك الأثناء قائلاً:

"وهكذا انفرد الأجانب بجانب كبير من النشاط الاقتصادي في مصر خلال تلك الفترة، في الوقت الذي لم يتمكن فيه المصريون من إنشاء هذه الشركات، إما لفقدانهم لروح المخاطرة، أو لأن أعمال الصيرفة كان يُنظر إليها على أنها من الأعمال المنافية لأصول الشريعة، وأنها تدخل في نطاق الربا المحرم، مما أدى إلى سيطرة الأجانب على شئون البلاد المصرفية وإنشاء الشركات".

وهنا نجد أنفسنا أمام السؤال الملح:

إذا لم يكن ذلك هو الاحتلال، فماذا عساه أن يكون؟

ألم يكن ما حدث حينها في مصر يستوجب الثورة؟

لكن أعجب الأعاجيب، إسناد معظم مناصب الجيش إلى الأجانب أيضًا! (٣)

المراجع والمصادر:

١ - مصر في عهدي عباس وسعيد - دكتور زين العابدين شمس الدين نجم

٢ - نفس المصدر السابق

٣ - الجيش المصري في القرن التاسع عشر - الدكتور محمد محمود السروجي

(30)

وانفتحت شهية الأجانب لالتهام المزيد... ولما لا، فالخديوي حاكم سخيًّا إلى أبعد الحدود، ضعيف أمام أصحاب البشرة البيضاء لا يرد لهم مطلبًا. كان لديه رغبة تبدو مرضية للظهور أمام الأجانب بمظهر الرجل المتعاون والصديق للأجانب بصفة عامة. ويصف الدكتور زين شمس الدين هذا السفه بقوله:

"وكان سعيد يوزع في سخاء رخص الامتياز والعقود التي كانت غالبيتها تُصاغ في إهمال ودون مراعاة لمصالح الحكومة، مما ترتب عليه عدد لا يحصى من القضايا من أصحاب الامتياز الأوروبيين ضد الحكومة. وكانت تتم تسويتها عن طريق الضغط الدبلوماسي الذي يمارسه القناصل الذين يتبعهم أصحاب الامتياز، وليس عن طريق المحكمة التجارية أو وفقًا للإجراءات القانونية، مما شجع عددًا من الأفاكين الأوروبيين على القدوم إلى مصر طلبًا لعقود الامتيازات أو لإثارة دعاوى قديمة من الممكن الصمود لها في عهد سلفيه، ولكنها سُويت في عهده، حتى وصفه أحد الأجانب بأنه يمكن طيه بسهولة وأنه كان يحب أن يبدو في أعين الأوروبيين جميعًا شخصًا محبوبًا. كان أصحاب الامتيازات يتمتعون بحصانة كبيرة يستمدونها من نظام الامتيازات الأجنبية التي كان يتمتع بها الأوروبيون في مصر، فقد ترتب على ذلك الاستغلال الأجنبي للاقتصاد المصري، والذي تمثل في التعويضات والامتيازات لتكوين الشركات الأجنبية والتي أنشئ الكثير منها منذ عام ١٨٥٤ مثل امتياز الغاز والكهرباء والمياه والترام وغيرها، كما تمثلت في القروض للهيمنة على المالية العامة في البلاد، وذلك بكثرة الدعاوى الباطلة والباهظة التي أقامها الأفراد ضد الحكومة، حيث كانوا يغالون في الخسائر المترتبة عليها ويتخذون الوسائل الدنيئة التي يضغط بها قناصل الدول الأجنبية للحصول على هذه المطالب".

تلك كانت واحدة من أهم الشهادات عن تلك الفترة العصيبة من حكم أسرة محمد علي لواحد من المؤرخين الثقات.



وتتعدد الروايات عن تفريط في الخديوي سعيد في أموال المصريين، وربما يعذرني القارئ الكريم للاستطراد عن تلك الفترة البائسة، فالهدف هو الوقوف على طبيعة الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية في مصر قبل الثورة العرابية. وقد وجدت أن في التفاصيل ما يوضح فداحة البلاء، بما يتضاءل بجانبه أي زعم عن إنجاز في الحجر.

وعلى سبيل المثال تحدثت الكثير من المراجع عن المزيد من مهازل التعويضات، نورد بعضها في إيجاز:

مواطن إيطالي اسمه روسي حصل على تعويض وقدره ١٦٠ ألف جنيه إسترليني وذلك لأن سعيد باشا قام بإلغاء عقد احتكار له ادعى أن محمد علي قد منحه إياه، وكان يقف من خلفه القنصل الإيطالي والنمساوي والفرنسي، بما يوضح نفوذ القناصل القوي. كما تم صرف ١٥٠ ألف قرش لقنصل إنجلترا في السودان كتعويض بعد ادعائه بتضرره نتيجة تأخر وصول بعض البضائع إليه نتيجة قيام سعيد باشا برحلة إلى السودان. أما من أغرب حالات التعويضات التي غلب عليها النصب والاحتيال، ما ادعاه تاجر يوناني وكان حاملاً للجنسية الفرنسية بأن سعيد باشا قد رفض أن يعترف بأن محمد علي قد أعطاه شفاهة منذ أكثر من عشر سنوات رخصة نقل البضائع إلى خليج السويس، وبالفعل حصل من سعيد على مبلغ ٣ مليون فرنك. أما قنصل هولندا فقد حصل من سعيد على عقد احتكار لإحدى الشركات الهولندية لتشغيل قاطرات لجر حاملات البضائع في النيل بواسطة رفاصات بخارية لمدة خمسة عشر عامًا، لكن حدثت احتجاجات قوية من باقي أصحاب المصالح الأجنبية بمساندة قناصل الدول التي ينتمون إليها، فما كان من سعيد إلا أن اشترى كل أسهم الشركة الهولندية بسعر أعلى من السعر الرسمي ثم قام بإلغائها جميعًا ترضية للقناصل. (٢)

وفي فقرة خطيرة من كتاب الدكتور زين العابدين تحدث فيها عن القناصل وقال: "فقد أتصف بعضهم بالجشع بشكل بشع، حتى أن سعيد - كما يقال - كان يرتعد خوفاً من رؤية القنصل الفرنسي (ساباتيه)".

ولذلك فلا غرابة أن يستحق أن يقال عنه "بلاهة الوالي سعيد". (٣)
 ثمة سؤال هام، هل كانت مواقف هؤلاء القناصل أو أصحاب الامتيازات الأجنبي
 يعملون بمعزل عن سياسة بلادهم؟ (٣)
 يالها من مأساة... لم تنته مظاهر الغزو الاقتصادي، فما زال في انتظارنا المزيد قبل أن
 نبحث في هذا السؤال!...

المصادر والمراجع:

- ١ - مصر في عهدي عباس وسعيد - الدكتور زين العابدين شمس الدين نجم
- ٢ - نفس المصدر السابق ص ١٧٥ - ١٧٦
- ٣ - محمد علي وأولاده - الأستاذ جمال بدوي
- ٤ - قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة (الجزء الثالث) - الدكتور مصطفى الحفناوي

(31)

"بلاهة الوالي سعيد"

ليست العبارة من عندي، بل أكتبها نقلًا عن المؤرخ الكبير جمال بدوي (١)، فقد استهل كلامه بهذه العبارة الموحية، وأكمل قائلاً:

"فلما كان عصر سعيد، نجح ديليسبس فيما فشل فيه أيام أبيه، واستغل ضعف شخصية الوالي الجديد وانبهاره الشديد بالحضارة الفرنسية، وصداقته الحميمة مع الإمبراطور نابليون الثالث، في الحصول على امتياز شق قناة السويس وإبرام عقد يلزم الحكومة المصرية بأعباء فادحة، ولم يترث سعيد في دراسة بنود العقد وتمحيص ما يحتويه من مظالم، وأسرع بتوقيع العقد ثقة منه في سلامة النوايا الفرنسية، ثم بلغت به البلاهة - وليس النخوة - أن استجاب لمطلب صديقه الإمبراطور نابليون الثالث بإرسال كتيبة من الجيش المصري لتحارب إلى جانب القوات الفرنسية في المكسيك (!!) "(٢).

ونتوقف هنا عند مسألة إرسال قوات مصرية إلى المكسيك على أن نعود إليها لاحقًا. فالأستاذ بدوي له تعليق لافت ومنطقي عن هذه الحادثة، ولكن أجدني أمام قول آخر جاء عن أحد المؤرخين الكبار وهو الأستاذ عبد الرحمن الرافي حين تكلم عن مساندة الخديوي سعيد مشروع شق القناة. وقد رأيت أن أنقله من باب ما جاء به أكثر من مؤرخ كبير، وحتى لا نكون أسريًا لرواية واحدة أو رأي موجه، فكان لابد من تعدد الروايات حتى نقرب أكثر من الحقيقة التاريخية. فقد ورد عن الأستاذ الرافي ما نصه:

"وهكذا كان للسياسة الفرنسية اليد الطولي في نجاح المشروع، واطمأن سعيد باشا إلى رعايتها إياه، وعاد إلى معضدة المشروع بكل قواه، وبلغ به تفانيه في تعضيده أن سخر الفلاحين ليعملوا في حفر القناة، وكان يأمر بجلبهم من بلادهم وقراهم، وبلغ عددهم نحو ٢٥ ألف عامل، كانوا يقاسون الشدائد والأهوال في عمل لم تنتفع منه مصر بأية فائدة، بل عاد عليها بالوبال والخسران."

ذلك ما قاله الرافي نصًّا، ويكاد يتطابق في المعنى والقصد مع ما ورد عن غيره من كبار المؤرخين. ويكمل الأستاذ الرافي الحديث عن مسألة القروض ناعتًا سعيد وتصرفاته بما تستحقه من أوصاف:

"بدأ عهد القروض الأجنبية خلال حكم سعيد باشا، فكانت هذه البداية نذير الكوارث المالية والأحداث السياسية التي أصابت البلاد في عهد إسماعيل وتوفيق" (٣).
وهنا لابد أن نلاحظ أن الرافي قد سبقنا في الحكم على عهدي إسماعيل وتوفيق بالكوارث المالية والسياسية، ويصل إلى نتيجة مفادها، حسب قوله، أن قصر النظر السياسي هو الذي دعاه إلى تمديد الاستدانة من الخارج، ففتح على البلاد باب التدخل الأجنبي. وهنا إقرار من الأستاذ الرافي بمسئولية سعيد عن فتح الباب لكارثة التدخل الأجنبي.

فالأمر وقد بدأ مبكرًا عن مجيء عرابي.

وعودًا إلى الأستاذ بدوي وحديثه عن مهزلة الحرب في المكسيك.

كتب تحت عنوان (من أجل جمال عيون فرنسا) بأسلوب لاذع لأقصى درجة يحمل في طياته مرارة واضحة قائلاً:

"من الجائز أن تجامل صديقك في أفراحه فترسل إليه بوكيه ورد أو بطاقة تهنئة، ومن الواجب أن تجامله في أحزانه وأزماته بعبارات تنم عن المشاركة الوجدانية، أما أن تجامله بإرسال الجيش ليحارب معه في بلاد بعيدة، فهذا أغرب أنواع المجاملة التي سجلها تاريخ مصر الحديث، عندما بعث الوالي سعيد باشا بكتيبة من الجيش المصري لخوض حرب في المكسيك مجاملة إمبراطور فرنسا نابليون الثالث وفاء لروابط الصداقة بينهما (!)" (٤).

ولعل في علامتي التعجب التي اختتم بها الأستاذ بدوي الفقرة ما يشير إلى هول العجب والأسى.

وتبلغ المأساة ذروتها حين نعلم أن الكتيبة التي كان قوامها ١٢٠٠ جندي وضابط تحت قيادة البكباشي خيرة الله وكان من السودان قد حاربت في المكسيك لمدة أربع



سنوات، ولكن لم تعد الكتيبة إلى أرض الوطن كما ذهبنا. فقدت قرابة ٧٥٪ من أفرادها ولم يعد إلا ٣٠٠ منهم. حتى قائدنا قد مات في هذه الحرب التعسة (٥). هي قمة الهزل، ولكنها ليست نهايته...

المراجع والمصادر:

- ١ - محمد علي وأولاده - الأستاذ جمال بدوي
- ٢ - نفس المصدر السابق ص ١٢٦
- ٣ - عصر إسماعيل - الأستاذ عبد الرحمن الراجحي
- ٤ - محمد علي وأولاده - الأستاذ جمال بدوي
- ٥ - بطولة الأورطة السودانية المصرية في حرب المكسيك - الأمير عمر طوسون (إصدار مكتبة صلاح الدين سنة ١٩٣٣)

(32)

الحرب في المكسيك - تعظيم العبث

هذا ما حاول الأمير عمر طوسون عمله في كتابه عن حرب المكسيك، والتي لا ناقة لنا فيها ولا جمل، ولكنها ابتلاء من الله بحاكم مثل سعيد باشا، أو نجمل القول ونقول ابتلاء بأسرة محمد علي.

يقول عمر طوسون:

"في ٨ يناير سنة ١٨٦٣ أُلِّغَتِ النِّقَالَةُ الْفَرَنْسِيَّةُ لِاسِين "La Sein" مِنَ الْإِسْكَندَرِيَّةِ مَارَةً بِطُولُونٍ حَتَّى وَصَلَتْ بِهَا إِلَى فِيرْكُرُوزٍ فِي الْمَكْسِيكِ فِي ٢٣ فَبْرَايِرٍ بَعْدَ سَفَرٍ ٤٧ يَوْمًا. وَقَدْ مَاتَ مِنْهَا فِي أَثْنَاءِ السَّفَرِ سَبْعَةٌ جُنُودًا."

مات جنود سبعة في عرض البحر، لماذا ماتوا؟ ومقابل ماذا؟ وماذا عن أهلهم؟ كل ذلك لا يهم، المهم أن يباهي الأمير بالوهم ومعارك لم تُعد على الوطن بالخير. فهل رد نابليون الثالث الجميل إلى صديقه سعيد؟ إطلاقًا، لم يحدث.

وضمن العبث واللغو، تحدث طوسون عن الصعوبات الجمة التي لاقاها جنودنا في المكسيك، ومنها أنهم لم يكونوا يعرفون الفرنسية، مما شكل صعوبة في التناول مع الجنود والقادة الفرنسيين الذين يعملون تحت إمرتهم، فتم الاستعانة بالجنود الجزائريين الذين جلبهم الفرنسيون من الجزائر المستعمرة. والشيء المثير للدهشة هو كيف يتم الدفع بجنود لا يعلمون لغة قوادهم إلى معركة هي في الأصل لا شأن لهم بها؟

ويضيف طوسون في شأن تبرير الخسائر الفادحة في الأرواح قائلاً:

"في أوائل عام ١٨٦٤ أُحْصِيَتْ وَفِيَاتُ الْأُورْطَةِ مِنْ حِينِ سَفَرِهَا مِنْ مِصْرٍ فَبَلَّغَتْ ٤٧. وَسَبَبُ وَفَاةِ هَذَا الْعَدَدِ الْكَبِيرِ مِنْهَا أَنَّهُ عِنْدَمَا وَصَلَتْ إِلَى الْمَكْسِيكِ كَانَتْ فِي شِبْهِ عِزْلَةٍ

لجهل الناس لغة جنودها وأذواقهم وعاداتهم. وكان نظام أعذيتهم على غير ما يرام، كما كانت غير كافية لهم خصوصًا مع المشاق والمتاعب التي تكبدوها".

ومما هو معلوم أن هذه الحرب قد امتدت إلى ما بعد وفاة سعيد وتولي إسماعيل. وكان لافتًا للنظر طوال فترة حكم الأسرة العلوية صيغة المكاتبات الخديوية ومن بعد الملكية، وما كانت تتميز به من مبالغة في التعظيم والتفخيم حتى يظن المرء أن أصحاب هذه المناصب من نسل الأنبياء وربما لم تسعفهم البجاجة من أن يطلق عليهم المنافقون والأفاقون عبر زمن حكم تلك الأسرة صفات النبوة والصلاح العظيم.

وفي كتاب كان قد أرسله قومندان الأورطة إلى سمو الخديوي إسماعيل تقريرًا عن المعارك التي خاضتها الأورطة، وعندما علم الخديوي ببطولة وشجاعة الجنود أرسل في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٦٤ إلى قائدها الصاغ محمد الماس أفندي الكتاب التالي:

"إلى محمد الماس أفندي وكيل الأورطة السودانية بالمكسيك. قد عرضت على مسامعنا عريضتكم المحتوية على الأخبار التي حصلت منكم ومن ضباط الأورطة السودانية المصرية من الثبات والإقدام في الحرب أمام من قابلكم، وما أبدىتموه من الشجاعة والمهارة، وما توجه به الالتفات إليكم من الدولة الفرنسية. ولقد ارتحنا غاية الارتياح لما ظهر منكم حيث حافظتم على الشرف الذي حصلتم عليه من الحكومة المصرية وأستوجبتم أنتم ومن معكم من الضباط جميل الثناء والحمد على ما بدا منكم. وأقصى آمالنا حصول ازدياد نشاطكم واجتهادكم مع امتثالكم وانقيادكم للأوامر والتنبيهات التي تصدر من جناب الجنرال قائد الجيش الفرنسي حيث أن حصول السرور يكون بحصول سرور الجنرال المشار إليه وسرور الدولة الفرنسية منكم ومن كل أفعالكم وحركاتكم. فإن المودة الأكيدة التي بين الحكومة المصرية والدولة المشار إليها تستوجب حسن المعاملة والمعونة الصادقة. وبما أنكم مبعوثون من طرف الحكومة المصرية فيلزمكم بذل ما في وسعكم واقتداركم للحصول على رضاهم ومزيد ارتياحهم".

نعود إلى تساؤلاتنا الحائرة:

ماذا جنت مصر من ذلك؟

دعك من المكاسب المادية، ألم يكن أجدى بالخديوي سعيد أن يطلب من صديقه نابليون الثالث الإفراج عن جثمان البطل سليمان الحلبي؟ ربما كان في هذه الحالة يحصل على شعبية بين الناس.

ولكنه لم يفعل، فالوطنية لا تورث...!

المراجع والمصادر:

١ - بطولة الأورطة السودانية المصرية في حرب المكسيك - الأمير عمر طوسون.

(33)

وتظل سيرة سعيد باشا حاضرة معنا. كلما وددت أن أنهيها أجد في ذلك صعوبة. فالرجل نوادره في حكم مصر لا تصدق. وكلما أمعنت في التفاصيل أزداد حسرة على أن في يوم من الأيام حكم مصر من هو بمثل هذه العقلية الغير متزنة. وأجدني في حالة من حالات الرفض للحديث عما يطلق عليه إنجازات للرجل. فالمحصلة النهائية ليست في صالح الرجل على الإطلاق. ومن الغريب أن سلالة الأسرة العلوية تشابهت أحوالها. كلها دون استثناء نموذج للحكم الغير رشيد.

نعود إلى سعيد باشا. فقد حاول الوقوف في مواجهة القناصل ورغباتهم هم ومن يمثلون من التجار وأصحاب المصالح الأجانب. إلا أنه لم يقو على مقاومتهم. انتهجوا نهج البلطجة الدبلوماسية استناداً إلى قوة الدول التي يمثلونها. كما كانت الوضاعة ودنو أخلاق الكثير من مواطني الدول الأوروبية عاملاً قوياً في الضغط على سعيد. أضف إلى ذلك ضعف شخصيته الشديد. ومن أسف أن كان هناك طبقة من المصريين المتسلقين والمترشحين من وراء طبقة الأجانب الباحثين عن الفرص وقنص الصفقات التي تضر بالمصالح المصرية.

وقد كان سعيد باشا صاحب قصور شديد في كفاءة الحكم على المحيطين به من مساعدين ومستشارين. ومما زاد الطين بلة هو عجزه المستمر عن التخلص من الأشخاص الذين يخونون الأمانة. بل وصل به الأمر إلى حد التفاخر الفارغ. يميل إلى سماع كلمات الإطراء مهما بلغت من نفاق ورياء. (١)

ويقول الدكتور زين الدين شمس الدين وهو من أفرد في كتابه القيم عن عباس وسعيد الصفحات التي تحدث فيها بشيء من التفصيل عن تهاون سعيد باشا في حق مصر: " وهكذا أصبحت مصر ميداناً للنهب، فلم يكن هناك شيء مستحيل لا يصلح كعذر للإغارة على خزنة الوالي، فإذا ما سُرقت أحد الأجانب بسبب إهماله فإن الحكومة هي المخطئة لعجزها عن المحافظة على الأمن والنظام ثم يطالب بالتعويض. وإذا ما

أبحر أحدهم بقاربه وتسبب أحماله في جنوح القارب فإنه يطالب بالتعويض لأن الحكومة هي المخطئة لأنها تركت رماً على الشاطئ في تلك الجهة!"
ويكمل الدكتور زين من بعد تعجبه قائلاً:

"وقيل إنه في إحدى المناسبات قطع حديثه مع أحد رجال الأعمال الأوروبيين لكي يأمر خادمه بإغلاق النافذة، وقال إنه إذا أصيب هذا السيد بالبرد فسوف يكلفه ذلك ١٠٠٠ جنيه إنجليزي." (٢)

إلى هذا الحد بلغت النوادر. ومهما كانت المبالغة إلا أنها تعكس ولا شك ما تناقله المؤرخون والكتاب عبر السنين عن هوان الحال في مصر في تلك الفترة.

وجدير بالذكر أن موارد الدولة وخزینتها قد تأثرت بشدة بصرف هذه التعويضات والامتيازات للأوروبيين المقيمين في مصر. ومن أغرب المسائل عدم وجود فصل بين أموال الوالي ودخله وبين أموال الدولة وإيراداتها. كارثة ولا شك. وكأنها تطبيق عملي لمقولة أنه ورث مصر بالفعل.

ونتابع المزيد مع الدكتور زين الدين:

"وكان إسراف سعيد يتمثل في معيشتته وميله إلى البذخ وتشيد القصور وتوزيع الهدايا وإقامة الحفلات. ومن ذلك حفل عيد ميلاده الذي أقيم بالقلعة السعيدية، وأطلقت فيه الصواريخ والألعاب النارية. وكان الجنود يرتدون الملابس الجديدة، فقد أعدت ٤٥٠٠ كسوة للجنود من التيل الأبيض و ٤٥٠٠ طربوش بدون زر من اللون القريب للأسمر وكوفيات مزركشة خاصة لجنود الخيالة والمشاة. وصُنعت الأطعم الفضية بدلاً من التي أصابها التلف وأوان فضية لرجال الموسيقى. وعُملت صحون مثل أطقم الصحون الكبيرة الموجودة في ديوان المالية. وكان سعيد يحب أن ترافقه كتائب الجيش في معظم تحركاته وأن يرى الجنود الذين يسرون في حاشيته على جانب كبير من حسن الهيئة. وكذلك الاهتمام بمظهر جنود الجيش والبحرية." ومن تلك الروايات.

ومع كل رواية نزداد قناعة بأنه هو الهوس الذي كان يسيطر على واحد من الأسرة العلوية.

ذلك الهوس بالعظمة والامتلاك لكل شيء. من الأرض حتى البشر المقيمين عليها! ويؤكد ذلك الأستاذ محمد عبد الفتاح أبو الفضل حين قال عن شخصية سعيد: " كان ميالاً للتظاهر بالزهو الفارغ حريصاً على استجداء كلمات وعبارات التمجيد والنفاق، فكان دعياً يطيب له أن يبدو في صورة السياسي القدير مضحياً في سبيل هذا التظاهر بالكثير من مصالح البلاد وبخاصة ما يجر على البلاد أفدح الأعباء المالية." (٣)

لم يختلف أحد من المؤرخين على تلك التصرفات المخزية...!

المراجع والمصادر:

- ١ - تأملات في ثورات مصر (الثورة العرابية) - الأستاذ محمد عبد الفتاح أبو الفضل
- ٢ - مصر في عهدي عباس وسعيد - الدكتور زين الدين شمس الدين نجم
- ٣ - تأملات في ثورات مصر (الثورة العرابية) - الأستاذ محمد عبد الفتاح أبو الفضل

(34)

الزواج السعيد لصاحب الحظوة ابن الخديوي سعيد!

أنفق سعيد باشا في هذا اليوم أموالاً طائلة، وقد أوضح الدكتور زين الدين شمس الدين أن هذا الزواج تكلف أموالاً يصعب حصرها، وبلغ البذخ والإسراف في الشراء حد السفه. ومن مظاهره شراء أوانٍ للشرب بتكلفة قيمتها مائة ألف دولار، وشراء أسرة فضية قيمتها ١٢ ألف جنيه. ولم يكن سعيد مدرِّجاً لقيمة النقود، فقد أمر بتزيين إحدى الغرف بأحد قصوره بتكلفة زادت عن السبعة ملايين فرنك. ومن الغريب ما قام به سعيد من منح مدارس الإرساليات الأجنبية الدينية مبالغ مالية وتبرعات عينية من أراضٍ ومباني، وعلى سبيل المثال قيامه بالتبرع بمبلغ ٢٥٠٠ فرنك لبناء مستشفى بمدينة السويس، وذلك تلبية لرغبة القنصل الفرنسي! كان سعيد باشا يقرض أصدقاءه بدون فوائد، ليس هذا فقط بل كان في كثير من الأحيان يتنازل عن استرداد الدين. أحب سعيد حياة اللهو والحفلات والسرور، كما أن التقرب إليه يتيسر عن طريق إخباره بالأخبار السارة دائماً وكذلك مداعبة خاطره بحلو الكلام (١). كذلك تحدث الأستاذ العقاد قائلاً: "أرادت البيوت المالية لإنجلترا أن تقابل النفوذ الفرنسي بمثله فعمدت إلى تشجيع الوالي على الاقتراض، فأقدم عليه غير هياب لجرائره، ومات وعليه عدة ملايين من الديون الأجنبية يختلفون في مقدارها بين ثلاثة ملايين وأحد عشر مليوناً من الجنيهات، وكان سعيد باشا يخفي حقيقة هذه الديون لأن شروط الولاية لا تسمح له بعقد القروض الأجنبية، فعقد قروضه وأخفي مقدارها ليحسبها من الديون الخاصة أو الديون التي يضمنها بثروته (الشخصية) ولا يجوز للدولة أن تعترض عليها" (٢). ولم يجد سعيد باشا أي غضاضة من ضرورة التحايل على قوانين السلطنة العثمانية التي تحظر الاقتراض من الخارج (٣). وقد سبق لنا ذكر أنه لم تكن هناك فواصل بين أموال سعيد وإيرادات الدولة (٤). وكان أول قرض

اقترضه سعيد باشا في سنة ١٨٦٢، وقد بلغت قيمته الأسمية ٢,٢٤٢,٨٠٠ جنيه إسترليني من بنك "فروهلنج وجوش" بلندن بفائدة ٧٪. أما قيمته الحقيقية فكانت ٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيه تقريبًا، بما يعني خسارة لمصر قدرها ٨٠٠ ألف جنيه وزيادة. كما تم ابتداع طريقة السندات على الخزانة وهي أن يستدين من المرابين، وهي وسيلة خطيرة للغاية على ميزانية البلاد. فإذا اندفعت الحكومة في سبيلها تورطت في الديون المعروفة بالديون السيارة وهي ذات خطر عظيم. ويضيف الأستاذ عبد الرحمن الرافي ما نصه: "وقد اختلفت الآراء في إحصاء الدين السائر الذي استدانه سعيد باشا، وكلها متفقة على أنه كان متلافًا للنقود، لكثرة نفقاته على قصوره ومعيشته الخاصة، وطمع المرابين فيه لما جبل عليه من السخاء وعدم التدقيق في حسابه" وكان من رأي الرافي أنه لو سلم عهد سعيد من القروض الأجنبية، ولم يمنح امتياز القناة، لكان محتملاً أن تتغير المصاير وتتبدل النتائج في تاريخنا القومي (٥). ولا زال الدكتور زين الدين يعدد لنا مظاهر الإسراف قائلاً: "شراء السفن التجارية والمدافع الصلب وشراء الآلات من كل شكل وحجم وغيرها من المشتريات وشراء الدبابيس اللامعة والشرايط الفضية للملابس العسكرية وأحزمة السيوف والأزرار للجنود، وبعض المهمات من لندن والمرايا الغربية الشكل ذات الأحجام الخرافية والأسعار الخيالية من باريس وآلات الغزل من إسبانيا والصنادل البحرية من هولندا وبعض الأصناف من أمريكا، وكل ذلك ليس لأنه يحتاج إليها وإنما لأن الأوامر تصر عليها. من هذه المظاهر أيضًا ما تكبدته الحكومة المصرية من مبالغ طائلة بسبب تدخلها لإنقاذ الشركات الأجنبية التي كانت تشرف على الإفلاس أو تقع فيه، ومن ذلك شرائه شركة الملاحة المجيدية لإنشاء خط ملاحي تجاري في البحرين المتوسط والأحمر، ثم قام بفضها بعد خمس سنوات" (٦). وهنا وجب علينا أن نتساءل: ألم يكن سعيد يستحق المحاكمة بتهمة تبديد موارد الدولة؟ أسئلة كثيرة... أعتقد أنه من الأفضل أن نطرحها

لما بعد استكمال قراءة باقي المهزلة... لكن المؤكد... أن الأمر كان يستحق ما هو أكبر
من الثورة العرابية...!

المراجع والمصادر:

- ١ - مذكرات نوبار باشا.
- ٢ - ضرب الإسكندرية في ١١ يوليو - الأستاذ عباس محمود العقاد.
- ٣ - أسرة محمد علي - الأستاذة سهير حلمي.
- ٤ - مرجع سبق ذكره - مصر في عهدي عباس وسعيد.
- ٥ - عصر إسماعيل - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.
- ٦ - مصر في عهدي عباس وسعيد - الدكتور زين الدين شمس الدين.

(35)

ما قبل الخراب

وهل كان يُنتظر خيرًا من بعد الجور والسخرة والدم؟

لا يغيب عن الأذهان منظر الفلاحين البسطاء شديدي الفقر والعوز وقلة الحيلة وهم يساقون من دون حول ولا قوة، يساقون بالآلاف تحرسهم العساكر حتى يصلوا إلى أماكن الحفر ويعملون تحت حراسة الجند المسلحين بالسياط لمن تسول إليه نفسه بالهرب والعودة إلى بلده. وبحسب الكثير من التقديرات، كان قرابة ٢٥٠٠٠ عامل لا يحصلون على أي أجر، وقد مات الكثير منهم جوعًا وظمًا ومن شدة البرد وحر الصيف. ومن يموت يأتون بغيره بالتهديد والوعيد. (١)

وهل مطلوب ونحن نطالع حوادث التاريخ أن ننحي إنسانيتنا جانبًا؟

إن مشهد سقوط الفلاحين صرعى تحت ضربات السياط وذل الجلد لهو مشهد مهين لكل من يحمل هم الإنسان وحقه في حياة كريمة. وقد يقول قائل: وما الضير في ذلك؟ فمن أجل بناء الأوطان يجوز التضحية ببعض الدماء؟

ولكن ما حدث كان وصمة عار في وجه سعيد، حتى أوروبا احتجت على تلك الوحشية.

وقد عارض اللورد بالمرستون (٢) السخرة بشدة معتبرًا إياها لوثًا من ألوان العبودية. وطلب إلى السفير الإنجليزي في إسطنبول الاحتجاج بقوة على أعمال السخرة للأهالي في مصر لصالح شركة أجنبية وهي شركة القناة. (٣)

لم يتوقف ديليسبس في سبيل تحقيق غايته، فطلب من سعيد إصدار سندات الخزانة لأجل توفير الأموال لدى سعيد حتى يمكنه سداد أقساط أسهم مصر في قناة السويس. وكانت سمعة الخزانة المصرية جيدة في أوروبا، بما أمكن معه خصم هذه السندات بسهولة في أوروبا، وهو ما حدث بالفعل وتوفرت بناءً على ذلك الأموال لدى سعيد، والتي كان يمكن بواسطتها سداد الدائنين المحليين. لكن بكل أسف، بدلًا

من سداد كل الديون، كان لسعيد توجه آخر. فقد دفع ٣ ملايين فرنك للمسيو "ززينيا"، ودفع لأفراد الأسرة المالكة مبالغ مالية كبيرة. فعلى سبيل المثال، قام بسداد مليون فرنك للأمير مصطفى ليتمكن من الوفاء بسداد ديونه. لم يتوقف الأمر عند ذلك فقط، بل بلغ به السفه أن دفع لأخيه الأمير عبد الحلیم. وتأتي طامة أخرى حين دفع سعيد مبلغ مليون ومائتان وخمسون فرنك لأخته الأميرة نازلي ثمنًا لباحرة اشترتها!

فكانت بودر الخراب بحلول عام ١٨٦١. باتت الخزانة خاوية. (٤)

المراجع والمصادر:

- ١ - تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر - تأليف: سليم حسن وعمر الإسكندري
- ٢ - اللورد بالمرستون (رئيس وزراء إنجلترا ١٨٥٥-١٨٥٨).
- ٣ - نفس المرجع السابق، ص ٢٢٥
- ٤ - مصر في عهدي عباس وسعيد - دكتور زين العابدين شمس الدين



(36)

التخبط عنوان مرحلة ما قبل الرحيل

تميزت السنوات القليلة السابقة لرحيل سعيد باشا باتخاذة المزيد من القرارات المتضاربة. فقد حاول سعيد تدارك الكارثة ومحاولة تخفيض الإنفاق بوجه عام، ولكنه كما المعتاد لا يتخذ قرارًا مدروسًا. فتم إهمال السكة الحديد وصيانتها، وتم فصل الكثيرين من الموظفين الأوروبين، وتوقف خط الإسكندرية - القاهرة بسبب الفيضان. وبلغت مظاهر التوقف عن الإنفاق ذروتها في ١٨٦١ عندما تم وقف العمل بورش المدفعية وورش البنادق وورش الموسيقى وتسريح العاملين بهذه الورش. حتى ما يتعلق بأمور الدفاع، مثل سحب الفرقاطة رشيد ووقفها عن الإبحار، ورست بعد تجريفها من معداتها الحربية. وفي عام ١٨٦٢ أمر سعيد، وقد بلغ في الاضطراب مبلغًا عبيثًا، حيث أمر بخفض عدد الجيش!

وحتى يتدبر أموالاً بأي شكل، قام ببيع مهمات الجيش في المزاد، وكذلك باع مئات الجمال والخيول. ولم يتوقف الأمر عند مهمات الجيش، بل تخطاه إلى بيع ممتلكاته الشخصية كالمجوهرات التي كان يكتنزها بأثمان بخسة. كما قرر زيادة في ضرائب النخل والأطيان. وبرغم من كل هذا التفريط، لم ينجح في علاج خلل وعجز الميزانية! وفي عام ١٨٦٢ يبرز دور مصرفيان يهوديان ألمانيان هما "هرمان وهنري أوبنهايم" - هرمان هو عم هنري - حيث قاما بدور كبير في عقد القرض الثابت السابق الإشارة إليه. وقد نجحا بالتعاون مع السفارة الإنجليزية في الأستانة في حمل الباب العالي على الموافقة على هذا القرض بعد تهديد بنك أوبنهايم بمقاضاة سعيد وطلب تعويض

ضخم إذا لم يقبل عرض البنك. وهو ما تم بالفعل ووقع سعيد عقد القرض مع بنك أوبنهايم في شهر مارس ١٨٦٢.

مات سعيد، وترك البلاد غارقة في الديون، وقد اقتربت من ١١ مليون جنيه. وتوالت الكوارث المالية، وانفتحت الأبواب على مصراعيها أمام التدخل الأجنبي بشكل علني وبواجهة استعمارية مقبولة. (١)

مات سعيد، وجاء إسماعيل ليكمل بناء بضع أحجار ويرهن مصر إلى الأجنبي! والشعب المصري لا حول له ولا قوة!

المراجع والمصادر:

مصر في عهدي عباس وسعيد - الدكتور زين الدين شمس الدين نجم
تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى ما قبل الوقت الحاضر - سليم حسن وعمر
الإسكندري

(37)

في الفصل الثامن والعشرين، تساءلنا عن اليهود بما نصه:

"أين كان اليهود مما جرى في مصر في هذه الفترة (ما بعد محمد علي)؟

هل كانوا بعيدين عما يحدث في المنطقة؟

هل كان لليهود رؤية أو خطط عن المنطقة بشكل عام؟

وما هي علاقات اليهود في هذه الفترة بالقوى الاستعمارية؟

لا شك أن هناك الكثير مما يمكن أن يقال في هذا الشأن".

وقد وجدت أنه ربما كان من الأفضل أن نطالع موقف اليهود على المستوى المحلي والعالمى، ولكن بعد أن ننتهي من التعرف على مجريات الأحداث خلال فترة حكم الوالى سعيد باشا.

كانت تلك هي تساؤلاتنا التي طرحناها سابقًا.

حاولت تتبع تحركات اليهود في أوروبا والأستانة ومناطق أخرى في العالم والتعرف على تأثيرات تلك التحركات على المنطقة العربية بوجه عام في حال حدوثها.

كان القرن الثامن عشر بالفعل يموج بأحداث هامة أثرت على اليهود وهجرتهم وتحركاتهم في العالم. وفي الوقت الذي كان فيه محمد علي منشغلاً في حروبه التي انتهت بتكريس التدخل الأجنبي في الشأن المصري وإضعاف الدولة العثمانية، كان يهود العالم منشغلين بشأن الوطن القومي. ولم يكن أحد في الشرق منشغلاً بتلك المسألة. وما قرأناه عن عباس وسعيد إنما يوضح بجلاء أنهما كانا أبعد ما يكون عن الوعي بما يحاك بين اليهود والقوى الاستعمارية. فكيف لأمثالهما وهما لا يقويان على الحكم الرشيد لبلدهما أن يكون لهما اهتمام بدراسة الأعياب ومؤامرات الدول الاستعمارية وأذنانها؟

وهنا لابد من التنويه أن هذا الانكفاء على الذات والأنانية في التفكير كان من سمات كل سلالة محمد علي. غاب البعد الوطني عن هؤلاء الورثة. ولما العجب؟ فماذا يا ترى كانت ثقافتهم؟ ماذا قرأوا؟ وماذا رسخ في وعيهم عن الأمم؟ ألم يكن كل

اهتمامهم صوب الحجر؟ ألم يكن التعليم في النهاية نقلاً واتباعاً، وليس خلقاً ولا ابتكاراً؟

كانت الدنيا تموج من حول مصر بالعلم والثورة الصناعية والثورة الفكرية، فيما حكم محمد علي منشغلاً بالغزو والحرب. وأبناؤه من بعده مشغولون بالإسراف والتبذير والاقتراض حتى سلموا مصر لقمة سائغة للمحتل الإنجليزي. ومن جاء منهم بعد الاحتلال صار خير عون للمحتل. ولنا في الوقائع والأحداث ما يؤيد ويثبت ذلك! لم ينشغل محمد علي ولا أنجاله بما يدور حول مصر. كرسي عرش المحروسة وفقط هو الشاغل الأعظم!

لم ينشغل لهم بال باحتلال فرنسا للجزائر، ولم يدر في خلداهم أن يفكر أحد يوماً ما في هجرة اليهود إلى فلسطين.

وبالتالي لم يضع محمد علي تلك المسألة موضع الاعتبار عند غزو الشام، بل على العكس. عومل اليهود أحسن ما تكون المعاملة على مر الحقب التاريخية لحكم أسرة محمد علي. لم يفكر أحد من الأسرة العلوية على مر الزمن في "روتشيلد" وبنوكه وملايينه وورثته (١). لم نعرف عن محمد علي أنه واجه "بالمرستون" رئيس الوزراء الإنجليزي سنة ١٨٤٠، وهو من كان له موقف شديد التأييد لإنشاء دولة يهودية في فلسطين (٢).

سوف نفاجاً بأن التفكير في الاستيطان قد بدأ مبكراً، وقبل ذلك التاريخ بكثير، ولم تتوقف وتيرته حتى تحقق بالفعل.

يؤرخ الكثير من الكتاب لبداية الأطماع الأوروبية في فلسطين خلال العصور الحديثة بداية من منتصف القرن السابع عشر.

ففي عام ١٦٤٩ نظم عدد من الإنجليز حركة سياسية لمساعدة اليهود على الاستيطان في فلسطين.

ونعرض هنا لنص وثيقة تاريخية هامة جاءت في كتاب الدكتور "أمين محمود"، يقول النص:

"إن الأمة الإنجليزية مع سكان الأراضي المنخفضة سيكونون أول الناس وأكثرهم استعدادًا لنقل أبناء إسرائيل وبناتها على سفنهم إلى الأرض الموعودة لأجدادهم إبراهيم وإسحاق ويعقوب كي تصبح إرثًا دائمًا لهم" (٣).

ليعذرني القارئ الكريم، فلم يكن ليُستساغ المرور عبر تلك الفترة من تاريخ مصر دون التعرض لدور اليهود في المنطقة وأطماعهم فيها. ففي تلك الفترة كان يهود الدونمة يعملون في الأستانة على قدم وساق لهدم الدولة العثمانية (٤).

وهنا أستطيع أن أقول إن الترابط بين الأحداث التاريخية في المنطقة شديد القوة والمنطق وربما الحبكة.

المراجع والمصادر:

- ١ - أحجار على رقعة الشطرنج - وليم جاي كار / ترجمة أحمد عبده.
- ٢ - الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر - الأستاذ حلمي عبد الكريم الزغبى.
- ٣ - مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى - الدكتور أمين عبد الله محمود.
- ٤ - يهود الدونمة (قراءة تاريخية) للمؤلف.

(38)

أحجار على رقعة الشطرنج

واحد من أهم وأخطر الكتب التي تؤرخ لأحداث هامة تمتد إلى القرن السابع عشر، وتعتني بدور اليهود في العالم ودورهم في الثورات الكبرى والأحداث الجسام حول العالم. "وليم جاي كار" هو مؤلف ذلك الكتاب الهام، الذي تحدث عن سعي اليهود للسيطرة على اقتصاديات العالم.

يتحدث "جاي" في مقدمة الكتاب عن مراحل المؤامرة قائلًا:
"في عام ١٧٨٤ وضعت مشيئة الله تحت حيازة الحكومة البافارية براهين قاطعة على وجود المؤامرة الشيطانية المستمرة.

كان آدم وايزهاوبت أستاذًا يسوعيًا للقانون في جامعة أنغولد شتات، ولكنه ارتد عن المسيحية ليعتنق المذهب الشيطاني. في عام ١٧٧٠ استأجره المرابون الذين قاموا بتنظيم مؤسسة روتشيلد، لمراجعة وإعادة تنظيم البروتوكولات القديمة على أسس حديثة. الهدف من هذه البروتوكولات هو التمهيد لكنيس الشيطان للسيطرة على العالم، كما يفرض المذهب الشيطاني وأيدولوجيته على ما يتبقى من الجنس البشري بعد الكارثة الاجتماعية الشاملة التي يجري الإعداد لها بطرق شيطانية طاغية".

ويكمل "جاي" هذا الكلام الخطير قائلًا:

"وقد أنهى وايزهاوبت مهمته في الأول من مايو ١٧٧٦. ويستدعي هذا المخطط الذي رسمه وايزهاوبت تدمير جميع الحكومات والأديان الموجودة. ويتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق تقسيم الشعوب - التي سماها الجويميم (لفظ بمعنى القطعان البشرية، يطلقه اليهود على البشر من الأديان الأخرى) - إلى معسكرات متنازعة تتصارع إلى الأبد حول عدد من المشاكل التي تتولد دونما توقف، اقتصادية وسياسية وعنصرية واجتماعية وغيرها. ويقضي المخطط تسليح هذه المعسكرات بعد خلقها،

ثم يجري تدبير حادث كل فترة لتنقض هذه المعسكرات على بعضها البعض فتضعف نفسها، محطمة الحكومات الوطنية والمؤسسات الدينية".

انتهى كلام "جاي".

كلام يبدو جديدًا بالإصغاء والتدقيق، خاصة أنه يأتي من وثائق وأحداث مسجلة تاريخيًا. ففي عام ١٧٨٦ اكتشفت السلطات البافارية تفاصيل المؤامرة ونشرتها تحت عنوان "الكتابات الأصلية لنظام ومذاهب النورانيين".

المسألة لم تنته بالطبع؛ تفاصيلها مذهشة، ربما لا يتسع المجال للتعرض لها، ولكن هذه واحدة من الحركات الواجب دراستها عن كثب. ولعل في هذا المرجع ما يستدعي الانتباه والتدقيق.

لا شك أن مسألة يهود الدونمة و"ساباتاي ليفي"، والتي سبقت هذا التوقيت بمائة عام تقريبًا، لا يمكن إغفالها في إطار التسلسل التاريخي لمسألة الاستيطان اليهودي في فلسطين.

نتساءل مرة أخرى في مرارة:

هل أدرك أي من ورثة محمد علي المسألة اليهودية وما يدور حولهم؟

قطعًا لم يكن عباس ولا سعيد مؤهلين لمطالعة هذا الشأن المتنامي فكريًا وواقعيًا. وتعزو الدراسة العميقة التي قام بها الدكتور أمين عبد الله محمود في فصلها الأول نشأة النزعة الاستيطانية اليهودية إلى أصول إمبريالية غريبة تمثلت في فرنسا وبريطانيا قبل غيرها من الدول. لقد أدركت هذه الدول الأوروبية ذات الأطماع الإمبريالية التوسعية أن توطين اليهود في فلسطين يؤدي خدمات جليلة في الشرق. ولذا، فإنها بدأت تتسابق في استغلال جميع الوسائل التي تساعد على الاستثمار بتأييد اليهود

بشكل عام، والمنفذين منهم بشكل خاص، لمشاريعها المتعلقة بتوطين اليهود. ويصبح هؤلاء المستوطنون - بالتالي - مجرد أداة من أدوات الدولة المهيمنة عليهم، يؤمنون مصالحها ويحرسون مواقعها.

ومن الغريب أن كل ما جاء في هذه الدراسات والمراجع قد تحقق بدقة لافتة، وقد تكون متناهية!

وعلى ما يبدو أن القائمين على التخطيط للاستيطان من اليهود كانوا يدركون أنه لا يمكن لأي خطط لتوطين اليهود في فلسطين أن تنجح دون السيطرة على مقاليد الأمور في مصر. ويؤكد ذلك الدكتور أمين محمود حين قال نصًّا:

"كانت فرنسا أول من طرح بشكل جدي فكرة توطين اليهود في فلسطين. فقد أعدت حكومة الإدارة الفرنسية عام ١٧٩٨ خطة سرية لإقامة "كومنولث يهودي في فلسطين" حال نجاح الحملة الفرنسية في احتلال مصر والمشرق العربي، بما فيه فلسطين، وذلك مقابل تقديم الممولين اليهود قروضًا مالية للحكومة الفرنسية التي كانت تمر آنذاك في ضائقة اقتصادية خانقة، والمساهمة في تمويل الحملة الفرنسية المتجهة صوب الشرق بقيادة نابليون بونابرت، وأن يتعهد اليهود ببث الفوضى وإشعال الفتن وإحلال الأزمات في المناطق التي سيرتادها الجيش الفرنسي لتسهيل أمر احتلالها".

لم يكن الأمر هزلًا. كان الكومنولث اليهودي في فلسطين جزءًا من الخطط السرية التي أعدتها حكومة المديرين الفرنسية سنة ١٧٩٨.

بل كان مخططًا وجادًا، وفي هذا التاريخ المبكر، في نهاية القرن السابع عشر. ولم يكن يدري أولي الأمر عنه شيئًا في مصر، سواء الوالي العثماني أو أمراء المماليك. دائمًا نتظر المفاجأة!

أحلام يهود فرنسا كانت هائلة، وكلها خاضعة للتخطيط القائم على الاستراتيجية البعيدة المدى والتي تضع كل الاعتبارات السياسية الدولية في الحسبان. كانت خريطة العالم واضحة أمام زعماء اليهود، لم يكونوا أبدًا في غفلة من أمرهم!

المراجع والمصادر:

- ١ - أحجار على رقعة الشطرنج - وليم جاي كار - ترجمة الأستاذ أحمد عبده.
 - ٢ - حقيقة يهود الدونمة في تركيا - دكتورة هدى درويش.
 - ٣ - مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى - الدكتور أمين عبد الله محمود.
 - ٤ - النشاط الصهيوني في الشرق العربي - دكتورة خيرية قاسمية.
 - ٥ - L. Wolf, Notes on the Diplomatic History of the Jewish Question (London: 1919), p. 104.
 - ٦ - موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية - دكتور عبد الوهاب المسيري - المجلد السادس: الصهيونية.
- الجزء الرابع (الصهيونية والجماعات اليهودية).
- الباب الرابع: شخصيات ومنظمات يهودية معادية للصهيونية.
- "لوسيان وولف" 1930-1857 Lucien Wolf.

(39)

مر زمن طويل منذ تأسيس "سباتاي ليفي" لدعوته التي أدت إلى تأسيس مذهب ديني وسياسي عُرف لاحقًا باسم "يهود الدونمة".

مر زمن طويل على زيارة سباتاي ليفي إلى مصر وفلسطين في سنة ١٦٦٣، حيث التقى باليهود هناك، وعقب عودته إلى أزمير بلغت شهرته مدى واسعًا في الأوساط اليهودية في العالم. وقد وفدت إليه جموع اليهود من شتى بلاد أوروبا، حيث تم تقليده من هذه الوفود بما يُعرف باسم "تاج ملك الملوك". ونشر سباتاي بيانًا قسم فيه العالم من بعده على مُريديه الثمانية والثلاثين، وعيّن لكل جزء ملكًا. كان يعتقد جازمًا أنه سيحكم العالم من فلسطين! (١)

سيرة "سباتاي ليفي" هي سيرة تثير الأسي على غفلة أمة بأكملها! (٢) سنوات طوال مرت على دعوة سباتاي ليفي وحتى إعلان دولة إسرائيل في ١٩٤٨، ولم تنتبه الأمة إلى الخطر الداهم!

لكن ما حدث قبيل الحملة الفرنسية من بوادر تحالف فرنسي يهودي في ١٧٩٨ لأجل التوطين في فلسطين لم يجد له أي صدى يُذكر في أنحاء الدولة العثمانية. وكان يهود الدونمة يعملون بخطى ثابتة ومستقرة وآمنة لهدم الدولة العثمانية لأجل بلوغ الهدف الأسمى في نهاية الأمر، وهو ما تحقق بالفعل.

يقول لوسيان وولف: "وإنه في الوقت الذي كان فيه نابليون يقوم بمحاولته الجريئة لبناء إمبراطورية شرقية وضرب المصالح الإنجليزية، وجّه نداء يدعو فيه اليهود في آسيا وأفريقيا للالتفاف حول رايته من أجل إعادة مملكة القدس القديمة" (٣).

وتشير الدكتورة خيرية قاسمية إلى أن عددًا من الكُتّاب والساسة الإنجليز من غير اليهود قد تناول مسألة التوطين كوسيلة لتحكم بريطانيا في المسألة الشرقية وتثبيت سيطرتها على سورية وحماية طريق الهند (٤).

وقد ذكر "إيلي ليفي أبو عسل" (٥) نص رسالة كتبها يهودي فرنسي عام ١٧٩٨ جاء فيها: "إن عددنا يبلغ ٦ ملايين في أقطار العالم، وفي حوزتنا ثروات طائلة. فيجب أن نزرع بكل ما لدينا من وسائل لاستعادة بلادنا".

ليس هذا فقط، بل إن إيلي ليفي نقل ما هو أخطر عن هذا اليهودي الفرنسي. فقد أفصح عن النوايا من دون موارد ومن دون خوف من شيوع المشروع، فأضاف قائلاً: "أما البلاد التي ننوي قبولها بالاتفاق مع فرنسا فهي إقليم الوجه البحري في مصر، مع حفظ منطقة واسعة المدى يمتد خطها من عكا إلى البحر الميت، ومن جنوب هذا البحر إلى البحر الأحمر. فهذا المركز الملائم يجعلنا، بواسطة سير الملاحة الآتية من البحر الأحمر، قابضين على ناصية تجارة الهند وبلاد العرب وأفريقيا الجنوبية والشمالية وأثيوبيا والحبشة. ثم إن مجاورة حلب ودمشق لنا تُسهّل تجارتنا، وموقع بلادنا على البحر المتوسط يُمكننا من إقامة المواصلات بسهولة مع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا" (٦).

يمكن القول إن السير في تنفيذ المخططات اليهودية لم يتوقف لحظة، وإن الجدية والدراسة والتعاون بين اليهود في كل بقاع الأرض كان السمة الرئيسية عند التنفيذ. ملحوظة أخرى في غاية الأهمية: أننا لم نلمس في سبيل تحقيق أهدافهم استخدام العنف بصورة مباشرة أو بمعنى آخر، لا يدخلون في مواجهة عسكرية مباشرة. باستمرار هناك من ينوب عنهم.

تتصاعد الدراما المأساوية، ويظهر موسى مونتيفيوري، ذلك اليهودي المخضرم، حين يلتقي بمحمد علي في العام ١٨٣٨ للمرة الأولى، ويتكرر اللقاء للمرة الثانية في عام ١٨٤٠. (٧).

محمد علي باشا التقى موسى مونتيفيوري، وكان الوعد بامتياز استئجار أراضٍ لمدة خمسين سنة حرة من الضرائب، والسماح بإرسال خبراء لتدريب اليهود على الزراعة. اتفاق مريب لم يُذكر إلا في القليل من المراجع المصرية، ولعل في ذلك أمرًا يثير التساؤلات!

بالطبع كان ذلك حال نجاح محمد علي في غزو الشام والاستقرار بها.

زهير الرفاعي

(الصورة للمؤرخ اليهودي إيلي ليفي أبو عسل، مؤلف كتاب "يقظة يهود العالم")

المراجع والمصادر:

١. السلطان عبد الحميد - منصور عبد الحكيم.
٢. يهود الدونمة - قراءة تاريخية.. للمؤلف.
٣. L. Wolf, Notes on the Diplomatic History of the Jewish Question (London: 1919).
٤. النشاط الصهيوني في الشرق العربي - دكتورة خيرية قاسمية.
٥. يقظة العالم اليهودي - إيلي ليفي أبو عسل.
٦. نفس المصدر السابق، إيلي ليفي أبو عسل.
٧. تفاصيل هذا اللقاء التاريخي كشف عنها إيلي ليفي أبو عسل في كتابه يقظة العالم اليهودي، نقلاً عن جريدة صفا فلسطينية، عدد ٢٤ مايو ١٨٣٩، بعد عام من لقاء الباشا مع مونتيفيوري، ووقتها كانت فلسطين تحت الحكم المصري العثماني.

(40)

محمد علي باشا وموسى مونتيفيوري - علاقات مربية

من هو موسى مونتيفيوري؟

تلك الشخصية التي كانت لها مع محمد علي علاقات تدرج تحت مسمى "أعطي من لا يملك لمن لا يستحق".

قبل أن نتحدث عن مونتيفيوري وصعوده على مسرح الأحداث في التاريخ اليهودي، من المهم أن نستقرئ بعضًا من لمحات الأوضاع السياسية والاجتماعية في أوروبا في نهاية القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر. فعلى حين كانت أوروبا تستعد لبداية عصر جديد من التحرر من الجمود والتخلف، وكما يقول الدكتور عبد الله رشاد الشامي عن هذه الفترة:

"قد سئمت الحكم الاستبدادي الذي كان يسودها في ذلك الحين على يد الملوك والنبلاء والقساوسة الذين حطموا روح الشعوب. وحينئذ بدأ العلماء والفلاسفة في بث آراء جديدة عن دور الدولة وعن حق الإنسان في عرض رأيه في مختلف شؤون الحكم. وقد سميت هذه الحركة - حركة التنوير الأوروبية - Enlightenment".

وعلى الناحية الأخرى من شاطئ المتوسط، كانت بلاد شمال إفريقيا على موعد مع السيطرة الأجنبية وحكام متسلطين سهلوا كل السبل لوقوع بلادهم في أيدي الاحتلال. ومارسوا كل أنواع الدكتاتورية وأدخلوا البلاد في مغامرات عسكرية ليس من ورائها إلا الخسران؛ فقط عنجهية الحكام والصلف والعجرفة، فانتهى الحال بمصر إلى الاحتلال الإنجليزي.

وفي وصف بديع للدكتور الشامي لحال أوروبا مع بداية حركة التنوير، يضيف قائلاً:

"وقد اعتبرت حركة التنوير الأوروبية أن العقل هو مضمون وغاية الإنسان، وإنه الأداة الرئيسية لبلوغ الحقيقة ومن أجل خلق مجتمع إصلاحى. وقد حارب دعاة فكرة التنوير الاستبداد الخاص بمبادئ الكنيسة وكل الآراء التي أثرت في ذلك العهد على الفكر الإنساني، وحياة الفرد والجماعة والدولة. ونفثوا في قلوب قرائهم حب الحرية. وهكذا بدأت الروح العقلانية تظهر في أوروبا وبرهنت على أنها ذات تأثير فعال مثلها في ذلك مثل الرأسمالية بالنسبة إلى النظام الإقطاعي القديم. ورويدًا رويدًا أصبح الدين مجرد فكرة شخصية ومسألة ضمير فردي. تحولت الكنيسة، وما يماثلها عند اليهود وهو المعبد، إلى جمعيات حرة ووظيفية تؤدي وظيفة محددة. وكان هناك متحمسون لهذه الديانة الجديدة العصرية، ديانة المنطق. وكانوا يدهشون مما يجنى من جراء التمسك بالاضطهادات القديمة وحوارات اليهود التي هي أمور بعيدة عن التبسط".

في تلك الأجواء التحررية، كانت الأفكار اليهودية تتحرر شيئًا فشيئًا من الجيتو وما يمثله من أفكار وقيم قديمة. وبذلك بدأت حركة تثقيف عصرية بين اليهود كانت بدايتها في ألمانيا، عبر عنها بما سمي - حركة التنوير اليهودية.

في هذه الأجواء، جاء مونتيفيوري، الرجل اليهودي الثري. كان ثاني يهودي يتولى منصب عمدة لندن وأول يهودي يحصل على لقب "سير". تزعم الجماعات اليهودية في إنجلترا. بدأ حياته سمسارًا في بورصة لندن حتى أصبح من الأثرياء، إلى أن توطدت علاقته بعائلة روتشيلد، أسطورة الثراء والنفوذ في العالم. وبعدها كان من أوائل المؤسسين للبنوك الصناعية مع الدوائر المالية الإنجليزية والأمريكية، ويتواصل مع "أرنست أوبنهايمر"، الثري اليهودي الذي يعمل في صناعة الماس في جنوب إفريقيا.



هكذا كانت شبكة مذهلة من العلاقات تدعمها أموال طائلة وأفكار متحررة. وبعد أن كون مونتيفيوري ثروة طائلة، اعتزل العمل عام ١٨٢٤ وتفرغ لقضايا الجماعات اليهودية وأوضاعها في أوروبا والعالم الإسلامي. زار فلسطين سبع مرات، والتقى محمد علي مرتين، وعرض عليه خطته لتوطين اليهود في فلسطين.

وقد رحب به الباشا ترحيبًا كبيرًا، فقد كانت الشام حينئذ تحت الإدارة المصرية بعد حرب محمد علي مع الدولة العثمانية. وكانت خطة الاتفاق تقضي بتأجير مصر لنحو مائتي قرية فلسطينية لليهود لمدة خمسين عامًا على أن تعفى من الضرائب ولا تخضع لأي قيود تحد من التجارة الدولية. أما الثمن، فكان ٢٠٪ يدفعها مونتيفيوري من الأرباح اليهودية إلى محمد علي باشا.

ويتحدث "إيلي ليفي أبو عسل" عن مونتيفيوري فيقول:

"وكان مونتيفيوري يلذ له في شيخوخته أن يقص كل ما حدث له في عنفوان شبابه وريعان عمره من المشقات والمصاعب التي كان يقوم بتذليلها بفضل ما خصه الله به من الرزانة والحزم والصبر. وقد تذرع في ذلك الحين بالاقتصاد والقناعة. فكانت تلك الميزة الحميدة سببًا في حصوله بعد بضع سنين على مركز صراف التاج البريطاني. ولم يمر عليه زمن وجيز حتى ساعده الحظ وأثري ثراءً عظيمًا جدًا به إلى الانسحاب من ميدان الأعمال وهو في الأربعين من عمره ليقف بقية حياته وثروته على فلسطين، إذ آل إيلاء ثابتًا أن يضحي بثروته الهائلة التي اقتناها والمدة الباقية من حياته في سبيل إقامة مأوى عظيم في فلسطين يلجأ إليه كل من يحل بهم عذاب الاضطهاد من اليهود".

لم ينته ليفي أبو عسل من الحديث عن تلك الشخصية المثيرة للاهتمام والدهشة أيضًا، "موسى مونتيفيوري"، شخصية محورية في التاريخ اليهودي ربما كان لها ما كان لهرتزل من مساهمات في إقامة الوطن اليهودي.

لم ينته حديث أبو عسل عن مونتيفيوري، فهناك البرقية التي أرسلتها الملكة فيكتوريا إليه. البرقية ذات الدلالة عن المكانة التي وصل إليها واحد من أهم رعايا الملكة ومن أهم الشخصيات اليهودية في إنجلترا.

تدلنا تلك البرقية على مكانة اليهود الرفيعة في الدولة البريطانية وكيف تعززت هذه المكانة عبر الزمن حتى تحقق الهدف الأسمى لليهود بالتوطين في فلسطين.

فماذا كان نص البرقية الملكية؟

المراجع والمصادر:

- ١- الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية - الدكتور رشاد عبد الله الشامي.
- ٢- دائرة المعارف العبرية العامة، الجزء الثالث، ص ١٨٤.
- ٣- نفس المصدر السابق - الدكتور رشاد عبد الله الشامي.
- ٤- نفس المصدر السابق، ص ٤١.
- ٥- يقظة العالم اليهودي - إيلي ليفي أبو عسل.
- ٦- نفس المرجع السابق، ص ١٤٣.



(41)

فارق كبير كان بين حكام الأسرة العلوية وزعماء اليهودية.

جاءت برقية الملكة فيكتوريا لموسى مونتيفيوري في عيد ميلاده المائة لتعبر عن المكانة الرفيعة التي حظي بها. فبينما كان نصيب مصر محمد علي وأبناؤه الذين أسرفوا وفرطوا وفتحوا الأبواب للتدخل الأجنبي المشين في الشأن المصري، والذي كان من نتيجته احتلال دام لأكثر من سبعين عامًا وانتهى نهاية مأساوية بضياح فلسطين وتوطين اليهود وإقامة وطن قومي لهم، كان أمثال موسى مونتيفيوري يجودون بالمال والجهد وفوقهم الإخلاص والإيمان بقضية التوطين في فلسطين. ولذلك جاءهم التقدير والدعم من زعماء أغلب دول العالم في ذلك الزمان وما بعده. وكانت البرقية الملكية من الملكة فيكتوريا تجسيدًا لهذا التقدير، وقد جاء فيها ما نصه:

"إن الملكة تعرب له عن أدعيتها الصادقة وتباركه من صميم قلبها في مناسبة ذكرى مولده السعيدة وحياته الحافلة بالخدمات الجليلة والأعمال المفيدة."

كما أضاف البرنس أورنسبورج إلى نص هذه البرقية ما نصه:

"اسمح لي يا جناب السير أن أضم دعائي إلى الأدعية الكثيرة التي تتلقاها اليوم من أنحاء العالم بأسره." (١)

ويواصل إلي لي في كلامه عن مونتيفيوري بما يعبر عن مدى انبهاره بشخصيته فيقول: "فالخلاصة أن مونتيفيوري كان محسنًا كبيرًا، وكان صهيونيًا عظيمًا نبيل العواطف ومحبًا للإنسانية. توالى رحلاته في فلسطين جاعلاً نصب عينيه ضرورة إنقاذ اليهود المضطهدين والذين جار عليهم الزمان، وتمكينهم من استعمار بلاد أجدادهم وتجديدها مع إحاطتهم بسياج من الضمانات السياسية اللازمة لمركزهم وحقوقهم." (٢)

والأمر الغريب حقًا أن كتب التاريخ التي كانت مقررة علينا في مطلع الصبا ومقتبل الشباب لم تتحدث عن مونتيفيوري وأمثاله. وكان غريبًا أيضًا أن تخلو كتب ومراجع

كبار المؤرخين من ذكر مونتيفيوري وعلاقته بمحمد علي! حتى أن كتاب المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافي لم يرد فيه أي ذكر لوعود محمد علي لليهود بالتمكين والترخيص لليهود بالتواجد على أرض فلسطين!

ومما يضيفي على المسألة الغرابة والغموض هو إسهاب إيلي ليفي أبو عسل في الحديث عن مونتيفيوري بالتقدير والتفخيم والإعزاز، ويستطرد قائلاً عن الرجل:

"والحقيقة التي لا مرية فيها أننا لو جلونا الأمر من الوجهة العملية، لوجدنا أن مونتيفيوري كان بدون جدال حجر الزاوية أو القطب الذي تدور حوله أماني اليهود في ذاك العهد، ولا سيما أولئك الذين كان عملهم نواة للحركة اليهودية التي نفخت فيها روح هزل فما زالت تقوى وتعظم على توالي الدهور وتعاقب العصور." (٣)

كل ذلك يدور في أذهان واحد من أقطاب اليهود، ولا يعرف عنه أحد في الشرق!

وقد أورد أبو عسل حديثاً جاء على لسان مونتيفيوري:

"بادرت جماعات يهودية من البرتغال وألمانيا إلى زيارتنا. وقد أدلى هؤلاء الزائرون بأرائهم، وهما الحاخام أبراهام شوشنة وصموئيل عبو، وعرضوا علينا اقتراحات في شأن الزراعة في فلسطين. فلاح لي من المعلومات التي أستقيها أن هذه الأقاليم وما يكتنفها من الأرياض الواسعة الرجاء، ومن الرياض الزاهية الغناء، قابلة بنوع خاص من الزراعة، وصالحة تماماً لها. وحسبنا دليلاً ناهضاً على ذلك ما نراه في تلك المزارع من أشجار الزيتون الغاصة في تلك الأرض، وهي أشجار قدم بها العهد وطال عليها الزمان، وقد هرمت وأصبحت تناهز الخمسمائة من السنين.

ومن الكروم الوافر إنتاجها، ومن المراعي الكثيرة عددها، ومن الينابيع الغزيرة مياهها الصافي زلالها اللذيذ مذاقها، ومن أشجار التين والجوز واللوز والتوت، ومن المساحات الواسعة فضاؤها الشاسعة مداها التي ليس من اليسير على النظر الحاد اكتشافها والإحداق بها. وهي مساحات حافلة بمزارع الغلال والقمح والشعير. أجل، لم نر بدءاً من الانكفاء على العمل والدأب فيه، والتشمير عن ساعد الجد لولوج هذا



السبيل، أي سبيل الهدى والسعادة. ولا أتردد في القول إنه إذا تسنى لي أن أرف بشري نجاح مشروعى وأصبت الهدف الذي أتوخاه، فليس من شك في أن ذلك سيكون الوسيلة المثلى التي أستطيع بها تمهيد طريق الاستعمار، وإدخال جماعات عديدة في دائرة فلسطين من إخواننا المنكوبين الذين غدر بهم الزمان وهصرتهم كوارث الحدثان. " (٤)

لم ينته حديث مونتيغيوري. فقط أردت التنويه إلى أننا أمام الصياد النهم الذي يتأمل ويمعن الغزل في محاسن الفريسة ويعدها. وكما هو واضح، الصيد واقع لا محالة، والحديث منشور، ولكن لم يقرأ أحد!

بقي من الحديث أمنيات مونتيغيوري.

المراجع والمصادر:

- ١- يقظة العالم اليهودي - إيلي ليفي أبو عسل.
- ٢- نفس المصدر السابق - ص ١٤٤.
- ٣- نفس المصدر السابق - ص ١٤٥-١٤٦.
- ٤- جريدة مدينة صفا الفلسطينية - حديث منشور لمونتيغيوري في ٢٤ مايو سنة ١٨٣٩.

(42)

حديث الأمنيات لمونتيفيوري - جريدة صفد الفلسطينية

في هذا الحديث تمنى الرجل، وكل ما تمناه تحقق وزيادة.

قال ما نصه:

"نعم، إذا ظفرت بتحقيق هذا المشروع، فالأمر الذي أتمناه والذي سيكون في طليعة ما أبغيه من المرامي هو أن أقترح على محمد علي باشا الكبير وأتوسل إليه أن يؤجر لنا مئة أو مائتي قرية لمدة خمسين سنة في مقابل عشرة أو عشرين في المئة تدفع في الإسكندرية من الإيجار تدريجيًا. ويجب أن تكون هذه القرى حرة مجردة من مانع ومحذور، أي طليقة من قيود الضرائب والإتاوة كل مدة الإيجار. وللزراعيين الحق في بيع تلك الحاصلات في أي بلد من بلدان العالم، وليس من حرج عليهم في ذلك. وليس ثمة ريب في أنني عندما أفوز بنيل هذا الامتياز أعود، بعون الله ومشيتته، إلى إنجلترا. وهناك لن أتردد في العمل على إنشاء شركة لتحسين تلك الأراضي ورائدها إنماء زراعتها، وحض إخواننا المقيمين في أوروبا، وتشجيعهم على الأوبة إلى فلسطين". (١)

ويواصل ليفي أبو عسل الحديث بإكبار وتعظيم عن موسى مونتيفيوري حتى تظن أنه يرفعه إلى درجات الرسل الأنقياء.



ويسهب في الحديث عنه قائلًا:

"وكان مونتيفيوري يوالي تدليله وبيني قياسه ومنطقه على ما كان يراه من مغادرة البلاد ومن تيار الهجرة، وسيلها الجارف الذي كان لا يزال يقذف بجماعات عديدة من أولئك المهاجرين إلى الولايات المتحدة وكندا التي لا مندوحة من اتخاذها مقرًا لهم ووطنًا. وكان هذا الرجل راسخ الإيمان، ثابت العقيدة، بأن هؤلاء المهاجرين ينهالون على الإقامة في أرض أجدادهم، ويؤثرونها على كل إقامة أخرى، كما أنه كان عاقد الأمل على أن يدخل فيها تدريجيًا ألوفاً وجموعًا من أولئك الذين سيستمرئون بلا مرء هذه الحياة السعيدة، ويستعذبون وجودها، لأنهم سيعيشون أحرارًا، طليقين من كل رابطة أو قيد ليتسنى لهم والحالة هذه ملاحظة شرائعنا المقدسة وتطبيقها، إذ لا يستطيعون إلى إنقاذها والتمشي بها في البلاد الأجنبية سبيلًا". (٢)

وبحسب إيلي ليفي، فقد اختمر المشروع في رأس مونتيفيوري وعزم على بذل أقصى جهد ممكن لتنفيذه. وقد تلاقى في ذلك مع صديقه الذي كان أحب الناس إليه، وهو اللورد بالمرستون، الذي شغل وقتها منصب رئيس وزراء إنجلترا. (٣)

وقد سبق الحديث عن بالمرستون في بحثنا هذا، فقد كان الرجل متحمسًا أشد الحماسة لفكرة توطين اليهود في فلسطين.

ويفاجئنا إيلي ليفي أبو عسل في كتابه (٤) تحت عنوان عطف محمد علي باشا الكبير على مونتيفيوري وقبول مشروعه بقوله:

"ففي شهر يونيو سنة ١٨٣٨ أبحر مونتيفيوري على باخرته مواليًا شطر فلسطين مرة أخرى، عاقدًا عزمته على أن يعرج على القطر المصري ليحظى بشرف المثل لدى محمد علي باشا الكبير، والي مصر، ويعرض مشروعه عليه. فألقت الباخرة مرساها في بوغاز الإسكندرية الضاحك في اليوم الثالث عشر من شهر يوليو، حيث أجاز له محمد علي باشا مقابله في اليوم التالي. ذهب السير مونتيفيوري لمقابلة الكولونيل كامبل،

الذي كان وقتئذ قائمًا بخدمة الباشا، فخرج هذا لمقابلته. فأعرب له مونتيفيوري عن رغبته في مقابلة محمد علي باشا والتحدث إليه، فلم ير وسيلة إلا الذهاب به إلى بوغوص بك، والد بوغوص باشا نوبار الذي كان في ١٩١٩ رئيسًا للمجلس الوطني الأرمني في باريس أثناء المفاوضات التي كانت جارية لإبرام عقد الصلح. فضرب بوغوص بك موعدًا لمقابلته في منزل نجله. وهناك عرض مونتيفيوري عليه طلباته كتابيًا ورجاه إبلاغها إلى الباشا مع إيضاحاته الشفهية". (٥)

وهنا لا بد أن نلاحظ عدة مسائل على درجة كبيرة من الأهمية: أولها، لماذا كان الكولونيل كامبل هو القائم بما يشبه السكرتارية للباشا؟ لماذا لم يتم الاستعانة بمصري لهذه المهمة الدقيقة؟ ألم يكن مفهوم الأمن القومي معروفًا في ذلك الزمان؟! ثم ماذا عن بوغوص باشا؟ (٦)

ربما نجد من الضروري مراجعة مذكرات بوغوص باشا. إن رد فعله بعد قراءة الطلبات وسماع مونتيفيوري يثير التساؤلات. وهو من كان له الدور البارز في حكم الأسرة العلوية!

نقطة هامة أخرى تجدر الإشارة إليها قبل الوقوف على تفاصيل اللقاء بين مونتيفيوري ومحمد علي باشا: ففي حديث للدكتور ليفي، صديق مونتيفيوري، الذي رافقه في رحلته هذه، وقد نشره تفصيلًا في لندن سنة ١٨٩٠. (٧)

هكذا كانت بلاد العرب تباع وتشتري، فيما أهلها يرزحون تحت نير القهر والجهل والتخلف!

ما زال الحديث مستمرًا عن موسى مونتيفيوري.

وإلى أن ينتهي، علينا أن نفكر: بماذا يمكن أن نسمي تنازلات محمد علي ووعوده لليهود في فلسطين؟

سؤال يطرح نفسه وبقوة.

المراجع والمصادر

١. يقظة العالم اليهودي - إيلي ليفي أبو عسل
٢. نفس المصدر السابق - ص ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠
٣. اللورد بالمرستون (يعتبر اللورد بالمرستون من أشد المتحمسين لفكرة توطين اليهود في فلسطين منذ توليه وزارة الخارجية البريطانية وحتى تسلمه رئاسة الوزراء فيما بعد)
٤. يقظة يهود العالم - إيلي ليفي أبو عسل
٥. مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى - دكتور أمين محمود
٦. مذكرات بوغوص باشا
٧. نقلاً من كتاب يقظة العالم اليهودي - إيلي ليفي أبو عسل

(43)

حين أبتسم بوغوص بك - ابتسامة الرضا - قرأ طلبات مونتيفيوري، وظهرت عليه علامات الرضا والارتياح، فوعده بأن يقدم خطابه إلى محمد علي باشا.

ويقص علينا ليفي أبو عسل بعضًا من تفاصيل المقابلة:

"ولما حظي بمقابلة محمد علي باشا العظيم، رأس الأسرة المالكة الجليلة العلوية، استشف من خلال الحديث أن الباشا كان ملتمًا بكل تفاصيل المسألة وعلى بينة تامة منها، وأنه على استعداد لمجاراته في كل أفكاره وتحبيز غاياته ومراميه".

نلحظ في هذه الفقرة صيغة التفخيم المبالغ فيها التي استخدمها ليفي في حديثه عن محمد علي باشا، وهو أمر ملحوظ في كتابه هذا يقظة يهود العالم. حتى في مقدمة كتابه وحديثه عن الملك فؤاد، استخدم نفس اللغة. لا تفسير عندي سوى أنه أدرك، كما أدرك غيره من المعاصرين لحكام الأسرة العلوية، إحساسهم المفرط بالذات، وأن مخاطبتهم بالتفخيم والمبالغة في مدحهم عادة ما تؤتي أكلها وتتحقق الأهداف من ورائها.

ولعل أخطر ما جاء في كتاب ليفي أبو عسل هو الفقرة التالية، حيث يتحدث بثقة وحسم عن تعهدات الباشا لمونتيفيوري:

"لا نتردد بأن النتيجة العملية لهذا اللقاء أسفرت عن تعهد محمد علي، بصفته حاكمًا عامًا لسوريا التي كانت ولاية فلسطين تابعة لها، بالترخيص لليهود في شراء أي مساحة يستطيعون أن يجدوها في ربوع سوريا، ويرغب السلطان في أن يمنحها لهم بمجرد طلبهم. وقال: يمكنكم، والحالة هذه، أن تنتخبوا حكمًا يقع اختياركم عليهم للإشراف

على مقاطعات فلسطين بأسرها، وأنني لا أدخر وسعًا في سبيل معاونتكم وشد أزركم في إنجاز هذا المشروع الحميد المفيد".

لم يخف لي في سعادته وغبطته بمسلك محمد علي باشا، فراح يكيل له المديح ويشيد بعظمته وحكمته وجوده وكرمه. ولم لا؟

أليس محمد علي بالعطوف المتفهم لمساعي هؤلاء الأخيار من اليهود المسالمين؟

يوصل لي في حديثه بنفس اللغة الفخيمة عن محمد علي قائلاً:

"لله در تلك المكارم الجليلة، ويا حبذا ذلك العطف السني. فقد أظهر محمد علي باشا نحو مونتيفيوري عطفًا عاليًا، تسامى هذا الشعور النبيل وتجلي رفعتة. فقد أصدر إلى بوغوص بك أمرًا بتأييد هذه التأكيدات والوعود كتابيًا. فهذه الحقيقة، مع ما لها من عظيم الأهمية والأثر، لم تخف مغزاها على أحد، لأنها أظهرت - بادئ ذي بدء - بوضوح وجلاء فكرة مونتيفيوري المنطوية على حل المسألة اليهودية بواسطة استعمار فلسطين، ووثوقه بمؤازرة الحكومة البريطانية من جهة، ثم الضمان المخول له بمقتضى فرمانات الصادرة من الحكومة المصرية من جهة أخرى، وأبان في النهاية ما لهذا الأمير الجليل الذي أنشأ مصر وكساها ثوبًا قشيبًا من الحضارة والعرفان، من الذكاء المفرط وبعد النظر في الأمور. فأدرك مرمى هذه الاقتراحات ووقف بإزائها هذا الموقف الحميد".

ما زلنا مع جولة من جولات لي في أبو عسل من النفاق لمحمد علي، فأمعن في ذلك وقال:

"أدرك محمد علي باشا - لأول وهلة - بثاقب فكره، من وراء هذا الاستعمار في فلسطين وسوريا، التطور العملي والتأثير المعنوي والنتائج العظيمة الفوائد التي لا تلبث بلاده أن يغمرها فيها غيث من الخيرات وتجتني منها ثمرة غزيرة البركات" (١).

غريب الأمر أن كتاب ليفي هذا نشر عام ١٩٣٤، وفيه الآمال والطموحات المنشورة والصريحة التي لا لبس فيها. وجاء بعدها وعد بلفور ولم يتحرك ساكن للعرب! كانت الدولة العثمانية قد تفككت وتحللت، أين كان زعماء العرب؟ أين كان المفكرون والمنظرون من هذا الخطر الداهم على حدودهم، بل في عقر دارهم؟

كان لا بد لنا، أيها القارئ الكريم، أن نتوقف ونحن نختم الحديث عن عهد سعيد باشا، لنستعرض موقف اليهود في تلك الحقبة الزمنية. فكان لزامًا أن ندرك مساعي اليهود المبكرة لأجل التوطين في فلسطين!

وتوالت المفاجآت عن تعهدات محمد علي باشا لتمكين اليهود في فلسطين! محمد علي باشا... باني مصر الحديثة، على أنقاض المبادئ الإنسانية والتفريط في الحقوق والأرض التي لا يمتلكها!

كانت الأسرة العلوية وسيلة في يد القوى الأجنبية، كل لتحقيق أغراضه. ومن كل وريث من هذه الأسرة كانت تُقتطع الحقوق وتُنهب الثروات. لم تكن أبدًا أسرة محمد علي للقوى الأجنبية والاستعمارية بمثابة حليف - الند بالند - ولعل ما جاء على لسان اللورد بالمرستون عن محمد علي يؤكد ما ذهبنا إليه، إذ قال في خطابه إلى سفيره في باريس ما نصه:



"بالنسبة لي فإنني أكره محمد علي، الذي أعتبره مجرد بربري جهول لا أكثر... وأجد في الحضارة التي يتفاخر بها أسوأ أشكال الدجل، وأنا على يقين من أنه بلغ من العظمة كطاغية ومستبد أقصى ما استطاعه أحد في إتعاس الناس" (٢).

كان هذا الكلام من بالمرستون ردًا على مزاعم محمد علي عن حكمه لمصر ورؤيته للبلاد التي يحكمها، والتي سنعرض لها بكل تأكيد. فهي تصريحات صادمة صدرت من الرجل.

وفي جميع الحالات، لا يمكن المرور عليها مرور الكرام!

المراجع والمصادر:

١. يقظة يهود العالم، إيلي ليفي أبو عسل.
٢. كل رجال الباشا، دكتور خالد فهمي.

(44)

ماذا قال مؤسس الدولة العلوية عن مصر وشعبها؟
تکمن أهمية ما قاله محمد علي باشا في أنه يظهر مکنون مشاعره تجاه المصريين، وبالتأكيد تجاه أهل الشام الذين وقعوا تحت حكمه لفترة من الزمن. ومما لا شك فيه، في الغالب الأعم، أن محمد علي أورث أبناءه تلك المشاعر نحو مصر وشعبها.

يقول الدكتور خالد فهمي:

"حاول محمد علي أن يوحى بالمرستون أنه المصلح الليبرالي الذي يبحث عنه، والذي يستطيع أن يتفق معه على أعمال مشتركة. وقد اشتهر عنه أنه قال بالمرستون، على حد تعبير دكتور باورنج: "لا تحكم عليّ بمعايير معرفتك، وإنما قارن بيني وبين الجهل المحيط بي... لم أجد من القادرين على فهمي وتنفيذ ما أدعو إليه سوى قلائل... لقد كنت وحيداً معظم حياتي تقريباً".

أي أن محمد علي يُلقى بتبعة عدم تقدم مصر على جهل المصريين، وهو الذي ظل يحكم البلاد بالحديد والنار قرابة خمسين عاماً، ولم يأت برخاء أو بحياة تقارب الحياة في أوروبا، بل إن ما كان يتوق إليه هو أن يكون رجل بالمرستون الذي يمكن الاعتماد عليه.

ويضيف الدكتور خالد فهمي في هذا الشأن عن محمد علي باشا:

"وفي ذروة الأزمة السورية لم يستسلم، فظل يحاول أن يدفع بالمرستون إلى أخذه بجدية كمصلح ليبرالي. ففي يونيو ١٨٤٠ قال للكولونيل هود جيس (Hodges)، القنصل البريطاني العام الجديد: "حين أتيت إلى مصر كانت بربرية حقيقية، في غاية البربرية، وما زالت بربرية حتى يومنا هذا. ولكن مع ذلك، آمل أن جهودي قد جعلت

أحوالها أفضل بعض الشيء مما كانت. يجب ألا تصدم حين لا تعثر في هذه البلاد على الحضارة السائدة في أوروبا".

هكذا يصف محمد علي البلاد التي يحكمها بأحط الصفات التي يمكن أن يكون عليها شعب من الشعوب. ولدينا من الدلائل القوية على أن محمد علي ونسله لم يكونوا جادين في تعليم المصريين والارتقاء بشأنهم.

ومن تلك الأدلة ما جاء على لسان الدكتور خالد فهمي حين قال:

"ومن جهة أخرى، كان الباشا يخفي رأيًا في غاية السلبية في سكان مصر، إذ كان يحتقر الفلاحين ولم يكن يحترمهم إلا من حيث هم مصدر لقوة العمل الشاق الرخيصة. وذات يوم أمر بترجمة قانون معين من لغة أوروبية بحيث يمكن أن يطبق في مصر، غير أنه أمر المترجم بالأب لا ينسخ القانون الأوروبي بلا تبصر؛ لأن القانون يناسب الأوروبيين، (وهم) شعب متنور متحضر. أما شعبنا فمثل بهائم البراري، فلن يكون هذا القانون، بالبداية، مناسبًا لهم".

وفي مناسبة أخرى قال:

"إن سكان ولايتنا، مصر، من ثلاثة أنواع: أولها أناس لا يعينهم سوى أنفسهم، وثانيها أناس وإن كان من الممكن أن يكونوا مخلصين وطيبين، فإنهم يفتقرون لأي قدرة على التحفظ. أما أفراد النوع الثالث فلا يختلفون عن الحيوانات". ومع ذلك، فإنه كان يعرف، طبعًا، أن هؤلاء الحيوانات كانوا مصدر ثروته وحسن طالعه، وكانوا فوق ذلك قليلي التكلفة وطبعين في الأغلب الأعم".

هذه هي نظرة الباشا للمصريين من دون موارد، وبعيدًا عن مكاتبه الرسمية للجنود. هذا ما أضمره الباشا في نفسه نحو الشعب الذي رضخ لحكمه.

وما زال عند الدكتور خالد فهمي ما يخبرنا به عن الباشا تجاه المصريين، فيقول: "وربما يزداد وضوح آراء الباشا في رعاياه المصريين بمراجعة المنطق الكامن خلف سياساته في التعليم. الباشا، بالرغم من تمجيده في كثير من الأحيان لقيامه بنشر التعليم وفتح مدرسة إثر أخرى، وإرسال الطلبة إلى أوروبا، وإنشاء مطبعة حديثة وأول جريدة منتظمة الصدور في الشرق، كان يحتفظ، مع ذلك، بتحفظات قوية تجاه تعليم العامة. ففي خطاب إلى ابنه إبراهيم، يجيب فيه على طلبه بفتح مدارس جديدة وإدخال المزيد من السكان المصريين المحليين فيها، قال إنه لا ينوي مطلقاً أن ينشر التعليم بين العامة في مصر، ولفت نظر ابنه إلى ما حدث لملوك أوروبا حين حاولوا أن يعلموا الفقراء، وأضاف أنه عليه (أي إبراهيم) أن يقنع بتعليم عدد محدود من الناس يستطيعون أن يتولوا مناصب رئيسية في الإدارة وينبذ فكرة التعليم العام".

وحتى بعد أن أنشأ هذه المدارس، كان كثيرًا ما يعبر عن استيائه لأنها ممثلة، في معظمها، بطلاب مصريين يتحدثون العربية. وكتب إلى إبراهيم، حين كان في الأناضول في ذروة الحرب مع العثمانيين، يأمره بأن يحاول أن يجتذب بعض الأتراك من المناطق المحيطة بأضنة ومرعش وارفا ويرسلهم إلى المدارس في القاهرة".

إلى هنا انتهى كلام الدكتور فهمي. ويعيننا هنا أن الباشا كان يعرف عن تاريخ أوروبا، وأطلع بشكل أو بآخر على ما حدث لملوك أوروبا حين حاولوا تعليم الفقراء! ألم يكن يعرف أيضًا عن خطط وأطماع اليهود في فلسطين؟ ألم يصله النبأ؟ وهو كما يصفه المتحمسون له بأنه الفذ، الحاد الذكاء، نافذ البصيرة!

وقد ورثت أسرته من بعده نظرتة الدونية إلى المصريين، والأدلة كثيرة. ألم يقم عباس الأول بإغلاق المدارس والمعاهد والمصانع؟ كما أنه أرسل إلى أوروبا ١٩ طالبًا من التلاميذ المصريين لتحصيل العلوم، غير أنه قام بتصرف غريب باستدعاء غالبية البعثات التي كانت تدرس في فرنسا من أيام محمد علي.

أليس في ذلك تأثيرًا بسياسة محمد علي وفكره في عدم الإفراط في تعليم المصريين؟

ليس عباس فقط، ولكن كانت هذه سياسة ربما غير معلنة عند الأسرة العلوية.

والآن، نحن على أعتاب حكم إسماعيل.

هل اختلفت الأمور؟ هل تقدمت مصر؟ هل تخلصت من التدخل الأجنبي في شؤونها؟

من أسف، لم يحدث شيئاً من هذا!

ما زالت مصر في انتظار أحمد عرابي، الذي تأخر كثيراً.

المراجع والمصادر:

- ١- كل رجال الباشا - محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة - الدكتور خالد فهمي.
- ٢- Bowring, John: Report on Egypt and Candia (1840) p.146 - كتاب جون بورنج تقرير عن مصر.
- ٣- كل رجال الباشا - محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة - الدكتور خالد فهمي.
- ٤- تقويم النيل - الجزء الثاني - أمين سامي باشا.
- ٥- كل رجال الباشا - محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة.
- ٦- دار الوثائق المصرية - س/١/٥١/٧/٢٧٧ في ٢٩ ذو الحجة ١٢٥١ / ١٩ مارس ١٨٣٦.
- ٧- س/٥/٤٧/٢/٢٦٣ في ١٩ شعبان ١٢٥٥ / ٢٨ أكتوبر ١٨٣٩.
- ٨- تأملات في ثورات مصر - الثورة العرابية - الأستاذ محمد عبد الفتاح أبو الفضل.
- ٩- عصر إسماعيل - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.

(45)

عصر إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩): مقدمة للثورة العرابية

هكذا كان الرأي عند الراجعي، وهو في ذلك لديه من الأسباب ما هو معتبر ولا شك، وإن كنا فيما ذكرناه سابقاً نعتبره من الأسباب التي تدعو إلى الثورة وليس من أسباب الثورة. وشتان بين الاثنين.

غير أننا نعتقد أن عصر إسماعيل قد بلغت فيه المسألة حدًا صريحًا من التدخل الأجنبي الواضح الجلي، هو الاحتلال بعينه، فقط من دون تدخل عسكري مباشر على الأرض. ولكن لا يمكننا حسم مسألة التدخل العسكري ببساطة واعتباره لم يكن، وهي مسألة سنعود إليها لاحقًا. (١)

غير أن السؤال نفسه يطرح عند تقييم فترة حكم أيّ من أفراد أسرة محمد علي: هل خرجت مصر رابحة من عصر إسماعيل؟!

في تصوري، لا يمكن اعتبار بضعة مبانٍ أو سدود وقناطر أو غيرها من مظاهر الحضرة من مظاهر الرخاء طالما بقيت البلاد في قبضة الأجانب، وتحول الحكام إلى مجرد واجهة تنعم بالفخامة والجاه، بينما هم في الحقيقة أشبه بقطع الشطرنج الصماء، لا حول لهم ولا قوة.

وربما نستند في ذلك إلى ما جاء به المؤرخ الكبير عبد الرحمن الراجعي حين قال عن عصر إسماعيل:

"يمكننا أن نلخص عصر إسماعيل، فهو يمثل من ناحية عهد تقدم وعمران، ومن ناحية أخرى عهد القروض المشؤومة والأغلاط المتلاحقة التي عصفت باستقلال مصر". (٢)

أي أن الرافي وكأنه وضع النهضة المزعومة في جانب، وفقدان الاستقلال في جانب آخر. وهنا يفقد الحكم رشاده، ولا شك عندي في ذلك. فإن كان لنا اختيار، فلا يمكن الميل إلى نهضة في كنف الاحتلال.

ويواصل الرافي حسم المسألة فيضيف:

"وإذا كانت مصر تشعر إلى اليوم بنتائج النهضة التي قامت في ذلك العصر، وتلمس آثارها بيديها، فإنها أيضًا تعاني إلى اليوم نتائج الأرزاء والأحداث التي وقعت فيه، وتدفع ثمنها غاليًا، من مالها، وحقوقها، وحريتها، واستقلالها. ويعد هذا العصر أقرب العصور صلة بالعصر الحاضر، لأن معظم القيود والنظم التي حلت بمصر على عهده لا تزال قائمة إلى اليوم (١٩٣٢). فالتشريع المختلط، وتغلغل الأجانب في مرافق البلاد، والديون التي كبلت البلاد حكومة وشعبًا، والتدخل الأجنبي في شؤون مصر المالية والسياسية، كل هذه القيود ترجع إلى عصر إسماعيل". (٣)

لم يكن هذا هو رأي الأستاذ الرافي فقط، بل شاركه الكثيرون من المؤرخين، ومنهم الأستاذ محمد عبد الفتاح أبو الفضل الذي قال عن عصر إسماعيل:

"كان ميالًا للبذخ والإسراف وحب المظاهر وإقامة القصور الفاخرة والتشبه بالأوروبيين. ورغم أنه قام بكثير من الأعمال العمرانية الحديثة، إلا أنه تعجل إتمامها فاضطر إلى الاستدانة. ومع حبه للمظاهر، فقد أسرف في هذه الديون، ولما لم تسعفه أموال المصريين مد يده للاستدانة من الأجانب، وأسرف إسرافًا ما بعده إسراف في هذه الديون التي حصل عليها بأبهظ الفوائد، ورهن نظير ذلك كل ما كان يخطر على

بال أحد، من جمارك وسكك حديدية وعوائد أطيان وجمارك ودخل موانئ مصر وأملاكه. وانتهى الأمر بإفلاس مصر بعد أن قام باستعمال الأساليب الوحشية والغاشمة لتحصيل الأموال من أبناء مصر، ولما كان يمتنع أيُّ منهم عن الدفع كان يعرض أملاكه للبيع، فكان الجانب المرابين يشترونها بأبخس الأسعار. ثم بلغ تهوره أقصاه عندما باع حصة مصر في أسهم قناة السويس إلى بريطانيا، وبذلك سيطرت بريطانيا وفرنسا على شؤون مصر المالية والإدارية والسياسية، وامتدت الرقابة الأجنبية على كل مصادر ثروة مصر. ثم أصبحت الإدارة الحكومية بالكامل في أيدي الإنجليز والفرنسيين وممثلي المرابين الأجانب". (٤)

كما لا يمكننا أن نغفل عما كتبه الشيخ محمد عبده في نقد إسماعيل وتحميله المسؤولية في السماح للأجانب بالتدخل في الشأن المصري. (٥)

والحقيقة المؤكدة أن إسماعيل كان كسابقه، قليل العلم، لم يحصل من العلم إلا قليلاً، لا يمكنه بحال من الأحوال حكم مصر.

إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي نشأ في بيئة ملكية، يحيا حياة الدعة والرفاهية. تعلم اللغات العربية والتركية والفارسية، وبعضاً من الرياضيات والطبيعة. وقد أرسله أبوه إلى فيينا بالنمسا حيث مكث بها عامين، ثم بعدها إلى باريس ليصبح ضمن تلاميذ البعثة المصرية. وهناك أتقن اللغة الفرنسية إتقاناً تاماً، وعاد إلى مصر وهو يتحدثها كما أبنائها. كما درس في باريس العلوم الهندسية والرياضية والطبيعة. غير أن باريس قد بهرته بشدة وتأثر بها تأثراً شديداً لازمه طوال حياته، وبات أسير النمط الأوروبي، منجذباً إليه دائماً. وهذا ما يفسر سعيه الدائم لجعل القاهرة مثل باريس، حتى ولو كلفه ذلك أن يقترض بما هو فوق طاقة البلاد على السداد.



ويقول الأستاذ الرافي عن المستوى التعليمي والثقافي لإسماعيل:
 "وظاهر من مبلغ تعلمه أنه لم ينل من المعارف والثقافة في باريس أو في فيينا حظًا
 كبيرًا، بل اقتصر على مبادئ من العلوم، ولم يستفد من مكثه بباريس إلا نصيبًا قليلًا
 من العلوم الهندسية والحربية، وأتقن اللغة الفرنسية التي كان يتكلمها كأحد أبنائها.
 وكان له في ذكائه بعض العوض عما ينقصه من العلوم". (٦)

المراجع والمصادر:

- ١ - الجيش المصري في القرن التاسع عشر - الدكتور محمد محمود السروجي
- ٢ - عصر إسماعيل - الأستاذ عبد الرحمن الرافي
- ٣ - نفس المصدر السابق
- ٤ - تأملات في ثورات مصر - الثورة العرابية - الأستاذ محمد عبد الفتاح أبو الفضل
- ٥ - مجلة العروة الوثقى - الصادرة في باريس
- ٦ - عصر إسماعيل - الأستاذ عبد الرحمن الرافي

(46)

الأجانب في الجيش المصري - من عصر محمد علي وحتى عصر إسماعيل كان لافتًا أن نلاحظ سيطرة الأجانب على الجيش المصري، وبالذات في المراكز القيادية العليا. وتلك مسألة معتادة منذ أيام محمد علي، وربما جاز ذلك في السنوات الأولى لتأسيس الجيش. لكن بماذا نفسر استمرار ذلك لعقود بعد محمد علي؟ أليس في ذلك فشل ذريع؟ أو سوء فهم وسوء تصرف من الولاة، بدءًا من محمد علي ومن جاء بعده؟

أين كان المصريون أبناء البلد؟

أين البعثات إلى أوروبا؟

وبماذا عادت على مصر في شئون العسكرية؟ أي مكاسب جنت؟ وأي علوم نقلتها إلى مصر؟

وما نصيب الجيش من التطور؟

أين كان الفلاحون الذين كابدوا نير المعارك الطاحنة؟

ألم يكن لهم بعد الانتصارات التي تحققت الحق في الارتقاء للمراكز القيادية ويتم تبعًا تمصير الجيش؟

أليس هو جيش مصر؟ وأبناء مصر هم بناته الحقيقيون؟

وإذا رجعنا للوراء، وحاولنا تتبع تطور أوضاع الجيش المصري منذ أيام محمد علي، وتحديدًا مسألة العنصر الأجنبي،

وتساءلنا مع من تساءل مثلنا عن جدوى هذه الحروب وأسبابها وضحاياها، وكلهم من أبناء دين واحد، فماذا جنت مصر وأبناؤها من هذه الحروب؟

والغريب أن تلك الحروب سمحت بها القوى الأجنبية الاستعمارية طالما أنها ظلت بين عرب وعرب أو مسلمين ومسلمين. حتى أن أحد المؤرخين الكبار لحقبة محمد علي قال ما نصه عن الحرب في الحجاز:



"وفي الواقع ينبغي أن ننظر إلى الحرب بين محمد علي والوهابيين، كانت صراعًا بين قوتين ترميان إلى غاية واحدة وهي إحياء الدولة الإسلامية. كان الوهابيون يريدون إعادة مجد الدولة الإسلامية من الناحية الدينية، وأراد محمد علي إعادة مجد الدولة الإسلامية من الناحية السياسية. وكان من خير الإسلام لو تعاونوا وتصالحا. ولكن صروف السياسة قضت أن تكون إحداها حتف الأخرى."

(١) وإن كنت آخذ مسألة رغبة محمد علي في إعادة مجد الدولة الإسلامية بشيء من التحفظ والتشكك.

كما كان للدكتور حسين مؤنس من الرأي ما يعزز فكرة التوافق بين الروح الإيمانية لدى الوهابية ونهضة محمد علي المبنية على الرأي والمادة. (٢)
كانت الخسائر في الأرواح فادحة.

وكما يذكر المؤرخ عبد الرحمن زكي عن هزيمة طوسون في معركة الصفراء مع الوهابيين حيث كانت خسائر الحملة فادحة. على أرض المعركة فقدت الحملة حوالي ١٥٠٠ بين قتلى وأسرى. ولم يبق من رجال الحملة البالغ عددهم حوالي ثمانية آلاف عند بداية الحملة سوى ثلاثة آلاف وصلوا مبعثرين إلى ثغر ينبع بعد أيام قاسية. ومن تبقى مات جوعًا أو ضل الطريق أو اتجه شمالاً نحو مصر. (٣)

وحينما تطورت الأمور صوب أوروبا، وقفت أوروبا على قلب رجل واحد في وجه محمد علي. وكانت حرب المورة خير دليل على ذلك. وتولت إنجلترا وفرنسا تدمير الأسطول المصري في نافرين سنة ١٨٢٨.

لم يتوقف الاستعانة بالأجانب في الجيش، وبالذات الفرنسيين والإنجليز وكذلك الأمريكان. فبعد انتهاء حروب نابليون في عام ١٨١٥ وتسريح جيوشه، تم الاستعانة بالعديد من الضباط الفرنسيين. ومن هؤلاء الضابط الفرنسي فرانسيس فيسيير الذي صحب إبراهيم باشا بصفته خبيرًا في حملة الحجاز.

وقد استعان فرانسيس ببعض الضباط الفرنسيين والأسبان والبرتغاليين والإيطاليين. (٤)

ومن الغريب أنه اتضح فيما بعد عدم كفاءتهم وانعدام خبراتهم العسكرية، فتم الاستغناء عنهم. وجاء الجنرال سيف لينال ثقة الباشا. وبدأ تجنيد وتدريب الفلاحين

المصريين كما أسلفنا. وتبع ذلك استدعاء القائد "بوابيه" والكولونيل "جودان" وعدداً من الضباط الأجانب الذين انضموا إلى فريق التدريب.

وفي ذلك يقول القائم مقام عبد الرحمن زكي ما نصه:

"والمعروف أنه بعد عام ١٨١٥ حاول ضابط فرنسي اسمه جونثار دوفنيور تنظيم المدفعية المصرية، وقد اخترع طريقة لجر المدافع على الرمال، لكنه مات وهو يؤدي واجبه قبل أن يحصد ثمار عمله. وبعد سبع سنوات تقدم بارون سويدي اسمه فيترشيت للعمل في المدفعية المصرية، لكن حان أجله وانتهى بذلك عمله. وفي عام ١٨٣١ عمل أتكنز الإنجليزي في صناعة المدافع بمصر ووفق كثيرًا لكنه أصيب أيضًا إصابة بالغة في خلال حملة أحمد يكن باشا في العسير من جراء انفجار. وفي تلك الفترة كانت دور الصناعة وسبك المدافع في مصر تعمل بنشاط ونجاح وأنتجت عددًا كبيرًا من مدافع الهاون والميدان والحصار." (٥)

لم تتوقف الاستعانة بالأجانب عند هذا الحد، بل استمر لزمان طويل. ولم نسمع عن أي من المصريين قد تقدم الصفوف في مجال التصنيع العسكري. أو أن هناك من تم تعليمهم وتدريبهم بمعرفة هؤلاء الأجانب ليتولوا الصدارة فيما بعد. واستمر الحال على نفس المنوال. ويواصل المؤرخ عبد الرحمن زكي حديثه قائلاً:

"وقد استطاع الباشا أن يصنع مدافعه الأولى في المصانع المصرية التي أنشأها وأحضر لها مهرة الصناع من أوروبا. وكان أهم هذه المصانع في القلعة. وقد وصفها المؤرخ "مانجان" بقوله: "إن أقسامها الواسعة كانت تشل حيزًا عظيمًا من القلعة يمتد من قصر قلاون إلى باب الإنكشارية الذي يطل على ميدان الرماية. وكان يصنع في معمل صب المدافع في كل شهر ثلاثة إلى أربعة مدافع من عيار أربعة وثمانية أرتال. وكانت تصب فيه أحيانًا مدافع الهاون ذات الثماني بوصات ومدافع من هذا النوع يبلغ قطرها أربعة وعشرين بوصة. ومنذ عام ١٨٢٤ كان بالقلعة إلى جانب مصنع صب المدافع معمل آخر للبارود وثالث للأسلحة. وكان مصنع صب المدافع تحت إشراف فرنسي اسمه جونون (Gnonns)، أما معمل البارود فكان يشرف عليه فرنسي آخر اسمه "قسطي" (Coste) رئيس مهندسي الباشا."



ويستمر الحديث عن الأجناب في الصناعات العسكرية. فهذا الفرنسي "جيلمان" الذي أسس مصنع الأسلحة والبنادق في عام ١٨٢٣ وخلفه الإيطالي "فرانجيني". ويضيف المؤرخ عبد الرحمن زكي:

"يعود فضل تنظيم سلاح المدفعية في جيش محمد علي إلى بعثة (بوبيه). فقد نيط بالكولونيل (إدوارد ويليم راي) تنظيم مدرسة المدفعية في عام ١٨٢٥. وكان معلمها الأول (جوتار دوفيند) والقائمقام أدهم بك مدرس الرياضة. لكن لم يستقر راي في عمله وعاد إلى فرنسا في أوائل ١٨٢٧ بعد أن نظم الأعمال في دار صناعة الأسلحة. وحتى عام ١٨٣٢ كانت المدفعية المصرية خليطًا من مدفعية الدول الأوروبية، منها ما هو تركي أو فرنسي أو أسباني أو إنجليزي، إلى جانب المدافع التي كانت تصنع في مصر." (٦)

لم يكن الغريب في الاستعانة بالأجناب لأجل التدريب أو المساعدة في النهوض بالعسكرية المصرية، ولكن الغريب كان في استمرار التواجد الأجنبي ونموه داخل الجيش المصري، وهذا ما سيتكشف لنا لاحقًا سواء في عصر عباس أو سعيد ووصولًا إلى عصر إسماعيل.

المراجع والمصادر:

١. التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير - الدكتور / عبد الرحمن زكي
٢. الشرق الإسلامي في العصر الحديث - الدكتور حسين مؤنس
٣. التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير - الدكتور / عبد الرحمن زكي
٤. نفس المصدر السابق.
٥. نفس المصدر السابق.
٦. نفس المصدر السابق.

(47)

الأجانب في الجيش المصري - من عصر محمد علي وحتى عصر إسماعيل

كان للفرنسيين وضع مختلف بعد الحملة الفرنسية على مصر عن غيرهم من الأوروبيين، وحتى بداية الاحتلال الإنجليزي. وتلك مسألة تستحق أن نتوقف عندها لسببين:

الأول: أن هناك عسكريين فرنسيين كانوا ضمن القوات الغازية، ولا شك أنهم جاءوا محاربين وربما مؤكد أنهم قتلوا وأصابوا وخربوا واحتلوا أرضاً مصرية، فكيف لهم أن يصبخوا مقاتلين أو قادة ضمن صفوف الجيش المصري لهم حق التوجيه والقيادة؟

الثاني: أن الحملة الفرنسية على دولة عربية ومسلمة هي الجزائر كانت في العام ١٨٣٠، وانتهت إلى احتلال الجزائر. ولم يحدث أي اعتراض أو احتجاج من محمد علي، بل إن فرنسا عاثت ظلماً وعدواناً وتنكيلاً في أهل الجزائر، ولم يتأثر حال التعاون بين محمد علي باشا وفرنسا. وتبوأ الضباط والعسكريون الفرنسيون مكانة مرموقة في الجيش المصري، وكان ذلك دون أدنى اعتبار لروابط دينية. في حين اختلف الأمر تماماً حينما تعلق الأمر بدولة أوروبية هي اليونان وما عُرف بحرب المورة، حيث تضامنت دول أوروبا متمثلة في إنجلترا وفرنسا ومعها روسيا ضد الدولة العثمانية، وبمساعدة من الجيش المصري ومعهما الأسطول الجزائري، إلى أن كانت الهزيمة الكبرى في معركة نافارين وتم تدمير الأسطول التركي والقضاء على الأسطول المصري وكذلك



تدمير الأسطول الجزائري تمامًا والذي كان قد هب لنصرة العثمانيين في المعركة، وكان ذلك في ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧.

لم يتوقف محمد علي عن الاستعانة بالفرنسيين بالرغم من كل ذلك، ولم يتوقف عن الوثوق بهم، لا هو ولا أبناؤه من بعده. وهذا ما يؤكد الدكتور السروجي حين قال نصًا: "كان لابد للنهوض بالجيش من الاستعانة بخبراء عسكريين من الأجانب ليقوموا على تدريبه على النظم الحربية الحديثة، واختيار أصلح القوانين العسكرية التي تتناسب وطبيعة النظم الحربية في مصر. وهذا ما لجأ إليه محمد علي حينما استعان بخبراء عسكريين من فرنسا وإيطاليا وإنجلترا وغيرها من الأقطار الأوروبية. ولكنه كان يعتقد بأن هذا العلاج مؤقت، فلا يمكن لأي جيش حديث أن يعتمد كلية على خبرات أجنبية، وخصوصًا في الناحية الحربية. فأوفدت البعث العديدة إلى أوروبا للتخصص في النواحي العسكرية المختلفة ليستطيع هؤلاء المبعوثون أن يقوموا مقام الأجانب في الجيش بعد إتمام دراستهم والعودة إلى مصر".

لكن حقيقة الحال كانت عكس المنطق السليم، فظلت الاستعانة بالأجانب قائمة طوال عصر محمد علي، دون أي اعتبار لما نسميه الآن بالأمن القومي للبلاد.

كذلك لا يمكننا إغفال ما جاء في كتاب الدكتور عبد الرحمن زكي في معرض حديثه عن رسالة بعث بها محمد علي إلى ابنه إبراهيم في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٢٣٨ هجريًا (١٨٢٣). ونلاحظ هنا تاريخ الخطاب حيث كانت الأوضاع في المورة والثورة اليونانية في قمة اشتعالها! وبالرغم من وقوف فرنسا إلى جانب اليونان، إلا أن ذلك كما أسلفنا لم يغير من الأمر شيئًا!

تحت عنوان "استقدام بعثة عسكرية لتدريب الجيش" قال الدكتور عبد الرحمن زكي: "اتخذ محمد علي - الجيش الفرنسي - مثلاً ينسج على منواله في إنشاء جيشه الحديث. ورأي قبل اختياره للمدرين الفنين أن يدرس كفاءاتهم ودراياتهم العسكرية وأحوالهم الخاصة حتى إذا وقع اختياره على من راقه منهم أغراه بالمال وأطلق يده في العمل. ومع أننا لم نوفق بعد للوقوف على الوثائق التي تبين علاقات العزيز مع الكابتن سيف الفرنسي في مستهل عهده في خدمة الجيش، فإننا نستطيع أن نقطع بوجود هذه الظاهرة التي ألمعنا إليها حين نقرأ رسالة العزيز (يقصد محمد علي باشا) إلى ابنه إبراهيم حيث يقول:

لقد فكرنا في استخدام رجل قدير يتولى تنظيم عساكرنا الجهادية وفقاً للأصول العسكرية المقررة ويكمل النقص في الأنظمة القائمة الآن ويرفع التعليم والشؤون الأخرى على الوجه المطلوب. وقد تحدثنا في هذا الموضوع إلى صديقنا الخواجة دروفني فنصل فرنسا". ويكمل الدكتور عبد الرحمن زكي في موضع آخر معرباً عن استغرابه لهذا السلوك ويقول: "ومن الغريب أنه بينما كان العزيز يبحث عن أشهر المدرين وأقدرهم في أعلى الأوساط العسكرية في فرنسا كان أولو الأمر في الأستانة يسألونه أن يبعث إليهم بمدرين وطنيين من قواده لتدريب شئون الجيش فيها".

وليس هناك من تفسير لهذا الإفراط في استقدام الأجانب للخدمة العسكرية إلا أن محمد علي كان حريصاً على تشتيت الولاءات خوفاً من أي نزعات تمرد ضده من جانب المكون المصري في الجيش.



وأكمل محمد علي خطته في الاستعانة بالأجانب، كما يقول الدكتور عبد الرحمن زكي موضِّحًا بالأسماء من اختارهم محمد علي: "تخير الجنرال بليار - أحد القادة الفرنسيين في المعاش - من القادة الفرنسيين الجنرال البارون بوييه (General Boyer) ليكون رئيسًا لبعثة عسكرية تنظم جيش محمد علي الجديد. ومعه كولونيل المشاة جودا (Gaudin) قاد الآلاي السابع والعشرين في حرب البرتغال وكان من أكفأ المدربين العسكريين والشقيقتان أدولف وبولان دي تارليه وكان أولهما قاد كتيبة وثانيهما يوزياشي في الخيالة. وبعض ضباط آخرين وطبيب. وتطوع ليفرون (Livron) للعمل بصفة شبه رسمية وكان يلم بأشياء كثيرة. واكتسب فيما بعد ثقة الباشا وعينه مندوبًا عنه لدى الحكومة الفرنسية بدلًا من ضابط آخر".

وهنا لابد لنا من التعقيب على مسألة "ليفرون"... أين كانت حكمة الباشا من أن يكون ليفرون ضابط اتصال فرنسي بينه وبين الحكومة الفرنسية؟ أليس في ذلك من مخالفة لبديهيات الحرص على أسرار البلاد وحيادية التفاوض والمصالح؟ هل كان ذلك يخفي على الباشا الذكي، الحكيم، الذي يشع فكره بعد نظر وفراسة بالغة؟

أما بوييه، فيحدثنا عنه الدكتور عبد الرحمن ويقول: وصل بوييه إلى الإسكندرية مع معاونيه في ٢٢ نوفمبر ١٨٢٤ وكان يستصحب هدايا ثمينة من أسلحة وذخيرة. فلما قدمها للباشا تأثر تأثرًا كبيرًا من عطف الحكومة الفرنسية وقال - بعد تجربة - إن البارود أحسن نوعًا من الذي استورده من إنجلترا. وحل الجنرال بوييه بالقاهرة حيث سكن في قصر فخم بالروضة لإقامته.

ومن عجائب الأمور... أن الجنرال بوييه قد شغل قيادة كبرى في الجزائر في عام ١٨٣٠ وذلك بعد انتهاء مهمته في مصر! أي أنه انتهى من مهمته في مصر سواء أيام الحملة

الفرنسية أو فيما بعد أيام محمد علي، وتوجه بعدها ليكمل السياسة الاستعمارية الشرسة لحكومته. وليس بخافي على أحد وحشية الاستعمار الفرنسي في الجزائر!

المراجع والمصادر:

- ١ - الاحتلال الفرنسي للجزائر - من خلال نصوص معاصرة - جمع وتقديم / محمد الهادي الحسيني
- (حادثة المروحة حادثة شهيرة - سيأتي الحديث عنها لاحقًا بشيء من التفصيل)
- ٢ - حقائق الأخبار عن دول البحار - إسماعيل سرهنك
- ٣ - الجيش المصري في القرن التاسع عشر - الدكتور محمد محمود السروجي
- ٤ - الوثيقة التركية رقم ٤٧ بتاريخ ١٦ أغسطس ١٨٢٦ بدفتر ٢٢ معية تركي من محمد علي باشا إلى الصدر الأعظم
(بحسب المصدر السابق - ص ٢٥٨).
- ٥ - الجنرال بليار أحد قادة الحملة الفرنسية على مصر - من كبار معاوني نابليون في مصر - اشترك في إخماد ثورة الوجه البحري التي نشبت في أثناء تولي الجنرال كليبر
(بحسب المصدر السابق - ص ٢٥٨)
- ٦ - نفس المصدر السابق.



(48)

الأجانب في الجيش المصري - عهدي عباس وسعيد

سار عباس وسعيد على نفس خطي محمد علي. وكان التعاون مع أوروبا يتم بإرسال البعثات العسكرية، ولكنها لم تكن بنفس الحماسة والحجم كما كانت أيام محمد علي (١).

ويحدثنا الدكتور زين العابدين شمس الدين عن الجيش في عهد عباس ويقول: "ولم يكن الجيش في عهد عباس على نفس الكفاءة والنظام مثلما كان عليه الحال في عهد جده أو عمه، حيث فقد الجيش المصري بعد وفاة عمه إبراهيم صبغته الحربية بسبب الأعمال غير الحربية أو العسكرية التي كلف بها في عهد خلفائه، ورغم إبقاء عباس على سليمان باشا الفرنساوي (٢) قائداً عامًا للجيش المصري إلا أن يده كانت مغلولة عن النهوض بالجيش ودخول أي إصلاحات عليه، وهكذا تسرب الخل وسوء النظام إلى الجيش ووقفت في عهده حركة تقدمه ونهضته".

الشيء الجدير بالملاحظة هو أن السمة المشتركة بين أفراد الأسرة العلوية هي أنهم جميعاً يحملون صفات الفخامة والحكمة والعظمة. إرادتهم منفردة هي الفيصل والحكم. أما شئون البلاد فهي كما الأرجوحة بين صعودًا تارة وهبوطًا تارة أخرى ثم إلى سقوط في النهاية. وهذا غالبًا ما سارت عليه أحوال هذه الأسرة خلال فترة حكمهم لمصر.

هذه حقيقة مهما حاول البعض إضفاء صبغة تجميلية. دائمًا النهايات كانت تعيسة سواء لأفراد الأسرة العلوية أو للبلاد المصرية. فهذا عباس... غريب الأطوار... متذبذب الرأي.

فعندما تولى عباس الحكم اتخذ من القرارات ما هو غريب وما هو من شأنه هدم ما بناه سابقه. فعلى سبيل المثال قام بإدماج المدارس العسكرية التي تأسست في عهد جده محمد علي في مدرسة واحدة وقرر إلغاء هذه المدارس وعلى رأسها مدرسة المدفعية ومدرسة المشاة ومدرسة الفرسان والخيالة، وقام بطرد جميع العاملين فيها. وأصبحت هناك مدرسة واحدة عرفت باسم المفروزة (٣). هكذا كانت الأمور، دونما دراسة أو هدف معلن. حتى الجريدة العسكرية التي كانت تصدر في عهد محمد

علي لم تسلم من عباس حيث أمر بالغاؤها هي الأخرى. ويفسر الدكتور زين العابدين شمس الدين عدم اهتمام عباس بالجيش بقوله:

"وفيما يبدو فإن الجيش لم يكن موضع ثقة عباس، حيث أدمج فيه نحو ستة آلاف من الأرنؤود وجعلهم خاصة جنده وسلحهم بالمسدسات، وكان لهم نفوذ كبير حتى أنهم شمخوا بأنوفهم على المصريين سواء أكانوا عساكر أم مدنيين. كما قام بتجريد الأهالي من الأسلحة وحظر عليهم حملها مما جعل هؤلاء الأرنؤود يعيشون في الأرض فسادًا بما اشتهر عنهم من الظلم والعسف والجور، وبقي هؤلاء الأخلاط قوام الجيش في عهده وقام عباس بإنشاء فيلق الجمال لتسهيل مهمة الحفاظ على النظام العام" (٤).

ويتضح لنا أن حتى المستويات العسكرية البسيطة لم تسلم من توليتها لأجانب وليس مصريين، مما يؤكد هاجس الأمن لدى عباس وأبرز دليل اهتمامه بفيلق الجمال لدعم الأمن والجند الأرنؤود لدعم أمنه الخاص.

ومن غرائب الأمور أن تأتي وفاته الغامضة، والتي يرجح كثيرًا من المقربين منه أن تكون بواسطة ثلاثة من مملوكيه هم الذين قتلوه. ولم يأت الاتهام لأي من المصريين (٥).

هكذا مات الرجل الذي سخر منه الأجانب الذين عاصروه. ولا يمكن أن ننسى ما قاله الكاتب الفرنسي فلوير عن عباس:

"إنه رجل أبله وشبه معتوه، لا يستطيع فهم أي شيء وهو أكبر مفسد لأعمال محمد علي" (٦).

وللتذكير... نعيد ما نقلته الأستاذة سهير حلمي (٧) عن الرحالة (ماكسيم دي كان) قوله في وصف عباس:

"إنه رجل بدين، أكرش شاحب اللون، سلوكه أخرق، ساقاه مقوستان، عيناه جامدتان، يصدر عنه أحيانًا ضحكة مرتجة لا تنبسط معها أساريه من فرط بدانته!!".

كان الرجل قدر مصر من دون إرادة شعبها. وربما هذا ما يفسر عدم وجود تفاهات بين عباس والفرنسيين.



وكما قال الدكتور السروجي: "إن عباس اعتقد أنه يستطيع أن يحقق أغراضه بمساعدة إنجلترا وحدها" (٨).

فارتمي عباس بثقله ناحية الإنجليز وتلقفه القنصل الإنجليزي آنذاك وكان يدعى (ميري)... وما نتج عن ذلك من مزيد من النفوذ الإنجليزي في مصر. وكأنه لابد من قبلة لمصر تجاه أوروبا... أو كأن مصر لا تحيا من دون المدد الأوروبي...!

المراجع والمصادر:

- ١ - الجيش المصري في القرن التاسع عشر - الدكتور محمد محمود السروجي.
- ٢ - البرنسيصة والأفندي - الأستاذ/ صلاح عيسى - (ص ٤٨، ص ٤٩، ص ٥٠، ص ٥١).
- ٣ - مصر في عهدي عباس وسعيد - الدكتور زين العابدين شمس الدين نجم.
- ٤ - نفس المصدر السابق.
- ٥ - مذكرات نوبار باشا - أول رئيس وزراء لمصر.
- ٦ - كتاب رحلة في مصر - جوستاف فلوير.
- ٧ - أسرة محمد علي - الأستاذة/ سهير حلمي.
- ٨ - الجيش المصري في القرن التاسع عشر - الدكتور محمد محمود السروجي.

(49)

الأجانب في الجيش المصري - عهدي عباس وسعيد

كثيرًا ما يتردد في بعض المراجع أن سعيد باشا كان طيب القلب، كريم مع المصريين، وأنه اهتم بالجيش وعمد إلى ترقية المصريين، وعمل على إصلاح أحوال الجيش والبحرية. ويتحدث هؤلاء عن ذلك باعتباره من مآثر سعيد باشا، غير أن الأحداث ومجريات الأمور لم تدعني أقف عند تلك الادعاءات مهما بلغت درجة صحتها أو اقترابها من الحقيقة. فنتاج العهد السعدي كان من السوء بمكان بحيث يصبح الحديث عن أي إنجازات هو بمثابة محاولة غير موفقة لتجميل صورة مشوهة.

ولعل ما جاء به الدكتور زين العابدين شمس الدين من حديثه عن اهتمام سعيد باشا بالجيش وأنه كان يقضي أيامه في معسكر الجيش وسط جنوده ويدير شئون الدولة من هناك، ومحاولة صبغ الجيش بالصبغة الوطنية بعد أن تدهورت أحواله في عهد عباس الأول. فبحسب الدكتور زين الدين، فقد بذل سعيد جهدًا كبيرًا لاستعادة قوة وتأثير الجيش. وهو ما دفعه إلى تسليحه ببعض الأسلحة الحديثة فقام بشراء مدافع من بروسيا (ألمانيا) عام ١٨٥٥، كما كلف القبودان مسل الإنجليزي بعمل خريطة للسواحل المصرية في عام ١٨٥٦. وهنا نلاحظ تكليف هذا القبودان الإنجليزي، كيف هذا؟ ألم يكن أمرًا غريبًا؟ أدق تفاصيل مصر عند الإنجليز؟ بالقطع واليقين تلك الخرائط كانت في خدمة الاحتلال الإنجليزي فيما بعد! (١).

وفي نفس الصفحة من نفس الكتاب للدكتور جاءت الكلمات عن واقع الحال وعن إصلاح لم يكن له شأن يذكر، فيقول ما نصه: "ويرى البعض أن اتجاه سعيد في الإصلاح قد ارتكز على جوانب معينة دون تحقيق تقدم ملموس، ومن ذلك اهتمامه



بشئون الضباط والجنود وتغيير ملابس الجيش بأخرى روعي فيها الترف والإسراف أكثر مما روعي فيها ملاءمتها لظروف مصر وأحوالها المناخية".

ثم ما يلبث الدكتور زين العابدين أن يحدثنا بعدها عن كفاءة الجيش في عهد سعيد، ويقول عن سعيد باشا: "أن اهتمامه قد امتد إلى تدريب الجيش وأنه كان يتابع بنفسه برامج التدريب حتى وصلت كفاءة الجيش المصري في عهده إلى مستوى راقٍ من التدريب القتالي، ظهر بصورة جلية في بطولات الجيش المصري في حربي القرم والمكسيك" (٢).

وهنا يجب أن لا ننسى ما جاء ذكره في بحثنا هذا عن حرب المكسيك، وما ورد عن مؤرخين كبار وثقة من مهازل ذلك القرار الذي اتخذته سعيد بالمشاركة في حرب لا ناقة لمصر فيها ولا جمل، ولكنها المجاملة لصديقه نابليون الثالث! الأمر نفسه عبثي، فقط إنها إرادة حاكم لا يعبأ بأرواح جنوده! وبعد ذلك نتساءل، هل علينا أن نتحدث عن تلك الحرب العبثية بأي صورة من الصور؟

وفي نفس المرجع، يعود الدكتور زين العابدين وفي نفس الصفحة ويحدثنا عن عشوائية سعيد فيقول: "وقد أبقى سعيد على ديوان الجهادية لعدة سنوات بعد توليه الحكم، لكنه ألغاه في شهر أبريل ١٨٥٨، وتمت إحالة الكثير من المصالح التي كانت تابعة له إلى نظارة الداخلية والحكمخانة والمدرسة الحربية والمهندسخانة والباشبوزق، ثم أمر بإعادة ديوان الجهادية بعد عام واحد واستمر حتى نهاية حكمه".

ولا يملك المرء إلا التعجب من هذا التخبط، ديوان الجهادية. أهم وزارات الدولة تخضع لهذا العبث؟ وفي الوقت الذي يكلف فيه سعيد القبودان "مسلم" بعمل خريطة للسواحل المصرية، نجده لا يتورع عن اتخاذ قرار إلغاء ديوان الجهادية دونما أي دراسة ودون اعتراض أي شخصية من الأجانب المحيطين!

ويؤكد الدكتور محمد محمود السروجي ما سبق عن شخصية سعيد باشا غير المستقرة، وقال عن ديوان الجهادية: "وقد ظل ديوان الجهادية قائمًا منذ إنشائه في عهد محمد علي سنة ١٨٢٢، كما ظل قائمًا في عهد عباس والنصف الأول من عصر سعيد، إذ شاءت أهواء سعيد المتقلبة إلغائه في مارس ١٨٥٨... (٣) ثم أعيد إلى الوجود مرة أخرى بعد عام أو عامين (٤)".

وفي ظل عدم وجود ديوان الجهادية، وتحديدًا في عام ١٨٥٥، قام سعيد باشا بتكليف سليمان باشا الفرنسي رئيس هيئة أركان حرب الجيش بأن ينشئ مدرسة ضباط أركان حرب الجيش. ومن غرائب سلوك سعيد باشا أنه قد ألغى هذه المدرسة قبل أن تستكمل عامها الأول. هكذا كان سعيد باشا، غير مستقر على حال، ولا يثبت على رأي!

المراجع والمصادر:

- ١ - مصر في عهدي عباس وسعيد - الدكتور زين العابدين شمس الدين.
- ٢ - نفس المصدر السابق - ص (١٠٠).
- ٣ - الجيش المصري في القرن التاسع عشر - الدكتور محمد محمود السروجي.
- ٤ - تاريخ التعليم في مصر (عصر عباس وسعيد) ص ٢١١ - الأستاذ أحمد عزت عبد الكريم.

(50)

الأجانب في الجيش المصري - عهدي عباس وسعيد

تصاعد تدخل الأجانب في شؤون البلاد في عهد سعيد إلى مستوى غير مسبوق منذ عهد محمد علي. ولا يمكن لأي منصف أن يعفي سعيد باشا من المسئولية عن تنامي دور الأجانب في مصر أو الادعاء بأنه كان يجهل خطورة المسألة. ففي خطبة عصماء ألقاها سعيد باشا في "قصر النيل" مقر وزارة الحربية، قال مخاطبًا الحضور ومنهم العلماء والرؤساء الروحانيين وأفراد الأسرة الحاكمة وكبار رجال الحكومة الملكيين والعسكريين:

"أيها الإخوان، إني نظرت في أحوال هذا الشعب المصري من حيث التاريخ فوجدته مظلومًا مستعبدًا لغيره من أمم الأرض، فقد توالى عليه دول ظالمة له كثيرًا...

وحيث أني أعتبر نفسي مصريًا فوجب علي أن أربي أبناء هذا الشعب وأهذبه تهذيبًا، حتى أجعله صالحًا لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة، ويستغني بنفسه عن الأجانب، وقد وطدت نفسي على إبراز هذا الرأي من الفكر إلى العمل."

ويقول عرابي تعليقًا على هذه الخطبة إنه لما انتهى سعيد باشا من إلقائها خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين حنقين، مدهوشين مما سمعوا، وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل فرحًا واستبشارًا، ويقول إنه اعتبر هذه الخطبة أول حجر في أساس مصر للمصريين.

ويفهم من ذلك أن سعيد باشا كان مدرّجًا لتوغل الأجانب ومدركًا لشور ذلك عبر التاريخ وما عانتها مصر طوال تاريخها، فلا عذر له إن هو فعل عكس ذلك. كان هناك العديد من الأجانب في الجيش، فمنهم الكابتن "بيسون" الذي عمل على تنظيم البحرية المصرية، وكذلك الكولونيل سيف (سليمان الفرنساوي) وكذلك كان من أركان حرب الجيش الجنرال ناي والجنرال جروشي.

والبعض يعتقد في كفاءة ومقدرة هؤلاء الأجنب، غير أننا ما زلنا عند الرأي الخاص بأنه بعد ما يزيد عن النصف قرن ظلت المناصب القيادية الكبرى تحت سطوة الأجنب.

ولعل ما ذكره نوبار من شهادته عن شخصية سعيد باشا ما يكمل الصورة عن طبيعة هذه الشخصية - مع التسليم بضرورة الحذر والتدقيق - وإن كانت تتفق في مجملها مع الكثير مما ورد عن معاصرين لسعيد باشا وكثير من المؤرخين. فيقول في معرض التذليل على اضطراب شخصية سعيد أنه قد تعلم الفرنسية منذ صغره لأنه ربي بين أناس يتكلمون هذه اللغة كما أنه اتخذ عنهم بعض عوائدهم فكان يعرف أكثر من والده واجبات الحاكم ولكنه كان كسولاً متقلّباً. ويتفق وهكذا نرى أن حاكمًا بهذه الصفات لا يمكن أن ننتظر منه إدارة رشيدة للبلاد.

فكيف يتأتى لنا أن ننتظر نهضة كبرى للجيش المصري من وراء هذا الرجل؟

ويقول الدكتور زين العابدين ما يفيد ما نصه:

"ورغم جهود سعيد لإصلاح الجيش المصري فإن عدم استقراره على وتيرة واحدة - لضعف إرادته وقلة حزمه وتقلبه في الرأي - كان له أثره في اتخاذ قرارات تخالف ما قرره في السابق، فقد تحول اهتمامه بالجيش وزيادة عدد قواته إلى نقص عدد الجيش، فعندما عزم على القيام بزيارة السودان أصدر أمرًا إلى إسماعيل باشا رئيس المجلس العالي في ٣٠ نوفمبر ١٨٥٦ بتخفيض عدد جنود الجهادية إلى ١٨ ألف جندي، بالإضافة إلى جنود الجهادية الذين يعملون في الأقاليم والمقيدة مرتباتهم على دواوينها، ثم يعود في حاشية الأمر نفسه فيذكر أن جنود الأقاليم ضمن الـ ١٨ ألف جندي، وفي أمر آخر في نفس التاريخ أدخل القوات غير النظامية (الباشبوزق) ضمن هذا العدد بعد انتخاب الضروري منهم."

ويكمل الدكتور زين الدين كلامه الذي يوضح إلى أي مدى من العبث كانت تدار به أمور الجيش فيقول:

"ويعكس ذلك - بوضوح - عدم استقراره على إصدار أمر بعينه في شأن محدد في تاريخ واحد، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مسألة تحديد عدد الجيش كانت راجعة إلى زيارته للسودان لمتابعة أحواله، وذلك لخوفه من أن يقوم الجيش بثورة في البلاد في أثناء غيابه."

والنقطة الأخيرة من كلام الدكتور زين الدين عن التخوف من الجيش ومن احتمالية ثورة الجيش على سعيد هي مسألة لها وجاهتها. فدائمًا ما نلمح ضمن تصرفات الأسرة العلوية ما يعني ضمناً الخوف من تحرك الجيش ضدهم، ولذلك كان الحرص الدائم على عدم زيادة أعداد الجنود المصريين، كما عكس ذلك أيضًا مدى تخوف حكام أسرة محمد علي من تولي المصريين قيادة الجيش أو ترك الأمور على أعنتها في أيديهم حتى لا يثوروا عليهم.

خلاصة القول: بقيت مهازل التدخل الأجنبي حتى الاحتلال الإنجليزي لمصر، فكان أن أصبح التدخل الإنجليزي في شؤون الجيش أمرًا واقعيًا واستمر حتى قيام ثورة ٢ يوليو ١٩٥٢. وفي خلال سنوات الاحتلال الطوال كانت هناك من الوقائع والأحداث المدهشة والمأساوية. فلم يكن الاحتلال يومًا رحيماً بمصر ولا بأهلها، بل كان في إطار مؤامرة استعمارية كبرى استهدفت الشرق العربي كله. لقد جاء الاحتلال ليبقى، ولم يسلم الجيش من مخالفه. ولنتذكر واقعتين في غاية الأهمية والخطورة. الواقعة الأولى كانت عن التدخل السافر في طلب مصر تزويدها بمدافع آلية، وقد وافق عليها المندوب السامي البريطاني وضمنت في ميزانية وزارة الحربية للعام ١٩٢٥/١٩٢٦. وفي النهاية وحتى أطيل على القارئ الكريم، جرى التفاوض على ٢٢ مدفع رشاش فقط. وكان المتحکم في ذلك هو الجنرال هوكنج (Hoking) قائد قوات الاحتلال البريطاني في مصر. الواقعة كانت إهانة، وكم هي معبرة عن صفاقة الاحتلال. ربما نعود لتلك الحادثة بشيء من التفاصيل ونسأل السؤال المحوري: ألم يكن الأمر يستحق ثورة من عرابي؟

الواقعة الأخرى الأشد إهانة ليست ضد الجيش فقط، بل ضد رأس الدولة والقائد العام للجيش. عن واقعة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أتحدث، يوم حصار القصر الملكي في القاهرة!

المراجع والمصادر:

- ١ - الزعيم الثائر أحمد عرابي - الأستاذ عبد الرحمن الراجحي.
- ٢ - نفس المصدر السابق - ص (١).
- ٣ - مذكرات نوبار باشا.
- ٤ - نفس المصدر السابق - ص (٢٦).
- ٥ - مصر في عهدي عباس وسعيد - الدكتور زين العابدين شمس الدين.
- ٦ - نفس المصدر السابق - ص (١١٢).
- ٧ - بريطانيا والجيش المصري - في ضوء الوثائق البريطانية - الجزء الأول - الدكتور جاد طه.
- ٨ - ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي - الدكتور/ محمد أنيس.



(51)

عهد إسماعيل - توغل الأجانب - حتمية الثورة

لم يتوقف التدخل الأجنبي لحظة واحدة منذ عهد محمد علي، وإن اختلفت درجاته صعودًا، ولا شك. وبرغم مرور الزمن، استمر هذا التدخل السافر، ولم يثبت أن الأمر كان في أوله لمجرد التدريب والمحاكاة لحين اكتساب المهارات، بل استمر ليغرس الاحتلال الإنجليزي سهامه في جسد الدولة.

نحن الآن على أعتاب مرحلة حرجة في حياة الدولة المصرية، وقد تعددت المراجع والدراسات، وكلها أكدت على فداحة البلاء بهذا الحكم الذي أهان مصر واستدان لأجل المظاهر والسفه والخلل في الإنفاق.

السياحة في دهاليز تاريخ تلك الفترة تصيبنا بالدهشة من هول التدمير الذي حدث في البنية الاقتصادية المصرية. برغم الحديث المتكرر عن الحجارة والبناء في عهد إسماعيل، وبرغم الرأي القائل بأن التأريخ لا بد أن يتضمن ما هو إيجابي وما هو سلبي خلال خضوع فترة زمنية لحكم ما للتقييم، وهو الرأي الذي لم نكن نتفق معه على إطلاقه، لأن ببساطة النتائج كانت دائمًا كارثية!

يقول المسيو دي فريسينيه، رئيس وزراء فرنسا (تولى رئاسة الوزراء في عام ١٨٨٢ وكذلك في عام ١٨٨٦):

"إن إسماعيل باشا لما تولى العرش أصدر بيانًا بالدين الذي تركه سلفه سعيد باشا. أدخل فيه ثمن الـ ١٧٦ ألف سهم التي كانت حصة مصر في شركة قناة السويس، والتي كان على مصر أن تدفع قيمتها، فكان هذا البيان ٣٦٧ مليون فرنك، أي نحو ١٤ مليون جنيه ونصف مليون. وكان ثمن الأسهم مقدراً في هذا المجموع بمبلغ ٨٨ مليون فرنك، وهو لا يصح أن يعتبر دينًا."

ويكمل مسيو دي فريسينيه حديثه عن مأساة الديون وفوضى الحسابات المالية في البلاد قائلاً:

"على أننا لم نجد لهذا التقدير مستنداً صحيحاً، ووجدنا كل مصادر التاريخ تقول إن دين مصر في ذلك الوقت لم يكن يتجاوز ثلاثة ملايين جنيه." (١)
ولعل ذلك يفسر ما جاء عن المؤرخ عبد الرحمن الرافي حين قال:
"وقد اختلفت الآراء في إحصاء الدين السائر الذي استدانه سعيد باشا، وكلها متفقة على أنه كان متلاًفاً للنقود لكثرة نفقاته على قصوره، ومعيشتته الخاصة، وطمع المرابين فيه لما جبل عليه من السخاء وعدم التدقيق في حسابه." (٢)

مات سعيد باشا في صباح ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ عن عمر يناهز ٤٢ سنة، وترك الخزانة المصرية على هذا الحال، وجاء إسماعيل باشا من بعده ليكمل ما بدأه سعيد من خراب ألم بحال البلاد.

تتوارد الكتابات وتكثر الكتب والمراجع التي تحدثت وأسهمت عن إسماعيل باشا، وكلها تقريباً تُجمع على أن إسماعيل كان المثل الكامل للتبذير. وقد ذكر ذلك اللورد ملنر نصاً وقال في وصف إسماعيل:

"المثل الكامل للتبذير، وأعظم من عرف في التاريخ بالسفه مع عدم الاكتراث بالعواقب." ثم قال أيضاً:

"لم تكن له مبادئ يصدر عنها، بل كانت له أعمال جنونية تمتاز بأنها تشبه في ضخامتها ضخامة الأهرامات أو معبد الكرنك." وفي وصف آخر قال ملنر:
"الاستبداد كان خلقاً فيه، ولكنه مع ذلك نزل حتى صار مستعظياً وأسيراً." (٣)

وحتى نستبعد أي شبهة تحفز من ملنر تجاه إسماعيل، نجد المستشرق الإنجليزي "ألفريد سكاون بلنت" قال عن تلك الأوصاف لإسماعيل:



"اللورد ملنر، سياسي إنجليزي، يعرف أن ديون إسماعيل كانت أول عامل في الحوادث التي استغلتها إنجلترا حتى وضعت يدها على مصر، فليس من السهل أن يتهم بالكرهية له والحقد عليه." (٤)

وعند تلك العبارة الأخيرة يجب أن نتوقف كثيراً، ونتذكر أولئك الذين يرمون عرايى بأنه كان السبب في الاحتلال الإنجليزي لمصر. هل حقاً هذا السؤال مطروح على سبيل الجدية؟

إننا هنا لندرس وننقب في التاريخ بحثاً عن الحقيقة، لا انحياز لطرف، لا انحياز لسلطة مستبدة تجنباً لبطشها، وليس طمعاً لعطايا ولي النعم. استوقفني كثيراً "ألفريد بلنت"، كتاباته تميزت بالسرد المنطقي دون هوى.

فلنكمل مع "بلنت"...

المراجع والمصادر:

- ١ - كتاب المسألة المصرية - مسيو دي فريسينيه.
- ٢ - عصر إسماعيل - المؤرخ عبد الرحمن الرافي.
- ٣ - كتاب إنجلترا في مصر - اللورد ملنر.
- ٤ - التاريخ السري لاحتلال إنجلترا لمصر - ألفريد سكاون بلنت.

(52)

إسماعيل واستكمال مسيرة الاقتراض واستدعاء الأجانب في شؤون مصر

يفاجئنا المستشرق "ألفريد سكاون بلنت" وهو يكتب عن إسماعيل باشا وعن قصة الديون، فقد روي ما نصه:

"أنه لما تولى إسماعيل العرش في سنة ١٨٦٣ كان كل الدين الذي على مصر ٣,٢٩٢,٠٠٠ جنيه إنجليزي، وكانت ضريبة الفدان ٤٠ قرشًا، وكانت البلاد في رخاء ظاهر. فشرع يبني القصور ويقيم الحفلات وينشئ المشروعات الضخمة بغير تروية ولا حساب، كأنما كانت كل فكرته أن يعلن عن نفسه لا أن يصلح. فأنشأ طرقًا ومعامل وورشًا وصناعات كانت كلها ضخمة ولكنها لم تكد توجد حتى أهملت، وصار كثير منها مأوى للوحوش. واندفع في حب الظهور فأدهش ملوك أوروبا بما كانوا يسمونه كرمًا شرقيًا وما هو إلا الإسراف القاتل. وقد بقيت حفلاته التي أقامها لملوك أوروبا وملكاتهن وأمرائهن وأميراتها في فتح قناة السويس مثلًا يتحدث به الأوروبيون إلى اليوم في كل ما يكتبونه عنه. وكان بديهياً أن ميزانية مصر لا تتحمل هذه النفقات، فكان من الضروري لإسماعيل أن يستدين، فاندفع يستدين بما فيه من عدم المبالاة بالعواقب، فما زال حتى قضى على نفسه وعلى مصر معه." (١)

كلامًا صادمًا ولا شك لمن يجدون في عهد إسماعيل أنه عصر النهضة المعمارية والمباني والقصور الفخمة. كل هذا كان على حساب أصحاب الأرض وأبناء البلد الحقيقيين. فلم تجن مصر أي مكاسب من وراء بضعة قصور ومباني ضخمة في النهاية تحولت إلى مأوى للضواري والوحوش كما قال "بلنت".



ويستكمل بلنت قصة القروض والاستدانة ويكتب عن أول قرض عقده إسماعيل فيقول:

"بدأ فعقد أول قرض في سنة ١٨٦٤ بفائدة ٧٪ غير الاستهلاك. وعقد في سنة ١٨٦٥ قرصًا ثانيًا. ثم مضت سنة ١٨٦٦ بغير أن يعقد قرصًا، ولكن لما جاءت سنة ١٨٦٧ جدت به الحاجة إلى قرض ثالث، وكان قد برع في التمهيد للاقتراض وفي التظاهر بالبذخ استجلابًا لأرباب الأموال، فجعل لمصر جناحًا في معرض عام فتح في تلك السنة في باريس، ثم جاء بنفسه إليه وأخذ يظهر من ضروب الإسراف ما لفت إليه الأنظار ولم يبرح باريس حتى عقد مع محلل مالي فيها قرصًا بمبلغ ٢٩٦ مليون فرنك، أي قريبًا من ١٢ مليون جنيه." (٢)

لم تتوقف شهوة الاقتراض عند إسماعيل عند هذا الحد. وفي تقديرنا أن إحساس العظمة والتعالي المفرط والذي تميز به أفراد تلك الأسرة العلوية كان يجعل من عقولهم أحجارًا صماء لا تسمع لنصح ولا تسمح بالنقد. وكأن الباطل لا يأتي من بين أيديهم!

وهذا ما يؤكده مستر "بلنت" حين يقول:

"وفي العام التالي ١٨٦٧ عقد قرصًا رابعًا فبلغ مجموع ما اقترضه ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، تتراوح فائدتها الاسمية بين ٧ و٨٪. أما فائدتها الحقيقية فتتراوح بين ١٢ و٢٦٪. وحينئذٍ قلقت الحكومة العثمانية لما قد يكون من تأثير هذه الديون على مصر، فحظرت على إسماعيل أن يستدين، ولكنه بالرغم من هذا الحظر عقد في سنة ١٨٧٠ قرصًا مع البنك الفرنسي المصري بمبلغ ١٧٥ مليون فرنك بفائدة ١٣٪ ورهن فيه بعض أملاكه وأملاك أسرته. وهذا القرض هو الذي كان يسمى قرض الدائرة السنوية. وحينئذ كتب الباب العالي إلى الحكومة الإنجليزية باعتبار أنها ممثلة لمعظم دائني إسماعيل (يحتج مقدمًا على كل اتفاق مالي يمس دخل مصر بالذات أو بالواسطة ولا يكون جلاله السلطان قد أقره)." (٣)

وهنا أتوقف عند تلك العبارة التي تتحدث عن أملاك الخديوي وهي العبارة الأكثر استفزازًا. وأعني "أملاك الخديوي وأملاك أسرته". وأجدني أتساءل: من أقر هذه الأملاك والثروات؟ من أقر شرعيتها وقانونيتها؟ ومن أين جاءت تلك الثروات الهائلة؟ أعلم أن هناك من يعتبر الأمر مقبولًا، ولكني أعلم أيضًا أن هؤلاء لم يكونوا أبدًا أمناء على البلاد.

ويطرح بلنت السؤال وهو مندهش، فيقول:

"وهل تظن أن شهوة الاقتراض في إسماعيل وقفت عند هذا الحد أو أنه شعر بالهاوية التي تحفرها هذه القروض تحت أقدامه وأقدام مصر فكبح جماح نفسه؟" يجب بلنت على نفسه وبنفس الاندهاش قائلاً:

"كلا، ولم تزداد الشهوة فيه إلا استحكامًا، ولم يبق له شاغل يشغله إلا ابتكار الحيل لاجتذاب المرابين وعقد القروض معهم. ولكن سنة ١٨٧٠ كانت سنة الحرب بين ألمانيا وفرنسا، وكانت هذه الحرب قد أقفلت أسواق أوروبا، فماذا يفعل؟" يعاود بلنت فيسأل السؤال متندرًا من بشاعة إسماعيل، ويجب:

"إنه إذن يلجأ إلى حيلة غريبة يبتز بها الأموال من كل ذي مال بين المصريين، وهي أن يصدر ما سمي "قانون المقابلة"، وفيه تتعهد الحكومة لكل من يدفع مقدمًا ضرائب ست سنوات على أطيانه بإعفائه من نصف الضرائب على هذه الأطيان إلى الأبد. وبهذه الحيلة يحصل إسماعيل على خمسة ملايين جنيه ينفقها إلى أن تتفتح أمامه أسواق المرابين في فرنسا وإنجلترا." (٤)

لقد بلغ إسماعيل في التهور حد الجرم في التبيد لثروات البلاد. ومن دون شك هي الخيانة العظمى لكل مقتضيات الأمانة تجاه الدولة. والحقيقة يكاد يكون هناك إجماع من المؤرخين على فداحة البلاء من وراء حكم إسماعيل. عصر إسماعيل في حد ذاته كان كافيًا للثورة عليه. ولم يكن الأمر يتحمل انتظارًا لعرابي وصحبتة.

ويقول الأستاذ الرافي:



"إن عصر الخديوي إسماعيل هو في مجموعته صورة لتاريخ مصر القومي والسياسي والاقتصادي في إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلى مقدمات الثورة العربية. وإذا أدركنا أن نصفه بكلمة عامة، فهو عصر له أثره النافع كما له أثره الضار في تطور الحركة القومية، ذلك لما تفتحت فيه من آمال، وما قام فيه من حضارة وعمران، وما تخلله من أخطاء أفضت إلى تدخل الدول الأجنبية في شئون مصر وتصعد لها بناء الاستقلال المالي ثم السياسي." (٥)

وهنا نسجل تحفظنا على رأي الأستاذ الرافي. فما فعله إسماعيل ليس بالأمر الذي يغتفر، مهما كانت له بعض من إنجازات تتضاءل إلى جانب جرائمه. قد يكون هذا هو مبدأ ذكر إيجابيات العصر وسلبياته. فالأمر عندي أشبه برجل أحسن إلى صديقه وأهداه أفخم الهدايا ثم قتله!

فهل يحق لنا هنا أن نقول من الإيجابيات أن الرجل أحسن بالهدايا والعطايا إلى صديقه؟ أما السلبيات أنه قتل صديقه؟! هذا هو المنطق الذي لا أتفق معه على الإطلاق. هناك من الجرائم التي لا ينفع معها حديث الإيجابيات.

حتى أن الأستاذ الرافي نفسه استخدم عبارات حاسمة وقوية حين يكمل حديثه الموجز عن عصر إسماعيل، ويقول:

"يمكننا أن نلخص عصر إسماعيل، فهو يمثل من ناحية عهد تقدم وعمران، وبعد من ناحية أخرى عهد القروض المشؤومة والأغلاط المتلاحقة التي عصفت باستقلال البلاد."

ومن الغريب أن الأستاذ الرافي يعاود مذكراً بإيجابيات العصر فيقول:

"وإذا كانت مصر تشعر إلى اليوم بنتائج النهضة التي قامت في ذلك العصر، وتلمس آثارها بيديها، فإنها أيضاً تعاني إلى اليوم نتائج الأرزاء والأحداث التي وقعت فيه، وتدفع ثمنها غالياً، من مالها، وحقوقها، وحريتها، واستقلالها."

ويستطرد الرافي معددًا الكوارث التي نجمت عن هذا العهد ويذكر التشريع المختلط الذي هو سبة في جبين حكام الأسرة العلوية، تغلغل الأجنبي في مرافق البلاد، والديون التي كبلت البلاد حكومة وشعبًا، والتدخل في شئون مصر المالية والسياسية. وفي حسم يضيف الأستاذ الرافي قائلاً: "كل هذه القيود ترجع إلى عصر إسماعيل." (٦) إذًا ليس هو أحمد عرابي من تسبب في غرق مصر في مستنقع الاستعمار والاحتلال!

المراجع والمصادر:

١. التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت.
٢. المسألة المصرية - مسيو فريسينيه - (ص ١٤٨،



(53)

تقرير لجنة كيف - وقصة القروض كما رواها "بلنت" عن إسماعيل
يعتبر تقرير لجنة كيف من الوثائق الهامة والدامغة التي تدين الخديوي إسماعيل.
وترجع أهمية التقرير إلى كونه قد توافق مع العديد من الروايات والمراجع والوثائق
أيضاً، كما أنه جاء من خبراء ماليين على رأسهم السير "ستيفن كيف" عضو مجلس
العموم البريطاني، وهو ما أكده المؤرخون المعاصرون ومن بعدهم. وفي كلمة بليغة
كتب السير ستيفن كيف يقول:

"سيدي: لا يزال في مصر خير، ولا يزال فيها قوم يريدون أن يجنوا ثمار ما لم يزرعوا.
أولئك أرجو أن يحبط الله أعمالهم، وأن يهني لهذا البلد الطيب الكريم، ولأهله الأوداء
المسالين العاملين، أياماً خيراً من أيامه السالفة، وسعادة أبقى أمداً وأقوى دعامة."
ويبدو أن هذا القول الرصين، والذي يحمل ضمناً ما جاش به صدر السير ستيفن
كيف من انطباعات ويقين عن الحالة المصرية، قد جعله يسمح لصديقه "تيودور
رتشتين"، الكاتب والصحفي الشيوعي الروسي الجنسية، من أن يضع عبارته هذه
لتتصدر غلاف كتابه المعنون "تاريخ المسألة المصرية". (١)

بيد أن أمراً ملفتاً رصدناه ونحن ننتقل بين المراجع والكتب التاريخية، وهو وجود
رابط وتواصل وتوافق بين السير ستيفن كيف، والثاني الشاعر والمستشرق ألفريد
سكاون بلنت مؤلف كتاب "التاريخ السري لاحتلال مصر"، وثالثهم تيودور رتشتين.
وثالثتهم ممن زاروا مصر وكانت لهم مؤلفات وكتابات عن مصر.

"ستيفن كيف" جاء إلى مصر في الأصل بناء على خطة وضعها إسماعيل.

فبعد أن ساءت سمعة مصر المالية واهتزت ثقة بيوت المال الأوروبية في حكومة
مصر وكفاءتها المؤهلة للسداد، فتفتق ذهنه عن قيامه بطلب للحكومة الإنجليزية

لإيفاد مندوبًا ماليًا يمثلها، ويقوم هذا المندوب بمراجعة ودراسة أحوال مصر المالية وإعداد تقرير بذلك، كما يسمح لهذا المندوب بمعاونة وزير المالية في إصلاح الاختلالات المالية الموجودة. وبلغت به السذاجة أنه تصور استطاعته التأثير على هذه اللجنة لكونه مشرفًا عليها وتقع تحت تأثيره المادي والمالي حين يحيطها بالحفاوة والبذخ. وبناء عليه تقوم هذه اللجنة بإعداد تقرير مجامل على غير الحقيقة بما يعيد الثقة في إمكانيات مصر المالية. كل ذلك حتى يتمكن من الاقتراض من جديد. وهي جريمة جديدة تضاف إلى سجل إسماعيل. فليس الهدف من اللجنة البحث في القصور المالي ومعالجته، ولكنها عملية أشبه بعمليات النصب القائمة على التديس والكذب والرشوة للجنة الإنجليزية. لكن إسماعيل ودون أن يدري قد أعطى إنجلترا فرصة كبيرة للتدخل وفتح لها الباب على مصراعيه. كل ذلك لقصور فكره وقصر نظره. فكل ما يهم إسماعيل هو الاقتراض ولا شيء غير الاقتراض ولتذهب سيادة الدولة من دون أدنى اعتبار. فكان أن انتهزت إنجلترا الفرصة وأرسلت لجنة من أربعة خبراء ماليين برئاسة ستيفن كيف، ولذلك سميت باسم بعثة كيف. (٢)

كان التدخل الأجنبي واضحًا وجليًا من وراء هذه اللجنة. وقد حدث هذا التدخل بعد أن أقدم إسماعيل في تهور غير محسوب على بيع أسهم مصر في القناة. (٣) وهكذا فقدت مصر حصتها في القناة وسمحت لتدخل سافر في سيادتها.

لكن جاءت النتائج بما لا تشتهي سفن الخديوي إسماعيل. تقدمت اللجنة بتقريرها الذي أفاد بسوء الأحوال المالية لمصر. ليس هذا فقط، بل أشار إلى كارثة الاقتراض المستمر والإنفاق الترفي في أوجه غير نافعة أو منعدمة النفع. كما لم يغفل التقرير الإنفاق عديم النفع في حملات عسكرية لم تنتفع بها مصر. وفي النهاية أقرت اللجنة بسوء الحالة المالية لمصر. وقدرت الديون من جراء القروض التي اقترضها إسماعيل بمبلغ قدره (٠٠٠ و ٠٠٠ و ٧٥ مليون جنيه). (٤)

وكان من شروط اللجنة لأجل الإصلاح خضوع الحكومة للمشورة المالية وأن تنشئ الحكومة ما يعرف باسم مصلحة الرقابة المالية التي تبت في أي قرض ولا يعقد أصلاً



من دون موافقتها. كانت الأمور تسير نحو الكارثة ولا شك. ومن تقرير اللجنة يتضح لنا أن الفرصة قد أتيحت لستيفن كييف لاستخلاص الواقع المصري بتروي وتدقيق. وهنا نتذكر العبارة التي كتبها على غلاف كتاب "المسألة المصرية". فالرجل كتب ما استشعره من خلال دراسته للواقع المرير في مصر. ومن هذه العبارة أضف إلى مصداقيته الكثير.

أما "تيودور رتشتين"، فهو كاتب وصحفي روسي أقام في إنجلترا. وقد كتب كتابًا هامًا عن مصر، وكتب له المقدمة البديعة "بلنت"، وهي مقدمة أعتقد أنه من الضروري أن تخرج من دهايز الكتب إلى النور ليقرأها كل مهتم بالبحث والتنقيب عن الحقيقة. وتجدر بنا الإشارة إلى أن الكتاب قد قام بترجمته الأساتذة المتميزون: الأستاذ عبد الحميد العبادي والأستاذ محمد بدران، حيث كانا يتمتعان بحس وطني وأدبي انعكس ولا شك على الترجمة. وأجدني مهتمًا غاية الاهتمام لتضمنين بعضًا من مقدمة "بلنت" ضمن بحثنا هذا وبخاصة عن عهد إسماعيل. ربما تكون قفزة للأمام نتعرف فيها عن العقلية الاستعمارية بلسان شخصية إنجليزية مناوئة للاستعمار، ونتعرف أيضًا إلى أي مستوى من السذاجة كانت تتمتع به الأسرة العلوية. على أي حال، تلك المطالعات لا تخرج بنا بعيدًا عن تلك الفترة الحالكة السواد من تاريخ مصر.

المراجع والمصادر:

- ١ - تاريخ المسألة المصرية - تيودور رتشتين.
- ٢ - تقرير لجنة كييف.
- ٣ - تأملات في ثورات مصر - الثورة العربية - الأستاذ محمد عبد الفتاح أبو الفضل.
- ٤ - تقرير لجنة كييف.
- ٥ - التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت.

(54)

تمهيد بقلم ألفريد سكاون بلنت بكتاب "تاريخ المسألة المصرية" كما أسلفنا، فقد صدر هذا الكتاب في العام ١٩١٠، ووضع له بلنت المقدمة. أي أن بلنت قد كتب هذه المقدمة برؤية شاهد على العصر وبروح المحايد الذي لم ينحاز إلى حكومته. فإن كنا نقرأ المقدمة ونحن في عصر إسماعيل لأمكن استقراء المستقبل والممكنون في جعبة الإنجليز بلسان واحد منهم. وإن كنا نقرأ في عام ١٩١٠، فنحن نقرأ وعيننا على ماضي لم نحسن صناعة أحداثه. نتيقن أن ثورة للمصريين كانت واجبة ولكنها بيقين تأخرت كثيراً... وميزة أخرى أعتقد أننا بصدددها، حيث نكتشف بسهولة أن الإنجليز كانوا قد عقدوا العزم ومنذ سنوات طويلة سبقت عام ١٨٨٢ على غزو مصر. فكان أحري بمن يوجه سهام النقد إلى عرابي أن يتنبه قليلاً إلى الذئب، وليس إلى الضحية التي هبت للدفاع عن نفسها. وإلا كانت ملامة القتل تقابل هوى في النفس غير بريء.

يقول المستر ألفريد سكاون بلنت في التمهيد: "لقد ألفت المستر "جلادستون" (١)، منذ جيل من الزمان، أن يسوغ ضرب الإسكندرية بقوله: إن - واجباً يقضي به الشرف - هو الذي حمله على الذهاب إلى مصر، ذلك الواجب هو الوفاء بعهود ارتبطت بها ولاية الأمور من قبله. ولكنه مع هذا كان يصرح بأنه متى أعيد النظام إلى نصابه، أسرع إلى سحب جنوده في أقرب وقت ممكن (لأن ذلك واجب يقضي به الشرف أيضاً). ويستطرد بلنت قائلاً: والآن، وقد مضى على ذلك ثمان وعشرون عاماً، نرى السير "غراي" (٢) الذي خلف جلادستون، يردد لفظي الواجب والشرف، مسوغاً بهما ما أعلنه الإنجليز من عزمهم على البقاء في مصر إلى أبد الدهر. وحقته في ذلك، على ما يمكن أن يفهم منها، أننا قد أقمنا في مصر زمناً طويلاً نعمل على استعادة النظام وإدارة



شؤون البلاد لخير المصريين، فلم نفلح في حملهم على الرضا بمقامنا أو إسداء حق الصنيعة لنا، فمن "العار" أن نتخلى عن واجبنا ونتركهم والفوضى التي ستعقب عملنا هذا لا محالة." (٣)

ويعلق بلنت على كلام "إدوارد جراي" بالنقد العنيف حتى أننا نظن أن شخصاً من أعداء الإنجليز هو المتحدث. فيقول في نفس السياق: "أرى أن هذا التفسير الجديد، إن لم يلق احتجاجاً صريحاً من الأحرار أشيع السير إدوارد جراي في مجلس العموم، فلا أقل من أن يقوم أحرار الإنجليز والاسكتلنديين نفر قليل شريف يرى أن ليس من السهل أن يوافق بين هذا التفسير ومبادئه السياسية؛ وأن لابد من ممز في هذه الحجة الغربية، حجة ما يقضي به الشرف نحو قوم ليس بينهم وبين الإمبراطورية البريطانية صلة معترف بها، وليس لإنجلترا في بلادهم مركز مشروع، ثم هم يعلنون على رؤوس الأشهاد أنهم قد أصبحوا منذ أمد بعيد في غنى عنا، وينادون أن اخرجوا من ديارنا." (٤)

ثم يتوقف ليكمل متسائلاً وهو يخاطب الأحرار الذين لا يرضون ذلاً ولا اغتصاباً لحرمان الشعوب وأرضها وثرواتها. يواصل بلنت كلامه ويقول: "أي دافع أخلاقي يدفعنا إلى حكم المصريين رغم أنوفهم؟ وعلام يمقتوننا ذلك المقت كله إذا كنا حقيقة قد أوليناهم الجميل تلك السنين الطوال، ولا نزال نوليهم إياه؟ ولم يحرصون على أن نخرج من ديارهم إذا كنا قد أنقذناهم ولا نزال ننقذهم من أسباب الاختلال والفوضى؟ وفوق هذا كله، ما الذي يضطرنا إلى أن نعامل المصريين معاملة الأمم المقهورة لا معاملة الأصدقاء كما نزعم، لنحتفظ بنظام أرغمناهم على قبوله؟ لقد قضينا على حرية صحافتهم بعد أن احتلنا بلادهم طويلاً، وأبيننا أن نبر بما وعدناهم به من ترقية نظمهم، وبسطنا عليهم من جديد سلطان الحكم المطلق، وسلطنا عليهم شرطة سرية جديدة، لا تألوهم تجسساً وكبساً للدور واعتقالاتاً ونفيّاً وسجناتاً كما كان يُفعل بهم في أسوأ أيامهم الأولى." فإذا ما طالبونا بالجلاء عن بلادهم وفاءً

بعهودنا، عددنا ذلك "تمردًا" منهم، وأنذرناهم بأن نرجع بهم، إذا لم يفد هذا الضغط القليل، إلى الحكم العسكري الصريح. " (٥)

ربما من الفوائد الهامة لهذا الكلام هو أنه يدفعنا إلى مزيد من الثقة ونحن نقرأ كتاب بلنت "التاريخ السري لإنجلترا لاحتلال مصر". وما جاء فيه من معلومات هامة ووقائع مثيرة عن الحقبة الإسماعيلية. كلك ها نحن نقرأ ونستبين على وجه اليقين ما كان الاستعمار يضمه لمصر. وأن الخطاب الدبلوماسي والناعم من قبل الإنجليز خلال الأيام الأولى للغزو لم يكن سوى تخدير لوعي الشعب حينها. وتجدر بنا الإشارة إلى أن هذا الكلام كتبه بلنت سنة ١٩١٠، وقت أن كان عباس الثاني يحكم مصر. وفي فترة حكمه تم التنكيل بالزعيم محمد فريد أشد تنكيل. كما حدثت مذبحة دنشواي. وأجريت أسوأ محاكمة في تاريخ مصر الحديث للفلاحين من قرية دنشواي. (٦)

ونعود إلى عهد الكارثة... عهد إسماعيل. لم يكن اللجوء إلى المراجع الأجنبية إلا للتأكيد على ما جاء نقلًا عنها، وبحثًا عن الحقيقة وجذورها. وعليه لجأنا إلى البحث عن التوافق بين المراجع بما يعزز الروايات المتناقلة.

وعلي سبيل المثال نجد مؤرخًا مثل الأستاذ محمد عبد الفتاح أبو الفضل يلخص فترة حكم إسماعيل بما يتطابق مع ما جاء في كتاب ألفريد بلنت، فقد وصفه بأنه كان ميالًا للبذخ والإسراف وحب المظاهر وإقامة القصور الفاخرة والتشبه بالأوروبيين. وعن أعماله العمرانية الكبيرة، فنها لم تشف له عند الأستاذ أبو الفضل، فهو من تعجل إتمامها مما أضطره للاستدانة. ومع حبه وولعه الشديد للإسراف، فلم تمكنه هذه القروض من مقابلة إسرافه الشديد، حتى أن أموال المصريين حينما عجزت عن تمويل هذا البذخ الغير مبرر، أتجه إلى الاستدانة من الأجانب وأسرف في ذلك إسرافًا شديدًا. تحملت البلاد في سبيل ذلك الفوائد الباهظة. ليس هذا فقط، بل أنه أقدم على رهن كل ما يخطر على بال، فقام من دون أي تعقل أو تدبر برهن السكك الحديدية



والجمارك وعوائد الأطنان وأملاكه الشخصية (سبق لنا التعليق على أملاكه الشخصية). ويكمل الأستاذ أبو الفضل محدثًا عن فداحة الخراب في هذه الفترة بانتهاؤ الأمر بإعلان إفلاس مصر بعد أن قام باستخدام الأساليب الوحشية والفاشمة لتحصيل الأموال من أبناء مصر، ولما كان يمتنع أي منهم عن الدفع كان يعرض أملاكه للبيع فكان الأجانب المرابون يشترونها بأبخس الأسعار. أي عار يمكن أن توصف به هذه الفترة؟ ومرة أخرى أجدني أتساءل: عن أي عمارة أو حجارة يمكن أن نحدث بها؟ حقيقة، لست أدري كيف تهادى هذا الرجل بهذه الجرأة في حكم مصر بهذه الهمجية الغير مسبوقه؟ وكانت الطامة الكبرى حين بلغ تهوره أقصاه حين أقدم على بيع حصه مصر في أسهم قناة السويس إلى إنجلترا، وبناء على ذلك سيطرت بريطانيا وفرنسا على شئون مصر المالية والإدارية والسياسية، وامتدت الرقابة الأجنبية على كل مصادر ثروة مصر. وفي النهاية أصبحت الإدارة الحكومية المصرية بالكامل في أيدي الإنجليز والفرنسيين وممثلي المرابين الأجانب.

وفي هذا الصدد كتب الشيخ محمد عبده يقول: "إن إسماعيل لم يكف عن تصرفاته الخفية في المسألة المصرية بما كان يزيدا إرتبائًا، وكان كلما مر الزمن ظهر الفساد والتدهور، فيدعو وكلاء الدول الأجنبية للتدخل بحجة إصلاح هذا التدهور حتى أصبح تدخلهم في شئون البلاد بمثابة حق لهم، وعن طريق هذا التدخل حقق الرب جميع أطماعه في مصر". وسوف نعود لاحقًا لهذه الشهادة للشيخ محمد عبده عند الحديث عن إخفاقات الثورة العرابية.

حتى الحكم النيابي الذي حاول به إسماعيل مغازلة الشعب المصري واستقطابه إليه من هذه الزاوية، لم يتمكن من مبتغاه. فقد فطن الغرب الاستعماري إلى لعبة إسماعيل باشا، حيث كان الغرب يفضل التعامل مع الحاكم المستبد وليس مع شعب مصر مباشرة حتى لا يواجه بانتفاضات وثورات الشعب المصري. فقد عجل الغرب باستصدار فرمان التركي بعزل إسماعيل باشا في ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩.

ولعل أخطر ما ذكره الأستاذ محمد أبو الفضل حين أكمل قائلًا نقلًا عن اللورد كرومر: "كتب فيما بعد اللورد كرومر المعتمد البريطاني يقول: "إن نظام الحكم الوحيد الذي يناسب مصر والمصريين هو النظام الاستبدادي". ويفسر الأستاذ أبو الفضل كلام اللورد كرومر بقوله: "وهو يقصد بذلك سهولة التعامل الخفي مع الحاكم الفرد بما يحقق مصالح الإمبراطورية البريطانية في غيبة من الرقابة الشعبية". وهكذا أوصل إسماعيل البلاد إلى الهاوية، لكن عند ألفريد بلنت المزيد...

المراجع والمصادر:

١. وليام إيوارت غلادستون (بالإنجليزية: William Ewart Gladstone) سياسي بريطاني (٢٩ ديسمبر ١٨٠٩ - ١٩ مايو ١٨٩٨). تولى رئاسة الوزارة في بريطانيا أربع مرات.
٢. إدوارد جراي - عضو البرلمان الإنجليزي عن الفترة ١٨٨٥ - ١٨٨٦، سياسي ودبلوماسي إنجليزي، ووزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث.
٣. تمهيد من ألفريد سكاون بلنت - كتاب تاريخ المسألة المصرية - تيودور ريتشتين.
٤. نفس المصدر السابق.
٥. نفس المصدر السابق.
٦. الزعيم ألفريد محمد فريد - للمؤلف.
٧. تأملات في ثورات مصر - الثورة العرابية - الأستاذ محمد عبد الفتاح أبو الفضل.
٨. نفس المصدر السابق.
٩. نفس المصدر السابق.
١٠. عصر إسماعيل - الأستاذ عبد الرحمن الرافعي.



(55)

عند ألفريد بلنت، فإن فضائح الخديوي إسماعيل لم تتوقف عند حد، بل استمرت حتى آخر يوم له في الحكم. فلما كان الباب العالي يقف في وجه أي اتفاق مالي لإسماعيل بغية الحصول على قرض خارجي، سعى سعيًا حثيثًا لإزالة عقبة ضرورة موافقة الباب العالي على أي تصرف يمس دخل الحكومة المصرية. وقال بلنت إن إسماعيل في سبيل ذلك أوفد نوبار باشا إلى الأستانة محملاً بالذهب لينثره هناك حتى حصل بالفعل على فرمان سنة ١٨٧٣ الذي حصل بموجبه إسماعيل على لقب خديوي وصار عرش مصر يورث لأبنائه وأصبح من حق إسماعيل وبحسب نص كلام مستر بلنت:

"أن تصرف التصرف التام المطلق في شؤون البلاد". فحول كل ديونه السابقة إلى ديون على الحكومة. كما أكد بلنت على ما قاله المؤرخ محمد عبد الفتاح أبو الفضل من أن إسماعيل قد رهن دخل السكة الحديد ودخل ميناء الإسكندرية. ويذكر بلنت أن إسماعيل بمعاونة نوبار قد بذل كل الحيل لأجل النجاح في الحصول على قروض جديدة. ويستمر بلنت في ذكر نفس الحقائق التي تحدث بها سائر المؤرخين الكبار، ومنهم بالطبع المؤرخ عبد الرحمن الراجعي.

لكن لفت نظرنا في كلام بلنت ما جاء عن نوبار باشا. وقد كان نوبار باشا بالفعل الساعد الأيمن للخديوي إسماعيل وبخاصة في مساعيه عند الأستانة لإقرار فرمان ١٨٧٣. غير أن نوبار، شأنه شأن كل خدم الطغاة، لم ينطق بكلمة نقد إلا بعد السنوات البعيدة عن حكم إسماعيل، وبالأحرى عند كتابة مذكراته. فكتب يقول عن الخديوي إسماعيل:

"وإذا جرينا مجرى المؤرخ المحقق والمنصف العادل فلا بد لنا من القول أن المرحوم إسماعيل باشا كان يأخذ بأعراض التمدن ويترك جواهره في كثير من الأحيان رقيقاً في الظاهر وقاسياً عاتياً في الباطن. فلم يكن يهتم بتخفيف أحمال الفلاح الذي كان ينضب جبينه عرقاً ودمًا، بل كان يبخل عليه بشراء بعض الآلات الحديثة لإبطال السخرة وتنظيف الترع والأقنية، مع أنه كان يعقد القرض أثر القرض في أوروبا ولبث سائرًا على خطته حتى أثقل عاتق البلاد بالديون. وكان يحب ذاته حبًا مفرطًا ويميل أشد الميل إلى التألق، فكثيرًا ما كان يترك النافع الضروري ليشغل بالكماليات والمحسنات". (٢)

بالقطع لا يمكن إلا أن تملكنا الدهشة من كلمات نوبار باشا، والذي هو أشبه بكلام النصح الأمين ولكن بعد أن غرقت السفينة!
هذا هو إسماعيل، الذي يتحدث عنه البعض بالإنجازات وأنه جعل القاهرة مثل باريس.

هذا هو إسماعيل بشهادة المقربين.

ونكمل مع نوبار باشا عندما يتحدث عن تلك النهضة، فيقول:

"ولقد صرف معظم همته إلى قلب هيئة القاهرة والإسكندرية وإلى جعلهما شبيهتين بباريس من حيث التنسيق والترتيب وإنشاء الشوارع النظيفة والقصور الباذخة. ثم جعل شبرا والجزيرة من الشأن إليزيه والبوادي بولون (في باريس)، تسير بين خمائلها وأشجارها الباسقة والمركبات الفخيمة والممثلات والأوروبيات الجميلات إلى مدينتي القاهرة والإسكندرية. ولقد صدق من سماه سليمان عصره من هذا الوجه. وإني أذكر هنا عبارة قالها لي أحد الفضلاء العارفين وهي:

"أن المرحوم إسماعيل باشا أسعد البلاد وأفقر العباد".

ويستطرد نوبار باشا قائلاً:



"فإذا كان فيما ذكرنا ما يوجب الانتقاد، فإن كثيرًا من الأعمال التي تمت في عهد إسماعيل باشا عادت بالجمال والبهاء، ولنا أن نقول أيضًا أن بعضها عاد بالنفع كإنشاء السكك الحديدية وزيادة المواصلات وتحريك دولاب الصناعة وزيادة السفن التجارية في البحر المتوسط والبحر الأحمر إلى غير ذلك من الفوائد التي نشأت عن حب إسماعيل باشا للفخر ومظاهر التقدم". (٣)

وإذا جاز لنا التعقيب، فلا إنكار لما تم في عصر إسماعيل، غير أننا نتساءل: ألم يكن من الممكن تنفيذ أضعاف ما تم من عمارة وصناعة وطرق وترع... إلخ من دون كل هذه الخسائر التي رهنت فيها مصر مقدراتها إلى الاستعمار؟ ثم بنظرة مدققة يتضح أن هذا الإعمار حاز الجزء الأكبر منه القاهرة والإسكندرية، ولنا أن نتساءل: أين باقي مصر من هذه النهضة المزعومة؟! الثمن، وبلا مبالغة، كان رهن مصر وضياع سيادتها وإرادتها. ويأخذنا "بلنت" إلى جانب آخر مأساوي من عهد إسماعيل، يحدثنا عن عنصر أسماه بالعنصر المخيف، ألا وهو المصروفات المخصصة للموظفين الأجانب والتعويضات الفاحشة التي كانت تدفع في كل وقت للأفاقين من الأجانب. (٤)

ويفسر بلنت ذلك مستطردًا:

"أن إسماعيل رغب منذ توليته العرش في أن يجعل مصر قطعة من أوروبا، وبما أن الفكرة كانت تتحول عنده بسرعة إلى رعونة، ظن أنه مستطيع ذلك بالإكثار من الموظفين الأوروبيين وإعطائهم المرتبات الضخمة وإسداؤهم الهدايا والنعم ليثنوا عليه وعلى كرمه". (٥)

مرة أخرى، الأجانب في مصر وبهذه الأعداد وكأنها احتلال فعلي. والغريب أن الأمر لم يقابل باعتراف من الأهالي. ألم يكن أهل المحروسة أولى بوظائف حكومتهم؟ أما التعويضات للأفارقة... واللفظ هنا لمستمر "بلنت"... فإن من أكثر عثرات إسماعيل في السنوات الأخيرة كانوا قوّمًا كل همهم أن يستشيروا شهوات نفسه وأن يقضوا هذه الشهوات ليقتنصوا من وراها كل ما يمكن اقتناصه من المغانم. والكلام ما زال لبلنت!

نتذكر هنا التعويضات في عصر سعيد، وتقريبًا بسيناريوهات متقاربة، وكان هذا البلد مكتوب عليه الانتكاس بحكام هبطوا أرضه من نسل مغامر، ولم ينتموا أبدًا إلى أرضها الطيبة.

ولم تتوقف مهزلة القروض في عهد إسماعيل عند هذا الحد، بل تفاقمت بعد أن توقفت القروض ولم يعد قادرًا على السداد، فلجأ أصحاب التعويضات إلى المحاكم المختلطة. والمحاكم المختلطة هذه نقطة سوداء تضاف إلى تاريخ هذه العائلة العلوية.

وفي شرح موجز ومؤلم لتأثير الديون على الشعب المصري، نقرأ في كتاب بلنت: "وفي أثناء ذلك كانت حالة الشعب أسوأ الحالات، فضرائب الأتليان زيدت من ٤٠ إلى ١٦٠ قرشًا، والضرائب الأخرى لم تعد لأن إسماعيل كان كلما وقع في الحاجة اقترح ضريبة جديدة وجعل الكرباج وسيلته إلى تحصيلها. ثم لما ذكره المرابون كما تقدم بأن جميع الأراضي كانت ملكًا للوالي وأن جده محمد علي بقي إلى عدة سنوات صاحب الامتياز في تجارة مصر الخارجية، عول على إحياء هذه الحقوق في شخصه فأخذ يرهق المزارعين حتى تصبح الأراضي عالية عليهم فيضطروا إلى بيعها بأثمان بخسة أو إلى تركها والفرار منها فيضع يده عليها". (٦)



إلى هذا المستوى من المهانة والإذلال كانت عليه حال الناس في مصر إبان عصر إسماعيل. ولنا أن نتصور حال المواطن وهو يجلد بالكرباج أمام أهله وذويه! ويمدنا بلنت بوصف دقيق عن حالة الفلاح، فقد رأى الفلاحين وحالهم رؤي العين فيقول:

"كان من الأمور النادرة في تلك الأيام أن يرى الإنسان شخصًا في الحقول وعلي رأسه عمامة أو على ظهره شيء أكثر من قميص. وحتى في ضواحي القاهرة، وبالأكثر في الفيوم التي يمنا بوجوهنا شطرها بمجرد حصولنا على الجمال، يمكنني أن أقول أن الحالة كانت كذلك. وكان بين مشايخ القرى قليلون يملكون عباءة. وأينما ذهبنا كانت الحال كذلك. وغصت مدن الأرياف في أيام الأسواق بالنساء اللاتي أتين لبيع ملابسهن وحليهن الفضية للمرابين الأروام لأن جامعي الضرائب كانوا في قراهن والكرباج مشهر في أيديهم. فأبتعنا مصوغاتهن الزهيدة وأصغينا إلى قصصهن واشتركنا معهن في استنزال اللعنات على الحكومة التي جعلتهن عرايا". (٧)

وهكذا نجد كل الروايات عن إسماعيل... مخزية إلى حد لا يصدق!!

المراجع والمصادر:

١ - التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت

٢ - مذكرات نوبار

(56)

"لقد حفروا لي قبر" .. Ils ont creusé ma fosse

هكذا عبر إسماعيل عن حاله بعد أن تقرر نشر تقرير بعثة "كيف"، وقد كان الاتفاق بين إسماعيل والبعثة على عدم نشر التقرير واعتباره سرّيًا (١).

وكان من أسباب ذلك ما استشعرته الحكومة الإنجليزية من رغبة إسماعيل في قبول العرض الفرنسي الذي عرضت فيه إرسال أحد موظفيها، وهو مسيو "فيليه"، لتقديم المساعدة لإسماعيل لتنظيم الشؤون المالية. وهنا قررت الحكومة الإنجليزية الاعتراض على التدخل الفرنسي، وأوعزت إلى أحد نوابها في مجلس العموم بأن يتقدم بالسؤال عن الأسباب التي تمنع نشر تقرير "كيف"؟ فأجابت بأن إسماعيل هو من يمنع نشر هذا التقرير. وسرعان ما انتشر الخبر في الصحف عن رفض إسماعيل لنشر التقرير. وكان لهذه الإجابة أثر كارثي على السندات المصرية، وبمثابة ضربة قاسية وتعجيل بإعلان الخراب. حيث تدهورت على الفور أسعار السندات المصرية وانهارت انهيارًا شديدًا. فلم يجد إسماعيل بدًا من الموافقة على نشر التقرير. وبالفعل تم نشره في ٣ أبريل سنة ١٨٧٦ (٢).

كل ذلك يوضح بجلاء كيف كان إسماعيل إلعوبة في يد كل من إنجلترا وفرنسا. تسارعت الأحداث تنذر بأسوأ العواقب، وتوالت أقساط الديون متتابعة حتى جاء يوم ٨ إبريل سنة ١٨٧٦، ووضعت الحكومة المصرية إعلانًا معلقًا في بورصة الإسكندرية يفيد بعجزها عن دفع القسطين المستحقين في إبريل ومايو، وهو ما يعني إعلانًا بالتوقف عن الدفع، أي الإفلاس.

وعلى الفور وافق إسماعيل على إنشاء صندوق الدين الذي اقترحتة الحكومة الفرنسية. ووقع بالفعل في يومي ٢ و٧ مايو أمرًا بإنشاء الصندوق. وحتى يستبين لنا



حجم الخراب وفداحة الهوان، فقد نص هذا القرار على أن يخصص له إيرادات مديريات المنوفية والغربية والبحيرة وأسيوط، وكذلك إيرادات جمارك الإسكندرية والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والعريش، وإيرادات رسوم الدخان، وإيراد رسوم الكباري والمراكب، وإيراد كوبري قصر النيل، وإيراد احتكار الملح، وإيراد أطيان الدائرة السنوية.

وفي المادة الثانية من القرار النص على أن على موظفي الصندوق تحصيل الإيرادات المذكورة وتوريدها مباشرة إلى الصندوق وليس إلى وزارة المالية. وبالطبع كان من يديرون الصندوق من الأجانب الذين تنتدبهم دولهم (٣).

وهكذا وصل الحال بسيادة الدولة إلى الحد الذي يصعب معه الحديث أصلاً عن السيادة. حتى أن مسيو دي فريسينييه قال عن ذلك الوضع المشين: "كان أول اعتداء علي على سلطة الخديو لأنه مكن الدائنين من أن يكونوا سلطة في الحكومة" (٤).

والحقيقة إن المرء ليدهش من دقة وحياد الباحثين والمعاصرين الأجانب الذين عاصروا تلك الفترة الهامة والصعبة من تاريخ مصر. ولعل هذا ما دفع أغلب المؤرخين المصريين إلى الأخذ عنهم وعن مؤلفاتهم. وقد انتهجت منهجاً مفاده الرجوع إلى شخص المؤلف والمؤرخ وتحري سيرته قدر المستطاع من خلال البحث والتنقيب بين كتب السير والتراجم. كل ذلك لأجل التثبت من أمانة ومصداقية النقل والسرد. نحن الآن على أعتاب الثورة.. الثورة التي تأخرت كثيراً.

بدأت مقدمات تلك الثورة في السنوات الأخيرة لعصر إسماعيل. وقد تحدثنا عن الفلاحين والفلاحات البؤساء وهم يستنزلون اللعنت على الحكومة، وهو الوصف الذي أورده مستر بلنت في كتابه (٥) بقوله: "هذا الوصف يدل على مقدار ما وصل إليه سوء الحال في ذلك الوقت". وقد شمل هذا السوء جميع الطبقات وجميع الهيئات، ومن بينها هيئة الضباط في الجيش، وكان أحمد عرابي أحد هؤلاء الضباط.

فألف جماعة من زملائه عصبة سرية لخلع إسماعيل، ولكن هذه العصبة لم تفعل شيئاً.

ومسألة خطيرة أخرى تم ذكرها في كتاب بلنت نقلاً عن عرابي، تفيد بأن الشيخ جمال الدين الأفغاني كان في مصر واقترح على الشيخ محمد عبده، وكان أحد تلاميذه، أن يقتل إسماعيل على جسر قصر النيل. وقد قال الشيخ محمد عبده في ذلك: "كان الشيخ جمال الدين موافقاً على الخلع، واقترح علي أن أقتل إسماعيل، وكان يمر في مركبته كل يوم على جسر قصر النيل. ولكن كل هذا كان كلاماً نتهامسه فيما بيننا. وكنت أنا موافقاً الموافقة كلها على قتل إسماعيل، ولكن كان ينقصنا من يقودنا في هذه الحركة" (٦).

ولعل هذا الكلام المنقول عن الشيخ محمد عبده والأفغاني يؤكد على أن تلك الفترة كان فيها من مقدمات الثورة الكثير، وأن فئة من العلماء والمثقفين والعسكريين المصريين قد هالهم وضع البلاد والتدخل الأجنبي المسيطر على كل صغيرة وكبيرة، حتى أن المرء ليظن وهو يقرأ عن الوظائف العامة والحكومية بل وفي كل مناحي الحياة المصرية أن الأصل هي بلاد الأجانب وليست للمصريين، إلى أن انتهى الأمر بقبول إسماعيل للنظام الذي اتفق عليه بين إنجلترا وفرنسا حفاظاً على المصالح المشتركة للدائنين الفرنسيين والإنجليز، وقد عرف ذلك بمشروع "غوشن وجويير" (٧). وصدر في ١٨ نوفمبر الأمر ببداية المراقبة المالية على مصر. وتضمنت كل مواد المراقبة المالية كل ما هو يحط من شأن الحكومة المصرية، فالمادة السابعة قضت بأن يعين مراقبان عامان، واحد منهما يختص بمراقبة إيرادات الحكومة، والثاني يراقب مصروفاتها وحسابات الدين. كما تقضي المادة الثامنة بأن جميع موظفي تحصيل الديون هم خاضعون لإدارة مراقب الإيرادات، كما أن له الحق في وقفهم عن وظائفهم وعزلهم. أما المادة التاسعة فتتص على أن يكون مراقب المصروفات هو المستشار



لوزير المالية وهو الذي يراقب حسابات الحكومة، ولا يعتمد أمر صرف إلا بتوقيعه، ولا يعتمد بتوقيع وزير المالية. وفي المادة العاشرة تكمن مأساة أخرى، فهذان المراقبان يشتركان في وضع الميزانية، كما نص الأمر على أن يكون المراقبان أحدهما إنجليزي والثاني فرنسي ويتم تعيينهما من قبل الحكومة الإنجليزية والفرنسية وعلي الخديوي اعتماد هذا الاختيار (٨).

وقد سمي هذا النظام بنظام "المراقبة الثنائية"، حيث مثل الحكومة الإنجليزية مستر "رومين" مراقبًا إنجليزيًا، بينما اختارت الحكومة الفرنسية البارون "دي مالاريت" مراقبًا فرنسيًا.

ومن خلال القراءة فيما جاء بكتاب مستر "بلنت" يفاجئنا دائمًا بتفاصيل مؤلمة، فيقول عن نظام المراقبة الثنائية وتحديدًا عن المراقبان السابق ذكرهما ما نصه: "فعانى هذان المراقبان الصعاب لأنهما لم يجدا حسابًا منظمًا ولا قوانين ولا لوائح تضبط الإيراد أو الدخل، بل لم يجد أوامر مكتوبة مع أن هذه الأوامر كانت تنفذ بالكرباج" (٩).

ولنا أن تصور هذا الكلام المهين والذي يشير إلى الفوضى العارمة التي كانت سائدة تحت حكم إسماعيل، ولا أنكر امتعاضي الشديد كلما ذكر الكرباج في التعامل مع المصريين.

وكان أن عُينت لجنة بعد مرور العام على الأمر بالنظام الثنائي، وقدمت هذه اللجنة تقريرها إلى الدول المعنية. والحقيقة أن هذا التقرير إنما يمثل إدانة كبيرة لحكم إسماعيل ومن سبقوه في الحكم من أسرة محمد علي، فلم تكن هناك أي قواعد ولا نظم تتبع في إدارة الدولة. فالخديوي هو الدولة والدولة هي الخديوي، ومن قبل كانت الدولة هي الباشا، والباشا هو الباشا!

فإذا ما قرأنا التقرير لأصابتنا دهشة على حال البلاد في ذلك الوقت ولتعجبنا من حديث عن بناء هنا أو قصر هناك، فما فائدة كل ذلك والبلاد حالها كما جاء في التقرير الذي يقول نصًا:

"كل ما كان هناك من النظام هو أن شيخ البلد ينفذ الأوامر التي تصدر إليه من المدير. والمدير ينفذ ما يصدر إليه من المفتش العام. والمفتش يتلقى الأمر من السلطة العليا (أي من الخديوي). وهذا الأمر هو القانون الذي يجب أن ينفذه موظفو الحكومة ولو كان شفوياً دون أن يباح لأحد من الممولين أن يناقش في وجوده أو في مؤداه" (١٠).

وهكذا كانت تدار الأمور الحكومية في عهد إسماعيل، وباتت الفوضى واختلاط الحابل بالنابل هو سمة هذا العهد في أيامه الأخيرة. ولم يكن لإسماعيل من شاغل إلا ابتداء أنواع جديدة من الضرائب والمغارم للاستيلاء على الأموال والمحاصيل. وانصب كل الاهتمام في تحصيل الأقساط في مواعيدها. فمنع عن إسماعيل وعن نسائه وقصوره ومطابخه وأتباعه جميع النفقات والبذخ، مظاهر الإسراف. وزيد في التشدد بأن منع مرتبات فئة من الموظفين المصريين. كذلك أصدر أوامره بتسريح فريق من رجال الجيش (١١).

لم تتوقف المهازل عند هذا الحد، هناك دائماً ما هو أسوأ...!!

المراجع والمصادر:

- ١- التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت.
- ٢- تاريخ المسألة المصرية (١٨٧٥ - ١٩١٠) - تيودور روتشتين.
- ٣- التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت.



- ٤- كتاب المسألة المصرية - مسيو دي فريسينييه.
- ٥- كتاب السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت.
- ٦- نفس المصدر السابق.
- ٧- مستر غوشن (مندوبًا عن الدائنين الإنجليز) ومستر جويير (مندوبًا عن الدائنين الفرنسيين).
- ٨- التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - بلنت.
- ٩- نفس المصدر السابق - ص ٢٩.
- ١٠- هذا التقرير كتبه (م.ي.بيرنج) و(أ. دي كريمر) وهو منشور في القسم الخاص بمسألة مصر من مجموعة "المستندات السياسية التي أصدرتها الحكومة الفرنسية سنة ١٨٨٠).
- ١١- كتاب تاريخ المسألة المصرية - مستر تيودور روتشتين.

(57)

كيف كان الشرق وقت أن كان الاستعمار على باب مصر؟
دائمًا ما كان هذا السؤال يُلح!

وهل في دراسة تاريخ كل دولة من دول الشرق العربي على حدة ما يكفي لفهم تفاصيل الأحداث والوقائع بمعزل عن المحيط العربي والعالمى؟
عن نفسي كنت أستشعر وجود رابط بين الأحداث في دول الشرق العربي، وقد وجدت من الرأي الذي يؤيد وجهة نظري عند الدكتور محمد ضياء الدين الريس (أستاذ التاريخ الإسلامي بكلية دار العلوم - جامعة فؤاد الأول) حين قال:

"وقد كانت العادة أن يكتب تاريخ كل قطر من أقطاره كأنه جزء منفصل، فلا يعرف العراقي عن تاريخ مصر أو الشام إلا القليل، ومثل هذا القول يصدق على أهل هذين البلدين بالنسبة إلى تاريخ العراق، وهذه النظرة غير سليمة ولا تتفق مع الواقع، وهي متأثرة بما آل إليه وضع هذه البلاد في العهد الأخير في ظل الاستعمار. أما النظرة الحقيقية التي توافق التاريخ فهي أن هذه البلاد في أكثر أدوار حياتها كانت تمثل وحدة، وفي هذا الدور بالذات كانت تتبع نظامًا واحدًا، وتسري عليها قوانين واحدة، وتدين بالولاء لخليفة واحد فيلزم أن يدرس تاريخها معًا لأن كل جانب منه يفسر الجوانب الأخرى. وهذه النظرة إحياء لطريقة المتقدمين من المؤرخين: فإذا رجعنا إلى كتبهم عن تاريخ الإسلام في عصوره الأولى وجدنا أنهم يكتبون عن تاريخ الشام، ومصر، والعراق، والحجاز في وقت واحد، ويتبعون الحوادث أو الأشخاص في تنقلها المستمر من المدينة إلى الكوفة أو بغداد إلى دمشق إلى الفسطاط أو القاهرة، وهكذا، ويقدمون بذلك صورة صحيحة شاملة عما كان يجري في هذا الوطن المشترك". (١)

وأجدني متفعمًا تمامًا مع هذا الرأي، وربما لذلك كان السؤال الذي طرحته سابقًا عن اليهود... وأين كانوا من الشرق؟

وأعتقد جازمًا أن الإجابة كانت واضحة وضوحًا شديدًا... نعم... لم يرغب اليهود عن الشرق، ولم تغب طموحات الوطن القومي عنهم... إذًا... لا يستقيم مطالعة تاريخ

كل دولة دون التعرف على موقع اليهود ببساطة عند كل فترة زمنية... لا بد أن نتوقف ونتساءل... أين هم من الأحداث؟ ربما ستكون المفاجآت أكثر مما نتوقع!
وكذلك الأمر بالنسبة لباقي القوى الاستعمارية... فلنا أن نتساءل على سبيل المثال: أين كانت فرنسا في المنطقة العربية في بدايات القرن العشرين مما كان يحدث في مصر؟ وأين مصر مما كانت تفعله فرنسا في الشرق العربي؟

من أسف، كان العالم العربي يتم تقطيعه والتهمه قطعة قطعة... ولم نجد في كتب التاريخ ما يمكن أن نسميه ردود أفعال لأي من البلدان العربية على احتلال بلد آخر... بل إن مؤرخًا كبيرًا مثل الأستاذ عبد الرحمن الرافي وغيره كثيرين لم يحدثنا أحد منهم بأخبار عن وجود علاقات عربية في هذا الشأن... وذلك ما نراه أمرًا مستغربًا!
ويعدد الدكتور محمد ضياء الدين الريس مزايا الربط بين الأحداث في الشرق العربي مقارنة بدراسة تاريخ كل بلد على حدة، فيقول:

"إن الكتاب يستعرض الحوادث على طريقة التحليل... فهو لا يؤمن بأن مهمة "التاريخ" هي مجرد سرد الحوادث دون مراعاة لما بينها من ترابط، والبحث عن عللها وأسبابها والوصول إلى نتائجها، فهو يحاول أن يقدم تفسيره لكل ظاهرة، ويكشف عن الدوافع والغايات ويصدر الأحكام على ما يعرض من مسائل، وبدون هذا لا نظن أن المؤرخ تظهر شخصيته ولا يكون له من فضل غير الجمع والتسجيل، وتصبح الحقائق خرساء لا تستطيع - أو على الأقل - لا تحسن التعبير عن نفسها". (٢)

وبالطبع كانت بلاد الشرق في القرن التاسع عشر لا تزال خاضعة للدولة العثمانية... تلك الإمبراطورية الممتدة من شمال البلقان إلى حدود السودان ومن شواطئ المحيط الأطلسي غربًا إلى أواسط آسيا شرقًا... دولة مهيمنة على كل هذه البلاد... ومع كل اعتبارات اللغة والدين والخضوع للدولة العثمانية... فلم يكن هناك ما يمنع من الوقوف في وجه هذه الحملات الاستعمارية الشرسة... فمن الواضح وبحسب اعتقادنا أن البعد القومي العربي لم يكن موجودًا بين شعوب الشرق العربي...
يتم احتلال الجزائر في سنة ١٩٣٠... ولم يحدث ذلك أي رد فعل في المنطقة العربية!

ومن حادثة المروحة في الجزائر (٣) إلى حادثة توجيه مدافع طوابي الإسكندرية سنة ١٨٨٢ (٤)... أوجه تماثل وتطابق مذهل...

ومع ذلك... هناك من يصدق أن عرابي كان هو السبب في الاحتلال الإنجليزي! نعود الآن إلى الأيام الأخيرة في عهد إسماعيل... وكيف مرت على مصر من دون ثورة كبرى تثار لأهلها وأرضها وشرفها؟

تحدث المؤرخون عن تلك الفترة من دون ذكر لأي حركة شعبية تذكر... لم يكن هناك من إرهابات ثورة إلا في الجيش بزعامة أحمد عرابي الضابط المصري... كان الوضع مأساويًا بكل ما تعنيه الكلمة... وعن ذلك يقول الدكتور علي الدين هلال:

"ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية في عهد إسماعيل واستمرار الضغط الأوروبي لضمان الانتظام في سداد الديون، أوصت لجنة التحقيق العليا، وهي لجنة أوروبية شكلت في يناير ١٨٧٨ لبحث أسباب العجز في الإيرادات واقتراح أوجه العلاج، بتغيير نظام الحكم وبضرورة نزول الخديوي عن سلطته المطلقة، وكان مبعث هذا الاقتراح رغبة إنجلترا في زيادة قبضتها وسيطرتها على مصر". (٥)

وهذا ما نلمسه عند مطالعة ما خطه كبار المؤرخين عن تلك الحقبة، فكتاباتهم تكاد تجمع على أن كل الطرق تؤدي إلى الاحتلال. وكانت أول "نظارة" قد تكونت في العام ١٨٧٨ برئاسة نوبار باشا، وتألفت من نظارات الجهادية والحقانية والخارجية والداخلية والأوقاف والأشغال العمومية والمعارف العمومية وكذلك نظارة المالية. وكان قرار إنشاء مجلس النظار بموجب أمر خديوي جاء فيه: "إنني أريد القيام من الآن فصاعدًا بالاستعانة بمجلس النظار والمشاركة معه. يجب على مجلس النظار أن يتفاوض في جميع الأمور الملحة المتعلقة بالقطر، ويرجح رأي أغلبية أعضائه، وبتصديقي عليه أقرر الرأي الذي تكون عليه الأغلبية. أعمال كل ناظر تجري في الأمور التي تكون من خصائصه لا غير. ينعقد مجلس النظار تحت رئاستكم لأني فوضت هذا التنظيم الجديد تحت عهدتكم، وجعلت مسؤولية الحكم عليكم". (٦)

وفي تعليق معتبر على هذا الأمر الخديوي، يقول الدكتور علي الدين هلال: "وهنا تبدو المفارقة التاريخية في أن إنشاء نظام الوزارة في مصر لم يكن انتصارًا أو دعمًا للحركة الدستورية أو الوطنية، بل تكريسًا للنفوذ الأجنبي. بعبارة أخرى، فإنه إذا كان



هذا التطور قد حد من الحكم الفردي للخديوي، فهو قد فعل ذلك لمصلحة القوى الأجنبية التي انتقلت لها السلطة من خلال نظارة نوبار التي ضمت اثنين من الأجانب، أو بالأحرى لمصلحة الإنجليز الذين انتقلت إليهم السلطة عن طريق السير ويلسون وزير المالية". (٧)

نظارة نوبار باشا تستحق البحث والتدقيق، فيها من التفاصيل ما يجعل قراءة تاريخ هذه الفترة أكثر وضوحًا.

نكرر أن خير قراءة للتاريخ هي أن يقرأ من التفاصيل.

المراجع والمصادر:

- ١- الشرق العربي والخلافة العثمانية - أثناء الدور الأخير للخلافة (١٧٧٤ - ١٩٢٤) - دكتور محمد ضياء الدين الرئيس.
- ٢- نفس المصدر السابق (ص ٦).
- ٣- الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة - جمع وتقديم الأستاذ/ محمد الهادي الحسيني.
- ٤- ضرب الإسكندرية في ١١ يوليو - الأستاذ/ عباس محمود العقاد.
- ٥- تطور النظام السياسي المصري (١٨٠٣ - ١٩٩٧) - دكتور علي الدين هلال.
- ٦- مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨.
- ٧- تطور النظام السياسي المصري (ص ٤٩) - دكتور علي الدين هلال.

(58)

نظارة نوبار باشا وروايات المؤرخين

يكاد أن يكون هناك إجماع بين المؤرخين على أن تلك الوزارة هي صنيعا التدخل الأجنبي في مصر، وتحديدًا تدخل إنجلترا وفرنسا، فيما عُرف باسم الوزارة المختلطة برئاسة نوبار باشا. وتعد هذه الوزارة فصلًا مؤلّمًا من فصول انهيار سلطة الدولة وسيادتها في عهد الخديوي إسماعيل. ولعل ما ورد عن الأستاذ عبد الرحمن الرافعي ما يؤكد على نية إنجلترا المبيتة لمزيد من التدخل في الشأن المصري، فيقول: "كان السير ريفرس ويلسون صاحب النفوذ الفعال في لجنة التحقيق، والموحي بالفكرة الأساسية في التقرير الذي انتهت إليه، وهو الذي وجه اللجنة إلى حيث يخدم المطامع الاستعمارية الإنجليزية، إذ كانت وجهة النظر الإنجليزية أن تزداد تدخلًا في شؤون مصر، بالاشتراك ظاهرًا مع فرنسا، على أن تزحزحها مع الزمن من الميدان، وتستأثر هي بالنفوذ والسلطان. فاتفقت وفرنسا على النظام الذي يحل محل الرقابة الثنائية، وهو تأليف وزارة مختلطة برئاسة نوبار باشا، يدخلها وزيران أوروبيان، أحدهما إنجليزي لوزارة المالية، والثاني فرنسي لوزارة الأشغال، فكان ذلك بمثابة مضاعفة للرقابة الثنائية المضروبة على مصر من قبل". (١)

ومما يؤكد أن النية كانت مبيتة لهذا التدخل، أن مؤتمر برلين للدول الاستعمارية كان منعقدًا قبل انتهاء لجنة التحقيق الأوروبية، ولم تطرح عليه المسألة المصرية. وكان ذلك بإرادة إنجلترا وفرنسا. فقد اتفقت الدولتان على أن يكون تسوية مسألة الديون فيما بينهما. وكان الاتفاق بينهما يقضي باقتسام المصالح والنفوذ في الوزارة. وقد



طلبت الدولتان من الخديوي بتعيين نوبار باشا لكي يتأسس الوزارة. وعن نوبار باشا يقول الأستاذ الرافي: "وكان من مظاهر الاتفاق تواطؤهما على اقتسام النفوذ في الوزارة المصرية، وأوعزتا إلى الخديوي باختيار نوبار باشا لرئاسة الوزارة المختلطة، لأطمئنانهما إلى ميوله الأوروبية، وخاصة الإنجليزية، كي يحقق ما اتفقت عليه الدولتان، وينفذ مطالب لجنة التحقيق". (٢)

وقد أكد الأستاذ الرافي على أن هذا الاتفاق لم يخدم سوى المطامع الإنجليزية لأن إنجلترا كانت تمهد السبيل لتنفرد هي بالنفوذ في الحكومة المصرية.

وهكذا، إذا ما تقلبنا بين المراجع المختلفة لشيخو المؤرخين، سنكتشف أن الإعداد كان قائماً وبمنتهى الجدية نحو مزيد من التوغل في الشأن المصري. انفلت زمام الحكم من الخديوي إسماعيل، وباتت قبضة الإنجليز مسيطرة وبقوة. وهذا ما أكده قنصل فرنسا العام في مصر البارون دي ميشيل حين قال ما نصه: "إن السير ريفرز ويليسون لم يكن يرى أن في مصر موظفين أكفاء سوى مواطنيه، وأن من الواجب مضاعفة عددهم، ووضع الأهلين تحت حماية أجنبية (يقصد إنجليزية). وفي خلال اجتماع لجنة التحقيق ذاعت إشاعة في القاهرة بأنه بعد الانتهاء من عملها ستظهر في الأفق فكرة تعيين وزير أجنبي، وأن هذا الوزير سيكون السير ريفرز ويليسون ذاته، فهذه الأعراض وغيرها جعلتني قليل الثقة في مقاصد حلفائنا، فإن المسألة موضع النظر ليست في الواقع مصالح الدائنين وتسوية الشؤون المالية، بل صارت تتناول مصير مصر بأكملها، من أجل ذلك يبدو المستقبل أمامي في صورة تدعو حقاً إلى أشد القلق". (٣)

الحقيقة أنه كلام غاية في الخطورة. إلى الآن، لا شأن لعرابي وثورته بإدخال الإنجليز إلى مصر! بل إن البارون دي ميشيل يضيف المزيد من الدلائل على نية استباحة

القطر المصري من قبل أوروبا، فيقول: "إن الرقابة الثنائية كان يمكن أن تؤدي إلى اتفاق سعيد، ولكن ما دام الضعف قد وصل بنا إلى ترك الانحلال يتطرق إليها، وكل الدلائل تدل على أن الإنجليز عادوا إلى مطامعهم الذاتية واستئثارهم بالمنافع، فقد حان الوقت لنطرح هذا الضعف جانبًا. وننظر إلى الأمور نظرًا أعلى، فنعرض على ممثلي الدول المجتمعين الآن في مؤتمر برلين جعل مسألة مصر مسألة دولية". (٤)

لكن الحكومة الفرنسية لم تأخذ برأي دي ميشيل، فقد كان على رأس وزارة الخارجية المسيو وادنجتون الذي ذهب بسياساته إلى حيث خدم الأطماع الإنجليز. وكان مشهورًا بميوله الإنجليزية. وانتهى الأمر بأن اتفقت الدولتان على أن يكون لكل منهما وزير في الوزارة المصرية: السير ريفرز ويلسون وزيرًا للمالية والمسيو بلينيير وزيرًا للأشغال. وفي عبارة دالة على سقوط الدولة والحكم في مستنقع الضعف، قال الأستاذ الرافي عن تعيين الوزيرين ما نصه: "مع بيان اختصاص كل منهما، حتى يعرف كل وزير حدوده في الغنيمة، وهذا من أغرب ما سمع في تاريخ النهب الاستعماري". (٥)

وغني عن البيان أن كلمة غنيمة التي استخدمها الأستاذ الرافي هي دالة على الحالة التي كانت عليها مصر بالنسبة لإنجلترا وفرنسا. كما لا يمكن إغفال ما جاء ذكره من أن إنجلترا وفرنسا مطمئنين لميول نوبار باشا الأوروبية. وربما هنا يثار سؤال، والسؤال يجدر بنا التوجه به إلى أصحاب مقولة محمد علي باعث نهضة مصر الحديثة: هل بعد قرابة خمسة وسبعين عامًا من حكم هذه الأسرة لا يوجد من يتولى رئاسة الوزارة إلا نوبار باشا؟



إن المرء ليصاب بالدهشة حين يقرأ: إن السير ريفرز ويلسون لم يكن يرى أن في مصر موظفين أكفاء سوى مواطنيه، وأن من الواجب مضاعفة عددهم، ووضع الأهلين تحت حماية أجنبية (يقصد إنجليزية). أين البعثات إلى أوروبا؟ أين ثمارها؟ أين التقدم الصناعي؟ أم أن المسألة ومنذ أيام محمد علي لم تتعدَّ الشكل وليس الجوهر؟ لم نسمع عن اختراع أو ابتكار، لم نسمع عن صناعة تميز بها أي عهد من عهود تلك الأسرة!

لكننا سمعنا عن احتفالية قناة السويس، وعن الإمبراطورة أوجيني، وعن تعبيد بعض الطرق، وعن شق بعض الترع، وعن أسوار حديدية تتشابه مع أسوار في باريس. لكننا لم نسمع عن بعثات حقيقية ذهبت إلى أوروبا وجاءت بالعلم، ليبدأ التطبيق على أرض الواقع. لكن يبدو أن المسائل طوال هذه الأسرة لم تتعدَّ حدود الشكل ومواد الفلسفة والتاريخ لعظمة وفخامة وحكمة المؤسس ورجاحة وعظمة الخلفاء، حتى إن مصر كانت تسير من كارثة إلى أخرى، وكل عهد تميز بأنه ينتهي بالفضائح والكوارث، حتى ما يمكن أن نسميه إنجازات على شاكلة السكك الحديدية. في حين أننا لو نظرنا بموضوعية وبنظرة تأخذ في الحسبان المحيط العربي والسلوك الاستعماري لدول مثل إنجلترا وفرنسا، ومن ذلك ما تحدث به الأستاذ نجيب مخلوف صاحب كتاب نوبار باشا حين قال:

"فقد كان نوبار ينظر ببصيرته النقادة إلى أن فتح قناة السويس يؤدي إلى نتيجة لا تروق عين مصر وعين فرنسا بل تجلب الضرر السياسي عليهما معًا. قال يومًا لأحد القضاة الفرنسيين معرضًا كلامه عن القنال: 'انظروا إلى مصالحكم دون سواها، ألا ترون أنكم بفتح القنال تجذبون إنجلترا إلى جهة من البحر المتوسط ليس لها شأن فيها؟ فقد انسحبت من بعض الجزر في هذا البحر وكان من المنتظر أن تنسحب بعد ذلك من مالطا ومن يعلم إذا كانت لا تترك يومًا جبل طارق. غير أن رياح الجنون كانت تقذف بكم وأنتم لا تشعرون.' ولما مُدت الخطوط الحديدية في السويس والإسكندرية، هتف باروش المحامي الفرنسي الكبير قائلاً: 'إن هذه الخطوط لسيوف

نارية في أحشاء فرنسا، لأن هذا الداهية كان يعلم أن جميع محطات هذه الخطوط ستكون مستعمرات إنجليزية مهمة. وسيقول لكم التاريخ أي الضرر يلحقه بالأمة شخص واحد لا يسأل عن مصالحه الخصوصية" (٦).

ويضيف الأستاذ نجيب مخلوف إلى ما ذكره كلامًا خاطئًا هو من قبيل النبوءة الصريحة بتوجه إنجلترا نحو القطر المصري فيقول نقلًا عن جريدة صوت باريس: "فلنشجع بما ارتكبناه من الهفوات لأننا نحن الذين جذبنا إنجلترا إلى وادي النيل. فإنها لما رأت فتح قناة السويس أصبح من البين الواضح أن جهودها بات منصرفًا إلى رفع علمها فوق أرض الفراعنة" (٧).

هذا حديث أناس تقرأ السياسة وتحلل الأحداث وليس عنهم خديوي معظم أو باشا يقطر حكمة. هل كان أحد من أبناء محمد علي يقرأ ما حول البلاد من أحداث ووقائع؟ هل منهم من خاف من مصير أشبه بمصير الجزائر من احتلال غاشم على يد الفرنسيين؟ هل كان يصل لعلم الخديوي إسماعيل ما يفعله الاستعمار الفرنسي في الجزائر من فظائع ووحشية؟

ويبدو أننا لن نبرح فترة حكم الخديوي إسماعيل بسهولة. هي فترة حُبلى بالأحداث والمآسي. فهناك الكثير مما تحتويه الكتب والمراجع من تفاصيل تبوح برداءة حال حكم الخديوي. وها نحن وجدنا من يحدثنا عن أعداد الموظفين الأجانب في أيام إسماعيل الأخيرة وبصورة أكثر تفصيلاً، والتي كانت تحدث عن تدهور حال الموظف المصري في بلاده. فتقول الدكتورة لطيفة محمد سالم: "وإذا انتقلنا إلى الوظائف والموظفين، وجدنا أن نظام الرقابة الثنائية أو الحكم الثنائي - الفرنسي الإنجليزي - أفضى إلى ملء الوظائف والدواوين بالموظفين الأوروبيين. فإذا عين كاتب فرنسي كان محتمًا تعيين كاتب إنجليزي، وهكذا إلى أن عُين في وقت قصير ١٢٦٣ موظفًا، وقد لا يكون العدد كبيرًا، ولكن الخيال إذا تسلط على النفوس فجسم لديها القليل. ومع ذلك فقد دل الإحصاء في سنة ١٨٨٢ على أن الرواتب التي يتناولها الموظفون الأجانب كانت تعادل ١٥ بالمائة من أموال التوظيف والوظائف" (٨).



يبدو جلياً صحة التعبير الذي استخدمه الأستاذ الرافي حينما قال عن تلك الأوضاع وأسمائها بالغنيمة...!!

المراجع والمصادر:

- ١ - عصر إسماعيل - الجزء الثاني - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.
- ٢ - نفس المصدر السابق - ص ٨٢.
- ٣ - المسألة المصرية - دي فريسينيه.
- ٤ - نفس المصدر السابق - ص ١٦٦.
- ٥ - نوبار باشا - الأستاذ نجيب مخلوف.
- ٦ - نفس المصدر السابق - ص ٣٧.
- ٧ - نفس المصدر السابق - نفس الصفحة.
- ٨ - الثورة العربية بعد خمسين عامًا - رؤية صحيفة الأهرام (١٩٣١-١٩٣٢) بقلم داود بركات (دراسة وتعليق الدكتورة / لطيفة محمد سالم، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر).

(59)

الخدوي إسماعيل.. مذنب أم غير مذنب؟

قد تتأكد الإجابة بدون مجهود كبير، فسرد سيرة الرجل وقراءة الأحداث والوقائع أيام حكمه كفيلة بالوصول إلى النتيجة، مهما قرأنا من دفوع عن إنجازات حاول البعض تضخيمها وتصويرها على أنها عظيمة النفع وإضافة إلى الإرث الحضاري للبلاد، في حين يكشف لنا الكثير من المؤرخين والرواة المقربين أن كثيرًا إن لم يكن غالبية هذه الإنجازات كانت على سبيل التفاخر والمظاهر الكاذبة.

فهذا هو الأستاذ نجيب مخلوف مؤلف كتاب "نوبار باشا" والسابق ذكره في الفصل السابق، والأستاذ نجيب قد يصنف على أنه من المتحيزين لنوبار باشا، وهذا يتضح جليًا من مطالعة كتابه المذكور، فهو يحدثنا عن مظهرية إسماعيل وميله للأخذ بالشكل وادعاء المدنية وليس الأخذ بأسبابها وعوائدها على الأمة فيقول: "وإذا جرينا مجرى المؤرخ المحقق والمنصف العادل، فلا بد لنا من القول إن المرحوم إسماعيل باشا كان يأخذ بأعراض التمدن ويترك جواهره في كثير من الأحيان، رفيقًا في الظاهر وقاسيًا عاتيًا في الباطن" (١).

كما حاول إسماعيل الظهور بمظهر المتحضر الشغوف بحقوق الإنسان والمتحمس لها. فكان أن طلب إلى الإنجليز أن يقاوموا النخاسة في مناطق النيل الأبيض وفعل نفس الشيء في المدن المصرية، ولكن المسألة هنا كانت فقط لمواكبة الجمعيات المناهضة للرق والعبودية. ويقول الأستاذ مخلوف إن هذا التوجه لإسماعيل لم يكن كافيًا لمنع النخاسة، لأن القاهرة نفسها كانت مملوءة من الأولاد والبنات والخصيان المعروفين للبيع ولم يكن البوليس يتدخل في شأن واحد منهم. ويستكمل الأستاذ نجيب مخلوف حديثه للتدليل على محاكاة ما يحدث في أوروبا دونما أن يلمس جوهر الفعل، حتى في شؤون السياسة، فيقول: "وقد أراد فوق ذلك أن يحذو حذو الحاكم الميال إلى السياسة الحرة الراغب في أخذ آراء رعيته والوقوف من مندوبيها على حاجاتها وكمالياتها كما يجري في البلدان الدستورية الأوروبية. فألف مجلسًا نيابيًا



وجعل حق انتخاب الرئيس للحكومة وأمر الرئيس أن يقسم النواب إلى قسمين لليمين والشمال، قسم يؤيد أعمال الحكومة وقسم يعترض اعتراضاً سطحياً" (٢). وللحقيقة فإن أمر هذا المجلس فيه من الكوميديا السوداء الكثير، فقد جعل إسماعيل موعد انعقاده مرة في كل عامين! وبحسب الأستاذ نجيب مخلوف: "إن هذا المجلس كان في رأي العارفين شبه عدم، لأن أعضائه كانوا ينتخبون في الظاهر بالانتخاب، ولكنهم في الحقيقة لا ينتخبون إلا برضا الحكومة وموافقتها. ثم لأن الذين كانوا يعترضون من أعضائه لم يكن اعتراضهم فعالاً أو جدياً، بل كانوا كأنما تهبط عليهم غشاوة من سماء الأريكة الخديوية، اتبعوها طائعين، وزد على ذلك أن آراءه كلها كانت شورية وللحكومة أن تتبعها أو تنبذها. ومما يدل على قلة أهميته أن الحكومة غفلت عن جمعه سنة ١٨٨٥ فلم يشعر أحد بهذا الإهمال ولم تهتم به الأمة، ولا عجب ولا غرابة إذا كانت لا تهتم بمجلس تكون مناقشاته وآرائه على تلك الحال" (٣).

وفي اعتقادي أن رواية مخلوف لا تحتاج إلى تعليق، فهي موحية برداءة الحال، لكن قد يكون الأسوأ هو حديث من يتغنى بهذا المجلس على أنه أعجوبة من أعاجيب عصر إسماعيل ودلالة على النهضة (الزائفة بالطبع).

وإذا كنا نتحدث عن المجلس النيابي أيام إسماعيل والذي أنشأه عام ١٨٦٦، لم يكن المجلس الأول، والذي قال عنه الأستاذ عبد الرحمن الرافي: "إن المجلس لم تكن له سلطة قطعية في أي أمر من الأمور" (٣). ونفس الأمر حدث سابقاً، حين أسس محمد علي مجلس الشورى في سنة ١٨٢٩ وهو أول مجلس نيابي في عهد الأسرة العلوية (٤). وهذا المجلس لم يكتب له أن يمارس عمله وكان عمره قصيراً. وكما قال الأستاذ الرافي نصّاً: "لم يظهر له أثر في معظم عهد محمد علي" (٥).

غير أن الأستاذ الرافي يثمن فكرة إنشاء مجلس شورى النواب في عهد إسماعيل ويقول: "إن فكرة إنشاء هذا المجلس في ذاتها فكرة سديدة صائبة، تدل على ميل إسماعيل إلى تقدم الشعب وتعويده الاشتراك في الشؤون العامة، وتلك ميزة يمتاز بها عصره عن عهد سعيد وعباس" (٦).

وهذا الثناء ربما نراه غير مستحق، فلم تستفد البلاد أي شيء يذكر، ولا حتى فيما يمكن أن نسميه التطور المنتظر حتى تكتمل الفكرة وتجنّي الأمة ثمارها، ببساطة هذا لم يحدث، لا قبل إسماعيل ولا بعده!

وعلى ما يبدو ما بني بغير أساس سليم لن يستمر طويلاً، حتى الأستاذ الرافي نفسه في موضع آخر قال منتقداً فكرة المجلس: "تم تأسيس المجلس من غير أن تسبقه حركة مطالبة من الأمة جعله يأخذ شكل المنحة، ومن هنا نشأت سلطته ضئيلة، ونفوذه يكاد يكون شكلياً" (٧).

غير أنني أعتقد أن المجلس كان شكلياً منذ أن بدأ، وكل المجالس من بعده إلى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو، بل إنني أرى أن هذه المجالس كان في وجودها خطر داهم على الأمة، فكثيراً ما كانت تستخدم فيما بعد لإضفاء الشرعية على قرارات الأسرة العلوية والتي هي في غالبها ليست في صالح البلاد، لكن كان للمجلس دوراً ولا شك تجدر الإشارة إليه ونحن ندرس الثورة العرابية، ولكنه دوراً لم ينتج عنه أي أثر إيجابي لنصرة الثورة، وهذا ما سنناقشه لاحقاً.

وكان ضمن نظام مجلس الشورى أن يفتح الخديوي المجلس بخطاب العرش. ويعلق الأستاذ عبد الرحمن الرافي على ذلك آخذاً في الحسبان عددًا من النقاط الهامة. فمن حيث نص الخطبة التي ألقاها الخديوي إسماعيل يوم افتتاح المجلس يوم الأحد ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦، حيث علق قائلاً: "تعد هذه الخطبة من الوثائق الهامة في تاريخ الحياة النيابية بمصر، وهي في مجموعها سديدة المعاني، وجيزة العبارة، وأهم ما فيها أنها قررت قاعدة الشورى في نظام الحكم، واستندت في تقريرها إلى القرآن الكريم، مما يجعلها قاعدة لا محيص عنها، ويثبتها في نفوس الشعب، وفيها تمجيد لنظام الشورى وإشادة بمزاياه ومنافعه، وإعلان بأن الغاية من الحكم هي منفعة الجمهور، فورود هذه المبادئ في النطق الخديوي هو خير دعاية لها وإعلان عنها." (٨)

لكن مظاهر الديكتاتورية كانت حاضرة بقوة في هذا اليوم، فكان من أول القرارات يوم الافتتاح والذي كان موافقاً يوم ميلاد إسماعيل أن قرر المجلس أن هذا اليوم هو عيد يجب عدم العمل فيه، ومن ثم فهو عطلة رسمية! وفي اليوم التالي، يوم الاثنين الموافق ٢٦ نوفمبر، حيث ذهب رئيس المجلس في صحبة أعضاء اللجنة المنوط

إليها تقديم الرد على خطاب العرش. وعن صيغة ذلك الخطاب كتب الأستاذ الرافي وقال: "والجواب طويل، صيغ في قالب تمجيد وتقديس للذات الخديوية يكاد يقرب من العبودية، مما لا يتفق والروح النيابية الصحيحة." ثم واصل الرافي حديثه قائلاً عن فحوى الخطاب: "أنه يعطينا صورة من الروح التي تسود المجلس، ومن أسلوب الكتابة في ذلك العصر، وما تحويه من العبارات المملة والسجع المتكلف والتملق البالغ لولي الأمر." (٩)

كان ذلك من رئيس المجلس إسماعيل راغب باشا وكأنه قد زرع بذور النفاق لعقود طويلة تلت. وكان الأستاذ الرافي محققاً في التعليق على تلك اللغة المبالغ فيها وعن شخص الخديوي والتي ترفعه لمصاف الأولياء وتضفي عليه صفة التقديس في ابتذال ورضوخ واضح يعكس عبودية مقبلة من قبل من يفترض أنهم رقباء على الحاكم وسلطاته!

وقد رأيت أنه قد يكون من الملائم إشراك القارئ العزيز في مطالعة خطاب العرش وجواب الرد حتى تكتمل الصورة عن أن المسألة في النهاية لم تتعد حدود الكلام، مجرد كلام جيد، لكن بعيد عن الواقع تمامًا. وهذا ما سنراه عند مطالعة نص الخطابين - خطاب العرش وخطاب الرد من النواب.

المراجع والمصادر:

- ١ - نوبار باشا - الأستاذ / نجيب مخلوف.
- ٢ - نفس المصدر السابق.
- ٣ - عصر إسماعيل - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.
- ٤ - نفس المصدر السابق - ص ٤٦٦.
- ٥ - عصر محمد علي - الأستاذ عبد الرحمن الرافي - ص ٨٩.
- ٦ - عصر إسماعيل - ص ٩١.
- ٧ - نفس المصدر السابق - ص ٩٢، ٩٣.
- ٨ - نفس المصدر السابق - ص ٩٧.
- ٩ - نفس المصدر السابق - ص ٩٨.

(60)

فخامة الخديوي المعظم يتحدث إلى الأمة يوم افتتاح مجلس الشورى. افتتح المجلس يوم الأحد الموافق ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ وكان محل الانعقاد بالقلعة، وقد ترأس المجتمعين إسماعيل راغب باشا المعين من قبل الخديوي إسماعيل. وجاءت الخطبة العصماء طبقاً للنص الآتي:

«من المعلوم أن جدي المرحوم حين تولى مصر وجدها خالية من آثار العمار، ووجد أهلها مسلوبي الأمن والراحة، فصرف الهمم العالية لتأمين الأهالي وتمدين البلاد بإيجاد الأسباب والوسائل اللازمة إلى ذلك، حتى وفقه الله تعالى لما أراد من تأسيس عمارة الأقطار المصرية.

وكان والدي عوناً له ونصيراً في حياته، فلما آلت إليه الحكومة المصرية اقتفى أثر أبيه في إتمام تلك المساعي الجليلة بكمال الجد والاجتهاد، فلو ساعده عمره لأكملها على أحسن نظام، ثم انقلبت أحوال مصر بعدهما إلى أن قدر الله تعالى تسليم زمام إدارة حكومتها إلى يدي، ومن حين تسلمته إلى الآن رأيتم دوام سعي واجتهادي في إكمال ما شرعاه من المقاصد الخيرية، بتكثير أسباب العمارة والمدنية، أعانني الله على ذلك، وكثيراً ما كان يخطر ببالي إيجاد مجلس شورى النواب، لأنه من القضايا المسلمة التي لا ينكر نفعها ومزاياها أن يكون الأمر شورى بين الراعي والرعية، كما هو مرعي في أكثر الجهات، ويكفينا كون الشارع حث عليه بقوله تعالى: «وشاورهم في الأمر» وبقوله تعالى: «وأمرهم شورى بينهم»، فلذا استنسبت افتتاح ذلك المجلس بمصر، تتذاكر فيه المنافع الداخلية وتبدي به الآراء السديدة، وتكون أعضاؤه متركبة من منتخبي الأهالي، ينعقد بمصر في كل سنة مدة شهرين، وهو هذا المجلس المقدر بعناية المولى فتحه في اليوم المبارك على يدنا، الذي أنتم فيه أعضاء منتخبون من طرف الأهالي، وإني أشكر الله على ما وفقني لهذا الأمر المبرور، وواثق من فطانتكم



بحصول النتيجة الحسنة من حسن المداولة في المنافع الداخلية الوطنية، وفقنا الله تعالى لما فيه منفعة للجمهور، وعليه الاعتماد في كل الأمور».

ونلاحظ أن الخطبة بما احتوته من معان سديدة هي بحق دليل الفلاح لو أن الخديوي كان أول الحريصين على تطبيقها. ولكن هذا لم يحدث. ثم جاء خطاب الرد على خطاب العرش، وصدق الأستاذ عبد الرحمن الرافي حينما نعت خطاب الرد بأنه صيغ في قالب تمجيد وتقديس للذات الخديوية، وزاد على ذلك بقوله إن الخطاب يكاد يقرب من العبودية. والحقيقة أن هذا القول كان سمة مؤسفة في خطاب الرعية تجاه الحاكم، واستمرت تلك اللغة حتى نهاية حكم الأسرة العلوية. وليس بخفي كم كانت تلك اللغة تحمل من الإهانة الكثير للرعية.

والمؤسف أن تبدأ أولى جلسات المجلس بهذا الكم من النفاق والرياء للخديوي، مما استدعى مفردات العبودية والتقديس للذات الإلهية. وقد بدأت جلسة المجلس باقتراح تمت الموافقة عليه على الفور، وهو اعتبار يوم الافتتاح إجازة رسمية تيمناً ونفاقاً للذات الخديوية لكون هذا هو يوم مولده. فاستحقت الأمة بهذه المناسبة عطلة رسمية. وفي اليوم التالي توجهت لجنة مكونة من رئيس المجلس ومعه الأعضاء وقدموا إلى الخديوي جواب المجلس ردّاً على خطاب العرش.

وكان أعضاء المجلس قد انتخبوا فيما بينهم لجنة تتولى تقديم الجواب على خطبة العرش. وتألّفت اللجنة من عشرة أسماء تحت رئاسة إسماعيل باشا راغب وهم:

اتربي بك أبو العز، هلال بك، محمد أفندي عفيفي، محمد أفندي شعير، الشيخ محمد الصيرفي، سليمان أفندي عبد العال، إبراهيم الشريعي، عمر أفندي أبو يحيى، حسن أفندي شعراوي، الشيخ علي سيد أحمد.

وهذا هو نص الخطاب:

«بعدما تشرفنا بالإصغاء للمقالة الجليلة الجامعة جوامع الكلم الجليلة، نبادر إلى الاعتراف بما حوته بغاية الانشراح وكمال الارتياح، ونقول: إن مما قطفناه من زواهر الأخبار التاريخية وعرفناه من سواف آثار الديار المصرية أنها كانت في الأعصار

الخالية رافلة في حلل المفاخر الحالية. وأن بقية الأقطار كانت تستمد من نبل معارفها الوافر، معترفة بأنها مغترفة في الأصل من نيل عوارفها الزاخر... لكن لتداول أيدي من لم يحسن تدبير ملكها من الملوك السالفين تناوبتها نواب الزمن وتناولتها أيدي المحن...» إلى قولهم «إلى أن أراد الله تعالى أن يعيد شبابها بعد الهرم ويجدد ما كان من بنيان محاسنها قد انهدم وينقذ أهلها من هذه المهالك وينظمها في سلك أحاسن الممالك فشرفها بجد العزيز جنتلمان محمد علي باشا فأعاد لها من العمارية ومحاسن الآثار الأصلية ما كان تلاشي، وأفرغ قلبه وقالبه في إصلاح حالها وأعمل سديد رأيه وشديد عزمه في إعادة جمالها وكمالها، حتى أزاح عنها تلك الوخامة، وألبسها حلل الشهامة والفخامة وأحكم معالم الأحكام وأقام بها دعائم العدل بين الأنام ودون فيها دواوين المعارف المتسقة». (١)

وانتظمت مصالحتها الأهلية والملكية بحسن تديره أحسن نظام مع ما فازت به من غرائب الصنائع الفائقة وعجائب الآثار الرائقة مما شوهد لنا جميعاً حتى بذلك حسدت مصرنا الأمصار وصرنا بحمد الله متقدمين في درجات العمار، وقد كان والد العزيز الأكرم عوناً لوالده، وهو الجد الأمجد في حال حياته ممضياً الطرق الموصلة إلى التقدم والعمار بسديد آرائه وشديد عزماته. ولما آلت إليه الحكومة سلك سبيل أبيه وبني على تأسيساته الباهرة مما حسن مساعيه وأخذ ينشئ ما يكمل به رونق الوطن ويجدد من العمارية والآثار الجليلة ما يبقى على ممر الزمن، فحسدتنا الأيام عليه، فلم تتمتع بعز حكومته إلا قليلاً حتى نقله الله إليه، ثم تولى على الأقطار المصرية وولايتها من لم يراعوا تلك المآثر العظيمة حق رعايتها، فترت همة مصر السابقة، وضعفت حركة تقدمها الفائقة، إلى أن نفحتنا النفحات الإلهية، واسعفتنا العناية الربانية، بالحضرة الإسماعيلية، ذلك الجناب الأفخم، والدوري الأكرم، فقام في تنظيم أمورها على ساق وقدم، وشمر عن ساعد الجد والاجتهاد في تجديد ما انهدم وإحياء ما انعدم. (٢).

وبالنظر إلى كينونة أعضاء وطريقة وصولهم إلى المقاعد قد تتيح لنا إجابة السؤال:
لماذا غلبت لغة التملق للخديوي؟

فعن تأسيس المجلس يحدثنا الأستاذ عبد الرحمن الرافي فيقول: "إن تأسيس هذا المجلس من غير أن تسبقه حركة مطالبة من الأمة جعله يأخذ شكل المنحة، ومن هنا نشأت سلطته ضئيلة ونفوذه يكاد يكون شكلياً. ومن جهة أخرى، فنظام الانتخاب كان له أثر بالغ في تكوين المجلس، ذلك أن حصر حق الانتخاب في العمدة والمشايخ أسفر عن انتخاب معظم النواب من العمدة وأعيان البلاد حتى صار جديراً بأن يُسمى مجلس الأعيان". وهنا أيضاً كانت العناية بالشكل والمظهر وليس لأجل تمثيل حقيقي للشعب وطبقاته.

ويكمل الأستاذ الرافي فيقول: "فهذه الطبقة من الأمة هي التي كانت ممثلة فيه تمثيلاً واسعاً. أما طبقة التجار فلم يكن لهم ممثلون إلا النزر اليسير الذي لا يؤثر في طابع المجلس، وكذلك خلا من الطبقات المتعلمة التي تخرجت من المدارس والبعثات العلمية منذ عهد محمد علي. فهؤلاء لم يكونوا ممثلين فيه، لأن نظام الانتخابات في ذاته لا يجعل لهم حظاً في عضوية المجلس". نقطة هامة أخرى يشير إليها الأستاذ الرافي وهي أن البلاد لم يكن فيها ضمانات نظامية أو قانونية أو قضائية أو فعلية تحمي حرية الآراء وتكفلها. كل هذه الظروف كان لها أثرها في تضيق حياة المجلس وتحديد مواقفه وخطته وأعماله. (٣)

أما رئيس المجلس فقد كان إسماعيل باشا راغب، وهو ليس مصرياً. فهو من مواليد سنة ١٨١٩ في مدينة المورة اليونانية، ودرس أساسيات العلوم واللغات فيها. وجاء إلى مصر سنة ١٨٣٠ كمملوك لإبراهيم باشا الابن الأكبر لمحمد علي باشا والي مصر في تلك الفترة، وذلك بعد اختطافه وبيعه كعبد في الأناضول. (٤) أليس غريباً ألا يوجد من بين المصريين من هو أجدر بهذا المنصب؟!

نخلص من كل ما تقدم أن حتى مسألة مجلس الشورى التي يعتبرها البعض من خيرة الأعمال للخديوي إسماعيل، لم تكن خالصة لأجل مصلحة الأمة، ولكنها كانت في الأصل محاكاة لأوروبا ولفت أنظار حكامها وحكمائها إلى أن في مصر نهضة معتبرة. ومن أسف، لم يكن الأمر كذلك!!

المراجع والمصادر:

- ١- عصر إسماعيل (الجزء الثاني) - الأستاذ عبد الرحمن الرافعي.
- ٢- نفس المصدر السابق - ص ٩٦.
- ٣- نفس المصدر السابق - ص ٩٨.
- ٤- إسماعيل باشا راغب - ذاكرة مصر المعاصرة.



(61)

الأحوال السياسية والثقافية في عهد إسماعيل:

من الغريب أن ينعت بعض المؤرخين عصر إسماعيل بأنه عصر تقدم ونهضة، في حين أن هذا العصر قد انتهى نهايةً مأساوية بتسليم البلاد لقمة سائغة للإنجليز، حتى صار السؤال الملازم: ماذا جنت البلاد من وراء هذه النهضة؟!

حتى أن الأستاذ عبد الرحمن الرافي قال عن هذا العهد: "كان عهد إسماعيل في الجملة عصر تقدم ونهضة، ولكنه من ناحية نظام الحكم يعد من عصور الحكم المطلق، فقد كانت من أخص صفات الخديو إسماعيل ميله إلى الانفراد بالحكم، والاستئثار بالأمر والنهي، ويدل منطق الحوادث، على أنه حين أنشأ مجلس شورى النواب لم يعتزم التخلي عن سلطته المطلقة، بل أراد أن يجعل منه هيئة استشارية تزيد من رونق الحكم وبهائه" (١).

أما التكلفة الباهظة لإنشاء هذا المجلس والذي هو لزوم الأبهة، فهي بالطبع من نصيب الشعب المصري! والنتيجة تقريباً منعدمة. فلم نسمع عن هذا المجلس أو ما جاء من مجالس نيابية فيما بعد حتى نهاية حكم الأسرة العلوية أن أيًا منهم قد منع اتفاقاً في غير المصلحة الوطنية. لم نسمع عن مجلس منع الاحتلال واجتياح البلاد، لم نسمع عن مجلس وقف في وجه طغيان الحاكم واستبداده، لم نسمع عن مجلس حاكم كل من تورط في مذبحه دنشواي، لم نسمع عن مجلس وقف في وجه السلطة لمنع التنكيل بالزعيم محمد فريد، إلى آخر المجالس قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢. الحقيقة أن كل المجالس النيابية كانت في النهاية لزوم أبهة الحكم! ولها سقف لم تتعداه أبداً.

أليست العبرة بالنتائج؟ أم أنه من المفترض أن نتغنى بنهضة لم ينتج عنها تقدم علمي أو صناعي؟ لماذا ظل حال الريف على الفقر والجهل ولم يواكب الريف الأوروبي؟ لماذا ظل الجيش خاضعًا لرغبات مضطربة للحكام والتدخل الأجنبي؟ لماذا لم تحافظ الأسرة العلوية على جيش قوي يقف في وجه أعداء الأمة؟ كل فرد تولى الحكم من هذه الأسرة استخدم الجيش لأغراض لم تكن خالصة لأجل مصلحة البلاد، فكان من نتيجة المغامرات غير المحسوبة العواقب إلا الوقوع في براثن السيطرة الأجنبية التي انتهت باحتلال دام لسبعين عامًا. وقد يدفع البعض بأن التطور والتقدم قد يحتاج إلى دورة متدرجة تأخذ وقتها من الزمن، لكن كم من الزمن كانت البلاد تحتاج لتعبر حاجز الفقر والتخلف؟ ذلك سؤال منطقي لا بد من طرحه! أم أن الانتظار يجب أن يستمر إلى ما لا نهاية؟!

وكان بديهياً في ظل هذا الحكم المستبد ألا يوجد رأي عام يراقب أعمال مجلس شورى النواب حين تأسيسه، ولم تكن هناك صحافة تنبه الناس وتبصرهم بالحقوق والواجبات. فبعد مرور أكثر من ٧٥ عامًا على بداية الحكم العلوي، لم يوجد في البلاد منارات للتنوير حقيقية ترتفع بالعوام إلى مصاف الرقي والتمدن. حتى الثقافة كانت عند النخبة والأعيان ولم تحقق في النهاية نهضة علمية تخرج المجتمع المنغلق من الظلمات إلى النور. فلم تعرف مصر في تلك الأوقات اختراعًا أو صناعة متميزة، فذلك هو ما ينهض بالأمم. ولنا أن نتساءل: لماذا لم تلحق مصر بالأمم الأوروبية في الحداثة والمدنية ولم تتبوأ مكانة علمية مرموقة وسط الأمم؟

وهكذا هي الإخفاقات في عصر إسماعيل لا تنتهي. لكن الغريب أن هناك البعض من كان يأمل في إسماعيل أن يأخذ مصر إلى الاستقلال. وفي جزء من مقال لافت للأستاذ داود بركات بجريدة الأهرام (٢)، نجده يشير لتلك المسألة، وهو ما يجعلنا نعتقد أن إسماعيل ربما كانت لديه الفرصة الحقيقية للنهوض بالبلاد إن أراد وإن أحسن صنعًا.

فيقول الأستاذ داود: "من يوم أن أبرمت تركيا (٣) اتفاق لندن ١٨٤١، وهو الاتفاق الذي يجعل الحكم وراثيًا في أسرة محمد علي، تفك كل يوم رابطة من الروابط التي تربطها بتركيا، حتى خيل لإسماعيل الخديوي العظيم الشأن أن باستطاعته إلقاء ذلك النير المنهك عن عاتق مصر. فنال نظام وراثة الملك الذي يحصر الولاية بأكبر أولاد الوالي (٤)، ونال لقب خديوي، ووصل إلى الاستقلال بفرمان ٨ يوليو ١٨٧٣ الذي لم يبق لتركيا في مصر سوى الجزية والسيادة الأسمية، ولكن هذا الفارس المجدد بالغ بالسرعة إلى غرضه فسقط في شرك المالبين الذين استخدموا قوة الدول ضده" (٥). وقد لا نتفق في الرأي مع الأستاذ داود، فالخديوي إسماعيل فعل كل ما فعل من حماقات بإرادته ونزولاً على رغباته وقراراته غير المدروسة. ووفقاً لكلام الأستاذ داود، فإنه أضاع على مصر فرصة الاستقلال عن الدولة العثمانية، غير أنه أوقعها في أيدي من لا يرحم، وهو الاستعمار الإنجليزي. ويختتم الأستاذ داود مقالته بكلام خطير نقلًا عن جلاستون زعيم حزب الأحرار البريطاني فيقول: "فلما تولت وزارة الأحرار في ٢٣ أبريل سنة ١٨٨٠، أعلنت أنها لا ترمي بنظرها إلى مصر الآن. وقال وكيل الخارجية مستر "ديلك": إن وادي النيل فريسة للأسد البريطاني. وكان زعيمهم جلاستون (٦) قد أعلن منذ ١٨٧٧ أن امتلاكنا مصر، سواء كان لصًا أو مُشترياً، فهو امتلاك مقرر لابد منه وسيكبر ثم يكبر حتى يضم البحيرات وفيكتوريا. فمصر هي بيضة تفرخ لنا الإمبراطورية الأفريقية"

ونقلًا عن الأستاذ داود بركات، أن جلاستون قد كشف في عام ١٨٧٥ عن السياسة الإنجليزية بقوله: "غدًا نمتلك السودان ونمد من هذا السودان يدنا إلى إخواننا في جنوب أفريقيا، فنؤلف الإمبراطورية البريطانية الأفريقية، ولا يبقى أمامنا إلا الحبشة نأخذها في طريقنا في المستقبل" (٧).

هي إذن الخطة مقررة سلفاً، وربما معلنة أيضاً، لكنها لم تجد من يقرأها. وإذا وجدت من يقرأها، فهل كان سعي مخاطرها ويواجه الخطر؟ غالب الظن أنه لم يكن هناك من يعي، فقد كانت مصر تحت حكم توفيق!

المراجع والمصادر:

- ١ - عصر إسماعيل - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.
- ٢ - الثورة العرابية بعد خمسين عاماً - الأستاذ داود بركات.
- ٣ - دائماً ما كان الأستاذ بركات لا يستخدم اسم الدولة العثمانية، وإنما يطلق عليها تركيا.
- ٤ - فرمان ١٧ مايو ١٨٦٦.
- ٥ - نفس المصدر السابق - ص (٣١) الأستاذ داود بركات.
- ٦ - جلدستون (١٨٠٩ - ١٨٩٨) ينتمي لحزب الأحرار، وتولى رئاسة الوزارة البريطانية أربع مرات.
- ٧ - نفس المصدر السابق - ص (٣٢٢، ٣٢٣) - الأستاذ داود بركات.

(62)

الحالة الثقافية - جمال الدين الأفغاني في مصر

تكاد جميع المراجع التاريخية تجمع على أن وصول جمال الدين الأفغاني إلى مصر كان حدثًا ثقافيًا متميزًا، وكأنه حجر أُلقي في الماء الراكد. وقد وصل جمال الدين الأفغاني إلى مصر في مارس سنة ١٨٧١، وقد رحب به رياض باشا وزير الخديوي إسماعيل، حيث إن الخديوي قد رأى في الترحيب به وبقائه في مصر دلالة على تقربه للمفكرين وإشارة للغرب بأنه راعٍ للمثقفين والكتاب والمضطهدين أمثال الأفغاني. حتى أن الحكومة أقرت له راتبًا وقدره ١٠٠٠ قرش كل شهر، وأقبل عليه طلاب العلم فأطلعهم على أمهات الكتب العالمية والتي منها كتب الفلك وأصول الفقه والرياضيات.

عمل الأفغاني على تحفيز الناس وطلاب العلم على التفكير والبحث، ويقول الأستاذ الرافي: "كانت مدرسته بيته، وكان أسلوبه في التدريس مخاطبة العقل، وفتح أذهان تلاميذه ومريديه إلى البحث والتفكير وبث روح الحكمة والفلسفة في نفوسهم، وتوجيه أذهانهم إلى الأدب، والإنشاء، والخطابة، وكتابة المقالات الأدبية، والاجتماعية، والسياسية، فظهرت على يده نهضة في العلوم والأفكار أنتجت أطيب الثمرات".

ويطرح الأستاذ الرافي سؤالًا هامًا: ما الذي دعا الخديوي إسماعيل إلى استمالة الحكيم الأفغاني للإقامة في مصر؟

فالأفغاني معروف عنه أنه صاحب مبادئ مناوئة للاستبداد في الحكم، كما أنه لم يكن ذا طبيعة مهادنة لمبادئه أو عنده صفات النفاق والتملق. ويجيبنا الأستاذ الرافي عن تلك التساؤلات بقوله: "ولكن الأمر لا يعسر فهمه إذا عرفنا أن في إسماعيل جانبًا

ممدوحًا من صفاته الحسنة، وهو حبه للعلم، ورغبته في نشره ورعايته، وكانت شخصية جمال الدين الأفغاني العلمية، وشهرته في الفلسفة، أقوى ظهورًا وخاصة في ذلك الحين من شخصيته السياسية، فلا غرو أن يكرم فيه إسماعيل العالم المحقق، الذي يفيض على مصر من بحر علمه وفضله. وفي الحق أن إسماعيل لم يكن يقصر في اغتنام الفرصة لتنشيط النهضة العلمية ورعاية العلماء والأدباء، فترغيبه جمال الدين في البقاء بمصر يشبه أن يكون فتحًا علميًا، كتأسيس معهد من معاهد العلم العالية التي أنشئت على يده".

غير أنني أرى أن في بعض المديح الذي جاء في كلام الأستاذ الرافي بعضًا من المبالغة، لأنه يعود بعد قليل ويحدثنا عن استبداد إسماعيل فيقول: "أما آراء الحكيم السياسية وكرهيته للاستبداد، ونزعتة الحرة، فلم يكن مثل إسماعيل يخشاها أو يحسب لها حسابًا كبيرًا، لأنه في ذلك الحين (١٨٧١) كان قد بلغ أوج سلطته ومجده، فكان يحكم البلاد حكمًا مطلقًا، ويتصرف في أقدار البلاد ومصاير أهلها، دون رقيب أو حسيب، وكان مجلس شوري النواب آلة مطواعة في يده، والصحافة في بدء عهدها تكيل له عبارات المديح، وتصوغ له عقود الثناء". وهكذا يبدو الحديث عن نهضة يمكن أن تؤتي ثمارها أمرًا يحمل التناقض الواضح. فكيف النهضة تنقل أمة من حال إلى حال في ظل هذا الاستبداد البواح؟

كما تجدر الإشارة إلى أن إسماعيل قد عمد إلى إكرام جمال الدين منافسةً للأستانة في نفوذها ومكانتها، ورغبته المستمرة في أن لا يكون تابعًا لها. ويضيف الأستاذ الرافي في ذلك الشأن قائلًا: "ولا يخفي ما لهذا العمل من حسن الأثر وجميل الأحاديث، إذ يرى الناس فيه أن مصر تؤوي العلماء والحكماء، حين تضيق عنهم دار الخلافة، وأن عاهل مصر العظيم أحق من السلطان العثماني بالثناء والتقدير لأنه يفسح للعلم رحابه، ويوطئ له في وادي النيل أكنافه".



لكن حتى هذا الرأي للمؤرخ الكبير مردود عليه بأن في اللحظة التي استشعر فيها الخديوي الخطر من الأفغاني، كان قرار ترحيله بعد القبض عليه في أغسطس سنة ١٨٧٩ بأمر من الخديوي نفسه، وبطريقة غاية في الصلف والقسوة والغدر. حتى أنه قبض عليه هو وخادمه وهو في طريقه إلى بيته، وتم احتجازه في الضبطية ولم يسمح له حتى بإحضار ملابسه. وفي الصباح تم نقله في عربة مغلقة إلى محطة السكة الحديد ليوضع في القطار المتجه إلى السويس تحت الحراسة المشددة، ومنها إلى إحدى البواخر المغادرة إلى الهند. وكان ذلك صبيحة يوم الثلاثاء ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد قامت الحكومة بنشر بلاغ رسمي من إدارة المطبوعات في نفس التاريخ، وجاء فيه ذكر نفي الأفغاني بعبارات جارحة تنضح بالكذب والإدعاء، ونسبت إليه السعي في الأرض فسادًا. وأضافت الحكومة في بلاغها أن متهم الأفغاني بأنه رئيس جمعية سرية من الشبان ذوي الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا، وحذرت الأهالي من التواصل مع هذه الجمعية.

وينفي الأستاذ الرافي عن الأفغاني هذه الاتهامات فتارة يقول: "ويعلم الله أنه لم يكن يسعى إلا إلى يقظة الأمة" وفي موضع آخر يضيف قائلاً: "ومن المؤلم حقًا أن يتقرر نفي جمال الدين الأفغاني ويصدر مثل هذا البلاغ من حكومة يرأسها الخديوي توفيق باشا وهو على ما نعلم من سابق تقديره للسيد، ومن وزرائها محمود باشا سامي البارودي وزير الأوقاف وقتئذ، وقد كان من أصدق مرديه وأنصاره" (٦). وهنا يتوقف الرافي متعجبًا من موقف البارودي من تنكر لصديقه وأستاذه، ويتعجب من ضياع الوفاء بين الناس، ثم يتساءل كيف أساغ البارودي نفي السيد جمال الدين، ولماذا لم يستقل احتجاجًا واستنكارًا؟ ويستكمل مستهجنًا تصرف البارودي بالقول بأن هذا الموقف لا يمكن تسويغه أو الدفاع عنه بأي حال.

وأجدني متفقاً تماماً مع الأستاذ الرافي، فالشخص الوطني لا يمكن أن يسكت عن حق، ولربما الشيء بالشيء يذكر، يذكرنا موقف البارودي هنا بموقف قاسم أمين من عبد الله النديم (٧).

إذاً هذا هو إسماعيل المستبد، الذي لا يتحمل نقد أو رأي، ولو كان فعل ربما كان جنب البلاد وجنب عرشه المهالك والمصير الحالك الذي آلت إليه.

وفي خاطرات الأفغاني ذكر أن الخديوي توفيق قال له: "مع الأسف إن الشعب خامل جاهل، لا يصلح أن يلقي عليه ما تلقون من الدروس والأقوال المهيجة فيلقون أنفسهم والبلاد في تهلكة". ورد عليه جمال الدين قائلاً: "ليسمح لي سمو أمير البلاد أن أقول بحرية وإخلاص إن الشعب المصري كسائر الشعوب لا يخلو من وجود الخامل والجاهل بين أفراده، فالنظر الذي تنظرون به إلى الشعب المصري وأفراده ينظرون به لسموكم، وإن قبلتم نصح هذا المخلص وأسرعتم في إشراك الأمة في حكم البلاد على طريق الشورى فتأمرون بإجراء انتخاب نواب عن الأمة تسن القوانين وتنفذ باسمكم ويأرادتكم، يكون ذلك أثبت لعرشكم وأدوم لسلطانكم" (٨).

كان للأفغاني دوراً بارزاً في إحداث نهضة فكرية في مصر ولا شك في ذلك، فلم يكن الأفغاني بحال من الأحوال ليرضى عن سياسات إسماعيل ولا عن استبداده، وفي ذلك قال عنه الشيخ محمد عبده: "كان طلبة العلم وطلبة جمال الدين ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة (العطلة)، والزائرون يذهبون بما ينالونه (من تلك المعارف) إلى أحيائهم، فاستيقظت مشاعر وانتبهت عقول، وخف حجاب الغفلة في أطراف متعددة من البلاد وخاصة القاهرة" (٩).

أستشعر الأفغاني الخطر في أوروبا وما وجد عليه مصر من السقوط في براثن الديون، فباتت أوروبا تخطط للسيطرة على الدولة واقتصادها، وتوغل النفوذ الأجنبي لدرجة هائلة وبات واضحًا له إلى أي مدى وصل استغلال الفلاحين والطبقة الكادحة بوسائل غاية في القسوة مثل السخرة والكرباج، فكان أن عمل على غرس الوعي في طلابه، فنجدته يتحدث في كتاب الخاطرات ويقول: "إذا اتحد المصريون ونهضوا كأمة لا ترى بدءًا من استقلالها فبشر المصريين بأحسن المآل ونيل الاستقلال" (١٠).

ومن أقوال الأفغاني التي تدل على بعد نظره ووعيه بقوة مصر الكامنة في أبنائها لو أعطيت لهم الفرصة، فكتب يقول عن مصر: "فالمأمل في سيرها هذا، يحكم حكمًا ربما لا يكون بعيدًا عن الواقع أن عاصمتها لا بد أن تصير في وقت قريب أو بعيد كرسي مدينة لأعظم الممالك الشرقية، بل كان ذلك أمرًا مقررًا في أنفس جيرانها من سكان البلاد المتخمة، وهو أملهم الفرد كلما ألم بهم خطب أو عرض لهم خطر" (١١). وعن الأفغاني وبزوغ الوطنية المصرية يقول الدكتور طاهر عبد الحكيم: "إلى الأفغاني يعود الفضل في تلك الصيغة الأرقى للوطنية المصرية التي برزت في فكر الثورة العرابية، فبينما الوطنية عند الطهطاوي كانت وطنية المسلمين، مع قدر كبير من التسامح مع غير المسلمين والدعوة لمنحهم حقوق وحريات أوسع، فإن الوطنية لدى الأفغاني كانت متحررة من الحدود الدينية، فالأصول القومية لدى الأفغاني هي الجوهرية والخلافات في مذاهب الديانة هي الفرعية، ومصدر قوة الأمة هو في تمسكها بالأصول الجوهرية، أما مصدر ضعفها فهو تغليب الخلافات الفرعية، ولذلك فهو يركز على الوحدة الوطنية في المصالح العامة. ولكننا نعود لنشير إلى أن الأفغاني يدين لمصر بالمثل بهذا التصور الأرقى للوطنية غير القائمة على المذهب الديني وإنما على المصلحة العامة لسكان إقليم واحد. فإذا كانت الوطنية قد تخلصت في فكر الأفغاني

من العصبية الدينية، فهي بالمثل متحررة من العصبية القومية فالوطنية عند الأفغاني لها آفاقها الإنسانية الأكثر رحابة" (١٢).

وللأفغاني مفهوم راق عن الإنسانية عبر عنه في الخاطرات بقوله: "إنه خليق بالإنسان، كما أنه نوع واحد، ألا يكون له غير الكرة الأرضية الصغيرة ووطنًا، بمعنى أن وحدة النوع تقتضي وحدة المكان، فالإنسان طالما لا يمكنه أن يعيش في الماء، فموطنه اليابسة ونتيجة هذه المقدمة ألا يختص ببقعة منها دون الأخرى" (١٣). ولعل تلك الفلسفة هي ما استمد منها الكثير من المفكرين المعاصرين دعاوهم المستمرة للتعايش القائم على خصائص الإنسانية المشتركة بين البشر. ومن هذه الروح المتسامحة لفلسفة الأفغاني كان موقف تلاميذه من قادة الثورة العرابية من الأجانب المقيمين على أرض مصر وقت الثورة، فلم تسجل أي حوادث اعتداء على الأرواح أو الممتلكات لأي فرد أجنبي. ويؤرخ الأستاذ عبد الرحمن الراجحي لعام ١٨٧٦ كمبدأ للتدخل الأوروبي، ويشير إلى أن هذا التدخل كان من الأسباب الجوهرية التي حفزت النفوس إلى التبرم بنظام الحكم والتخلص من مساوئه لأن سياسة الحكومة هي التي أفضت إلى تدخل الدول في شؤون مصر وامتهانها كرامة البلاد واستقلالها. ومن هنا جاءت النهضة الوطنية والسياسة. وهنا وبحسب تعبير الأستاذ الراجحي وجدت مبادئ حكيم الشرق وتعاليمه سبيلًا إلى النفوس، فكانت من العوامل الهامة في ظهور هذه النهضة التي شغلت السنوات الأخيرة من عهد إسماعيل وكانت من أعظم أدوار الحركة القومية (١٤).

وقد أجمع المؤرخون على أن الأفغاني كان أول من صاغ عبارة "مصر للمصريين" والتي أصبحت شعارًا للثورة العرابية ومن بعدها صارت شعارًا للحركة الوطنية التي قادها مصطفى كامل. فقد قال الأفغاني: "إن مصر للمصريين، والسودان جزء متمم له"



(١٥). ويمكننا أن نؤكد على أن هذا الزخم الفكري والثقافي الذي أحدثه الأفغاني بقدمه إلى مصر كان من ضمن أسبابه تلاميذ الأفغاني نفسه، فيؤكد ذلك الدكتور محمد عمارة في كتابه عن الأفغاني بأن قادة الثورة العرابية تلقوا تدريبهم السياسي على يد جمال الدين فيما أسماه الدكتور عمارة الحزب الوطني السري (١٦). ومن هؤلاء كان عرابي، ومحمود سامي البارودي، وعبد السلام المويلحي، وشقيقه إبراهيم المويلحي، وإبراهيم اللقاني، وسليم النقاش، وأديب إسحق، والشيخ محمد عبده، وعبد الله النديم، وعبد الرحمن الكواكبي.

كل ذلك يقودنا ولا شك إلى أن الأفغاني وتلاميذه ومريديه كانوا من أسباب هذه النهضة الفكرية التي جاءت في أعقاب ١٨٧٦. ومن غير المتصور أن نبرح سيرة الأفغاني كمحفز للثورة العرابية دون أن نشير إلى ما كتبه المؤرخ محمد فهمي عبد اللطيف متسائلاً: "أين بلغ الأفغاني من التأثير في المسلمين بدعوته؟ وأين وصل من الطريق إلى هدفه وغايته، وما أجدى في تحقيق تلك الفكرة التي نهض لها يقينه وجهد طاقته؟" (١٧).

وبكل أسف فإن الإجابة على هذا السؤال تصيبنا بإحباط شديد، وتجعلنا نتساءل أيضاً: أهكذا هو حال المجددين دائماً في هذه الأمة؟!

لكن نعود إلى الأستاذ محمد فهمي عبد اللطيف (١٨) ليجيبنا على تساؤله، وكأنه يرثي حال هذا الفيلسوف الكبير فيقول:

"إننا نستمتع إليه في آخر حياته يرسل هذه الصيحة الأليمة البائسة إذ يقول: 'إن المسلمين قد همهم، ونامت عزائمهم، وماتت خواطرهم، وقام شيء واحد فيهم وهو شهواتهم!'"

ويواصل الأستاذ فهمي تعليقه قائلاً:

"ففي هذه الصرخة التي تفيض بالألم، نرى الرجل مغيبًا محنقًا، لأنه لم يجد في المسلمين العزيمة التي كان يتمثلها، والوثبة التي كان يتوقعها، وأنه يقول: لقد ناديت لو أسمعت حيًا، والواقع أن الرجل لم يكن يستطيع أن يبلغ أكثر مما بلغ."

لم يتوقف الأستاذ فهمي عند هذا الحد، بل أضاف والحنق واضح، ملخصًا في بلاغة ظاهرة مكانة الأفغاني فيقول:

"فحسب الرجل نجاحًا أنه فتح العيون على الخطر المائل، ونبه الأذهان إلى غاية الشر المتنمر، وأنه استطاع بصادق غيرته وقوة يقينه أن يجعل من دعوته نقطة تحول في حياة الشرق العربي، وأن يقيمها عقيدة اجتماعية لها تيارها واتجاهها، في تكوين الأفكار وتوجيه العقول والأفهام. على أننا لا ننسى أن الأفغاني في هذا كله كان لا يملك كثيرًا من الوسائل المساعدة. فهو رجل فقير مضطهد، الملوك وأهل السلطان يخذلون جهده، ودول الاستعمار وأهل المآرب يناهضونه فكرته. فتراه كل يوم على سفر يضرب في فجاج الأرض، كل ما في قدرته أن يلقي بأفكاره إلى أفهام، وكانت يومذاك قلة، وليست في يده الوسيلة التي يصل بها إلى الرأي العام. ونحن نعلن من شواهد التاريخ أن الرأي العام هو القوة الفعالة في تحقيق الدعوات، وأن الجماهير هي الوقود الذي ينضج الثورات" (١٩).

ونلاحظ هنا في كلام الأستاذ فهمي ما يؤكد على الذي ذكرناه سلفًا عن جهل عوام الناس، وذلك حين قال:

"يلقي بأفكاره إلى أفهام كانت يومذاك قلة!" فعن أي نهضة نتحدث؟ وبعد كل تلك العقود من الحديث عن محمد علي باني مصر الحديثة، يقف من يحاولون بعث روح المقاومة للظلم والعسف، يتلفتون حولهم فلا يجدون من الناس من هو أهلاً لإجابة الدعوة، فالهوة سحيقة ولا شك! والشعب يرزخ تحت نير السخرة والكرجاج!!

وحيثما مات الأفغاني، كان الشك عظيم في أن الرجل قد قُتل. وحيثما مات الكواكبي، حدث نفس الشيء. وعبد الله النديم مات مغترباً بعيداً عن بلاده وترابها، حتى أنه دفن هناك، وإلى الآن!! فكان بئس الجزاء لهؤلاء الشرفاء الذين ما أتوا بشيء إلا بغية الإصلاح والإصلاح...

المراجع والمصادر:

١. السلطان عبد الحميد الثاني - المفترى عليه (آخر السلاطين المحترمين) - الأستاذ منصور عبد الحكيم.
٢. عصر إسماعيل (الجزء الثاني) - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.
٣. نفس المرجع السابق - ص ١٤٦.
٤. جمال الدين الأفغاني - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.
٥. جريدة الأهرام - عدد ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩.
٦. مصدر سابق - جمال الدين الأفغاني - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.

٧. موقف مشابه - حين قام قاسم أمين بالتحقيق مع عبد الله النديم بعد القبض عليه ولم يتقدم باستقالته احتجاجاً لمحاكمة رمز وطني.
٨. كتاب الخواطر للأفغاني.
٩. الشخصية الوطنية المصرية - قراءة جديدة لتاريخ مصر - دكتور طاهر عبد الحكيم.
١٠. مصدر سابق - الخواطر - ص ٢٤٥.
١١. جمال الدين الأفغاني: الأعمال الكاملة الجزء الأول - دراسة وتحقيق الدكتور محمد عمارة.
١٢. مصدر سابق - دكتور طاهر عبد الحكيم.
١٣. مصدر سابق - الخواطر.
١٤. مصدر سابق - عصر إسماعيل - الرافي.
١٥. مصدر سابق - دكتور طاهر عبد الحكيم.
١٦. الأفغاني مناضلاً - دكتور محمد عمارة.
١٧. جمال الدين الأفغاني والوحدة الإسلامية - الأستاذ محمد فهمي عبد اللطيف.
١٨. نفس المصدر السابق - الأستاذ محمد فهمي عبد اللطيف.
١٩. نفس المصدر السابق - الأستاذ محمد فهمي عبد اللطيف.

(63)

الصحافة - في عهد إسماعيل والشيخ محمد عبده والعروة الوثقى كان من مظاهر حدوث نشاط وزخم في الحياة العلمية والأدبية في عهد إسماعيل تأسيس العديد من الصحف في مجالات الأدب والسياسة والعلوم. وقد شجع ذلك الخديوي إسماعيل بدعمه ومساعداته المالية والأدبية لمجموعة من الأدباء والعلماء لأجل تأسيس الصحف، وكان منهم المصريون وبعض الأدباء السوريين. وغني عن البيان أن ذلك التشجيع من جانب الخديوي كان في الأساس رغبة منه في محاكاة أوروبا في كل شيء، حتى في إصدار وتأسيس الصحف.

وإذا ما استعرضنا الصحف الصادرة في هذه الفترة، فإن الأمر لا يخلو من التناقض بين الرغبة في التظاهر بالتحضر وبين الرغبة في كبت الحريات التي يمكن أن تنال من العرش وأبهة الخديوي. وباستعراض بعض هذه الصحف وظروف تأسيسها وإغائها، يتضح لنا حجم العنت والقمع في مواجهة الصحافة الناشئة. ونورد أهم هذه الصحف طبقاً لما جاء ذكره عن الأستاذ محمد عبد الفتاح أبو الفضل: (١)

١. صحيفة وادي النيل: "أصدرها الشاعر الثائر عبد الله أبو السعود أفندي سنة (١٨٦٧) وكانت تصدر مرتين أسبوعياً حتى ألغيت بأمر من الحكومة سنة (١٨٧٢)".

٢. جريدة نزهة الأفكار: أصدرها إبراهيم بك المويلحي ومحمد بك عثمان جلال، ولم يصدر منها إلا عدد واحد، ثم عطلها إسماعيل باشا لما كانت تثيره من خواطر.

وهنا لا بد لنا من تعليق: فإلى هذا الحد لم يطق الخديوي الديكتاتور إلا عددًا واحدًا، وبعدها أغلق الصحيفة. وهذا يؤكد من جديد أن المسألة لا تعدو أن تكون مجرد صورة أو شكلًا أمام الأوروبيين.

٣. جريدة الوطن: صدرت سنة (١٨٧٧) بمعرفة ميخائيل أفندي عبد السيد، وكانت سياستها وطنية، واستمرت في الصدور إلى ما بعد الاحتلال وتوقفت سنة (١٨٨٢).

٤. جريدة التجار: الصادرة سنة (١٨٧٨) وقد عكست في تحريرها تعاليم جمال الدين الأفغاني. وبنفس الروح الثورية، صدرت جريدة "مصر" سنة (١٨٧٧)، وكان أديب إسحق هو من أنشأ الجريدتين وأدارهما سليم نقاش، حتى أغلقهما رياض باشا سنة (١٨٨٠).

٥. جريدة روضة الأخبار: أصدرها محمد بك أنسي، نجل عبد الله أبو السعود أفندي، سنة (١٨٧٨). وقد أصدرها بدلًا من صحيفة "وادي النيل" التي عطلتها الحكومة.

٦. جريدة الأهرام: صدرت سنة (١٨٧٥) بمعرفة سليم بك تقلا وبشارة تقلا باشا، وكانت أسبوعية. وصدر بجانبها جريدة يومية باسم "صدى الأهرام"، حتى عطلتها الحكومة هي الأخرى.



أما جريدة مرآة الأحوال وجريدة أبو نضارة فقد أصدرهما يعقوب صنوع، وهو يهودي مصري. تميزت كتاباته بالدعابة، والأولى أصدرها من لندن سنة (١٨٧٦) والثانية من القاهرة سنة (١٨٧٧). وكانت "أبو نضارة" صحيفة معارضة لإسماعيل، ويقال إن جمال الدين الأفغاني هو من شجعه على إصدارها لنقد سياسات إسماعيل. وهي أول جريدة سياسية ساخرة تصدر في مصر.

وكما المعتاد، لم يطلق إسماعيل النقد، فقام بنفي صنوع من مصر. ومن باريس، أعاد إصدار الجريدة ولكن بأسماء مختلفة، معارضاً للخديوي بشدة، واستمر في معارضته إلى ما بعد الاحتلال، ولكن من خارج مصر. (٢)

وإلى هذه الصحف يعزو الأستاذ عبد الرحمن الرافي الفضل لظهور حرية الآراء السياسية وانتقاد الأعمال الضارة التي تصدر عن الحكومة. ولها الفضل أيضاً في نشر العلوم والمعارف وتهذيب لغة الكتابة، فكانت من هذه الناحية من عوامل نهضة الأدب في العصر الحديث. (٣)

كما تطورت الطباعة وتقدمت بشكل كبير، وعني إسماعيل بمطبعة بولاق، كما أسهم إنشاء مصنع للورق في ازدهار الطباعة والمطابع.

هذه النهضة لم يكن لها أثر في حماية البلاد من السقوط في مستنقع القوى الأجنبية وتدخلاتها السافرة في الحياة المصرية.

ويبقى الحديث عن النهضة والتطور في شتى مناحي الحياة المصرية أيام إسماعيل حديثاً يحمل الكثير من المبالغة والأسى. فقد توافرت لإسماعيل كل سبل الحكم

الرشيد، ولكنه كسائر حكام هذه الأسرة أساء الحكم وأساء إلى البلاد التي أورثهم إياها محمد علي، مؤسس هذه الأسرة.

وقبل أن نترك الحديث عن الصحافة والوعي والثقافة، كان لنا جولة مع الدكتور عبد الودود إبراهيم شلبي الذي كتب عن محمد علي كلامًا يستحق أن نقف عنده، لأنه تبعه بالحديث عن إسماعيل وعن الأفغاني، وكأننا أمام مراجعة سريعة لهذه الفترة الشديدة القسوة على الشعب المصري، والتي لا تتسق فيها الأمور نهائيًا مع مقولة أن محمد علي مؤسس مصر الحديثة.

يقول الدكتور عبد الودود: "في مطلع القرن التاسع عشر، وعلى وجه التحديد، في عام (١٨٠٥م)، استطاع محمد علي أن يخدع بحيلته وذكائه علماء الأزهر، فبايعوه حاكمًا على مصر، وبايع الشعب من ورائهم أملًا في الخلاص والحرية والعدل. ولكن الطبع في النهاية يغلب التطبع، والشاة التي أرضعت جروًا يمزق بأنيابه صغارها الرضع!

سخرة وضرائب، قسوة وظلم، غدر ومؤامرات. لقد كشف محمد علي حقيقته. لقد تذكر الجرو فجأة أنه ذئب، ومصر الوديعة الطيبة صارت بين أنيابه ومخالبه غنيمة حرب!"

هكذا جاء رأي الدكتور عبد الودود، مباشرًا دون موارد، حقائق لا تقبل اللبس.

ويكمل الرجل حديثه الواضح الصريح فيقول: "وفي هذا المقال الذي نشره الشيخ محمد عبده بمناسبة الاحتفال بمرور مائة سنة على قيام نظام حكم محمد علي في مصر، صورة وصفية لهذا الحكم ونوعية هذا الرجل الذي أقام في مصر هذا الحكم". (٤)



وجاء لنا الدكتور عبد الودود بحديث غاية في الخطورة للشيخ محمد عبده عن شخصية محمد علي، حديث لم نره في كتب التاريخ المدرسية! فماذا قال؟ قال الشيخ محمد عبده ما نصه:

< "لم يستطع أن يحيي، ولكنه استطاع أن يميت، كان معظم قوة الجيش معه، وكان صاحب حيلة بالفطرة، فأخذ يستعين بالجيش على إعدام كل رأس من خصومه، ثم يعود ثانية بقوة الجيش وبحزب آخر على من كان معه أولاً فيمحقه... وهكذا، حتى إذا سحقت الأحزاب القوية، وجه عنايته إلى أصحاب البيوت الرفيعة، فلم يدع رأساً فيه ضمير أنا... واتخذ من المحافظة على الأمن سبيلاً لجمع السلاح من الأهالي، حتى فسد بأس الأهالي وزالت ملكة الشجاعة فيهم، فلم يبق في البلاد رأساً حتى خلعه من بدنه أو نفاه إلى السودان فهلك فيه." (٥)

ويواصل الشيخ محمد عبده كلامه الخطير فيقول:

"أخذ يرفع الأسافل، ويعليهم في البلاد، حتى انحط الكرام وساد اللئام، ولم يبق في البلاد إلا آلات له يستعملها في جباية الأموال، وجمع العساكر بأية طريقة، وعلى أي وجه، فمحق بذلك جميع عناصر الحياة الطيبة من رأي وعزيمة واستقلال نفس، لتصير البلاد المصرية إقطاعاً واحداً له ولأولاده. اشترأت نفسه لأن يكون ملكاً غير تابع للسلطان العثماني، فجعل من العدة لذلك أن يستعين بالأجانب من الأوروبيين، فأوسع لهم في المجاملة، وزاد لهم في الامتياز خارجاً عن حدود المعاهدات، حتى صار كل صعلوك منهم لا يملك قوت يومه ملكاً من الملوك، وصغرت نفوس الأهالي بين الجانب بقوة الحاكم، وانقلب الوطني غريباً في داره غير مطمئن في قراره. فاجتمع على سكان البلاد ذلان: ذل ضريته الحكومة الاستبدادية، وذل سامهم الأجنبي إياه ليصل

إلى ما يريده منهم، غير واقف عند حد، أو مردود إلى شريعة. كان رجال الحكومة إما الأرناؤوط أو الشراكسة أو الأرمن، أو ما أشبه هذه الأوشاب، وكانوا يحكمون بما يهون، لا يرجعون إلى شريعة ولا قانون." (٦)

ونلاحظ في هذا الجزء من مقال الشيخ وكأنه طفق به الكيل من مظالم هذه الأسرة للشعب. ويواصل وبنفس الحدة والصرامة ويقول:

"ولا يستحي بعض الأحداث من أن يقول: إن محمد علي جعل جدران سلطانه الدين. أي دين كان دعامة لسلطان محمد علي؟ دين التحصيل؟ دين الكبراج؟ دين من لا دين له إلا ما يهواه ويريده؟ أي عمل من أعماله ظهرت فيه رائحة الدين؟ لا يذكرون إلا المسألة الوهابية، وأهل الدين يعلمون أن الإغارة فيها كانت على الدين... لا للدين." (٧)

وبعد هذا الكلام المختلف، يكمل الدكتور عبد الودود حديثه ويقول تعليقاً على كلام الشيخ محمد عبده، فاضحاً لحقيقة محمد علي:

"هذا هو محمد علي... وكان عاصفة هبت على مصر، فبدأ الشعب يرحل ويهاجر، ولم يترك الطاغية هذه الفرصة، فسد عليه منافذ الهجرة بالقوة."

وهو ما أوردناه في الفصول السابقة عند الحديث عن بطش محمد علي بالفلاحين واضطرارهم إلى هجر أراضيهم والفرار نحو الشام هرباً من العسف والسخره والكبراج.

ويكمل الدكتور عبد الودود عن محمد علي قائلاً:

"ثم اتجه بشرهه إلى السودان، فوجه إليه حملة إثر حملة."

وهنا يستشهد الدكتور عبد الودود بكلام المؤرخ نعوم شقير (٨) حين قال:

"في عام ١٢٣٦ هجرية - الموافق لعام ١٨٢١ ميلادية - أرسل محمد علي باشا أول حملة عسكرية لفتح السودان، وقد وضع نصب عينيه جملة أسباب لإنفاذ هذه الحملة والعمل على تنفيذها بسرعة:

أول هذه الأسباب: الاستيلاء على مناجم الذهب في سنار التي طبقت شهرتها الآفاق، وبخاصة في القاهرة.

ثاني هذه الأسباب: استئصال شأفة المماليك - أعدائه الخطرين - بعد أن فر بعضهم إلى الجنوب عقب المذبحة التي دبرها لهم في القلعة.

ثالث هذه الأسباب: التخلص من المتاعب التي سببها له الجنود المرتزقة من الأتراك والشراكسة، وأسباب أخرى تتعلق باكتشاف منابع النيل، وتوسيع نطاق الزراعة والتجارة. " (٨)

إلى هنا انتهى كلام نعم شقير، لكن لم ينته كلام الدكتور عبد الودود إبراهيم شلبي. كلام كان لا بد من التوقف عنده.

ولم لا؟ وهو الباحث العلامة، أحد علماء الأزهر الأفذاذ. (٩)

المراجع والمصادر:

١. تأملات في ثورات مصر: الثورة العرابية - الأستاذ محمد عبد الفتاح أبو الفضل.
٢. عصر إسماعيل - الجزء الأول - الأستاذ عبد الرحمن الراجحي.
٣. نفس المرجع السابق.
٤. الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته - الدكتور عبد الودود إبراهيم شلبي.
٥. جريدة العروة الوثقى.
٦. نفس المصدر السابق.
٧. نفس المصدر السابق.

٨. نعوام شقير: مؤرخ لبناني ولد في لبنان سنة ١٨٦٣، انتقل لمصر وهو في العشرينيات من عمره وعمل في الجيش المصري كاتبًا، ثم التحق بالمخابرات الحربية ووقف على أخبار السودان من خلال عمله. ألف كتاب تاريخ السودان.
٩. تاريخ السودان - ص ٤٩١، ٤٩٢ - نعوام شقير.

(64)

إسماعيل والسودان... وكلمات أخيرة عن جمال الدين الأفغاني

ونحن نقرب من نهاية عصر إسماعيل، كان لا بد أن ننتبه جيداً لما جاء بكتاب الدكتور عبد الودود شلبي، وأن نتذكر السؤال المحوري الذي كان نقطة انطلاق هذه الدراسة: هل كان عرابي هو السبب في الاحتلال الإنجليزي لمصر؟ ربما يكون من السذاجة أن نسأل هذا السؤال بعد كل هذا الذي قرأناه. أما مقولة إن محمد علي هو باني مصر الحديثة، فأعتقد أنها بقليل من القراءة والتدقيق مقولة تستحق إعادة النظر.

نعود إلى ما قاله الدكتور عبد الودود تعقيباً على أسباب توجه محمد علي إلى السودان، فيكتب وكأنه يلخص بعضاً من المسألة العلوية ويقول: "هذه الأسباب التي حفزت محمد علي إلى غزو السودان وفتحه، تحدد لنا بدقة هدف الرجل من فتح السودان وغايته، وتضاف كذلك إلى هذه الصورة التي وصفها الشيخ محمد عبده بقلمه. ولم يستح بعض المؤرخين أو -الأحداث- كما وصفهم الشيخ محمد عبده، لم يستحوا من القول إن هدف محمد علي كان تحقيق وحدة وادي النيل بين السودان ومصر..." (١).

وفي انفعال وغضب، يواصل الدكتور عبد الودود كلامه عن محمد علي ساعياً إلى الخروج عن المألوف في الحديث عن الرجل، ويقول: "ماذا كان يعرف محمد علي عن السودان حتى يسعى إلى تحقيق وحدة بينه وبين مصر؟... لقد كان جندياً ألباني الأصل، جاء في حملة أرسلتها دولة الخلافة لإخراج الفرنسيين من مصر، واستطاع بحيلته ودهائه - كما ذكرنا - أن يجلس على كرسي الحكم، ثم انقلب بعد ذلك على دولة الخلافة كما انقلب قبل ذلك على العلماء والشعب في مصر... وذهب محمد علي. مات بعد أن أصابه العته والجنون من الظلم، وخلف من بعده خلف، كانوا على

شاكلته في العدوان والبغي، وسارت الأمور على هذا المنوال حتى وصل إسماعيل إلى الحكم، فأغرق -بسفاهته- البلاد في الديون، ووقعت مصر بذلك في قبضة المرابين. وفي هذا الوقت وصل إلى مصر الحكيم الأفغاني جمال الدين... " (٢).

إدًا، هذا هو المغامر الداهية الذي خدع الجميع، ولم يكن أبدًا إلا مهووسًا بأحلام العظمة وبناء إمبراطورية تتسع لأحلامه وهلاوسه. وها هو الشيخ محمد عبده يتفق مع ذلك الطرح، بل ويؤكد عليه في مذكراته.

ويحدثنا الشيخ محمد عبده واصفًا أحوال مصر قبل مجيء الأفغاني فيقول: "إن أهالي مصر قبل سنة ١٢٩٣ هجريًا، الموافق ١٨٧٦م، كانوا يرون شؤونهم العامة، بل والخاصة، ملكًا للحاكم العلي، ومن يستنبيه عنه في تدبير أمورهم، يتصرف فيها حسب إرادته، ويعتقدون أن سعادتهم وشقايتهم موكلان إلى أمانته وعدله، أو خيانتته وظلمه. ولا يرى أحد منهم لنفسه رأيًا يحق له أن يبديه في إدارة بلاده، أو إرادة يتقدم بها إلى عمل من الأعمال يرى فيها صلاحًا لأمته. ولا يعلمون من علاقة بينهم وبين الحكومة سوى أنهم مصرفون فيما تكفلهم به الحكومة، وتضربه عليهم. وكانوا في غاية البعد عن معرفة ما عليه الأمم الأخرى، سواء أكانت إسلامية أم أوروبية. ومع كثرة من ذهب منهم إلى أوروبا وتعلم فيها، من عهد محمد علي باشا إلى ذلك التاريخ، وذهاب الكثير منهم إلى ما جاورهم من البلاد الإسلامية... لم يشعر الأهالي بشيء من ثمرات تلك الأسفار، ولا فوائد تلك المعارف" (٣).

وعند هذه العبارة الأخيرة نلمس ما ذهبنا إليه دومًا ونحن نتتبع سيرة الأسرة العلوية حتى الأيام الأخيرة في عهد إسماعيل. وها هو الشيخ محمد عبده يؤكد ما ذهبنا إليه، حين يقول: "لم يشعر الأهالي بشيء من ثمرات الأسفار، ولا فوائد تلك المعارف". لم تتأثر القرى والنجوع بالبعثات ولا بالقصور أو الأبنية الحديثة. لم يتأثر الناس في الكفور بأن شوارع القاهرة اقتربت من شوارع باريس. تلك حقائق عبر عنها مفكر في وزن وثقل محمد عبده.

ونكمل معه هذا الحديث القيم، فيقول عن مجلس شورى النواب: "ومع أن إسماعيل أبدع مجلس الشورى في مصر ١٢٨٣ هجريًا، وكان من حقه أن يعلم الأهالي أن لهم شأنًا في مصالح بلادهم، وأن لهم رأيًا يرجع إليه فيها، لم يحس أحد منهم، ولا من أعضاء المجلس أنفسهم، بأن له ذلك الحق الذي يقتضيه تشكيل هذه الهيئة

الشورية. لأن مبدع المجلس قيده في النظام والعمل، ولو حدث إنساناً فكره السليم بأن هناك وجهة غير التي يوجهه إليها الحاكم لما أمكنه ذلك. فإن بجانب كل لفظ... نفيًا عن الوطن..! أو إزهاقًا للروح..! أو تجريدًا من المال..!" (٤).

وعن هذه الفقرة البالغة الأهمية من كلام الشيخ محمد عبده، حيث علق عليها الأستاذ الدكتور عثمان أمين وقال: "وقد خلف لنا محمد عبده في مذكراته التي لم تنشر عن أسباب الثورة العربية وثيقة هامة" (٥).

وهنا نتوقف بشيء من الدهشة ونتساءل: كيف للبعض أن يشيد بذلك العهد؟ وهل يستقيم أن نحدث الناس عن نهضة مقرونة بالنفي للعباد أو قتل الناس أو مصادرة أموالهم؟ أي نهضة تلك الممزوجة بدماء المصريين؟!

وهنا يجئ حديث الشيخ محمد عبده عن الأفغاني. وإذا تحدث محمد عبده عن الأفغاني فحتمًا سيكون الحديث مختلفًا، فكتب يقول: "في هذا الجو المعتم... جاء إلى هذه الديار في سنة ١٢٨٦ هجريًا رجل بصير في الدين، عارف بأحوال الأمم، واسع الاطلاع، جم المعارف، جريء القلب واللسان، وهو المعروف بالسيد جمال الدين الأفغاني. فتعرف عليه في بادئ الأمر طائفة من طلبة العلم، ثم اختلف إليه كثير من الموظفين والأعيان، ثم انتشر عنه ما تخالفت آراء الناس فيه من أفكار وعقائد، فكان ذلك داعيًا إلى رغبة الناس في الاجتماع به للتعرف على ما عنده. وهو في جميع الأوقات يجتمع بالناس ولا يسأم من الحديث فيما ينير العقل ويظهر العقيدة، أو يذهب بالناس إلى معالي الأمور أو يلفت النظر إلى الشؤون العامة، مما يمس مصلحة البلاد وسكانها. وكان طلبة العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام الإجازة، وكان الزائرون يذهبون بما ينالونه إلى أحيائهم ينشرونه في الناس، فاستيقظت مشاعر وانتبهت عقول، وخف حجاب الغفلة في أطراف البلاد، وبخاصة في القاهرة". (٦) ومن اليسير أن نلاحظ هنا أن رجلًا بمفرده استطاع أن يجعل من حوله طلاب علم شغوفين بعلمه، ينطلقون فيما بعد لتلقيين ذويهم ما تعلموه من هذا الحكيم! فكان أن انتشر علمه وتعاليمه بين الناس، وبخاصة العوام في وقت

قياسي. وهو ما دفع الخديوي إسماعيل ومن بعده ابنه توفيق إلى طرد الأفغاني شر طردة من البلاد المصرية.

ومن أقوال الأفغاني الخطيرة التي كانت بمثابة نفي للناس، وفي نفس الوقت كانت تحمل في طياتها وصفاً موجعاً لحال المصريين في ذلك الوقت: "إنكم معشر المصريين قد نشأتم في الاستعباد، وريبتم في حجر الاستبداد، وتوالت عليكم قرون منذ ملوك الرعاة حتى اليوم، وأنتم تحملون عبء نير الفاتحين، وتعنون لوطأة الغزاة الظالمين، تسومكم حكوماتكم الحيف والجور، وتنزل بكم الخسف والذل، وأنتم صابرون، بل راضون، وتستنزف قوام حياتكم التي تجمعت مما ينحلب من جباهكم بالعصا، والمقرعة، والسوط، وأنتم صامتون! فلو كان في عروقكم دم فيه كريات حيوية، وفي رؤوسكم أعصاب تتأثر فتثير النخوة، لما رضيتم بهذا الذل وهذه المسكنة. أفيقوا من سكرتكم! عيشوا كباقي الأمم أحراراً سعداء". (٧)

كان هذا هو واقع الحال تحدث عنه رجل يحمل الصدق عملاً وقولاً. هذا ما وجد عليه الفلاحين والبسطاء، فتحدث من دون تمييع أو تلميع. وفي خطبة له في الإسكندرية تحدث محاولاً شحذ الهمم وبعث الكرامة والعزة في النفوس فقال: "أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتستنبت ما تسد به الرمح وتقوم بأود العيال، فلماذا لا تشق ظالمك؟ لماذا لا تشق قلب الذين يأكلون ثمرة أتعابك؟!". (٨) وهو كلام جريء، كما قال الدكتور عبد الودود واصفاً إياه: "بهذه الجرأة كان جمال الدين يخطب، ويتكلم، وكان لكلامه أثر عميق في إيقاظ الناس، وتنبية المحكومين إلى حقوقهم قبل الحاكمين، فاتجه الناس إلى نقد أصحاب السلطان، وأخذت تتضاءل عقيدة سيادة الحاكم وحقه المطلق في التصرف". (٩)

وعن تلك الأيام الأخيرة في عهد إسماعيل ومهزلة التدخل الأجنبي يعلق الدكتور عبد الودود قائلاً: "كان الحاكم لمصر في ذلك الوقت هو الخديوي إسماعيل الذي جرت سياسته الخراب والدمار على مصر كما قدمنا، وزاد الطين بلة أن أصحاب الديون فقدوا ثقتهم في الحكم، وفي الطريقة التي تساس بها الأمور، ولم تهدأ نائرة هؤلاء



المرايين إلا بعد تعيين وزيرين في الحكومة: أحدهما إنجليزي، والآخر فرنسي. شيء غريب حقًا! صورة مضحكة ومبكية معًا، وهي صورة تحدد لنا بوضوح مدى الانحدار الذي وصل إليه الحكم، ومدى الضياع الذي انتهت إليه شؤون الأمة، وقد انطلقت الألسنة بانتقاد الارتباك الشديد الذي أوقع البلاد في هذه الورطة". (١٠)

والملاحظة الجديرة بالتعليق هي السخرية والحنق في لغة الدكتور عبد الودود، مثله مثل الكثيرين الذين سخرُوا في مرارة من هذا العهد الذي تميز بالسفَه الشديد، وبكل أسف لا يمت بنهضة ولا بارتقاء بالشعب المصري. ومن نفس المنطلق يكتب الشيخ محمد عبده في مذكراته فيقول: "... وكانت الآراء السياسية التي يبثها جمال الدين في تلامذته ومريديه وما بينه لهم وللناس من أنواع الحكومات الاستبدادية والدستورية تؤثر فيهم وفي غيرهم من الطبقات، ولكن الشعور بحقوق الأمة في أمر حكم نفسها، ومراقبة أعمال حكامها لم يسر في هذه النابذة من المصريين إلا وقد صحبه رؤية التصرف الأجنبي في حكوماتهم، والتحكم الأوروبي في شؤون بلادهم، فتعلقت آمال البصرَاء من المواطنين بإصلاح عظيم، غير أن سوء حال الحكومة الوطنية وفساد رجالها والخوف من السلطة الأجنبية، كل ذلك كان عقبة في طريق الإصلاح". (١٢)

غير أن الخطير الدال على الخراب الداهم وما استشعره الأفغاني من أن فساد إسماعيل قد بلغ حدًا لا يمكن إيقافه، فقد اقترح على الشيخ محمد عبده قتل إسماعيل! وقد تحدث في هذا الأمر كثير من المؤرخين وأكدوه ما جاء ذكره على لسان الإمام محمد عبده حين قال نصًّا: "وكننت أنا موافقًا على قتل إسماعيل، لو أننا عرفنا "عراي" في ذلك الوقت، فربما كان في إمكاننا أن ننظم الحركة معه، لأن قتل إسماعيل في ذلك الوقت كان يعتبر أحسن ما يمكننا عمله". (١٣)

والسؤال: ألم تكن الأمور تستحق الثورة؟ فما بالنا والبعض ذهب بعيدًا إلى استحلال دماء المصريين وإعلاء الذات الخديوية إلى مصاف الأنبياء والصالحين، واستدعاء الاحتلال واعتبرته دعوة لأصدقاء صالحين في مواجهة خونة مارقين - بالطبع عراي

وصحبه - أما الخديوي وخدمه فهم أيقونة الوطنية! ودائمًا ما تتكرر المأساة، ولا يتعلم الشعب من تاريخه!

فكما فعل محمد علي مع العلماء والشيوخ الذين بايعوه حكم مصر، تكررت المأساة من جديد مع جمال الدين الأفغاني. استدعاه توفيق إلى قصر عابدين وقال له: "إني أحب كل الخير للمصريين، ويسرني أن أرى بلادي وأبنائها في أعلى درجات الفلاح والرقي، ولكن مع الأسف إن أكثر الشعب خامل جاهل لا يصلح أن يُلقى عليه ما تلقونه من الدروس والأقوال المهيجة فيلقون أنفسهم والبلاد في تهلكة". (١٤)

وقد يكون من المناسب لو تساءلنا: ولماذا يوجد في حكمكم، أيها الخديوي، من هم جهلاء وخاملون؟ أليس جدكم محمد علي، ومنذ ما يزيد عن ٧٥ عامًا، قد عمل على الشعب بدعوى الإصلاح ورفعة شأن الدولة؟ أبعث كل هذه السنوات يكون الشعب خاملاً وجاهلاً؟ أي عبث هذا؟ وأي جهل بواح ينطق به هذا الوارث لمصر؟ وهل هو من كان على علم؟

فأسرته الوارثة هذه هي من كانت على خمول وجهل، هي من كانت عارًا على الشعب والأرض.

أما الأفغاني فقد أجابه قائلاً: "إن الشعب المصري كسائر الشعوب، لا يخلو من وجود الخامل والجاهل بين أفرادها، ولكنه غير محروم من وجود العالم والعامل. فبالنظر الذي تنظرون به إلى الشعب المصري ينظر إليكم! وإن قبلتم نصح هذا المخلص، وأسرعتم في إشراك الأمة في حكم البلاد عن طريق الشورى، فتأمرون بإجراء انتخابات نواب عن الأمة تسن القوانين، وتنفذها باسمكم وإرادتكم، ليكون ذلك أثبت لعرشكم وأدوم لسلطانكم". (١٥)

وكما أسلفنا، أحدثت أفكار الأفغاني انفجارًا هائلًا زلزل أقدام الطغاة في مصر وأثارت من العقد والضعينة ضد هذا الثائر المصلح بقدر ما كان في هذه الأفكار من قوة وعنق. وكان وكلاء الدول الأجنبية قد تقدموا إلى الخديوي بإقامة الأدلة على خطر هذا الرجل، وأخافوه منه (١٦). وكان ما أوردناه من القبض عليه والتنكيل به ونفيه بطريقة فيها من الإهانة والذل ما لا يتلاءم مع عالم وفيلسوف في قامته، ولكن هذا كان حال من يصدق بالحق في ذلك الوقت!

وقد وصل التنكيل بالرجل لمستوى غير مسبوق من دنو الأخلاق، بما يعكس طريقة التفكير المنحطة للخديوي توفيق، حيث لا شك أن كل هذا النيل من الرجل كان بتوجيه منه.

ومما تناقله البعض، ومنهم الدكتور عبد الودود شلبي، أنه تم نقله إلى السفينة المتجهة إلى بومباي في الهند وليس معه أي ملابس، فقطع المسافة بقميص واحد على بدنه، والوقت صيف والحرارة شديدة، حتى أنه تقرح جسده. ولم يكن معه من النقود أكثر من ثلاثة جنيهات عثمانية، وبعض قروش من الفضة، وهذا المبلغ أخذ منه في السويس ولم يبق معه شيء (١٧). ويبدو أن من قاموا بعملية الضبط والترحيل كانوا من أسافل الناس!

وعن تلك الواقعة يقول الشيخ محمد عبده: "ولا ريب أن الانزعاج بنفي جمال الدين كان عامًا، والكدر كان تامًا، ولكن الخديو أظهر سروره بما فعل، وتحدث به في محضر جماعة من المشايخ على مائدة الإفطار في رمضان، فأظهر الطرب بذلك من كان لا يعرف لنفسه قيمة في العلم والفضل. وألزمت الجرائد بنشر الأمر الصادر بالنفي، وفيه من التقريع الشديد ما لم يكن يستحقه الرجل، كما أنه كان فيه تشنيع جارح بمن كانوا يجتمعون عليه، فنشره البعض، وأبت إحدى الجرائد نشره لأن محررها كان من تلامذته، فَعُطِلت... " (١٨)

ولذلك لم يكن مستغربًا بالنسبة لنا أن يتحدث الكثيرون عن وفاته، وأنه قد قُتل. قد تحدث بذلك الأستاذ عبد الرحمن الرافي، لكن الأشد إيلامًا ما ذكره نصًا عن قبره. إذ كتب يقول: "وبعد أن مضت عشرات السنين على وفاته سنة ١٨٩٧، لم ينهض واحد من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها يبحث عن قبره ويشيد له ضريحًا يليق بذكرى الرجل العظيم الذي أفنى عمره في بعث الأمم الشرقية وإنهاضها، وبث روح الحياة والحرية فيها، إلى أن قيض الله رجلاً من سراة الأمريكان (مستر كراين)، فأخذ يبحث ويحقق حتى اهتدى إلى قبر جمال الدين بالأستانة سنة ١٩٢٦، فأقام عليه شاهدًا فخماً من الرخام، نقش عليه اسم السيد، وأدى بهذا الصنيع واجبًا كان يجدر بسراة الشرقيين وعظمائهم أن يؤدوه". (١٩)

ونحمد الله أنه لم يلقَ مصير عبد الله النديم، الذي لم يُنقل قبره إلى بلده مصر حتى الآن!

المصادر والمراجع:

- ١- الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته - دكتور عبد الودود إبراهيم شلبي.
- ٢- نفس المصدر السابق - ص ١٠٥.
- ٣- مذكرات الشيخ محمد عبده - ص ٥٥، ٥٦.
- ٤- نفس المصدر السابق - ص ٥٧.
- ٥- رائد الفكر الحديث - دكتور عثمان أمين - ص ٣٣.
- ٦- نفس المصدر السابق. مذكرات الشيخ محمد عبده.
- ٧- زعماء الإصلاح - المفكر الإسلامي / أحمد أمين.
- ٨- رائد الفكر الحديث - الدكتور عثمان أمين - ص ٢٢.

- ٩- الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته - دكتور عبد الودود إبراهيم شلبي - ص ١٠٨ .
- ١٠- نفس المصدر السابق. ص (١٠٨).
- ١١- هذا الموضوع بالتفصيل تجده في كتاب طبائع الاستبداد - عبد الرحمن الكواكبي.
- ١٢- مذكرات الشيخ محمد عبده - ص (٥٩).
- ١٣- العروة الوثقى ص (٣١).
- ١٤- زعماء الإصلاح - المفكر الإسلامي / أحمد أمين ص (٧٦).
- ١٥- نفس المصدر السابق.
- ١٦- مصدر سابق - الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته - دكتور عبد الودود إبراهيم شلبي.
- ١٧- نفس المصدر السابق.
- ١٨- مذكرات الشيخ محمد عبده - ص (٧٢ - ٧٣).
- ١٩- جمال الدين الأفغاني - الأستاذ/ عبد الرحمن الرافي.

(65)

إسماعيل باشا صديق (المفتش) والحديث مستمر عن مهازل عهد الخديوي
إسماعيل.

نوفمبر سنة ١٨٧٦

إن حادثة إسماعيل باشا صديق إنما هي واحدة من الشواهد على فساد هذا العهد
واستحلاله للحرمت، فلا شيء كان يقف أمام رغبات الخديوي. وفي تفاصيل ما ورد
عن إسماعيل المفتش ما يعزز اليقين على وصول الأحوال في مصر، على يد السلالة
العلوية، إلى الحضيض أخلاقياً.

ولعل الرواية المعتمدة من غالبية المؤرخين المعاصرين كانت مرجعيتها تعود إلى
رواية الأستاذ عبد الرحمن الرافعي. وقد حاولت جاهداً أن أصل إلى رواية أي من
المعاصرين للمفتش وحادثة اختفائه (مع التسليم بوجهة ما جاء به الأستاذ الرافعي)،
فكانت رواية نوبار باشا بما حوته عن بعض التفاصيل، بما يحيطنا علماً بتفاصيل
تكشف عن رداءة الحكم ورجالاته.

وقبل مطالعة مذكرات نوبار باشا، تجدر الإشارة إلى أن إسماعيل باشا صديق، الشهير
بالمفتش، هو الأخ بالرضاعة للخديوي إسماعيل، وتدرج في المناصب حتى وصل إلى
أن يصبح وزير مالية الخديوي، مستحوذاً على ثقته المطلقة. وتعدد الروايات عن
المفتش إلا أنها في النهاية تكاد تتفق على أنه لم يكن بالشخصية التي يمكن الاطمئنان
لها.

كتب عنه نوبار باشا وخصّه بأنه كان موضع شبهات، وأنه كان يجور على أموال الضرائب. فيقول محدثاً عن فوضى المالية في مصر:

"ليس لدي تعريف أفضل للحياة في مصر خلال الفترة الزمنية التي تفصل بين عودتي وبين انفصالي الثاني عن الوالي (ديسمبر ١٨٧٥) إلا بوصفها بأنها حلم تجمعت فيه الأحداث الأكثر تشتتاً واتحدت بشكل عشوائي وغريب. لا أستطيع التحدث عن المالية وعن الفوضى واللغو الذي كان قد استشرى في هذه الوزارة. عموماً كانت فترة قصيرة من الوقت تفصل بيننا وبين الإفلاس. أعرف فقط -وأستطيع القول- أن الضرائب لم تعد ومنذ فترة سوى اسم، وأنه استُبدل بها نظام -إذا جاز القول- الضريات المنتظمة. لا فترة محدودة، كل شيء كان يُطالب به مقدماً. فالفلاح لم يكن لديه سوى محصوله لسدادها، لكن المفتش كان يقوم أحياناً ببعض الحيل، سواء عن طريق التودد المباشر أو الاستلطاف، الذي كان دائماً ما يُخفي مخالبه وراءه لينتزع من الشيوخ مبالغ تُدر أموالاً على الخزانة. وفي المديریات كان المديرون يقومون بمراسلة الأعيان، وفي الوقت نفسه إلى شخص يقوم بإقراضهم المال. وكان الأعيان يبيعون محصولهم من القطن الذي لم يُزرع بعد، والصراف يدفع المال عنهم، الذي يعود بعد ذلك بنسبة ٥٠٪ فائدة على القرض، أما القرض نفسه فكان يُورد مباشرة إلى الخزانة". (١)

وفي الفقرة السابقة نجد أن كل موبقات الهدم متوافرة، من نصب يقوم به إسماعيل صديق المفتش، وربا فاحش، وإذلال للفلاحين بسيف الفقر. نحن أمام تشكيل عصابي وليس نظام دولة. وفي أحسن الأحوال هي ضيعة لصاحبها الخديوي المعظم.

نكمل مع شاهد العيان نوبار باشا، الذي يستفيض في الحديث عن المفتش فيقول: "تمادى المفتش في مثل هذا النوع من العمليات المالية لأن هذه التجاوزات كانت تبدو في أعين الوالي نوعاً من الشطارة. لكن أتذكر أنه في يوم من الأيام جاء سكرتير الوالي واسمه خيرى بك، وهو جركسي أمين جداً ومستقيم، ليطلعني على برقية من

المفتش الذي كان حينذاك في طنطا يطالب فيها بحبس (أبو جبل)، وهو واحد من القادة الذين اشتركوا في حرب الشام، بسجن القلعة بحجة أنه يرفض دفع الضرائب التي عليه. وفي صباح اليوم التالي كنت في السراي كالمعتاد، وكذلك بقية الوزراء، لكنني لمحت بعض كبار الموظفين، من بينهم شاهين وعبدالله باشا الألباني. وكنا جميعًا مدعويين للتوجه إلى الوالي. بمجرد جلوس الوالي بدأ في الحديث عن (أبو جبل) بوصفه متمرّدًا يرفض دفع الضرائب. لا كلمة ولا طلب إيضاح، صمت تام من الجميع. وهو ما كان يبحث عنه الوالي: موافقة حتى ولو كانت صامتة". (٢)

وكما هو واضح، لا صوت يعلو على صوت ولي النعم. السمع والطاعة هي دستور البلاد. وليذهب العدل إلى الجحيم. لكن يخبرنا نوبار باشا عن بقية قصة (أبو جبل)، والتي من ورائها المفتش. فيكمل قائلاً:

"فأخذت بمفردي الكلمة: (لكن ما الأسباب التي جعلت أبا جبل يرفض دفع الضرائب التي عليه؟)، فقال لي: (يدعي أنه دفعها من قبل). فقلت له: (لكن يبدو لي أنه من السهل التأكد من أقواله بمراجعة دفاتر المحصلين). رد علي الوالي -ويجب أن أقول بصوت لا يبدو عليه الثقة-: (إن واجبه أن يدفع أولاً ثم يطالب بالفحص). فقلت له وأنا أتكلم بسرعة: (أطلب من سموكم المعذرة، طالما دخل المال بين أيدي المفتش، ليس فقط (أبو جبل)، بل الشيطان نفسه لا يستطيع انتزاعه منه)". (٣)

هكذا كان معروفًا عن المفتش. هذا حديث واحد من معاصريه، يصف المفتش بأنه يتفوق على الشيطان في انتزاع الأموال. غير أننا قد وجدنا مؤرخًا هولنديًا قد عاش في مصر لفترة من الزمن وكتب كتابًا قيمًا عن مصر (مصر وأوروبا)، وفيه وصف للمفتش ربما يتسق مع سيرته الشخصية. يقول فان بملن في معرض حديثه عن الخديوي إسماعيل وعن سفهه وعن المفتش:

"ومن الحقيقي أن الخديوي إسماعيل لم يبدُ مستعدًا أن يعترف بإفلاسه، ولم يطلب إلا امتداد الوضع من يوم لآخر عن طريق أحسن الحيل التي تُعرض عليه، ولم يكن يعترف إلا بعجزه الحالي عن دفع ديون الدولة وديون عائلته. وهكذا فلم يقيم حفلات كبيرة في موسم ١٨٧٥ / ١٨٧٦، وضجّى باللص العام إسماعيل صديق بأن تركه ينتحر". (٤)

ها هو بملن يصف المفتش باللص، وينفي في نفس الوقت واقعة الانتحار، فيقول معقبًا على مسألة الانتحار قائلًا:

"هو إسماعيل صديق، ولم ينتحر، وإنما تم التخلص منه بواسطة الخديوي إسماعيل إذ خشي من أن يُلقى عليه تبعات الأزمة المالية في حالة مثوله أمام القضاء المختلط". (٥)

وقبل أن يغادر بملن، يهمننا أن نستعرض بعضًا مما كتبه عن الخديوي إسماعيل، وبصفته من المعاصرين ومن موقعه كقاضٍ أجنبي في المحاكم المختلطة، حيث الاعتقاد بأن رأيه على قدر كبير من الحياد. ربما يكون مرد ذلك إلى شخصية القاضي. فيقول عن الخديوي:

"إنه رجل يراوغ دائمًا، ولم يعرف كيف يستفيد أدنى استفادة من زراعته وصناعاته وملكية أراضيه الشاسعة. إنه رجل لا يشبع من المال، لكنه ينفقه في البناء والشراء والحفلات، وفي مظاهر البذخ من كل نوع، وليس لاستثماره كرأس المال. فالأوروبيون وأعدائهم القنصليون هم الذين كونوا رؤوس الأموال من البقايا الخديوية، ولقد عقد قروضه السبعة لا لزيادة رأس المال ولكن لينفق، وليغطي إنفاقه السابق، ولإصدار سندات الخزنة من أجل دائرته بنسبة فائدة ربوية. ماذا كان يملك عند سقوطه؟ مئات الآلاف من الأفدنة المرهونة، والتي لم تدر عليه شيئًا، وأثاث تكلف الملايين ولكنه لا يستطيع بيعه، وكنوز من الأحجار الكريمة، وأوانٍ وأشياء أخرى من الذهب

والفضة التي كان من الصعب عليه أن يتخلص منها، وربما أيضًا بضعة ملايين من الفرنكات الذهبية التي أدرك أنه من الحذر ألا يحتفظ بها تحت يده في قصره، وبضعة ملايين حملها معه بسهولة، ولكنها لم تكن كافية لسداد أحكام المحاكم المختلطة أو الكوبونات المستقبلية. لقد كان فقيرًا نسبيًا عند سقوطه". (٦)

ومن أغرب ما ذكره بملن عن الخديوي إسماعيل في أحد هوامش كتابه أن إسماعيل كان يحب أن ينثر قطعًا من الذهب على الناس في كل مرة يخرج فيها بعربته! وعن مبلغ احتقار الأجانب والدائنين للخديوي، يضيف بملن:

"فقد شنوا على هذا الأخير التعس حربيًا مسعورة بلغت ذروتها في الجريدة الحقيرة المدعوة "نشرة دائني الحكومة المصرية". وفي هذه النشرة عاملوه علنًا وفي عقر داره على أنه وغد ومرغوه في الوحل دون أن يجرؤ على فتح فمه". (٧)

هذه هي الحقيقة التي كان عليها إسماعيل. هذا هو إسماعيل في نظر معاصريه. وما زال البعض يتغنى بنهضته!

لكن وخلال تصفحي لصفحات كتاب بملن، عثرنا على فقرة في غاية الخطورة تلخص نظرة الغرب من قديم إلى حكام الشرق الطغاة والمتغترسين، وكيف يسوقونهم لتحقيق غايات الغرب وأهدافه، كل ذلك باستغلال شهواتهم ونفوسهم الشرهة لكل ما هو مظهري وقائم على الغطرسة والسفه. فيحكي بملن عن واقعة ذات دلالة خطيرة ويقول:

< "إن قنصلًا عامًا كبيرًا في السن ذكر له بصوت خفيض في بداية عام ١٨٧٥ في معرض حديثه عن "الباشا ووزرائه" أنهم جميعًا أطفال يحبون مظاهر السلطة،



ويجب أن نترك لهم هذه المظاهر (بما يعني أننا نحن الآخريين الأوروبيين نمارس سلطتنا من خلالهم ومن أجل مصلحتنا)".

هذه هي الصورة التي يعرفها المطلعون عن هذا الرجل الخارق. فلم يكن إسماعيل على أي درجة من الدراية بالرجال والأشياء. فهو يعرف كيف يدبر وشاية على الطريقة التركية للوصول إلى نتيجة غير مفيدة لا يمكن الدفاع عنها، ولا يستطيع أن يدرك ويصل إلى غاية جيدة لأي مشروع جدي. فقد كان ينقصه حسن الفطنة والحزم الضرورين للنجاح. وهكذا فشلت كل مشروعاته، جيشه وأسطوله وحرب الحبشة (٨)، ومصانع السكر، وتغيير عاصمته ظل ناقصًا، وسكك حديد الجنوب التي كان من المفروض أن تربط أسوان وحتى السودان بالقاهرة توقفت في أسيوط. وأخيرًا فإن إدارته المالية العامة والخاصة وصلت به إلى الإفلاس". (٩)

كلام صادم، ولكنه حقيقي، وتوافق عليه غالبية المؤرخين. ونعود ونكرر السؤال:
"أبعد كل هذا الفشل، أين هي النهضة؟!"

تحدثت سابقًا أن العبرة بالتناجح. وها هو بملن يؤكد ما ذهبنا إليه. هاهو يعلن أن النتيجة فشلًا عظيمًا...!

ويعود بملن فيحدثنا عن النجاح الوحيد الذي حققه الخديوي إسماعيل ولا ينسى أن يأتي على ذكر المفتش واصفًا إياه بأبشع الأوصاف، فيقول:

"شيء واحد نجح فيه تمامًا بقوة القشيش وزيادة الحصيلة التي تدفعها مصر إلى الباب العالي، هو تعديل نظام الوراثة في الأسرة وجعله مقتصرًا على عائلته. ولم يكن هذا التعديل نجاحًا دبلوماسيًا بأي حال من الأحوال. فالوزارة الطويلة للحقير إسماعيل صديق، الذي خرب البلد، ظل الخديوي راضيًا عنه طالما يمدده بالمال السائل سرًا". (١٠)

لاحظ استخدام بملن لأحط الألفاظ عند الحديث عن المفتش!
ويبقى لنا الحديث عن مقتل المفتش. حادثة قتل أم انتحار؟
سوف نبحث عن الإجابة عند الكاتب والمؤرخ الروسي ذو الأصل اليهودي "تيودور
روتشتاين"، ونوبار باشا، ومن بعده الأستاذ عبد الرحمن الرافي، علنا نكشف الكثير
من الغموض عن إسماعيل المفتش...!

المراجع والمصادر:

- ١ - مذكرات نوبار باشا، دار الشروق، ص (٦٠٣).
- ٢ - نفس المصدر السابق، ص (٦٠٣).
- ٣ - نفس المصدر السابق، ص (٦٠٤).
- ٤ - مصر وأوروبا، "فان بملن" القاضي الهولندي.
- ٥ - نفس المصدر السابق، ص (١٧٧).
- ٦ - مصر وأوروبا، فان بملن، ص (١٧٨).
- ٧ - نفس المصدر السابق، ص (١٧٩).
- ٨ - بعد أن اتسعت الأراضي التي استولت عليها مصر في أفريقيا، رأى إسماعيل ضرورة ضم الحبشة، ودخلت مصر في حرب معها (١٨٧٥ / ١٨٧٦) وانتهى الأمر بهزيمتها، وخسارتها الكثير سواء في الرجال أم الأموال أم السمعة الحربية. المصدر: هامش، ص (١٨٠)، كتاب مصر وأوروبا، ويلفريد سكاون بلنت.
- ٩ - نفس المصدر السابق، ص (١٨٠).
- ١٠ - نفس المصدر السابق، ص (١٨٠).

(66)

الخدوي القاتل - حقيقة أم ادعاء؟

رفض نوبار باشا بشدة مشروع "غوشن وجوير" (١) ورفض الخديوي إسماعيل إذعائاً لهما. ومن الغريب أننا نجد أحد الكتاب، وهو "تيودور روتشتاين"، يكتب عن إسماعيل باشا المفتش كلاماً يحمل في طياته دفاعاً عن موقفه تجاه مشروع "غوشن وجوير". يقول عنه: "ومهما يكن من أمره، فإن موقفه وقتئذ كان الموقف الحق من جميع الوجوه. كان يقول إنه إذا وصل الأمر إلى اتفاق مع الدائنين فمنتهى السفاهة أن يكون أساس الاتفاق ٧٪، فإن ٥٪ هي أقصى ما تستطيع مصر أدائه من غير أن تجر على نفسها الخراب. أما الرضا بوضع رقابة على المالية، وهي في الواقع رقابة على الإدارة، فكان في رأيه محض سعي لتسليم (٢) البلد للأجانب، وهو أمر لا يختلف عن الخيانة العظمى في شيء. ولقد أوعد الخديو (أي هدده) بأنه إذا ما قبل هذا الشرط من برنامج (٣) غوشن وجوير، ثارت عليه البلاد ثورة عامة. ولدينا من الأسباب ما يحملنا على الاعتقاد أنه هو نفسه كان لا يقعد عن تنفيذ وعيده هذا". (٤)

ويستشهد مستر "روتشتاين" ببرقية كان مراسل التايمز في الإسكندرية قد أرسلها إلى جريدته، قال فيها: "ينبغي أن نعترف بأن المشروع الجديد سيقبض من سلطة الخديو المطلقة قبضاً يُذكر. لذلك كان قبوله موضع شك. إنه إذا ترك الأمر للخديو، فإن له من الدراية ما يجعله ينزل على حكم الظروف، ولكن الحزب الذي استفاد كثيراً من النظام القديم قوي جداً، وزعيمه ناظر المالية شديد السلطان على عقل مولاه". (٥)

وهنا يعلق مستر "روتشتاين" قائلاً: "فكان لا بد من التخلص من ناظر المالية، والحالة هذه، يكاد يكون مسألة حياة أو موت لحماية النظام الجديد". ولعل في برقية مراسل التايمز التالية في نفس اليوم - ١٣ نوفمبر ١٨٧٦ - ما يشير إلى نية القتل المبيتة للمفتش. إذ يقول في برقيته هذه: "سواء أكان سقوطه خطأ أم صواباً، فهو

أمر يحرص عليه حرصًا شديدًا (يقصد الخديوي)، وليس شيء أدعى إلى رواج بورصة الإسكندرية الكاسدة من إشاعة سقوط المفتش التي ترددها الألسن كثيرًا".

وهنا يكتب "روتشتاين" عن قتل المفتش، موجّهًا سهامه بقوة صوب الخديوي إسماعيل، قائلاً: "ولقد نال القوم بغيتهم بعد سعي كثير. فإنه لما كان إسماعيل لا يستطيع الصبر على إبراق المستر غوشن وإرعاذه، ولا يجسر على عزل المفتش القوي القديم بالطريقة المعتادة، فقد دعا المفتش ذات يوم للتنزه معه ثم أمر به فقتل غدراً. وعلى أثر ذلك طير مراسلو الصحف إلى بلادهم نبأ سقوط عدو الإصلاحات الممقوت. وكتب القنصل العام - الإنجليزي - إلى الحكومة يقول: (لقد قوي الأمل في نجاح بعثة المستر غوشن والمستر جوير عقب سقوط ناظر المالية السابق. لقد ظل تحقيق هذا الأمل بضعة أيام معلقاً بين اليأس والرجاء لعداء ذلك الناظر ودسائسه)". (٦)

ويعقب مستر "روتشتاين" على قتل المفتش تعليقاً في غاية الأهمية، إنما يدل في جوهره على أن الغرب لا يمانع نهائياً في بيع المبادئ والشعارات طالما كانت المسألة تتعلق بمصالحه. وهي مسألة جديرة بالملاحظة والتدقيق. فالغرب لا يعبأ بالقتل ولا بالخراب والتخريب طالما كان بعيداً عن بلاده. فأوروبا، وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا، لم تقف أمام محمد علي عند غزوه للحجاز ولا عند غزوه للشام. أما إذا خرج الصراع خارج هذا الإطار، فالأمر عندئذ محظور!

وها هو مستر "روتشتاين" يثبت في تعليقه ما ذهبنا إليه، فيقول: "ولما بلغ نبأ هذه الجريمة مسامع القوم لم ترتفع منهم صيحة استنكار، كما أن الذين نصبوا أنفسهم فيما بعد لكشف مساوئ إسماعيل لم يهتموا بالحادثة كثيراً وطوروا عنها كشحاً، مع أنهم لم يغادروا في خلق (٧) إسماعيل أدنى مغمز إلا أظهوره وأثبتوه. لا، بل حدث ما هو عكس ذلك، فإنه لم يكد ينمي هذا الخبر السار إلى بورصة الإسكندرية حتى ارتفعت السندات المصرية ثلاثة بنوط في ساعة ونصف الساعة".



وفي رسالة كتبها مراسل "التايمز" إلى جريدته قال وكأنه يزف خبرًا سعيدًا عن مقتل المفتش: "إنه يعد خاتمة نظام عتيق... لقد كان إسماعيل صديق زعيم حزب يقاوم النفوذ الأوروبي وكل تقدم للمدنية في البلاد... إن سقوط المفتش الذي يقال إنه كان أعد مشروعًا معارضًا ليعد من أقوى دواعي النجاح". (٨)

في الرسالة تقرير واضح بأن الدائنين قد سرهم الخبر. ولم يكذ يمضي أسبوع على اختفاء المفتش حتى أعلن إسماعيل عن موافقته على مشروع "غوشن وجوير". ويشير "روتشتاين" إلى أنه بموت المفتش ظهرت إنجلترا وفرنسا يتقدمهما الدائنون بمظهر المخلصين الأوفياء، على الرغم من أن هذا المظهر كان من خلفه ثيابهم الملطخة بالدماء. ويصف الحادثة بأنها بداية لحكم قام على العنف، وبالغنف نما، وبالغنف تغلب أخيرًا على كل الصعاب، هذا بحسب "روتشتاين".

وفي أحد هوامش كتاب "روتشتاين" إشارة إلى ما أورده المستر "سكاون بلنت" في كتابه التاريخ السري لاحتلال إنجلترا لمصر عن رواية السير "ريفرز ويلسون"، والذي كان يشغل منصب مدير شركة قناة السويس (فيما بعد وزيرًا لمالية مصر سنة ١٨٧٩، وبعد ذلك أول رئيس وزراء لمصر). فقد روى له ويلسون أن إسماعيل أمر بقتل المفتش خشية أن يبوح لغوشن وجوير بما فعله الخديوي من غش وتزوير في الحسابات التي قدمت إليهما. ويؤكد "روتشتاين" ما سبق ذكره عن أن الإيجاز الذي كتبت به التقارير الرسمية عن هذه الحادثة هو ضمن ما يبعث الشك في هذه الجريمة الغامضة.

لكن أغرب ما قرأناه عن هذه الجريمة هو ما كتبه الكولونيل "تشارلز لنغ" في جريدة السنداى ستار التي تصدر في واشنطن أثناء نقده لكتاب اللورد "كرومر"، حين قال: "إن اللورد (المستر في ذلك الوقت) فيفيان (قنصل إنجلترا العام في القاهرة)، على ما يعرفه الكاتب شخصيًا، قد نقل الحكاية مفصلة إلى ولاية الأمور بلندن. أما في مصر، فإن الشخص الذي عزا إليه اللورد فيفيان الجريمة قد رقي إلى رتبة الفرسان وأنعم

عليه بلقب سير. وأكمل قائلاً: ليت رسالة اللورد فيفيان تنشر فيعرف الناس من هو هذا الشخص!". (٩)

ومن أسف، لم نعرف إلى الآن من هو هذا الشخص القاتل بأمر سيده؟ جريمة نكراء تعكس دناءة مرتكبها، ويبقى لدينا روايتان: الأولى لنوبار باشا، والثانية للمؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافي.

المراجع والمصادر:

- ١- تاريخ المسألة المصرية - ويلفريد روتشتاين - (غوشن هو الوزير الإنجليزي مندوباً عن الدائنين الإنجليزي، وجوير هو مندوب الدائنين الفرنسيين).
- ٢- أعتقد أن كلمة "لإسلام البلد" بحسب الترجمة يقصد بها "تسليم البلد".
- ٣- جريدة التيمس - في ١٣ نوفمبر ١٨٧٦، نشرت تلغرافاً عن وكالة رويترز: "اتهمت فيه إسماعيل باشا المفتش بأنه يظهر الخديو بمظهر من يبيع مصر إلى المسيحيين ويثير شعور القوم الديني على الأمور التي اقترحها غوشن وجوير".
- ٤- تاريخ المسألة المصرية - روتشتاين - ص (٣١).
- ٥- جريدة التيمس - عدد ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦.
- ٦- تاريخ المسألة المصرية - روتشتاين - ص (٣٢).
- ٧- يدل مؤلف كتاب المسألة المصرية على عدم اكتراث الغرب بواقعة قتل المفتش بكتاب اللورد كرومر (مصر الحديثة)، حيث لم يتعرض لهذه الحادثة بشيء من التفصيل يتناسب مع أهميتها، فقد ذكرها ملحوظة في إيجاز شديد وعابر.
- ٨- رسالة من مراسل التيمس في الإسكندرية بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٨٧٦.
- ٩- تاريخ المسألة المصرية - روتشتاين - ص (٣٣).



(67)

من قتل إسماعيل صديق المفتش؟

رواية نوبار باشا:

يبدأ نوبار باشا حديثه مذكراً بأجواء الحادث وكأنه يدلي بشهادته في محضر رسمي، ونستشعر من كلامه أنه حديث مسئول لرجل دولة، وربما هذا ما يعطي لشهادته قيمة بالإضافة إلى أنه عاصر الحادثة، فيقول:

"في أثناء قيام هذين السيدين (يقصد غوشن وجوير) بمهام لجنتهما، حدثت في مصر أيضاً واقعة أخرى وهي وفاة المفتش. كنت بعيداً، وما سوف أقوله ما هو إلا ملخص لما قُصَّ علي. إن مسألة أن تعرف الحقيقة بالضبط في بلاد الصمت فيها قانون، حيث كل شيء يُلاحظ، وحيث لم يكن من الممكن إلا لشخص واحد فقط أن يتحدث وكلمته ملزمة التصديق على الجميع أيّاً كانت مشاعرهم الشخصية هي أمر صعب". (١)

وهنا يشير نوبار باشا إلى قوة الديكتاتور في فرض سطوته على الدولة، وأن قوة الوالي وجبروته تجعل روايته هو وأعوانه هي المصدقة!

ولكنه بعين المحقق والباحث عن الحقيقة يقول:

"ولكن بالرغم من هذا، فإن كلمة تفلت من هنا، كلمة تفاجأ بها من هناك، شخصيات تعرفها وتعرف طباعها تتحدث معها، من كل هذه المعطيات يمكنك أن تكتشف مجموع الحقيقة". (٢)

ويكمل شهادته بعد أن أوضح منهجه في استجلاء الحقيقة فيقول:

"كان السيدان غوشن وجوير فور وصولهما قد رفضا أن يتعاملا مباشرة مع المفتش، وكانا على حق، فلم يكن من الممكن أن يتركا الوالي يختبئ وراء ستار الناظر (صديق المفتش) الذي كان يشرف على تنفيذ كل أوامره وكل تحركاته". (٣)

وهنا يعبر نوبار باشا بوضوح عن عدم رغبة الدائنين في التعامل مع المفتش، وهو ما يلقي بظلاله عن مسؤولية ما للأجانب أو على أقل التقديرات الرغبة المشتركة مع الخديوي في غياب المفتش عن مسرح الأحداث.

ويكمل نوبار قائلاً:

"وجد المفتش نفسه في موقف سيء، وما زاد الطين بلة أن رأيه الذي خالف رأي الوالي كان سبباً أساسياً في كشف حقيقة الوضع كله أمام غوشن وجوير. بناء على رواية أولى للواقعة، أن المفتش تقدم باستقالته يوم (١٤ نوفمبر ١٨٧٦) وسببها أنه لم يكن يريد أن يكون عائقاً أمام تسوية المالية. وبناء على رواية أخرى، أن الوالي هو الذي أرسل إليه ليسمعه بأنه يجب عليه الامتثال وتقديم استقالته. كان يريد بذلك، كما كانوا يقولون، إبعاد الشبهات عنه ويكون بمنأى عن الاتهامات". (٤)

إلا أن نوبار باشا يستبعد تماماً أن يكون المفتش قد تقدم باستقالته طوعاً، ويدلل على ذلك بقوله:

"إن الاستقالة المسببة التي كنت أنا مثلاً لها (كان نوبار باشا قد تقدم باستقالته من قبل) هي أمر مهين جداً في الشرق، ولا يمكن أن يخطر على بال أحد، وخصوصاً للكثير من الأسباب القوية، على بال المفتش القوي بقوة الوالي والضعيف المسكين بعيداً عن مسانדתه. إن هذا جعلني أصدق أو أقتنع أن الاستقالة وتبعاتها كانت من أعمال الوالي". (٥)

ومما لا شك فيه أن المفتش لم يكن مجبراً، فهو مركز قوة في الدولة، ويملك من الأسرار الخاصة بالدولة والخديوي الكثير.



على أي حال، يكمل نوبار باشا روايته ويقول:

"ويبدو أن أسباب الاستقالة المكتوبة لم تعجب سموه، وكان لا بد من العثور على أسباب أخرى لكتابتها. كُتبت في القصر وتم استغلال الكثير من نوبات السكر التي اعتاد المفتش على الانغماس فيها بلا شك، من أجل إفقاد الصواب والحصول على توقيعه على الصيغة الجديدة التي كانت تتضمن بعض الجمل التي تهاجم الوالي والتي كان المفتش يتهمه فيها بالخضوع للأوروبيين وتسليم بلاده للأجانب". (٦)

إلا أن نوبار باشا يفاجئنا مفاجأة غريبة، كنا قد أشرنا إليها نقلًا عن "روتشتاين"، من أن الدائنين قد رموا المفتش بسهام الطائفية، وهذا ما ذكره نوبار باشا في مذكراته: "باختصار وفي كلمة واحدة، كان المفتش يعارض بصفته 'مسلمًا'، ويكافح ضد 'المسيحي'، ولا يتراجع إلا أمام ضعف الوالي أمام هؤلاء المسيحيين أنفسهم. ولا حاجة بي إلى أن أقول مرة أخرى: إنني لا أقوم إلا بكتابة ما كان يُهمس به أو ما كان يُعتقد أو يُفكر فيه بعض المقربين من السراي". (٧)

ومن جانبنا، لا نميل إلى تصديق هذه الرواية، لأنها تتناقض مع سابقتها. فإذا كان المفتش سكيرًا، فما إذًا شأنه والمذهبية أو الطائفية؟ ثم إن الرجل عُرف عنه كثرة الأسفار إلى أوروبا وصداقته للحكام والملوك، فكيف يكون في تفكيره، وهو رجل الدولة، ذلك البعد الطائفي؟!

ونصل مع نوبار إلى فصل الختام ونهاية المفتش فيقول:

"وبحصوله على هذا المستند والحجة التي تسوغ ما سيفعله، ذهب الوالي صباح اليوم التالي بعربته إلى منزل المفتش ودعاه لأن يصحبه في نزهة إلى الجزيرة، وهذه هي الرواية المنتشرة، ولكنني علمت من شخص كان شاهدًا على الأحداث أن الأمر تم هكذا:

إنه طبقاً لهذه الرواية الأخيرة، فإن كل الباشاوات وكما كان المعتاد، كانوا مجتمعين في قاعة الانتظار بسراي عابدين، وكان المفتش حاضرًا أيضًا. كان الجميع يعرفون بأمر الاستقالة، وكانوا يتساءلون ماذا سيحدث؟

دعا الوالي الجميع إلى الصعود ما عدا المفتش الذي بقي وحيدًا في صالون الانتظار. نزل الوالي وتبعه الجميع ثم نادى على المفتش ليقول له:

'تعال إن والدك حسن (ابنه) مريضة، إنني ذاهب لرؤيتها'. وجعل المفتش يصعد معه في عربته، وعند وصولهما إلى الجزيرة طلب الوالي من المفتش الانتظار في الصالون بالطابق الأرضي، وذلك أثناء دخوله إلى الحريم. وفي هذه اللحظة دعا ابنه حسن للحضور، وقال له:

'لقد عينتك وزيرًا للجهادية، وشقيقك حسين وزيرًا للمالية. إن المفتش موجود في بهو الانتظار ومجموعة من الجنود مستعدون في الخارج، اصطحبه إلى الزورق التابع للسفينة البخارية الراسية عند المرسى!'

ويكمل نوبار باشا هذه الرواية الخطيرة، فتبدو وكأننا أمام جلادين وقتلة، فيقول: 'دهش حسن ونزل لينفذ الأوامر التي أعطيت له، وبدوره أعطى الأمر للمفتش بأن يتبعه. فهم المفتش ما يدور في خلد الوالي فأخذ في البكاء والصياح ونادى عليه طالبًا العفو، وهو يحاول التخلص من بين أيدي الجنود الذين اصطحبوه إلى المركب المستعد للرحيل!'

عاد الوالي إلى سراي عابدين ودعا مجلس الشورى للانعقاد برئاسة الأمير توفيق، الذي أعلن الاستقالة المسببة للمفتش وطالب بالقبض عليه ونفيه إلى السودان. فوجد المجلس نفسه قد تحول إلى هيئة للمحاكمة، ثم يدخل الوالي إلى القاعة ويقدم أوراقًا ومستندات مرسلة إلى بعض مشايخ الأقاليم تحمل توقيع بل وختم المفتش أيضًا، يحرض فيها هؤلاء المشايخ ضد الوالي وضد المسيحيين، ويقترح أن يقوم المجلس بالتصويت على نفي المفتش إلى السودان، الأمر الذي تم بالطبع". (٨)



وكما هو معتاد، أن يجد الديكتاتور من ينافقون ويثنون على قراراته أيًا كانت، يحكي نوبار عن البعض الذي عبّر عن السخط بشكل علني ضد المفتش لأنه كان يخدع سيده دائمًا، وأشاد الجميع بالإجراء الذي اتخذه سموه وبحكمته. يا لها من مأساة! خرس الجميع. هكذا كانت تُدار البلاد؛ لا صوت يعلو فوق صوت باعث النهضة!

ويقدم لنا نوبار في ختام شهادته ما يعتقد أنه الدليل القوي، فيكمل قائلاً: "وبحلول المساء أرسل مصطفى بك إلى السفينة، ولم نعرف بالتحديد مهمته، لكنه عاد منهارًا يرتعد وقد أصابه مسٌّ من الجنون. إن واقعة عودة مصطفى بك من السفينة نصف مجنون هي التي تُعضد التفسير والقول بأن المفتش لقي نهايته في الجزيرة، لأن تفسيرًا آخر يمكن أن يُعطى للحالة التي عاد عليها مصطفى من الجزيرة؟ يبدو أنه حضر بالضرورة واقعة مأساوية رهيبة". (٩)

وربما تكون هذه الرواية هي الأقرب للتصديق، لأن الرواية الأخرى التي ذكرها نوبار باشا في مذكراته والتي جاء فيها أن المفتش قد نُقل إلى دنقلة حيث تم اعتقاله هناك، وتم تقديم البراندي بشكل وافر، فمات من الإفراط في الشراب.

وقد يكون لهذه الرواية هدف خفي، ألا وهو صرف النظر عن فكرة القتل العمد.

وللحقيقة، وبعد بحث واطلاع بين روايات المؤرخين، أجدني مطمئنًا إلى أن المفتش قد قُتل بتحريض مباشر من الخديوي إسماعيل. وها هو المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافي يؤرخ لهذه الواقعة المشينة لهذا العهد، فنراه يكتب تحت عنوان "مقتل إسماعيل صديق - المفتش - نوفمبر سنة ١٨٧٦"، ويقول:

"وفي خلال المفاوضات بصدد الرقابة الثنائية، وقع حادث رهيب، له اتصال وثيق بارتباك مصر المالي، وهو قتل إسماعيل صديق باشا.

كان جوشن، مع مطالبته بالرقابة الثنائية، يُحتم إقصاء إسماعيل صديق عن وزارة المالية كشرط جوهرى لإصلاحها، فقبل الخديوي مضطراً التضحية بوزيره الذي كان موضع ثقته سنوات عديدة، واستقال إسماعيل صديق من منصبه بناءً على إلحاح جوشن وإذعان الخديوي، وعُين الأمير حسين كامل (السلطان حسين) خلفاً له. ولم يكتف جوشن بذلك، بل اعتزم مقاضاة إسماعيل صديق باشاً أمام المحاكم المختلطة عن العجز الواقع في الميزانية، متهمًا إياه بتبديد هذا العجز إضراراً بحقوق حملة الأسهم". (١٠)

وفي هذا الكلام ما يشير إلى إمكانية مشاركة الأجانب في عملية التخلص من المفتش، فالمصلحة باتت مشتركة للمندوبين وللخديوي.

ويواصل الأستاذ الرفاعي حديثه ويقول:

"فاضطرب الخديوي من هذا التهديد، وأدرك من حديثه مع وزيره الأمين أنه لا يبقى على ولائه لمولاه في سبيل الدفاع عن نفسه، وأنه إذا قُدم للمحاكمة فإنه سيشارك الخديوي معه في تبديد أموال الدولة، بل ربما ألقى عبء المسؤولية على عاتقه، ففكر إسماعيل في التخلص منه، ودبر مشروع محاكمته بتهمة التآمر على الخديوي وإثارة الخواطر الدينية ضد مشروع جوشن وجوير، وقبل أن تبدأ المحاكمة اعتزم أن يتخلص منه بلا جلب ولا محاكمة. وإنفاذاً لهذا الغرض استدعاه إلى سراي عابدين كعلامة على الثقة به، وهدأ من روعه، وتلطف في محادثته، ثم اصطحبه إلى سراي الجزيرة، مظهرًا أنه رضي عنه. ولكن لم تكد العربية التي أقلتهما تجتاز حدائق السراي، وتقف أمام باب القصر، حتى نزل الخديوي وبادر بإصدار أمره بالقبض على صديق واعتقاله في ناحية من القصر. ومن تلك اللحظة اختفى نبؤه عن الجمهور، إذ عهد الخديوي إلى أتباعه بقتله، فقتلوه وألقوا جثته في النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦). ولم يعلم الناس بادئ الأمر بما حل بالمفتش، واستمرت المحاكمة الصورية ماضية في



سبيلها، وكَمَّ المجلس الخصوصي بنفيه إلى دنقلة وسجنه بها، في حين أنه لقي حتفه قبل أن تتم المحاكمة". (١٢)

ونلاحظ هنا أن الرافي حسم مسألة القتل وتوجيه الاتهام مباشرة ومن دون موارد إلى الخديوي. أما بخصوص مسرحية استمرار محاكمة المفتش من دون مثوله أمام المحكمة أو أي من قضاة المحاكم المختلطة، أقول إن في هذا ما يؤكد ضلوع الأجانب في مقتله ومدارة الأمر.

ويكمل الأستاذ الرافي حديثه قائلاً:

"ولعمري إن هذه الوسيلة في التخلص من الرجل ليست مما تسيغه الشرائع، ولا النظم والأخلاق، فإن اغتيال الناس غدراً عمل لا يليق أن يصدر من النبلاء، بل والملوك والأمراء. ثم ماذا كان ينقم إسماعيل من المفتش؟ إنه لم يكن ينفذ إلا السياسة التي وضعها الخديوي. أو كما يقول مؤلف تاريخ مصر المالي: (يجب أن نعطي مال قيصر لقيصر، فإذا كان المفتش هو الأداة التي تُحضر وتنفذ، فإن الرأس الذي كان يبتكر وينظم هو الخديوي)". (١٣)

ومهما يكن من الرأي في مقتل المفتش، فقد انتهت بهذه الخاتمة المفزعة حياة رجل فاقد الذمة والضمير، تسلط على حكومة مصر ومصائرها ثماني سنوات طوال، جرت الخراب المالي على البلاد.

اعتقد إسماعيل أنه بقتل المفتش قد حقق غرضين: أولهما أن يتخلص من إذاعة أسرار اشتراكه وإياه في تبديد أموال الدولة، وثانيهما أن ينال عطف المندوبين الأوروبيين جوشن وجوير في مطالبهما منه. وقد حقق إسماعيل الغرض الأول، فإنه بمقتل المفتش وإلقاء جثته في قاع اليم، قد غُيبت معه أسرار التلاعب والعبث بأموال

الخبزانة العامة. أما الغرض الثاني فلم يتحقق، لأن إسماعيل صار تحت رحمة المندوبين الأوروبيين وتدخلهما المستمر في شؤون الحكومة.

وبعد قتل المفتش، صدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ القاضي بفرض الرقابة الثنائية على المالية المصرية". (١٤)

انتهى كلام الأستاذ عبد الرحمن الرافي. وليس لنا من تعليق إلا أن الولد لجدته؛ فمحمد علي صاحب مذبحه القلعة، وإسماعيل بطل واقعة قتل المفتش!

المراجع والمصادر:

- ١- مذكرات نوبار باشا - دار الشروق.
- ٢- نفس المصدر السابق - ص (٦٤٢).
- ٣- نفس المصدر السابق - ص (٦٤٣).
- ٤- نفس المصدر السابق - نفس الصفحة.
- ٥- نفس المصدر السابق - نفس الصفحة.
- ٦- نفس المصدر السابق - نفس الصفحة.
- ٧- نفس المصدر السابق - ص (٦٤٣).
- ٨- نفس المصدر السابق - ص (٦٤٤).
- ٩- نفس المصدر السابق - ص (٦٤٥).
- ١٠- عصر إسماعيل - الجزء الثاني - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.
- ١١- نفس المصدر السابق - ص (٧٢).
- ١٢- نفس المصدر السابق - ص (٧٣).
- ١٣- تاريخ مصر المالي - ص (١٠٢).
- ١٤- نفس المصدر السابق - ص (١٠٢).



(68)

تتوالى مشاهد النهاية (يناير ١٨٧٩ - ١٨٧٩) خطبة العرش وجواب مجلس النواب. حقيقة، أجدني في أشد درجات الاختلاف مع الأستاذ عبد الرحمن الرافي فيما ذهب إليه من كلمات الثناء على مجلس شورى النواب، وبالذات في أعقاب آخر أدوار الانعقاد في عهد إسماعيل، على الرغم من أن التدخل الأجنبي قد بلغ أقصاه. ولم نعرف عن مجلس شورى النواب مواقف حادة أو شرسة على مر السنوات منذ تأسيسه في مواجهة هذا التدخل السافر ولا الوقوف تجاه الحاكم الديكتاتور الذي بدد ثروات البلاد. فالأمر لم يتعدَّ بعض العبارات هنا وهناك، مغلفة بكلمات التبجيل والتفخيم لعظمة الخديوي وحكمته وروعة حكمه!!

وقد اخترت بعض المشاهد من نهاية هذا العهد، استدل بها على أن الأوضاع استمرت في التدهور والانهيار، وتعريض الكرامة الوطنية على يد هذه السلالة الحاكمة إلى أشد درجات النيل من قدرها.

فكان مما قررته وفرضته إنجلترا وفرنسا تأليف وزارة بها وزيران من الأجانب يمثلان مصالح الدائنين ويكونان أداة رقابة على الوزارة وأعمالها. وكما أسلفنا، فقد وافق الخديوي صاغراً، فكان نوبار باشا هو من شكل الوزارة، وكان بها وزيران: إحدهما إنجليزي هو مستر ريفرس ويلسن وزيراً للمالية، والثاني هو الفرنسي المسيو دي بلنير وزيراً للأشغال. وقد بدأت هذه الوزارة في ممارسة مهامها في أغسطس سنة ١٨٧٨. وقد سرت في البلاد لغة متفائلة غريبة عبرت عنها بعض الصحف حينها وعن الأمل في النواب. وجاء في إحداها عن مجلس الشورى والتفاؤل بأداء نوابه ما نصه: "ولم لا؟ وإن من أعضائه لا تأخذه في الحق لومة لائم، مع العلم بواجباتهم وحقوق الأمة، وما ألم بها من الآلام. و بودهم لو افتدوا الإصلاح بدمائهم." (١)

ولست أدري ما الذي دعا الصحيفة إلى هذا التفاؤل والإطراء. فيبدو أن مرور هذه السنوات على قرار الخديوي بإنشاء مجلس شورى النواب في سنة ١٨٦٦ لم ينتج

عنه أي مسائلة وتحقيق عن تدهور حال البلاد. ولم ينتج عنه أي إجراء لوقف هذا الانهيار. لم نر قوة لهؤلاء النواب في الوقوف أمام هذا التدخل الأجنبي الإجرامي ومجابهة تصرفات الخديوي التي أوصلت مصر إلى الإفلاس. لم نرهم يفتدون الأمة بدمائهم كما جاء في الجريدة. هل كانت كلمات الجريدة بمثابة تخدير لمن يقرأ من الناس وهم بالقطع قليلون؟

وفي ٢ يناير سنة ١٨٧٩ اجتمع المجلس برئاسة أحمد رشيد باشا بحضور الخديوي إسماعيل ومعه المير محمد توفيق باشا ولي العهد، والأمير حسن ثالث أولاده، ونوبار باشا رئيس النظار ووزير الحقانية والخارجية، ومحمد راتب باشا وزير الحربية، ومصطفى رياض باشا وزير الداخلية، وعلي مبارك باشا وزير المعارف والأوقاف (٢). وبالطبع الوزيرين أصحاب السلطة المالية والسلطة الرقابية في البلاد: مستر ريفرس ويلسن وزير المالية والمسيو دي بلنير وزير الأشغال. وفي حقيقة الأمر، هم من يديرون الحكومة، ومن دون شك في ذلك. فعن أي مآثر للنواب يتحدثون؟ لست أدري!

ويروي لنا الأستاذ عبد الرحمن الرافي عن اجتماع المجلس وهذه الجلسة في سنة ١٨٧٩ فيقول: "تليت خطبة العرش، وهي أوجز خطب إسماعيل عبارة، وآخرها في مجلس شورى النواب، قال فيها:

"أبدي ممنونيتي من اجتماعكم بهذا المجلس وأخبركم أن سبب اجتماعكم هو أن نظار حكومتي سيتذكرون معكم في بعض مسائل مالية وأشغال داخلية، فنرجو من المولى الكريم أن تتم المذاكرة في ذلك على أحسن حال والله الموفق للصواب." هكذا كان خطاب العرش في تلك الجلسة. لكن كانت المفاجأة في جواب المجلس على خطبة العرش. وفي تعليق الأستاذ الرافي على ذلك الجواب، وقد وصفه بالتاريخي! وحرري بنا أن نقرأ نص الجواب، الذي أورده الأستاذ الرافي وقدم له قائلاً: "وقدمت للجنة جواب المجلس، وهو جواب تسامي فيه النواب إلى أرق المعاني وأروع الأساليب، فصار جديرًا بأن يُحفظ ويسجل في تاريخ مصر الدستوري، وها هو ذا بنصه في مضبطة جلسة ٦ يناير سنة ١٨٧٩:



"نحن نواب الأمة المصرية ووكلائها، المدافعون عن حقوقها، الطالبون لمصلحتها، التي هي في نفس الأمر مصلحة الحكومة، نرفع إلى مقام الحضرة الخديوية الفخيمة الشكر الجميل، حيث عنيت بتشكيل مجلس شورى النواب، الذي هو أساس المدنية والنظام، وعليه مدار العمران، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التي هي منبع التقدم والترقي، وهو الباعث الحقيقي على بث المساواة في الحقوق، التي هي جوهر العدل وروح الإنصاف. ونكرر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة جعلته مسؤولاً كافيلاً أمام الأمة تأييداً لمجلس النواب، وتتميمًا له. ولذلك حينما تعلقت إرادتها السامية بأن ينظر الوزراء في أمور مالية والأشغال والداخلية، دعت نواب الأمة ليتداولوا معهم في ذلك، حفظًا لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة. وإنا نبث أيضًا عن الأمة عمومًا، وعنا خصوصًا، مزيد الثناء على هذه الحضرة المعظمة، لما تعطفت به من تشريف ركابها الرفيع لافتتاح هذا المجلس احتفالًا به في يوم ستجني الأمة من غرسه ثمار الرفاهية والراحة. ونعلن من صميم الفؤاد سرورنا وكمال ابتهاجنا بما تشرفت به مسامعنا من خطاب جلالتم الذي أنبأ عما انطوت عليه تلك السريرة الطاهرة الزكية من الميل الغريزي إلى إصلاح الأمة المصرية، والرغبة الخالصة في صعودها على معارج التقدم وتقويتها إلى ذروة السعادة ونيلها الحرية في تصرفاتها قولًا وفعالًا، حيث أبانت عظمتكم أن الغرض من اجتماع هذا المجلس هو المذاكرة مع نظار حكومتكم في المسائل المتعلقة بالمالية والأشغال الداخلية. فيبعث فينا ذلك الخطاب روح العصر الجديد، وأحيا آمال هذه الأمة التي لا تزال راجية أن تنال شرفها التليد الذي شهدت به التواريخ وأنبأت به الآثار بمساعي الحضرة الخديوية وهممها العلية. وإنا لا نألو جهدًا في دقة النظر والعناية بما فيه منفعة الوطن ومصلحة الحكومة قيامًا بأداء واجباتنا التي هي في الحقيقة مقاصد ولي النعم."

ولم يشأ النواب أن يختتموا وصلة النفاق المركزة هذه دونما أن يكون مسك الختام كلمات تنضح بالنفاق الرخيص الذي دفعت فيه الأمة الكثير من كرامتها ودماء أبنائها. وجاءت نهاية جواب النواب على النحو الآتي:

"فليحي الخديو المعظم، وأنجاله الكرام، ولتحيا الحرية تحت ظل رعايته وحمايته،
أمين." (٣)

قرأت كلام النواب مرة ومرات، وتعجبت أشد العجب لهذا النفاق الرخيص لرجل
ذهب بمصر إلى جحيم الديون والإفلاس. إن كل كلمة جاءت في جواب النواب على
خطبة العرش يمكن كتابة صفحات وصفحات من الرد على ما جاء فيها. وأنا أتساءل:
ماذا لو كان الجواب موجهاً إلى نبي مرسل وليس إلى حاكم ديكتاتور من بني البشر
موصوم بالقتل والسرقة وتبديد ثروات البلاد؟ أليس الخديوي قاتلاً؟ قتل إسماعيل
صديق باشا المفتش؟ أليس الخديوي ظالماً؟ زبانيته ألهمت ظهور الفلاحين بالكرباج
لأجل تحصيل المال لزوم الحضرة الخديوية الفخيمة؟ هل يجرؤ أحد من هؤلاء
النواب على السؤال عن المفتش؟ هل أحتج أحدهم على وجود الوزيرين الأجانب
ضمن الحكومة؟ هل سأل أحد عن حفل قناة السويس وتكاليفه؟ هل تساءل أحد
من النواب عن المصريين الذين سقطوا صرعى السخرة والجوع أثناء حفر القناة؟
أبدًا، شيئاً من هذا لم يحدث. لكن هناك مجلس شورى النواب، وكفى!
ربما أصدق ما يمكن أن يقال عن المجلس المذكور: إنه الضجيج بدون طحن...

المراجع والمصادر:

- ١ - جريدة التجارة (أديب إسحق) - عدد ١٥٣ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٨).
- ٢ - عصر إسماعيل - الجزء الثاني - الأستاذ عبد الرحمن الرافعي.
- ٣ - نص جواب المجلس على خطبة العرش - (مضبطة ٦ يناير سنة ١٨٧٩) -
المصدر السابق.

(69)

نوبار باشا... الشخصية المرعبة!

لم يكن نوبار باشا من الذين يمكن الوثوق بهم على الإطلاق. هناك الكثير مما يؤخذ على روايته للأحداث التي عاصرها، كما لم يكن على وفاق مع الكثير من قوى المجتمع المؤثرة، وبخاصة الكثير من نواب مجلس الشورى.

ففيما يتعلق بالمسألة الدستورية، لم يكن نوبار باشا يهدف إلا إلى التسوية فيما وعد به مجلس النواب من مناقشة الأمر مع مجلس النظار. وكان مفاجئاً أن تقوم الحكومة فيما بعد بتعطيل جريدتي (التجارة) لأديب إسحاق، و(الوطن) لميخائيل عبد السيد خمسة عشرة يوماً بسبب إثارة خواطر الناس ضد الحكومة.

ولعل ما قالته الدكتورة لطيفة محمد سالم (١) في تقديمها لكتاب "مصر وأوروبا" والذي ألفه القاضي الهولندي بلمن حيث كتبت عنه تقول: "إن هذا الكتاب يرقى إلى مرتبة المصدر، ويُعد من أهم ما خطه قلم أوروبي، حيث واجهه بشجاعة التدخل الأجنبي الذي كان ينهش في جسم مصر في وقت بلغت فيه الإمبريالية، وبالذات الأنجلو فرنسية ذروتها".

فيؤكد فان بلمن أن علاقة الخديوي إسماعيل بنوبار باشا لم تكن جيدة وأنه لم يكن يحبه، كما أن نوبار باشا قد تم فرضه لتشكيل الوزارة التي عرفت باسم الوزارة الأجنبية (٢).

فيقول بلمن عن الأحوال المالية التي سبقت تكليف نوبار باشا بالوزارة: "كانت الأحوال المالية تسير بشكل ردي لدرجة أن الخديوي، بضغوط من فرنسا وإنجلترا، وبنصائح مستشاريه الأوروبيين، خضع في مرسوم ٢٧ يناير ١٨٧٨ بشأن إقامة لجنة عليا للتحقيق تُكلف بدراسة أسباب هذا العجز وكيفية مواجهته في المستقبل، وعين أعضائها بعد شهرين بمرسوم صدر في ٣٠ مارس وكان عددهم سبعة من بينهم

فرديناند ديليسبس رئيسًا (٣) والذي لم ينفع إلا في إعاقة اسمه للجنة والهروب بأسرع ما يمكنه. وأربع مندوبين، مندوبين لصندوق الدين". (٤)

وقد يكون من المفيد أن نستعرض أسماء اللجنة، فكلًا منهم له دور في الأحداث الجسام التي حلت بمصر، وهم "بيرنج، ودي بلينبر، وباراشيلي، وفون كريمر"، بالإضافة إلى وريفز ولسون، ورياض باشا نائبين للرئيس. ويعلق بملن في وضوح وصراحة تجعلنا نكن مزيدًا من الاعتبار والتبجيل لهذا القاضي المحايد بحق، فكتب يقول: "ومن المسموح به لنا أن نندهش من أن التأثير الأوروبي الخفي الذي فرضته لجنة التحقيق على الخديو جعلته يختار أغلبية من أربعة مندوبين للخزانة وهم ممثلون مباشرون للدائنين الأوروبيين. وكان هذا يعني أن التحقيق يجب أن يتم لصالح أوروبا، وعلى السيد ولسون أن يعتقد أن مهمته ذات طبيعة مختلفة". وفي موضع آخر يعلق بملن على التقرير قائلًا: "باختصار يمكننا القول إن التقرير تجرأ على كل شيء في مصر وعلى الخديو وعائلته ولم يتجرأ على شيء ضد أوروبا". (٥)

وتفاصيل التقرير منشورة في كتاب السيد بملن وغيره من المراجع، وهي تفاصيل يندى لها الجبين من شدة قسوتها ولما تنبئ به من تفريط وإهمال في شؤون مصر المالية.

وقد قبل الخديو في خطاب وجهه إلى السيد ولسون في ٢٥ أغسطس بنتائج التحقيق، كما أعلن صاغراً بقبوله تكليف نوبار باشا بتشكيل الوزارة. والمفاجأة كما جاء في كتاب السيد بملن من أن قبول تكليف نوبار باشا بالوزارة قد تم بموجب تقرير سري قدمه له السيد ولسون "الذئب الإنجليزي" - والتسمية من عند بملن - ولم يكن الخديو يحب نوبار الذي حرص على أن يظهر كممثل للتأثير الأوروبي في مصر. ويكمل بملن موضحةً لكثير من الملابسات عن العلاقات المريبة بين أشخاص تحكمت في الحياة السياسية والاقتصادية، فيما الخديوي المعظم غارق في إسرافه ولاهي في خططه لجعل القاهرة مثل باريس، وذلك بحد قول محبيه والمدافعين عن عظمة جلالته.

فيقول بملن: "وفي المقابل، رشح السيد ولسون نوبار من البداية لوزارة المالية، وعند تشكيل نوبار وزارته أجل تعيين وزير المالية، لكي يقدم هذه الوزارة لرجل يحظى بكل



ثقة الخديو. وقد عرفوا فوراً في إنجلترا أن هذا الرجل هو السيد ولسون". وهنا يكمل بملن ويقول كلاماً خطيراً في دلالاته عن نوبار باشا يجعلنا نرتاب في الرجل، فيقول: "وقبل ٢٠ سبتمبر كانت الحكومة الإنجليزية قد وافقت دون أي من التردد الناشئ عن طبيعتها الإدارية على أن يعين السيد ولسون وزيراً للمالية. وقد طلبت فرنسا تعيين وزير فرنسي، ووافقت إنجلترا على الفور، عندئذ اختار نوبار - الرجل الإنجليزي أكثر من الإنجليزي - فرنسيًا ليشغل وضعا إدارياً شديداً التواضع، واقترح أن يعين وزيراً للأشغال العمومية التي كانت قد ألغيت وضمت لوزارة المالية. قبلت فرنسا الوزارة ورفضت مرشح نوبار، واقترحت السيد دي بلنير الذي أرغم نوبار على قبوله تقريباً في أول أكتوبر (وقد عين ولسون ناظرًا للمالية في ٢١ سبتمبر ١٨٧٨، وعين دي بلنير ناظرًا للأشغال العمومية في ١٦ نوفمبر ١٨٧٨ في نظارة نوبار الأولى - ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ إلى ٢٣ فبراير ١٨٧٩ - ثم في نظارة الأمير توفيق - ١٠ مارس إلى ٧ أبريل ١٨٧٩)". (٦)

ومن الملاحظ بحسب كلام القاضي بملن أن ترتيبات الوزارة والحكم باتت في أيدي إنجلترا وفرنسا تمامًا، ومعهم من هو في مقام رجلهم الجدير بالثقة، نوبار باشا. لم ينته كلام بملن الخطير عن نوبار، فها هو يسترسل في حديثه عن نوبار معبراً عن رفضه لفكرة تكليف نوبار بالوزارة فيقول: "إن تشكيل وزارة برئاسة الأرميني نوبار ووجود وزيرين أوروبيين كان خطأ كبيراً. لقد كان نوبار مسيحياً شرقياً في خدمة أوروبا، ووجدت مصر نفسها محكومة بثلاثة من الأجانب، ولا يحب نوبار باقي الوزراء، وتصرفت الوزارة باستقلالية عن الخديو ولم تترك حتى مظاهر السلطة للخديو والباشوات. أما الخديو فقد كان يوقع على مراسيم الوزارات بصفته ملكاً دستورياً، ولكنه كان مجرد شكل وليس مظهرًا للحقيقة".

وفي موضع آخر يتحدث بملن بشيء من الإسهاب عن نوبار فيقول: "كان نوبار أرمينيًا شديد الطموح ماكراً، متكلفاً يتحدث جيداً الفرنسية والإنجليزية وطويل اللسان ولا يتميز بذكاء شديد ولا بأمانة بالغة. وكان رياض باشا وشريف باشا وجهين ضعيفين

أمام الدبلوماسيين الأوروبيين بالمقارنة بنوبار، ووفقًا للرأي العام السائد فإن رياض وشريف كانا يتمتعان بالأمانة الشديدة في ذلك الحين. واتخذ الأخير موقف التعالي المفروغ منه على ممثلي الدول الأجنبية في المداولات الخاصة بالإصلاح القضائي. ولكنه استلهم أقواله من المحامي الفرنسي مونروي (M. MAUNOURY) الفقيه القانوني. وفيما بعد أصبح وزير الحقانية، قدم للمحاكم المختلطة مشروع تنظيم قضائي أعده بالاشتراك مع أشخاص آخرين غير المحامي الفرنسي. وكان نوبار على الأكثر شخصية متحذقة، فهو ليس رجل قانون، ولا رجل مالي، ولا من الزراعيين أو المهندسين، ولم تكن لديه معلومات إيجابية، ولم يكن رجل دولة بحق، وحيث إنه كان رجلاً أرمينياً، فلم يكن ممكناً أن يحب مصر المسلمة، فأصوله وشبابه لم يسمحا له بأن يصبح رجلاً متجرداً، مخلصاً أميناً بالمعنى الحقيقي للكلمة".

وربما نجد في كلام هذا القاضي المشهود له بالحيادية والوقوف في صف المصريين وإنصافهم أمام حكاهم وأمام الأوروبيين أيضاً. كما أنه لكونه أوروبياً فإنه لم يتحرج من ذكر انطباعاته المسندة بالحجة والمنطق وبوضوح ودون موارد.

وقد ذهب نوبار باشا بنفسه في مذكراته بما يؤكد على أن العلاقة لم تكن أبداً علاقة ودودة تحكها مصلحة الدولة، بل هناك ما يؤكد من خلال هذه المذكرات أن نوبار باشا كان يضمير في نفسه عدم قناعة أو لنقل رفضاً لشخصية وسياسة إسماعيل. ليس هذا فقط، بل كان في مكنونه تجاه الأسرة العلوية ما يبعث على عدم الوثوق في ولاءه لهم. ولعل ما ذكره عن إبراهيم باشا نجل محمد علي وعن الخديو إسماعيل ما يجعلنا نميل إلى جانب الشك.

المصادر والمراجع:

١. الدكتورة / لطيفة محمد سالم - أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب جامعة بنها.

٢. مصر وأوروبا - فان بملن.

٣. يعلق بملن عن ديليسبس قائلاً: "ديليسبس هو أقل الرجال قدرة على القيام بتحقيق فهو متفائل عنيد يحب أن يوحي للآخرين ويسحبهم إلى عدم رؤية العقبات ولا الجانب الأسود من الأشياء. ولم يتوفر لديه الشعور الحقيقي اللازم لعمل تحقيق عميق ومحاييد فلم يدرك أبدًا حالة الإفلاس والسرقة التي صاحبت تحصيل الضرائب والكرياج والمرابين وعذاب الفلاح".

٤. نفس المصدر السابق - القاضي فان بملن - ص (١٩٠).

٥. نفس المصدر السابق - ص (١٩١).

٦. نفس المصدر السابق - ص (١٩٢).

٧. نفس المصدر السابق - ص (١٩١).

(70)

إبراهيم باشا مدمن خمر - وإسماعيل باع حديقة الأزبكية

غريب حقًا هو نوبار باشا.

كتب في مذكراته ما يشين ولي نعمته وولي ولي نعمته.

والواقعة التي سنذكرها عما قليل توضح إلى أي مدى لم يكن نوبار يؤتمن على أسرار أوليائه، وأنه كان دائمًا ما يضمّر رفضًا للأسرة الحاكمة، وهذا على أقل تقدير.

فكل ما كُتب عن إبراهيم كان يتركز حول شخصيته المجاهدة في سبيل الله وخوضه المعارك الكبرى في الحجاز، وحرّبه ضد ثورة اليونانيين، وحملته على الشام. فيأتي نوبار باشا ويفاجئنا في مذكراته حين يحكي عن واقعة حدثت بينه وبين إبراهيم باشا في سنة ١٨٤٧ فيقول: "كان إبراهيم قد دعا لحفل عشاء كل الوجهاء والأعيان في قصر النيل بمدينة القاهرة وأرسل لي كي أنضم إلى المائدة، لكن بالإضافة إلى أنني لم أكن أرغب في الذهاب، كنت أيضًا على دراية تامة بهذه الموائد والولائم التي تتدفق عليها قوارير النبيذ والشمبانيا بغزارة، ولذا رفضت ولم يصبر بدوره على حضوري. بعد انتهاء مراسم العشاء مباشرة، دخلتُ إلى قاعة صالون الجلوس، فقال لي: (اقترب مني هنا، لماذا لم تأتِ عندما أرسلت إليك؟ هل كنت تخشى أن أجبرك على شرب الخمر؟ حسنًا ولو فعلت ماذا بعد؟ هل كنت ستلقى حتفك؟ سوف أعرف كيف أجعلك تخضع لإرادتي) - ثم بعد أن صمت برهة قال: (لم أنس موقفك في إيطاليا، سوف أنتقم لذلك كن متأكدًا من هذا ولن تخسر كثيرًا وأنت تنتظر هذا). دهشتُ في الحقيقة من هذه الكلمات ولم أفهم شيئًا من كلامه. كنت قد رأيتُ إبراهيم قبل ذلك في حالة السكر وتحت تأثير الخمر ينغمس في الحديث عن المواقع الحربية التي خاضها. كانت جبهته العريضة يسطع عليها الضوء، بينما كانت عيونه الزرقاء الشفافة



بطبيعتها تتلألأ، وتختفي من على وجهه صفات الوحشية التي كانت من خصائص تكوينه الشخصي. لكن هذه المرة لم أر شيئاً يشبه ذلك.

رأيت شفّته وذقنه غير طبيعتين إطلاقاً، بل من شدة سكره أصبحت تميل بزاوية ثقلت معه قدرته على الحديث. لقد اختفى الإنسان وحل محله الوحش الكاسر". (١) ويدلنا كلام نوبار باشا على جانب خفي لم يتحدث عنه كثير من المؤرخين وبخاصة الكبار منهم عن إبراهيم باشا. فما الذي دعاه إلى نشر هذه الصورة عن إبراهيم؟ وغريب أن نوبار لم يروي روايته مدعمة بشهود! وهذا في حد ذاته مدعاة للشك. أما في حال صدقت الرواية بأن إبراهيم باشا كان يشرب الخمر حتى الثمالة، فمعنى ذلك أن هذا القائد الذي حدثنا عنه كتب المؤرخين وألبسته كل صنوف البطولة بل والجهاد، كيف له أن يحارب في الحجاز وهو مدمن خمر؟ كيف له أن يخطب في رجاله لشحذ هممهم مستخدماً آيات القرآن؟ وكيف لأبيه أن يفعل نفس الشيء في مكاتباته لقواد الجيش ومنهم إبراهيم؟ هل كانوا يستخدمون الدين لتسخير الناس لتحقيق أهدافهم؟ فلماذا أراد نوبار باشا تشويه إبراهيم؟

مسألة أخرى تتعلق بإسماعيل باشا. حدثت في سنة ١٨٦٣. جاءت في مذكرات نوبار باشا، وهي تلقي بمزيد من الضوء على بعض التفاصيل عن شخصيات الأسرة العلوية. وقد أثارت عندي العديد من التساؤلات. فيقول: "كنت بالكاد أعرف الوالي الجديد (يقصد إسماعيل)، لأن العلاقة كانت نادرة بين الأمراء والموظفين، حيث كان هناك كثير من التحفظ في العلاقات بين الطرفين. ويمكنني القول: إنه كان من الضروري أن يكون الأمر كذلك. كنا نعرف فقط أن إسماعيل يقصر اهتمامه الجاد على أراضيهم ومزارعه التي اتسعت مساحتها وامتدت. كما اقتصرت علاقاته مع الأوروبيين على بيع منتجات أراضيهم لهم وتبادل بعض الأعمال معه، وكان الجميع يتحدثون عما يسود دائرته من نظام. صحيح أن "سعيد" كان يعامل إسماعيل كأنه بقال وكان يقول دائماً: "سوف تفتقدونني عندما يصبح ولياً عليكم". لكن "سعيد" أيضاً كانت له طرائف كثيرة منها إنه كان لا يبالي بالمالية أو الاقتصاد في الدولة ويرى أنها عمل لا يليق بأمر بل عمل يصلح فقط من أجل الموظفين. كان من الطبيعي إذًا أن يتفوه بمثل هذه

الكلمات التي تعبر عن الازدراء عندما يتحدث عن هؤلاء الذين كان من الممكن أن تكون لديهم مثل هذه الاهتمامات التي كانت مصر بالتحديد في حاجة إليها. عندما سافرت إلى القاهرة لتقديم فروض الولاء والطاعة للوالي الجديد مساء نفس اليوم الذي تسلم فيه السلطة، صرح لي إسماعيل عن فكرة كانت تراوده منذ عهد سعيد ألا وهي تقسيم الأوبكية وبيعها. كانت الأوبكية حديقة كبيرة في القاهرة أصلها بحيرة قديمة تم تجفيفها وحمايتها من مياه الفيضان، وكانت تصطف على جانبيها الأشجار الرائعة التي زرعها محمد علي. كانت جموع غفيرة من الشعب تتجمع في هذه الحديقة مساء كل يوم للتنزه وتشرب القهوة أو البوظة على أنغام الموسيقى الشرقية التي قد تكون بالنسبة للأذن الأوروبية نشازًا، لكنها مع تأثير القهوة والبوظة والأشجار تحت سماء القاهرة بنجومها كانت تعكس دائمًا الجو الشرقي في مشهد حالم يأخذ بالألباب بعيدًا عن الواقع، وكلها أمور لا يستطيع فهمها سوى هؤلاء الذين يحسون مثل هذا البهاء والسحر". (٢)

وهنا نتوقف قليلاً. نوبار باشا يدرك في داخله عدم جدارة هذه الأسرة ونسلها بالحكم. فهاهو يطرح رؤيته بعدهم - أي الأمراء - عن الموظفين تعالياً وعدم اكتراث بمهام الأمراء. ثانيًا، هو يرمي إسماعيل بضيق الأفق وعدم دراسة قراراته أو التشاور مع أهل الاختصاص. وللحق، نجد أن نوبار باشا هنا معه الحق. فما درسناه عن إسماعيل يؤكد عشوائيته في اتخاذ القرار. ثالثًا، يذكر نوبار باشا مسألة شراب البوظة المسكر كأمر معتاد. وهذا غريب فعلاً. فهل كان شرب الخمر مباحًا دون تنظيم أو حرج؟

ونكمل مع نوبار باشا قصته المأساوية عن تدمير حديقة الأوبكية فيقول: "بدأت لي فكرة قطع الأشجار التي زرعها محمد علي وراقب نموها بكل حب لتحل محلها العمائر والمنازل القبيحة من أجل جمع المال أمرًا غريبًا لم يكن من الممكن توقعه. لم أرد على إسماعيل بشيء، لكنني لم أستطع أن أمنع نفسي من التساؤل: هل كان من حقه أن يقسم ويعرض للبيع حديقة عامة ومكانًا للترويح عن شعب بأكمله؟

حقيقي لم يكن في نفسي شيء أقوله، لكن أصحاب المنازل التي كانت تحيط بالحديقة، ألم يكن من حقهم في هذه الحالة أن يشكوا ويطالبوا بالتعويضات ضد هذا الإجراء الذي من شأنه أن يضيع قيمة منازلهم التي تطل على الحديقة؟" (٣)

ولا شك أن حكاية حديقة الأزبكية إنما تعكس عبثية القرار. وكيف أن الأمور كانت تدار. هو رجل واحد يفهم في الزرع والحراث والعسكرية والصناعة. هو الحكيم العارف ببواطن الأمور والحريص على الصالح. لا يناقش ولا يرد له أمر!

كانت هذه هي حقيقة الأمور.

غير أن نوبار باشا يفاجئنا مفاجأة أخرى غير سارة بالطبع. فقد تم في عهد سعيد منح الموظفين قطعة أرض عند خروجهم إلى المعاش بدلاً من معاش شهري يدفع لهم. وبحسب نوبار باشا، لقي هذا القرار استحسان الموظفين. لكن عندما تولى إسماعيل، ألغى هذا القرار. وقرر إسماعيل إعادة الموظفين إلى وظائفهم بعد استرجاع الأرض منهم. ليكتشف نوبار فيما بعد أنه قد تم إعادة بعض الموظفين المرضي عنهم. أما باقي الموظفين فلم ينظر إليهم، وقد أعادوا الأراضي إلى الحكومة. لكن أعيدت الأراضي السيئة إلى الحكومة، أما الأراضي الجيدة فقد تم ضمها لي خاصة الوالي ووسع بذلك ممتلكاته على حساب الموظفين. وهذه الواقعة تحديداً يمكن أن نسميها بمسمايتها. فالوالي قد سرق هذه الأراضي. أليس في هذا من شك؟

تلك حقائق لا بد لنا أن نقرأها جيداً.

ويكتب نوبار باشا مختتماً الحديث عن بعض هذه التفاصيل بكلام أجدني متفق معه شكلاً وموضوعاً. فقد كتب يقول: "وهذه تفاصيل لها أهميتها لمعرفة من في النهاية كان سبباً في تحول مصر، هل هي تصرفات محمد علي وطريقته في التفكير هما اللتان

جلبنا على مصر هذا الخلط في الأفكار ووضعتنا في موقف نعاني الآن من أجل الخروج منه؟ أم شخصية سعيد وأسلوبه هما اللذان قلبا الأوضاع في مصر رأساً على عقب؟ أم شخصية إسماعيل ونهجه في الإدارة؟" (٤)

أسئلة غاية في الأهمية، كما أنها تتسق والطرح الخاص بأهمية التفاصيل لفهم أحداث التاريخ. فيقول عن هذه التفاصيل: "إن هذه التفاصيل الصغيرة والأحداث التي بالنسبة لكثيرين تُعد لا أهمية لها، مثلت بالنسبة لي المؤشر الذي يمزج بين الرجال وشخصياتهم وتساعد على فهم تكوينهم. لذا فإن مثل هذه الأحداث ظلت محفورة في ذاكرتي بشكل أعمق من غيرها التي من الممكن أن تمثل أهمية أكبر نسبياً." (٥)

وهكذا، كُتب على مصر أن تدفع الثمن غالباً. وما زلنا نتساءل، كيف للبعض أن يستكثر على المصريين الثورة؟ وكيف يحلو للبعض أن يردد في سذاجة أو في وعي أن عرابي هو من أدخل الإنجليز في مصر؟ نحن الآن في نهاية عصر إسماعيل. وكل الأمور تشير إلى أننا بصدد احتلال كامل الأركان. فقط، لا توجد جنود على الأرض؟ لكنها تنتظر لحظة الانقضاض على البلاد. وأخيراً، ثار الضباط المصريون. فقد جاوز الظالمون المدى.

المراجع والمصادر:

- ١ - مذكرات نوبار باشا - دار الشروق - ص (٩١).
- ٢ - المصدر السابق - ص (٣١٣).
- ٣ - المصدر السابق - ص (٣١٤).
- ٤ - المصدر السابق - ص (٣١٥).
- ٥ - المصدر السابق - ص (٣١٥).

(71)

صدمة المصريين من الوزارة الأجنبية - تدمير الموظفين -
 ثورة الضباط على الوزارة النوبارية - سيطرة الأجانب على الوظائف الحكومية...
 كان تكليف نوبار باشا بتأليف الوزارة بمثابة إشعال فتيل غضب بين الكثير من
 المصريين. نوبار باشا كان معروفًا بنزعة الأوروبية. والوزارة تضمنت وزيرين أجنبيين.
 وقد دعت هذه الوزارة لجنة التحقيق لمواصلة أعمالها. وكان ضمن تشكيل اللجنة
 ثلاثة وزراء: الأول هو رفرس ويلسن، الثاني هو دي بلينيير، والثالث هو رياض باشا...
 وقد أصدر الخديوي مرسومًا في ٦ يناير سنة ١٨٧٩، فيه الكثير من التنازل عن
 السيادة وهو الذي خول سلطة وضع مشروعات القوانين المالية للبلاد، وهو ما يعني
 بقاء لجنة التحقيق الأوروبية إلى أجل غير مسمى. وقد اعترض على هذا المرسوم
 المهين لكرامة الأمة مجلس شوري النواب. وبالطبع لم يعير الخديوي هذا الاعتراض
 أي اعتبار [١].

لم يستسيغ الناس في مصر هذه الوزارة، وعرف عنها العمل لصالح الدائنين الأجانب،
 وعملت على إقصاء الموظفين المصريين والسبب من وجهة نظرهم توفير رواتبهم.
 وفي المقابل عينت الأجانب في الوظائف العامة ودفعت لهم الرواتب الضخمة.
 ويفاجئنا الأستاذ عبد الرحمن الرفاعي بكم كبير من الوظائف شغلها موظفون أجانب.
 حتى أن المرء يظن أننا في دولة أجنبية، أو على الأقل هي دولة محتلة من قبل دولة
 أخرى. فيقول الأستاذ الرفاعي عن هؤلاء: "فمن هؤلاء المسيو بلوم باشا Blum الذي
 جعل وكيلًا لوزارة المالية، والسنيور بارافللي العضو بصندوق الدين، وقد جعل
 مراجعًا عامًا للحسابات مع بقائه في صندوق الدين، والمستر فتزجرالد وقد عين مديرًا
 عامًا لحسابات الحكومة، والسير أوكلان كولفين مديرًا لمصلحة المساحة... إلخ. وكان
 السير ريفرس ويلسن أكثر إمعانًا من زميله في إسناد المناصب إلى الأجانب ولا سيما
 الإنجليز. ولم يظهر من هؤلاء الموظفين إخلاص في العمل، بل كانوا يعتبرون
 المناصب مغانم يستغلونها، كما كان الأجانب يستغلون اتصالهم بالخديو من قبل،
 وزاد على ذلك إرهاب الوزارة للأهلين في جباية الضرائب، وما شاع عنها من العزم على

زيادة الضرائب على الأتليان العشورية. فجاء العاصمة في خلال شهر يناير سنة ١٨٧٩ وفود من أعيان الأقاليم يبثون شكايتهم وشكاية الأهلين عامة من فداحة الضرائب والقسوة في جبايتها، فظهر في الميدان عامل جديد زاد مركز الوزارة حرَجًا، وهو صوت الأعيان والأهلين يعلنونها بالاستيلاء والسخط" [٢] .

وهكذا انضم الأعيان إلى جموع الفلاحين في شكواهم من الضرائب الباهظة. حتى أن الأستاذ الرافعي يكمل واصفًا الحال بقوله: "تبرم الناس بالوزارة، لأعمالها المثيرة للخواطر، الجارحة للكرامة، وأخذت الدوائر الوطنية تحمل عليها حملات صادقة، فاشتد تيار السخط عليها، ولم يكن لها من قوة تعتمد عليها سوى تأييد الحكومتين الإنجليزية والفرنسية، أي أنها كانت هيئة أجنبية تستمد سلطتها من الخارج وتحكم البلاد بالرغم من شعور أهلها" [٣] .

ولعل التعبير الذي استخدمه الرافعي هو خير توصيف للحكم في مصر حينها: "هيئة أجنبية تستمد سلطتها من الخارج وتحكم البلاد بالرغم من شعور أهلها..." ولا يحدوني أي شك في أن هذه العبارة إنما هي الترجمة الحرفية لمعنى الاحتلال...!! كل الأحداث في نهاية عصر إسماعيل تقود إلى الاحتلال الرسمي. فقط الوقت المناسب وهو الذي يقرره المحتل...

أما عن امتهان الكرامة الوطنية، فلم تكن من نصيب البلاد فقط، بل أصابت أيضًا شخص الخديوي. فقد تم إهانته أيما إهانة طوال الأيام الأخيرة من حكمه. فقد تم سلب سلطاته وإقصائه عن إدارة شئون الحكومة، كما تم تجريده من أملاكه وهو الذي اعتاد على الحكم الديكتاتوري. ورضخ إسماعيل رضوخًا مذلًا لإرادة الأجنبي.

واستمرت تلك الوزارة في أداء مهمتها الأساسية وهي سداد الأقساط المستحقة للدائنين الأجنبي. وكان الإهمال من نصيب أي أعمال أخرى تتطلبها حاجة البلاد. حتى أن الموظفين الأجنبي كان لهم النصيب الأوفر من الأموال والمنح الضخمة في حين حرم منها الموظفون الوطنيون. وأمتلك المواطنون الأجنبي زمام الأمور في الحكومة وصارت الكلمة الفاصلة لهم. وليت الأمر وقف عند ذلك. بل تعدى



الموظفون الأجانب كل الحدود وبالغوا في معاملة الموظفين المصريين بكل غطرسة وتعالٍ... [٤]

وبذلك انضمت فئة الموظفين المصريين إلى باقي الطبقات المتضررة من تنامي وسيطرة الأجانب على مفاصل الاقتصاد وشؤون الحكم. يضاف إلى معاناة الموظفين أيضًا شكواهم المستمرة من تأخر صرف رواتبهم في السنوات الأخيرة بسبب الارتباك المالي. وكان من ضمن اهتمامات لجنة التحقيق محاولة سداد متأخرات الموظفين المدنيين. إلا أنها أهملت سداد رواتب ضباط الجيش. ليس هذا فقط، بل إنها أقدمت عامدة إلى إنقاص أعداد الجيش. وفي ذلك يقول الأستاذ عبد الرحمن الراجعي كلامًا في غاية الأهمية: "أهملت الوزارة دفع رواتب الضباط، ولم تعاملهم كموظفي السلك المدني، وترجع هذه التفرقة إلى أن الوزارة النوبارية ولجنة التحقيق كانتا لا تشعران بأي عطف نحو الجيش وضباطه، بل ترهبان جانبه". وهنا يضيف الأستاذ الراجعي جملة في غاية الخطورة حين يقول عن لجنة التحقيق والوزارة النوبارية: "وتريان في القوة الحربية أكبر عقبة تحول دون التدخل الأجنبي في شئون البلاد" [٥].

إذًا، كما أسلفنا، المسألة مسألة وقت لتجهيز المسرح للاحتلال العسكري. وقد بدأت لجنة التحقيق بمساعدة نوبار باشا في تحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة. وكانت الحجة في تسريح أعداد كبيرة من الجنود هي أن الحكومة باتت عاجزة عن الإنفاق على الجيش. فأقدمت على تسريح ٢٥٠٠ ضابط وإحالتهم إلى الاستيداع دفعة واحدة!

تبرم الضباط بالطبع. فيكفي أن نعرف أنه قبل إحالتهم إلى الاستيداع لم يكن قد تقاضوا رواتبهم لمدة تجاوزت العشرين شهرًا.

واجتمعت عوامل كثيرة لإشعال نيران الغضب في صدور الضباط، مما ساعد على شحذ الضباط لأجل التمرد. وكان وزير الحربية قد استدعاهم جميعًا من مختلف أنحاء القطر، فكان أن اجتمعوا جميعًا في وقت واحد. فاجتمعت إرادتهم وعقدوا العزم على القيام بمظاهرة كبرى أمام وزارة المالية لرفع مظلمتهم إلى نوبار باشا والسير ريفرس وويلسن.

وبالفعل، ففي يوم الثلاثاء ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩، اجتمع قرابة ستمائة ضابط تحت قيادة البكباشي لطيف بك سليم الذي عُرف عنه الشجاعة ورجاحة التفكير. وألقى فيهم خطبة حماسية طالبهم فيها بالثبات على مطالبهم لحين استجابة الحكومة. وبالفعل تحركوا في اتجاه وزارة المالية وتبعهم طلبة الكلية الحربية وحوالي الألف جندي. وعند اقترابهم من وزارة المالية لمحو عربية نوبار باشا، فما كان منهم إلا أن حاصروا العربة وسدوا الطريق أمامها. فثار نوبار وأمر سائقه بالتحرك بالسيارة، فقام الضباط بضرب السائق وسحبوا نوبار باشا من ملبسه وطرحوه أرضًا واعتدوا عليه بالضرب. وهنا يكمل الأستاذ الرافي عن هذه الواقعة شديدة الأهمية فيقول: "وفي ذلك الحين أقبل السير ويلسن قادمًا من عند الخديو قاصدًا وزارة المالية، فشاهد المظاهرة في إبان شدتها، وتبين نوبار باشا وهو في أيدي الثوار، فأقبل لنجدته، وضرب المتظاهرين بعصاه، فلم يكن منهم إلا أن هجموا عليه وأحاطوا به، وشدوه من لحيته، وأدخلوه هو ونوبار باشا إلى سراي الوزارة، واقتحم الضباط أبواب الوزارة، واحتلوا غرفها وقاعاتها، وحبسوا نوبار باشا ورياض باشا والسير ريفرس ويلسن في إحدى غرف الدور الأعلى، وصار الموظفون الأجانب الذين بالوزارة تحت رحمة الثوار. فلما اشتدت الحال وتراخي نوبار ما حدث إلى قناصل الدول، ذهب المستر فيفيان Vivian قنصل إنجلترا العام تَوًّا إلى سراي عابدين، حيث قابل الخديو، وأنهى إليه نوبار الهيجان وطلب إليه التدخل". (٦)

وهنا نلاحظ بوضوح أننا أمام تجربة مصغرة للثورة. وهذا ما ذكره مستر "بملن" عن تلك الأحداث ووصفها بـ"التجربة الثورية"، فيقول: "اعتصم الضباط بالنظارة، وهددوا وسبوا، ولم يهدأ الأمر إلا عندما حضر الخديو ورجاله والقناصل، وحاول بعض المتظاهرين النيل من الخديو، مما يدل على أن حركة الضباط كانت موجهة أيضًا إلى إسماعيل وليس ضد النظارة الأوروبية فقط، وانتهت المأساة وقبض على الكثيرين، وتمت محاكمتهم. ويعد ما حدث تجربة ثورية، ومقدمة للثورة الوطنية المعروفة بالثورة العرابية التي ما لبثت أن قامت بعد عامين فقط". (٧)

وفي حين يؤكد بملن على أنه تم القبض على كثير من الضباط، نرى الرافي ينفي ذلك تمامًا.



وهذا ما نشرته أيضًا جريدة الوقائع المصرية حيث قالت: "في يوم الثلاثاء الماضي قد ورد نحو الخمسمائة أو الستمائة من الضباط الصغيرة الذين انفصلوا من الخدمات العسكرية بحسب الترتيبات الجديدة والتنقيحان التي أجريت الآن في نظارة الجهادية. وانتشروا بالدواوين للمطالبة بماهياتهم المتأخرة لهم في خزينة الحكومة، وما زالوا مصرين على صرفها وتسليمها إليهم من حضرات السادة النظارة، وحيث أنه في ذلك الوقت لم يوجد بخزينة المالية النقود الكافية لطلبهم، وأجيبوا من طرفهم بمساعدتهم. ومع ذلك لم يتنازلوا عن هذا الطلب ويرجعوا عنه، شرفت الحضرة الفخيمة الخديوية ديوان المالية في هذا اليوم لدفع هذه المسألة المهمة، وتسكينها على أحسن حال قبل تجسيمها. فألقت تلك الحضرة على هؤلاء الضباط كلمات حكيمة وعظيمة ونصائح مؤثرة، وفي أثناء ذلك حضرت هناك العساكر أيضًا فتفرق الضباط في الحال وتوجه كل إلى محله". (٨)

تلك هي الرواية الرسمية.

وكما هو واضح منها، تنضح بالنفاق وعدم ذكر التفاصيل والوقائع بدقة. وكان من أهم نتائج ثورة الضباط تلك هو سقوط نظارة نوبار باشا.

المراجع والمصادر:

- ١ - عصر إسماعيل - الجزء الثاني - الأستاذ عبد الرحمن الراجحي.
- ٢ - نفس المصدر السابق - ص (١٨٦).
- ٣ - نفس المصدر السابق.
- ٤ - نفس المصدر السابق.
- ٥ - نفس المصدر السابق ص (١٨٧).
- ٦ - نفس المصدر السابق.
- ٧ - مصر وأوروبا - فان بملن.
- ٨ - نفس المصدر السابق - ص (١٩٣).

(72)

استقالة نوبار باشا - آل روتشيلد "إمبراطورية المال اليهودي في مصر"

استقال نوبار باشا تحت ضغط الخديو الذي أصر على خروج نوبار من الوزارة حتى يستطيع (أي الخديو) أن يضمن استتباب الأمن في البلاد. وبدأت سلسلة أخرى من الانبطاح للأجانب، وباتت الصورة غاية في الذل والهوان. فبعد استقالة نوبار باشا، ذهب حسين باشا بصفته القائد العام للجيش إلى القنصلية الإنجليزية العامة واعتذر للمستر فيفيان قنصل إنجلترا والسير ريفرس ويلسن عما بدر من الضباط في يوم ١٨ فبراير.

لكن حدث أمر خطير فيما يتعلق بمسألة رواتب ومتأخرات الضباط. اقترضت الحكومة مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه من بيت روتشيلد (١).

ولا يمكن أن نمر مرور الكرام على واقعة الإقراض هذه. واقعة يُذكر فيها اسم روتشيلد لا بد من التوقف عندها. وعلى أي حال، كان الحضور اليهودي طوال القرن التاسع عشر مؤثراً وفعالاً، كما هو معلوم عن فاعلية أي حضور يهودي.

روتشيلد، اسم يعني الكثير بالنسبة لليهود، ولا يمكن ذكر فاعلية ونشاط اليهود في أي ملف من دون ذكر اسم روتشيلد. وبالطبع نستطيع أن نجزم بأن أسرة محمد علي دون استثناء أي منهم كانوا بعيدين كل البعد عن أي تخطيط يقوم به اليهود في المنطقة. وللحق، ليس هم فقط، بل باقي حكام المنطقة في ذلك القرن. وأجدني مضطراً للحديث ولو بإيجاز عن روتشيلد حتى تكتمل لنا الصورة عن الأمور في مصر قبل ثورة عرابي. فلم تكن المسألة أبداً من البساطة كما يحاول البعض إما عن قصد وهوى أو عن ضيق أفق.



وفي هذا يحدثنا "ويليم جاي كار"، صاحب واحد من أهم وأخطر الكتب الصادرة عن الحركات الصهيونية في العالم ونشوتها وتطورها وتوغلها إلى أن بسطت السلطة والنفوذ في العالم (٢)، فيقول: "يقص علينا التاريخ، كيف أن صائغًا يهوديًا يدعى (آمل موسى باور) أنهكه التجوال في أراضي أوروبا الشرقية، فقرر قراره على الاستقرار نهائيًا في فرانكفورت بألمانيا عام ١٧٥٠، حيث افتتح محلًا للصرافة في منطقة جود ينسراس. وفوق باب دكانه كان يعلق درعًا أحمر رمزًا لمهنته.

وهنا يجدر بنا أن نذكر أن الثوريين اليهود في أوروبا الشرقية اعتمدوا أيضًا البيرق الأحمر شعارًا لهم، لأن اللون الأحمر يرمز إلى الدم".

ويكمل جاي كار تحت عنوان "روتشيلد وإمبراطورية المال اليهودية"، فيقول: "كان لآمشل موسى باور ابن من مواليد عام ١٧٤٣، اسمه آمشل ماير باور. توفي الأب عام ١٧٥٤ عندما كان ابنه في الحادية عشرة من عمره. وكان والده قد دربه على كل ما يتعلق بأمور مهنة الصياغة والربا.

بدأ الابن حياته ككاتب في مصرف أوبنهايمر، ولم تمض فترة طويلة حتى برهن عن حذاقة وموهبة في شؤون الصيرافة، مما حدا بأصحاب المصرف إلى أن يكافئوه بإدخاله شريكًا جزئيًا في المصرف. ثم لم يلبث أن عاد إلى فرانكفورت ليتسلم ويدير المؤسسة التي خلفها أبوه. وكان الدرع الأحمر لا يزال معلقًا بأبهة وفخر فوق الباب. ولمعرفته بالدلالة السرية لهذا الدرع، قرر آمشل ماير باور أن يتخذ اسمًا جديدًا لعائلته. ومعنى الدرع الأحمر بالألماني - روت شيلد Roth Schild. وهكذا انبثقت إلى الوجود عائلة روتشيلد". (٣)

ويستكمل "جاي كار" سرد حكاية عائلة روتشيلد التي كان لها الدور الفاعل في إقامة الوطن القومي لليهود، لكن ما يثير الدهشة هو حالة الغموض الذي انطوت عليها سياسات هذه العائلة التي هي سياسات دولة وليست عائلة. وهذا ما سنتكشفه مع "جاي" حين يقول: "توفي (آمشل ماير باور) عام ١٨١٢، وكان له خمسة من الأولاد دربهم تدريبًا دقيقًا ليصبحوا من جهابذة المال والذهب. وكان أقدر هؤلاء الأبناء "ناتان"، الذي أظهر مقدرة خارقة في شؤون المال حتى أنه أوفد إلى إنجلترا وهو في

عامه الواحد والعشرين بهدف السيطرة على مقدرات إنجلترا الاقتصادية. وقد تلقى ناثن روتشيلد لدى سفره مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه، فاستطاع إثبات مقدرته المالية بتحويلها إلى ٦٠,٠٠٠ جنيه خلال ثلاث سنوات. وفي عام ١٧٧٣ كان ماير روتشيلد لا يزال في الثالثة والثلاثين من عمره، وقد دعا لملاقاته في فرانكفورت اثني عشر رجلاً من كبار الأغنياء، لإقناعهم بتجميع ثرواتهم وتأسيس مجموعة واحدة ليكون بإمكانهم أن يمولوا الحركة الثورية العالمية". (٣)

إلى هنا نفاجأ بأننا أمام مخطط كبير ليس ماليًا فقط ولكنه سياسيًا أيضًا، يتعلق بالعالم أجمع. فالمسألة تتعلق بالسيطرة على العالم. نحن أمام مخطط مذهل حقًا، والغريب أن هذا المخطط الذي بدأ منذ العام ١٧٧٣ سرعان ما بدأ تنفيذه وبجدية منقطعة النظير. ولعل الدليل الوحيد والقاطع على ما جاء به "جاي" هو أن كل كلمة في هذا المخطط قد حدثت بالفعل.

يقول "جاي كار" عن هذا المخطط ما نصه: "وفيما يلي نسخة ملخصة لخطة العمل هذه تبين طبيعة المؤامرة التي رسمها هؤلاء آنئذ للسيطرة على الثروات والموارد الطبيعية واليد العاملة في العالم (لاحظ أن الكلام التالي هو بروتوكولات حكماء صهيون):

١- بدأ روتشيلد كلامه بشرح أبعاد الخطة قائلًا: بما أن أكثرية الناس يميلون إلى الشر أكثر من ميلهم إلى الخير، فإن الوسيلة المثلى للحصول على أطيب النتائج في الحكم هي استعمال العنف والإرهاب، وليس استعمال المناقشات العلمية الهادئة. فالقانون بحسب رأيه ليس إلا القوة المقنعة. وتوصل إلى الاستنتاج المنطقي الذي يقول إن "قوانين الطبيعة تقضي بأن الحق هو القوة".

٢- ثم أكد روتشيلد أن الحرية السياسية ليست إلا فكرة مجردة ولن تكون حقيقة واقعة. ويستنتج من ذلك أن كل ما يقتضيه الوصول إلى السلطان السياسي هو أن يبشر شخص ما أو هيئة ما بالتححرر السياسي بين الجماهير، حتى إذا آمنت هذه



الجماهير بتلك الفكرة المجردة، قبلت أن تتنازل عن بعض امتيازاتها وحقوقها دفاعًا عن تلك الفكرة. ويستطيع المتآمرون أن يستولوا على هذه الامتيازات والحقوق.

٣- وأكد روتشيلد بعد ذلك أن سلطة الذهب قد تمكنت من انتزاع مقاليد الحكم من الحكام الأحرار. وذكر مستمعيه بأن الدين كان هو المسيطر على المجتمع ذات يوم، ثم لما استعيز عن الدين بالحرية، أضحى الناس لا يعرفون كيف يستعملون هذه باعتدال. ودفعه ذلك إلى الاستنتاج أن بإمكان المتآمرين أن يستعملوا فكرة الحرية لإثارة النزعات الطبقيّة داخل المجتمع الواحد. وأضاف أنه لن يكون مهما بالنسبة لنجاح مخططنا على الإطلاق أن يتم تدمير الحكومة القائمة من الداخل أو من الخارج، لأن المنتصر كائنًا من كان سوف يحتاج إلى "رأس المال"، وهو بكامل أيدينا نحن.

٤- وأعلن روتشيلد بعد ذلك أن الوصول إلى الهدف يبرر استعمال أية وسيلة كانت، لأن الذي يحكم بموجب القواعد الخلقية ليس بالسياسي الماهر في المناورات لأنه يلتزم بالحق والشرائع ولا يقبل بالكذب على الجماهير، وهكذا يكون وضعه ضعيفًا ومعرضًا دائمًا للهزات. ثم أضاف قائلاً: "يجب على الذين يرغبون في الحكم أن يلجئوا إلى الدسائس والخداع والتلفيق، لأن الاجتماعية الكبرى كالصدق والاستقامة ما هي إلا عيوب كبرى في السياسة". (٤)

ولعلي أنفق مع "جاي كار" فيما ذهب إليه من ربط هذه القرارات بروتوكولات حكماء صهيون، فذلك لا يقبل الشك. وفي التطبيق أو الاستدلال بالواقع وأحداثه نجد كل المصدقية في هذا المخطط الذي وضعه روتشيلد في الاجتماع المذكور.

كان لا بد لنا من وقفة مع روتشيلد لبيان حقيقته. ولعل البحث القيم والعميق الذي قام به "جاي كار" ما يؤكد الحقيقة الدامغة من أن الصهيونية كانت دائمًا المحرك الخفي لأحداث الشرق الأوسط ولكن من وراء الستار.

وبالطبع، كانت الدولة العلوية بجميع حكامها أبعد ما يكون عن الاطلاع على هذه النزعات الصهيونية وتتبعها. فإذا كانوا أبعد ما يكونوا عن تدارك أخطار الإنجليز رغم خطتهم المعلنة، فما بالنا ومخططات بني صهيون. فلم يكن حكام أسرة محمد علي

ممن يهتمون بما يحدث حولهم، فلم يدركوا في مرحلة سابقة كيف افتعلت فرنسا حادثة المروحة لاحتلال الجزائر (٥). هل عني الحكام بهذه الواقعة فتداركوا فداحتها؟ بالطبع لم يحدث. عروشهم وفقط هي ما يعملون لأجله. ربما لو كانوا تداركوا كارثة الاحتلال الفرنسي سنة ١٨٣٠ للجزائر التي آزت الأسطول المصري في معركة نافرين وحاربت معه جنبًا إلى جنب، لربما كان إسماعيل ومن بعده توفيق فطنوا إلى الخطط الاستعمارية لإنجلترا.

نعود فنقول: لم يكن اليهود بعيدين عن المسرح وقت تنحية إسماعيل عن الحكم ولا وقت احتلال الإنجليز لمصر.

المراجع والمصادر:

- ١- أحجار على رقعة الشطرنج - وليم جاي كار.
- ٢- عندما بدأت الحرب العالمية الأولى كان "وليم جاي كار" قد انضم إلى البحرية الأمريكية. وفي الوقت الذي كان فيه يتدرج على سلم المراتب، كان يواصل دراسته لخطوات المؤامرة اليهودية الكبرى. وقبل وفاته الغامضة أصدر كتابه "الشیطان أمير العالم" و"ضباب أحمر فوق أمريكا" بالإضافة لكتابه هذا (أحجار على رقعة الشطرنج) الذي اعتبره المفكرون صوت النذير لعقلاء العالم لكي يتحدوا في مسيرة الخير لبحر قوى الشر اللئيم.
- ٣- أحجار على رقعة الشطرنج - وليم جاي كار.
- ٤- نفس المرجع السابق - ص (٥٨).
- ٥- حادثة المروحة - تتشابه إلى حد كبير مع يوم ضرب الإسكندرية سنة ١٨٨٢ والحجج التي تحجج بها قائد الأسطول الإنجليزي مثل ضرورة تنكيس مواشير مدافع الطواي. وسيأتي لاحقًا ذكر تفاصيل حادثة المروحة التي حدثت بالجزائر قبيل احتلالها.

(73)

وزارة توفيق باشا (١٠ مارس سنة ١٨٧٩) - الجمعية الوطنية - اللائحة الوطنية.
حاول الخديوي بعد سقوط وزارة نوبار باشا أن يتولى النظارة الجديدة، إلا أن قنصل
إنجلترا وقنصل فرنسا اعترضوا، ولكنهما وافقا على إسنادها إلى ابنه توفيق.

هو احتلال ولا شك، وقوى الاحتلال هي من تقرر من هو رئيس الوزارة. حتى أن
إسماعيل أعرب عن رغبته في أن يترأس جلسات مجلس النظار، إلا أن قناصل دول
الاحتلال رفضوا طلبه في صفقة أخرى مهينة. وقد رضخ إسماعيل لإرادتهم. ولم
يقف الأمر عند هذا الحد، بل وصلت المذلة إلى الحد الذي سمح للوزيرين الأوروبيين
بأن يكون لهما حق الفيتو ضد أي قرار من مجلس النظار لا يوافقون عليه. (١)

وبعد مفاوضات مهينة بين الدولتين الإنجليزية والفرنسية من ناحية، وإسماعيل من
ناحية أخرى، أفضت إلى موافقة الخديوي على مطالب الدولتين في ما سمي بإعلان
٩ مارس، وهي المطالب التي هي بمثابة قواعد ذل وإذعان للمحتل، نعم المحتل الذي
جاء قبيل استدعاء قواته العسكرية. وقد جاءت بنود الاتفاق طبقاً لما يلي نذكرها
تفصيلاً لإيضاح مدى ما وصلت إليه حالة الحكم المتردية ومدى استسلامها لرغبات
الأوروبيين:

أولاً: يجدد الخديوي عزمه على اتباع قرارات الحكومتين الفرنسية والإنجليزية والعمل
بمرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ما عدا التعديلات التي تم الاتفاق عليها (أي حق
الفيتو للوزيرين الأوروبيين).

ثانياً: لا يحضر الخديوي البتة جلسات مجلس النظار ومداولاته، ويحتفظ لنفسه
فقط بحق استدعاء الوزراء مجتمعين أو منفردين ليطلعهم على آرائه في المسائل التي
يطلب منه إقرارها، أو المسائل التي يرى لزوم عرضها على مجلس النظار.

ثالثاً: تسند رئاسة مجلس النظار إلى الأمير محمد توفيق باشا.

رابعًا: للوزيرين الأوروبيين في مجلس النظار الحق في وقف كل عمل لا يوافقان عليه، ويشترط في هذه الحالة أن يصدر هذا الوقف من الوزيرين معًا.
خامسًا: يشكر الخديوي الحكومتين على إحلالهما ملاحظاته محل الاعتبار، وعدم إصرارهما على دخول نوبار باشا الوزارة.

سادسًا: يقدر الخديوي المسؤولية التي يحتملها بهذه التسوية، ويؤكد لحكومتى فرنسا وإنجلترا أنه سيبذل كل جهوده لتنفيذها، وأنه سيمد الوزارة في كل الظروف بتمام معاونته الصادقة للمحافظة على الأمن العام ونفاذ النظام الجديد. (٢)
وقد صدر هذا الإعلان، كما أسلفنا، في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩. ونلاحظ بسهولة صيغة الانبطاح تجاه الوزيرين الأوروبيين. ولعلنا نلاحظ لاحقًا كيف خاطب توفيق الإنجليز، وكذلك علي نفس المنوال كان عباس الثاني. يخاطبون الإنجليز وكأنهم الحاكم الفعلي للبلاد. وكان الأمر كذلك بالفعل. !

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي عن تلك الشروط الواردة في الإعلان: "وغني عن البيان أن تأليف وزارة توفيق باشا على أساس الشروط التي قبلها الخديوي يعد خسراً سياسياً أصاب البلاد؛ لأن تخويل الوزيرين الأوروبيين حق الفيتو معناه إلغاء سلطة مجلس النظار وجعل الوزيرين الأجانبين صاحبي الأمر والنهي في إدارة شؤون الحكومة. فلا غرو أن قوبلت هذه التسوية بالاستياء العام". (٣)

تلك كانت شهادة معتبرة من المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعي وهو ينعت الحكم بالتخلي عن إرادته وسيادته.

وتستمر المهزلة. فلم يتحمل الوزيرين الأوروبيين بقاء مجلس النواب. كان المجلس قد تقدم بمذكرة موقعة من تسعة وأربعين نائبًا بعدد من المقترحات المالية تتعلق بتخفيض الضرائب والاتاوات الفادحة التي ألهمت كاهل الأهالي. وقام المجلس بطلب حضور ناظر المالية للمجلس، ولكنه تعامل بالتعالي والعجرفة ولم يحضر. فما كان من الوزيرين إلا أنهما قررا التخلص من هيئة المجلس بأكملها. هكذا كان رأي القوى الحاكمة الفعلية. ومن أسف أن رياض باشا وبما عُرف عنه من ميول استبدادية قد



وافقهما على ذلك. فقد تخوف الوزيران من أن يسبب المجلس لهما من المشاكل ما يجعل سيطرتهما على أمور الحكومة غير كاملة. فكان القرار بفض المجلس. وبالطبع وافق الخديوي الذي لا يملك إلا الإذعان. وأصدر مرسوم بفض وانتهاء مدة المجلس. وعهدت الوزارة إلى رياض باشا أن يتوجه إلى المجلس وإبلاغهم بالقرار وتنفيذه. فلكل محتل رجاله. وبالفعل، انصاع رياض باشا وزير الداخلية سمعًا وطاعةً وتوجه إلى المجلس لإبلاغه بالمرسوم.

وللحق، حاول المجلس أن يواجه المرسوم الخديوي. وكانت جلسة خطب فيها بعض النواب الشجعان مطالبين بإلغاء المرسوم واعترضوا على مسلك الوزارة في امتهائها لحقوق المجلس. حتى أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعي قد نشر تفاصيل ما جرى في تلك الجلسة التاريخية المنعقدة في يوم الخميس الموافق ٢٧ مارس سنة ١٨٧٩. وذلك نظرًا لأهميتها وبيان مدى مقاومة النواب للحكومة. وكان ذلك بالطبع يمثل سابقة تاريخية تُحسب للنواب (٤).

كان الموقف بالغ السوء. أدرك النواب أن وزارة توفيق باشا ما هي إلا أداة في أيدي الوزيرين الأوروبيين. وقد باشرا سلطة دكتاتورية. فلم يحدث أن عرض الوزير بلينير أمرًا على المجلس قبيل إقراره. أما الوزير ريفرس ويلسون وزير المالية فقد كان يزدري المجلس وكان يرفض حضور جلساته.

وبحسب الأستاذ الرافعي، حيث يقول في هذا الشأن: "زاد الحالة سوءًا أن السير ريفرس ويلسن وضع لائحة تتضمن مشروع تسوية مالية تجعل مصر في حالة عجز عن سداد ديونها. ومعنى ذلك وضعها على الدوام تحت الرقابة الأجنبية وبقاء الوزارة الأوروبية تتولى الحكم على ما تهوي وتريد. فلا جرم أن ثارت الخواطر واضطربت الأفكار، وقويت في النفوس فكرة الكرامة القومية واتجه شعور الناس إلى التخلص من التدخل الأجنبي وإسقاط الوزارة الأجنبية التي امتهنت كرامة الأمة وانتهكت حقوقها ومصالحها. فأخذ قادة الأفكار من النواب والعلماء والتجار يكثرون الاجتماع ويتشاورون في إنقاذ البلاد من الهاوية التي تردت فيها". (٥)

من ذلك يتضح لنا بزوغ روح جديدة في البلاد استشعرت هول ما آلت إليه الأحوال نتيجة السياسات غير المسؤولة للخديوي وابنه. فكان أن اجتمع جمعٌ من الوطنيين في منزل السيد علي البكري نقيب الأشراف، وبعدها اجتمعوا في منزل إسماعيل راغب باشا وزير المالية السابق وأول رئيس لمجلس النواب، وعقدوا اجتماعاً أطلقت عليه الصحف حينها (جمعية وطنية). (٦) وفي هذا الاجتماع الذي ضم صفوة كبراء البلد وأصحاب الرأي، اتفقوا على إصدار بيان تضمن مشروع تسوية مالية بدلاً من مشروع ريفرس ويلسون، ويضمنون قدرة البلاد على سداد الديون ويدعمون ذلك ويكفلونه. وكان من أقوى المطالب تأليف وزارة من المصريين لا مكان فيها للوزيرين الأوروبيين. لكن أهم ما ظهر على الساحة السياسية في هذا الوقت هو طلب إقرار نظام دستوري للبلاد يتضمن مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب. ولعلنا نستنتج من ذلك أن الحركة الوطنية بدأت في النمو وأن هذه المطالب قد واجهتها الحكومة، وعلى رأسها الوزيرين الأوروبيين، بالاعتراض الشديد كما سيأتي ذكره عما قليل.

اللائحة الوطنية

كان يوم الثاني من أبريل عام ١٨٧٩ يوماً مشهوداً. فقد اجتمع أحرار الأعيان والعلماء بمنزل إسماعيل راغب باشا، وكان في مقدمة الحضور شريف باشا الذي برز كزعيم سياسي تعلقت به الآمال لإنقاذ البلاد من التدخل الأجنبي ومن الحكم الاستبدادي. في هذا الاجتماع تم الاتفاق على إقرار لائحة بمطالبهم سميت باللائحة الوطنية، تضمنت الآتي:

- ١- مشروع للتسوية المالية مخالف لمشروع ريفرس ويلسون. ويقوم في الأساس على أن إيرادات الحكومة تكفي مصروفاتها، ويشمل ذلك أقساط الديون، بعكس مشروع الوزارة الذي كان يعتبر البلاد في حالة إفلاس.
- ٢- تعديل نظام مجلس الشورى ليضاهي نظم المجالس النيابية في أوروبا.



بالإضافة إلى ما سبق، فقد وقع المجتمعون على عريضة مرفق بها مشروع التسوية المالية، على أن يتم تقديمها إلى الخديوي.

وقد قبل الخديوي مطالب اللائحة الوطنية وأقرها، وكذلك أمر بترجمتها وإرسال نسخ منها إلى قناصل الدول. وتلبية لرغبة الأحرار، قرر الخديوي تكليف شريف باشا بالوزارة الجديدة بعد استقالة وزارة توفيق باشا.

لم يقف الوزيران الأوروبيين مكتوفي الأيدي. أقدموا على الاحتجاج على اللائحة الوطنية وعلى قبول الخديوي لها، وقد بعثا بهذا الاحتجاج إلى الخديوي في يوم ٧ أبريل سنة ١٨٧٩. (٧)

في نفس اليوم، قرر الخديوي إرسال كتابه إلى شريف باشا داعيًا إياه إلى تكليف الوزارة.

المراجع والمصادر

- ١- عصر إسماعيل - الجزء الثاني - الأستاذ/ عبد الرحمن الراجعي
- ٢- نصًا من نفس المصدر السابق - كتاب عصر إسماعيل الجزء الثاني - نقلًا عن الكتاب الأصفر الفرنسي (مجموعة الوثائق الدبلوماسية عن سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ ص ١٦٦).
- ٣- عصر إسماعيل - الجزء الثاني - الأستاذ/ عبد الرحمن الراجعي ص (١٩٥).
- ٤- نص الجلسة في المصدر السابق - ص (١٩٦).
- ٥- نفس المصدر السابق - ص (٢٠٠).
- ٦- جريدة التجارة - عدد ٢١٤ الصادر في ٦ أبريل سنة ١٨٧٩. كما سميت أيضًا الحزب الوطني - عدد جريدة التجارة رقم ٢١٦.
- ٧- عصر إسماعيل - الجزء الثاني - ص (٢٠٣ - ٢٠٤).

(74)

عزل إسماعيل وطرده من مصر بإرادة إنجليزية وفرنسية...
إذلال فاق الحدود...

لم يختلف المؤرخون كثيرًا في رمي إسماعيل بما يستحقه من صفات أفضت إلى مزيد من التدخل الأجنبي في شؤون البلاد، لكن الملاحظ أن الكتاب والمعاصرين للأحداث من الأجانب كانوا أكثر حدة في الحديث عن إسماعيل، وحملوه المسؤولية الكاملة عما آل إليه مصير البلاد.

فهذا "ألفريد سكاون بلنت" يكتب عن عزل إسماعيل ويقول: "أخذت الحوادث تجري سريعًا فتعلم إسماعيل أنه إذ ألقى بالبلاد في هاوية الديون، ألقى بنفسه في أيدي الأجانب وأنه أضع استقلال حكومته بالمراقبة الثنائية ثم بالنظرة الأوروبية، أضع عرشه وأضع نفسه، وتلك هي دائمًا عاقبة من لا يكثر للعواقب". (١)

هكذا عبر بلنت من دون موارد عن سوء الوضع في البلاد، لكن الغريب أن آل روتشيلد أيضًا كان لهم نصيب كبير من المساعي الرامية إلى عزل الخديوي، وهذا ما أشار إليه الأستاذ الرافي حين قال عن الخديوي وعن الديون: "لا غرو فهو (أي الخديوي) أدري الناس ببطلان الجانب الأكبر من هذه الديون وفداحة فوائدها الربوية وما التهمه الماليون والمرابون من قيمتها قبل أن تدخل الخزانة وبعد أن دخلتها، فسعى الماليون لدى رجال السياسة ليحملوهم على التخلص من الخديوي كي يطمئنوا على ديونهم، وكان لآل روتشيلد نصيب كبير في هذه المساعي". (٢)

روتشيلد...

ذلك الاسم الذي سيستمر من وراء الستار والأحداث لزمان طويل إلى أن يتثبت اليهود في فلسطين...



نعود لمتابعة أحداث ما قبل العزل مع "ألفريد سكاون"، فيقول: "تألفت الوزارة الوطنية برياسة شريف باشا، وأعلن إسماعيل في الأمر الذي أصدره بتشكيلها أنه يريد لها مسؤولية أمام النواب، ثم أراد أن يرد نظام المراقبة الثنائية إلى ما كان عليه، فطلب من السير أفلنج لارنج (اللورد كرومر) العضو الإنجليزي في صندوق الدين ومن زميله العضو الفرنسي أن يتوليا المراقبة فرفضاً، وأضرب جميع الموظفين الأوروبيين عن العمل (٣) في مصالح الحكومة. وأراد شريف باشا أن يدفع كوبون مايو باعتبار الفائدة ٥ في المائة، فرفض صندوق الدين أن يتسلم شيئاً. وأرسل وزير فرنسا مسيو "وادنجتون" إلى قنصل فرنسا العام في القاهرة يطلب منه أن يبلغ إسماعيل أنه يعتبر عمله "نقصاً متعمداً في الرعاية الواجبة لفرنسا وإنجلترا". ثم أرسل في ٢٥ أبريل تلغرافاً آخر كان فيه أوضح منه في تلغرافه الأول، فقال: "إذا استمر الخديوي على الامتناع عن الرضا بمعاونة الناظرين الأوروبيين لحكومته، لا يبقى أمام فرنسا وإنجلترا إلا أن تحتفظا بحريتهما التامة في تقدير الحالة وفي العمل لحماية مصالح رعاياهما، ثم في البحث عن أفضل الوسائل التي تضمن لمصر حكومة صالحة". (٤)

ويكمل مستر بلنت كلامه بالتعليق على كلام الوزير الفرنسي مسيو وادينجتون، فيقول: "وكان هذا تهديداً صريحاً، ولكن إسماعيل كان قد تحمل من ذل الإذعان ما لم يبق معه مزيد". (٥)

ولاشك أن كلمات بلنت واضحة وصريحة وحقيقية، فقد بلغ إسماعيل في الذل مبلغاً لا يصدق، فأرسل على استحياء خطاباً يرد به على هذا التهديد الصريح من الوزير الفرنسي قائلاً: "إن الحالة التي صار إليها الرأي العام المصري لا تسمح بعودة الناظرين الأوروبيين إلى النظارة". (٦)

وإلى هنا كان الوقت قد انتهى، اتفقت إنجلترا وفرنسا على رفض خطاب إسماعيل وبادرت بالاتصال بألمانيا والنمسا لمؤازرتها في أي إجراء يتخذ ضد مصر والخديوي، فكان أن احتجت كل من ألمانيا والنمسا وتبعتهما روسيا وإيطاليا، جميعهم رفضوا الأمر الذي أصدره إسماعيل في ٢٢ إبريل الخاص بتسوية الديون وتخفيض الفائدة،

ثم قامت بعد ذلك فرنسا وإنجلترا وأرسلتا كتاب احتجاج جاء فيه: "إنهما لا تعترفان لأمر ٢٢ أبريل بأية قيمة قانونية".

كانت سمعة الخديوي في أدنى حد ممكن، الكل يسخر منه، حتى أن بلنت جاء بنص تلغراف مرسل من رويتر وقد تم نشره في جريدة التايمز يونيو سنة، جاء فيه: "إذ ذاك شعر إسماعيل بأن العاصفة تجمعت وستهب، فأخذه الرعب وحاول أن يتقيها، لأن كتب شريف باشا في ١٥ يونيو إلى الدول يبلغها على عجل أن الأمر الـ (٧)

وفي إثارة وتوتر، تسارعت وتيرة الأحداث، فلم تكد تمر ثلاثة أيام إلا وكانت فرنسا وإنجلترا وقد استبد بهما الغضب، حتى أن بلنت كتب يقول: "ولكن العاصفة كانت أقوى من أن يردها هذا العلاج، وغضب إنجلترا وفرنسا مما كانت تعتبر أنه ثورة عليهما من إسماعيل كان أشد من أن يسكنه هذا الإذعان المتأخر، فأرسلت الحكومة الفرنسية إلى قنصلها العام في القاهرة بتاريخ ١٨ يونيو تلغرافاً قالت فيه: "إننا متفقون اليوم مع الحكومة البريطانية على أن ننصح للخديوي بأن ينزل عن عرشه وأن يغادر مصر. فإن أطاع هذا النصح فسنعمل معاً لترتيب معاش له وللبقاء وراثته العرش لابنه توفيق". (٨) وبعدها بثمانية وأربعين ساعة أرسلت الحكومة الفرنسية خطاباً آخر بتاريخ ٢٠ يونيو قالت فيه: "إذا رفض الخديوي أن يصغي لنصحننا فلن نتردد في الالتجاء إلى الدولة صاحبة السيادة على مصر لنطلب من السلطان عزل هذا الأمير الذي أنكر واجباته إنكاراً خطيراً وتعيين خلف له". (٩)

وسرعان ما قرر السلطان العثماني وقبل أن تبادر فرنسا وإنجلترا بطلب العزل، فأرسل بتاريخ ٢٥ يونيو برقية إلى توفيق تفيد توليته الحكم مكان أبيه، وبالفعل امتثل إسماعيل. وفي ٣٠ يونيو بكى إسماعيل وهو يودع ابنه توفيق ويقول له: "كن أسعد حالاً من أبيك". (١٠)

وهكذا، انتهت فترة حكم واحد من طغاة أسرة محمد علي، انتهت ولم يتعظ من سابقه، كما لم يتعظ سابقه ممن قبلهم، فعلى ما يبدو أن الطغاة يعيشون في يقين أنهم مخلدون...

عاش إسماعيل بقية عمره في إيطاليا ثم رحل إلى الأستانة وعاش فيها حتى توفي في ٣ مارس سنة ١٨٩٥...

مات إسماعيل بعد أن ترك البلاد نهبًا للأجانب، لكن الأشد ضررًا كان ابنه توفيق...

المراجع والمصادر:

- ١ - التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت.
- ٢ - عصر إسماعيل - الجزء الثاني - الأستاذ / عبد الرحمن الرافي.
- ٣ - مصر الحديثة - اللورد كرومر - الجزء الأول ص (١ - ٣).
- ٤ - الحالة الدولية لمصر والسودان - دي فريسينيه - ص (٥٧١).
- ٥ - التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - بلنت.
- ٦ - دي فريسينيه - ص (١٧٦).
- ٧ - نص تلغراف من رويترز - نشر في التايمز ١٦ يونيو سنة ١٨٧٩.
- ٨ - دي فريسينيه ص (١٧٨).
- ٩ - نفس المصدر السابق.
- ١٠ - كتاب مصر للمصريين - جزء ٤ ص (٩).

(75)

هذا هو ما خلفه إسماعيل - ما زلنا في انتظار ثورة عرابي.

نعم، هذا هو ما خلفه إسماعيل.

والعبارة جاءت بقلم ألفريد سكاون بلنت نقلاً عن الخديوي توفيق الذي قال نصاً: "مطالب متراكمة، وارتباك، وحالة مالية انزعجت منها الخواطر ووقفت حركة التجارة، وفترة لم تقع مصر في مثلها من قبل، واختلال مفسد لكثير من المصالح".

(١)

هو الخراب إذًا. كلمات واضحة لا لبس فيها.

لكن الغريب أن نجد الأستاذ عبد الرحمن الرافي يتعاطف مع إسماعيل وينسب إليه الشجاعة في موقفه تجاه فرنسا وإنجلترا، وأنه قد غامر بعرشه في سبيل مقاومة تدخل الدول الأوروبية، معللاً ذلك بأن الخديوي لو كان قد قبل بعودة الوزيرين الأوروبيين لكان في ذلك ضمناً لبقائه على العرش. (٢)

ولعل ذلك مردود عليه؛ فإن هذا الوضع المذري هو من صنع إسماعيل نفسه، فكيف لنا أن نتعاطف معه؟!!

ربما نجد في تقييم "تيودور ريتشتاين" ما يؤيد ما ذهبنا إليه وذهب إليه الكثير من كبار المؤرخين، وبالذات الأجانب الذين التزموا الحياد التام في تقييم تلك الفترة من تاريخ مصر الحديث.

يقول ريتشتاين: "نعم، ما كتبه إنجليزي غيور على شرفه القومي في مفتح عام ١٨٧٦، فقال: "إن هذه القصة من تاريخ المالية الحديثة هي من أولها إلى آخرها مما يخجل له كل إنجليزي أبي النفس، ويعرض بوجهه عنه مخافة أن يرى لقومه أية صلة، كلها شقاء لا يحيط به الوصف لعدة ملايين من النفوس". (٣)



ويستطرد ريتشتاين متعجبًا من حجم البؤس الذي أصاب المصريين من وراء حاكمهم فيقول: "هذه الأساليب التي جرت عليها المالية الحديثة هي أكبر ما يعزى إليه البؤس الذي أصبحت فيه مصر في عام ١٨٧٦ على الرغم من التقدم العظيم الذي بلغته في الثلاث عشرة سنة السابقة على ذلك العهد، وعلى الرغم مما كان لها في ذمة المستقبل من تقدم أجل وأعظم. لقد اعترف المستر "كيف" أن هذه الإحصاءات (الواردات والصادرات والتعليم وغيرها) تدل على أن البلد قد ارتقى في عهد حاكمه الحاضر رقيًا شاملًا عظيمًا. غير أن حالته المالية مع ذلك... مخيفة جدًا. نعم، إن النفقات باهظة، ولكنها لم تكن لتؤدي وحدها إلى الأزمة الحاضرة التي قد ترجع كلها تقريبًا إلى الشروط الموبقة التي عقدت بها قروض لسد حاجات ماسة جلبتها أحيانًا ظروف خارجة عن سلطة الخديوي". (٤)

ويكمل ريتشتاين معلقًا على كلام "كيف" فيقول: "هذه الشهادة الصادرة من رجل لم يكن صديق الخديو بحال، نقدمها هدية خالصة إلى أولئك الذين توفرت جهودهم على رد ما حاق بمصر من الخراب إلى إسماعيل وحده دون غيره. إن مصر في عهد إسماعيل لم ترق "رقيًا شاملًا عظيمًا" فحسب، ولكن العقبات المؤقتة التي لقيتها كانت "كلها تقريبًا" راجعة إلى الشروط الموبقة التي أخذ بها إسماعيل دائنوه. نحن بالطبع أبعد الناس عن أن نغتفر لإسماعيل جريرة استرساله في السماح لهذا العلق بالتسرب إلى مصر التعيسة، ونعطف العطف كله على الأمة المصرية التي لا تزال، إذا ما ذكر إسماعيل، أن تستنزل عليه اللعنات". (٥)

ويكمل ريتشتاين محملًا الدائنين ووكلائهم ما آلت إليه الأوضاع، وأنهم لم يكثرثوا للبائسين على أرض مصر. ويضرب لنا ريتشتاين بعض الأمثلة على هذا الاستغلال من قبل طائفة كبيرة من المقاولين فيقول: "لقد أخذ منه من تعهدوا له بإنشاء مرفأ الإسكندرية نحو ٨٠٪ فوق ما يستحقون، وأخذ منه بغير حق من كانوا يمدون له السكك الحديدية أكثر من أربعة أمثال ما يستحقه العمل. وكذلك فعل الذين عملوا له في إقامة معامل السكر وآلات جلب المياه وغيرها. وكان أغلب مستشاريه الفنيين وغير الفنيين، إلا قليلًا منهم من ذوي نفوس شريفة، يتقاضون أحيانًا أجورًا من هذه

الطائفة الخاصة من المرابين الذين لم يقنعهم ما تقدم، فكانوا يتفوقون فيما بينهم ويحملون خديوي مصر الفاشل على قبول شروطهم الغربية". (٦)

ومن أهم ما شهد به روتشتاين فيما يخص قناة السويس بين عهدي سعيد وإسماعيل حيث خصهما بتقريظ وتأنيب يستحقانه ولا شك، فيقول: "لقد كان إنشاء هذه القناة من أضر المشروعات التي أدت إلى ارتباك مصر اقتصاديًا وماليًا. ذلك بأن هذه القناة لم يقتصر الأمر فيها على عدم إفادتها مصر شيئًا لما لوقوعها في طرف ناء منها يفصل بينه وبين أغني البقاع المصرية حجاب من الصحراء، بل إنها آذت مصر مباشرة بتغييرها مجرى التجارة التي كانت تخترق مصر مارة بالإسكندرية والسويس. نحن لا ندري كيف استطاع ديليسبس أن يحصل من سعيد باشا على الرضا بهذا المشروع المشؤوم، ولعل ذلك سيظل أبد الدهر سرًا غامضًا". (٧)

إلى هذا الحد كان روتشتاين وغيره بالتأكيد يتعجبون من أمر امتياز حفر القناة، ونحن منهم بالتأكيد، وإن كنا نرجعه بالدرجة الأولى للحكم المتسلط للحاكم الجاهل الديكتاتور الذي يظن أنه يملك صكوك العلم والمعرفة في شؤون البلاد والعباد. ويتساءل روتشتاين متعجبًا من جديد في شأن القناة ويقول: "كيف أقتنع سعيد باشا بأن يتعهد بتقديم ٢٠,٠٠٠ عامل مصري للشركة تسخرهم في إنشاء القناة، فحمل بذلك أمته عبئًا باهظًا نظير فائدة حقيرة هي ١٥٪ مما يتبقى للشركة من صافي الربح بعد خصم فوائد أموال المساهمين". (٨)

وهكذا جاءت الشهادات قاطعة في عهد إسماعيل كما أوردناها في سابقه. ولذلك لم يكن من اليسير علينا التسليم بالآراء التي أننت على إسماعيل ورأت فيه باعثًا لنهضة رأيها من جانبنا لم تقترب من الإنسان. فقط كان الحجر وهم العظمة والفخامة ومحاكاة أوروبا في الشكل فقط. ومن وراء كل ذلك كانت نزوات حكام لم يكونوا أبدًا



على مستوى من العلم أو الحكمة تمكنهم من أن يحسنوا صنعاً ببلادهم التي لم تكن في خلداهم ببلادهم أبداً.

جاء توفيق، وليته ما جاء. كانت حالة البلاد النفسية بالغة السوء. وقد بدأ كأي حاكم دكتاتور في بدايته يتودد إلى الشعب، حتى إذا ما ملك زمام الأمور كثر عن أنيابه. وهذا ما حدث بالضبط من توفيق. في ٣ يوليو سنة ١٨٧٩، أصدر الأمر الكريم إلى وزارة شريف باشا قال فيه نصاً:

"إن العناية الإلهية سلمت زمام الحكومة المصرية إلى يدنا فضلاً منه وإحساناً. فقد تشرفنا بأمر شريف بذلك من متبوعي الأفخم وسلطاني الأعظم نصره الله... ولعلمي أن الحكومة الخديوية يلزم أن تكون شورية ونظارها مسئولين. فإني اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلماً لا أتحوّل عنه. فعلياً تأييد شوري النواب وتوسيع قوانينها لكي يكون لها الاقتدار في تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور المتعلقة بها." إلى باقي الخطاب. (٩)

واكب توفيق الرأي العام ووعده بالحكم النيابي، وتحدث عن توسيع قوانينه وتأكيد وجود مجلس شوري النواب. ولكن كل الوعود تبخرت وأفصح توفيق عن وجهه الديكتاتوري كسابقه. يقول ألفريد سكاون بلنت عن ذلك: "ولكن توفيق بعد أن ارتبط أمام البلاد بهذا العهد العلني في ٣ يوليو، ترك مجلس شوري النواب ينفذ في ٥ يوليو، ثم مضت شهور وشهور دون أن يدعو للاجتماع مصغياً في ذلك لنصائح المراقبين الأجانب اللذين كانا يتمتعان بالسلطة المطلقة في مالية الحكومة، فكانا يكرهان أن يوجد بجانبهما مجلس نواب ينازعهما هذه السلطة. ومصغياً أيضاً لنصائح قنصلي إنجلترا وفرنسا اللذين كل نفوذهما قد تغلغل في جميع دوائر الحكومة حتى صاروا السريدين المطاعين من الخديو والنظارة، فلم يكن يسرهما أن يأتي مجلس النواب بعد ذلك فيأخذ منهما هذا النفوذ." (١٠)

ومن كلام مستر بلنت نفهم أن الأمر وكأننا لم نبرح عهد إسماعيل، نفس التدخل الأجنبي وربما زاد تسلطًا. فالديكتاتور الجديد لا يهتم إلا بالعرش وأبهة الحكم والبلاد التي ورثها أبا عن جد.

ولعل الأستاذ الرافي قد وصل إلى ما وصلنا إليه، لكن بعد أن أحسن الظن في توفيق، إلا أنه عاد ورماه بما يستحق من الأوصاف.

فيقول الأستاذ الرافي عن بداية حكم توفيق: "لو سارت الأمور سيرًا حسنًا لبادر توفيق باشا إلى إعلان هذا الدستور وإنفاذه، وبذلك كان يبدأ عهده بعمل جليل يوطد دعائم الشورى ويكسبه محبة الشعب وثقته وينهض بالبلاد نهضة سلمية خالية من العنف والثورة، ولكن توفيق باشا لم يكن في خاصة نفسه يميل إلى الدستور كما أسلفنا، وهو على ما اتصف به من ضعف العزيمة والتردد وقلة العزم والهمة، فإنه كان يحرص على السلطة المطلقة جهد استطاعته، ومن هنا شجر الخلاف بينه وبين شريف باشا، فإن شريف باشا من أنصار النظام الدستوري، بل هو مؤسس هذا النظام في مصر، أما توفيق باشا فقد كان من أنصار الحكم المطلق وقد بقي محتفظًا بالسلطة المطلقة معتصمًا بها مدة سنتين. ولو استطاع أن يستبقها أكثر من ذلك لفعل، ولكنه اضطر في سبتمبر سنة ١٨٨١ إلى النزول عن سلطانه المطلق تحت تأثير ثورة الجيش".

ولعل ما يلفت النظر في كلام الأستاذ الرافي هو قدر التشابه الكبير بين توفيق وسعيد، حين قال واصفًا الأول: "وهو على ما اتصف به من ضعف العزيمة والتردد وقلة العزم والهمة". كم كانت مصر منكوبة بهؤلاء!

ويواصل الرافي تعجبه من سلوك توفيق في المسألة الدستورية فيقول:

"وقد يبدو عجيبيًا أن يعلن الخديو في كتابه إلى شريف باشا تأييده للنظام الدستوري، ثم يعمل على نقيض ذلك، ولكن هذا التناقض بين القول والعمل من الأمور المألوفة في حكومات الاستبداد. ومما قوي في نفسه نزعة الاستبداد رغبته في اكتساب ثقة وكلاء الدول، وخاصة قنصلي إنجلترا وفرنسا، فإنهما لم ينظرا بعين الرضا والاطمئنان



إلى إقرار الدستور في مصر، ولا إلى تخويل مجلس النواب سلطة تعديل الميزانية، فوافق هذا الاتجاه هوى في نفسه. ولم يكن توفيق باشا يميل إذن إلى بقاء شريف باشا في الوزارة طويلاً لاختلافهما في النزعة، وإصرار شريف باشا على سياسته في تقرير النظام الدستوري، ولكن توفيق أراد أن تمر الأيام الأولى من عهده في مجراها من الهدوء والسلام، فاستبقى شريف باشا ريثما تنتهي تلك الفترة".

كان هذا هو واقع الحال، ديكتاتور جديد يتحسس طريقه إلى الإمساك بخيوط الحكم.

لست أدري، كيف يتسنى للبعض أن يجد الأعذار لمن انتهكوا كل الأعراف والتي لم تكن سلوكياتهم أبداً من الحكم الرشيد في شيء؟!

المراجع والمصادر:

- ١- التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - بلنت.
 - ٢- عصر إسماعيل - الأستاذ عبد الرحمن الرافي - ص (٢٥٥).
 - ٣- من مقالة عنوانها "تركيا ومصر والمسألة الشرقية" نُشرت في مجلة "فريزرز مجزين" في يناير عام ١٨٧٦ ص (١٢).
 - ٤- تقرير "كيف" ص (٦).
 - ٥- تاريخ المسألة المصرية - تيودور روتشتاين.
- (تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠ هو ترجمة كتاب " Capture and enslavement in Egypt" من تأليف تيودور روتشتاين، نشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب في ٢٠١٢).

- ٦- نفس المصدر السابق - ص (٤٢).
- ٧- نفس المصدر السابق - ص (٤٢).
- ٨- نفس المصدر السابق - ص (٤٣).
- ٩- الوقائع المصرية - عدد ٥ يوليو سنة ١٨٧٩.
- ١٠- التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ألفريد سكاون بلنت.
- ١١- الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الرافعي.
- ١٢- نفس المصدر السابق - ص (٣٧).



أهم المصادر والمراجع

- ١ - التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر - ولفرد سكاون بلنت.
- ٢ - مذكرات الإمام محمد عبده.
- ٣ - مصر وأوروبا - فان بلمن - ترجمة عادل صبحي تكلا - مراجعة وتحقيق وتقديم دكتورة لطيفة الزيات.
- ٤ - الشرق الإسلامي في العصر الحديث - دكتور حسين مؤنس.
- ٥ - بطولة الأورطة السودانية المصرية في حرب المكسيك - الأمير عمر طوسون.
- ٦ - الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة - جمع وتقديم محمد الهادي الحسيني.
- ٧ - تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية - الأستاذ محمد ضياء الدين الرئيس.
- ٨ - تاريخ المسألة المصرية (١٨٧٥ - ١٩١٠) - تيودور رتشتين.
- ٩ - تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر - دكتور أحمد الحية.
- ١٠ - تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر - عمر الإسكندري وسليم حسن.
- ١١ - تقويم النيل - أمين سامي باشا.
- ١٢ - حقائق الأخبار عن دول البحار - إسماعيل سرهنك.
- ١٣ - رائد الفكر المصري الإمام محمد عبده - الدكتور عثمان أمين.
- ١٤ - شتات اليهود المصريين - جوئل بينين.
- ١٥ - قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة - دكتور مصطفى الحفناوي.
- ١٦ - مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى - دكتور أمين عبد الله محمود.
- ١٧ - مصر في القرن التاسع عشر - إدوار جوان.
- ١٨ - مصر للمصريين - سليم خليل النقاش.

- ١٩ - نوبار باشا وما تم على يده - نجيب مخلوف.
- ٢٠ - يقظة العالم اليهودي - إيلي ليفي أبو عسل.
- ٢١ - يهود مصر (التاريخ السياسي) - الدكتورة زبيدة محمد عطا.
- ٢٢ - يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ بدء الاحتلال البريطاني لمصر - عمر طوسون.
- ٢٣ - محمد علي وأولاده - الأستاذ جمال بدوي.
- ٢٤ - اليهود والماسون في مصر - دراسة تاريخية - دكتور علي شلش.
- ٢٥ - يهود الدونمة - قراءة تاريخية - للمؤلف.
- ٢٦ - أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه - الأستاذ محمود الخفيف.
- ٢٧ - الشخصية الوطنية المصرية - قراءة جديدة لتاريخ مصر - دكتور طاهر عبد الحكيم.
- ٢٨ - السلطان عبد الحميد الثاني - المفترى عليه آخر السلاطين المحترمين.
- ٢٩ - حكايات عن الزعيم الفريد محمد فريد - للمؤلف.
- ٣٠ - نظرات في تاريخ مصر - الأستاذ جمال بدوي.
- ٣١ - السلطان عبد الحميد الثاني - آخر السلاطين العثمانيين الكبار - الدكتور محمد حرب.
- ٣٢ - جمال الدين الأفغاني - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.
- ٣٣ - ضرب الإسكندرية في ١١ يوليو - الأستاذ عباس محمود العقاد.
- ٣٤ - الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته - دكتور عبد الودود إبراهيم شلبي.
- ٣٥ - قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوروبي (١٨٨٢ - ١٩٠٤) - دكتور السيد حسين جلال.
- ٣٦ - تاريخ مصر بين الفكر والسياسة - دكتور يونان لبيب رزق.
- ٣٧ - مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.
- ٣٨ - الجيش المصري في القرن التاسع عشر - دكتور محمد محمود السروجي.

- ٣٩ - الثورة العرابية بعد خمسين عامًا - رؤية صحيفة الأهرام (١٩٣١ - ١٩٣٢) - الأستاذ داود بركات.
- ٤٠ - الثورة العرابية - الأستاذ صلاح عيسى.
- ٤١ - تأملات في ثورات مصر - الثورة العرابية - الأستاذ محمد عبد الفتاح أبو الفضل.
- ٤٢ - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - الأستاذ عبد الرحمن الرافي.
- ٤٣ - ١٣٠ عامًا على الثورة العرابية - الأستاذة عايدة العزب موسى.
- ٤٤ - الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر - الأستاذ حلمي عبد الكريم الزعبي.
- ٤٥ - اليهود .. تاريخًا وعقيدة - الدكتور كامل سعفان.
- ٤٦ - الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدائية - دكتور رشاد عبد الله الشامي.
- ٤٧ - أحجار على رقعة الشطرنج - وليم جاري كار.
- ٤٨ - البرنسيسة والأفندي - الأستاذ صلاح عيسى.

والآن..

انتهى الجزء الأول..

وجاء موعدنا مع الجزء الثاني من هذا الكتاب..

نستهله بالسؤال الهام:

من هو الخديوي توفيق؟!

الرجل الذي جاء كحلقة وصل لتكتمل المأساة التاريخية ...

زهير الرافي

عن الكاتب

حساب الفيسبوك:

<https://www.facebook.com/zohair.elrafey.5>

صفحة الفيسبوك:

<https://www.facebook.com/zohairelrafie>

عن الكاتب:

- ◀ عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.
- ◀ عضو اتحاد كتاب مصر.
- ◀ كاتب وأديب مصري معاصر، بدأ اهتمامه بالأدب والتاريخ منذ الصغر. ورغم دراسته لعلوم الإدارة والاقتصاد (حاصل على بكالوريوس التجارة)، إلا أن ميوله الأدبية كانت دائمًا حاضرة. تأثر بشدة بكبار الكتاب أمثال العقاد، مصطفى صادق الرافعي، طه حسين ومعاركه الأدبية، محمد مندور، لويس عوض، توفيق الحكيم، وغيرهم من كبار الكتاب المعاصرين. وفي الفلسفة، كانت لكتابات الدكتور زكي نجيب محمود دور كبير في تشكيل وجدانه. أما في التاريخ، فقد كان لمؤلفات المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعي الأثر الأكبر في عشقه للتاريخ، وبخاصة التاريخ المعاصر.

◀ تعددت مؤلفاته بين الكتابة الأدبية والرواية والتاريخ.

◀ صدر له منها:

- ❖ الرسائل المحترقة (رسائل شعرية) - منصة كتبنا.
- ❖ حكاية عقيلة (رواية) - منصة كتبنا.
- ❖ حكاية سعدون.. وبنات اسمها شادن (رواية) - دار كتاب للنشر والتوزيع.
- ❖ حكايات من دفتر أحوال الأيام "ألف حكاية وحكاية" - منصة كتبنا.
- ❖ الجزء الأول.

- ❖ الجزء الثاني.
- ❖ الجزء الثالث.
- ❖ حكايات عن الزعيم الفريد محمد فريد - الطبعة الأولى (منصة كتبنا).
- ❖ الطبعة الثانية - دار كيبواترا للنشر والتوزيع.
- ❖ يهود الدونمة (قراءة تاريخية) - دار كيبواترا للنشر والتوزيع.
- ❖ وفي الصيف.. كان موعدنا (رواية) - دار كيبواترا للنشر والتوزيع.
- ❖ كلمات من وراء الكلمات (خواطر فلسفية) - كتاب مصور - دار كيبواترا للنشر والتوزيع.
- ❖ القرية الملعونة - دماء في بيت زينات (رواية) - دار كيبواترا للنشر والتوزيع.
- ❖ غير مصرح بالنشر (رواية) - دار كيبواترا للنشر والتوزيع.
- ❖ عبد الله النديم - سيرة تاريخية (تحت الإعداد للنشر).
- ❖ عبد الرحمن بدوي - مفكر وفيلسوف يستحق أن نقرأ عنه (تحت الإعداد للنشر).
- ❖ بسمان... الجريمة الكاملة (رواية) - دار سكراب للنشر والتوزيع.
- ❖ نوفيللا رحلة القطار - دار الزيات للنشر والتوزيع.
- ❖ هنا الخاطرة - دار الزيات للنشر والتوزيع.